

این منطق بر سوسن العلوم ابرار حاصل این بردا اختلاف لفظی تا آن حدی با علم مستوری مطابقت  
 دارد حاصل آن درج نام منطق پس من تریل العلوم فان از هر طرف الحقیقات الثابتة و فی المعارض  
 الحقیقة و الحقیقات عند ما یكون فی الابدان من حیث علی ان فی اادی معانی الکتاب الحقیقات و  
 منطق ان و کت مما لا یوجد فی الخارج و ان عن العلم ان العلم ان یكون للمفرد و شعور سواء کان  
 و کت موهباً و لم یکن فالدقیق علم

فصل پنجم  
 فی علم الحکم

این منطق بر سوسن العلوم ابرار حاصل این بردا اختلاف لفظی تا آن حدی با علم مستوری مطابقت  
 دارد حاصل آن درج نام منطق پس من تریل العلوم فان از هر طرف الحقیقات الثابتة و فی المعارض  
 الحقیقة و الحقیقات عند ما یكون فی الابدان من حیث علی ان فی اادی معانی الکتاب الحقیقات و  
 منطق ان و کت مما لا یوجد فی الخارج و ان عن العلم ان العلم ان یكون للمفرد و شعور سواء کان  
 و کت موهباً و لم یکن فالدقیق علم

فصل پنجم  
 فی علم الحکم  
 ۲۵۵  
 ۴۰۰۵

۵۶۰



فصل پنجم  
 فی علم الحکم



۱۱۲

۱۱۲۷-۱۱۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه شهبو امیر الازاد الکرام (شرح مطالع)

مؤلف سید شریف جرجانی (علی بن محمد)

موضوع کتابت عبدالملی بن محمد الزیاری شماره قفسه ۱۰۵۳۷

شماره ثبت کتاب ۸۸۰۱۲

۱۳۴۴

بازدید شد  
 ۱۳۴۴

۱۰۵۳۷

خطی - فهرست شده  
 ۱۰۵۲۷

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22

والماء والارض والهوا والانس والحيوان والنبات والجمادات  
وهذه هي الوجودات التي هي في الوجود والعدم  
والعلم والجهل والحي والحياة والنبات والجمادات  
وهذه هي الوجودات التي هي في الوجود والعدم  
والعلم والجهل والحي والحياة والنبات والجمادات

بسم الله الرحمن الرحيم  
قال حيد زمانه نعم الله فعزنا  
المحمد له فاضل وارف العوارف العواض الوهاب من فاض الماء  
فضا وفيضوضه اذ كثر حتى شال عن جانب الوادي مكان الوهاب ما  
زاد على موضوه فقال عن جوانبه اذ هو وصف له بعثت مواهبه والفيض  
الاصطلاح انما نطلقه على ما فعله فعله لا العوض ولا العوض منه ولم  
الماء العواض ابا على فناس ما عرفت انما معنى العوض والذوارف  
الذوارف اي شال والعارف حم عارفة وهي العظمة واداء بالعظام  
الوجودات الخاصة وما سبغها من الكلال فانها على الدوام فاضه على  
الحلقات من ذلك الخباز المزة افعالها على العاقله والاعراض ان  
كانت شمله على حكم ومصطاحه لاخصه وسبع غايات وبها ياب الالاضافه  
والآيات المشعوره ثبوت الغرض افعالهم انه للاشياء الى براعة  
الاستعمال حصن المذكور من تلك العوارف الالهام حفايق المعارف  
واراد به افاضه العلوم المحققه اي الثابته المطابعه للثابته في بعضها  
سواء كانت تصورته او صديقه ضرورية او نظرية فانها باسرها فاضه  
من تلك الحضرة انما باسفاضه او بدونها وعقد ما سوف علمه ذلك  
الالهام اعني موبته المحموم ثم ما سوف موعلمه اعني رفع الدرجات  
المذكور تها ان العلم نسان الناس عطفها احداهما على الاخرى تؤكد ان  
المرئيه البائنه ونقرانها مع ان العاقله تناسب الالهام مطلق العلم  
حت عمت الملائكة والتعلق كان الالهام كعمل الكمال والبراهمة ساسب  
البائنه في الخفوض من حيث انها خصصنا بعض العلماء فيها شرح  
نفسيل وناكيد للالهام والصلوح جبرائيل اوله اعني العاقله الخاصة  
لهر شطبة العبيد وشمات المبدع صلي على حذر الورد وسيد الانبياء  
ابا على لتوسلهم الى العوز بذلك المصود والمتبقي وقد الصلوح بما  
نعد الباسدغ فا وجعل التمسك شاملا للتحديد ايضا غير بعد والال باوري  
في طرفي التهار من الرباب وخطور المعنى بالبال اخلاجه وخرجه فنيه  
وهذه هي الوجودات التي هي في الوجود والعدم  
والعلم والجهل والحي والحياة والنبات والجمادات

المحمد له فاضل وارف العوارف العواض الوهاب من فاض الماء  
فضا وفيضوضه اذ كثر حتى شال عن جانب الوادي مكان الوهاب ما  
زاد على موضوه فقال عن جوانبه اذ هو وصف له بعثت مواهبه والفيض  
الاصطلاح انما نطلقه على ما فعله فعله لا العوض ولا العوض منه ولم  
الماء العواض ابا على فناس ما عرفت انما معنى العوض والذوارف  
الذوارف اي شال والعارف حم عارفة وهي العظمة واداء بالعظام  
الوجودات الخاصة وما سبغها من الكلال فانها على الدوام فاضه على  
الحلقات من ذلك الخباز المزة افعالها على العاقله والاعراض ان  
كانت شمله على حكم ومصطاحه لاخصه وسبع غايات وبها ياب الالاضافه  
والآيات المشعوره ثبوت الغرض افعالهم انه للاشياء الى براعة  
الاستعمال حصن المذكور من تلك العوارف الالهام حفايق المعارف  
واراد به افاضه العلوم المحققه اي الثابته المطابعه للثابته في بعضها  
سواء كانت تصورته او صديقه ضرورية او نظرية فانها باسرها فاضه  
من تلك الحضرة انما باسفاضه او بدونها وعقد ما سوف علمه ذلك  
الالهام اعني موبته المحموم ثم ما سوف موعلمه اعني رفع الدرجات  
المذكور تها ان العلم نسان الناس عطفها احداهما على الاخرى تؤكد ان  
المرئيه البائنه ونقرانها مع ان العاقله تناسب الالهام مطلق العلم  
حت عمت الملائكة والتعلق كان الالهام كعمل الكمال والبراهمة ساسب  
البائنه في الخفوض من حيث انها خصصنا بعض العلماء فيها شرح  
نفسيل وناكيد للالهام والصلوح جبرائيل اوله اعني العاقله الخاصة  
لهر شطبة العبيد وشمات المبدع صلي على حذر الورد وسيد الانبياء  
ابا على لتوسلهم الى العوز بذلك المصود والمتبقي وقد الصلوح بما  
نعد الباسدغ فا وجعل التمسك شاملا للتحديد ايضا غير بعد والال باوري  
في طرفي التهار من الرباب وخطور المعنى بالبال اخلاجه وخرجه فنيه

ويعرف ان العلوم هذه العارفا على نوع ايا او على تقديرها في نظم الكلام  
ويفصح حينما ما استار الله اذ لا تغرب عن العلوم مطلقا بانها اربع المطا  
الكامله واستماعها وانفع المآرب المحققه من الرشد والذنا وتوابعها  
وانما قال عا تشقق موبها اي انواعها وكثر جوبتها اي طرفها من التحقيق  
بالسلك وسوا الطرق الوادي زحاما قور في الاوامر من الشئ اذا  
كزيمان ونقد وامقض فخره واذا اقل عظم نفعه واربع قذوق ومحققا لما  
اركزته العقول من ان العلوم وان كبرت فانها موصوفة بما ذكرت  
واخل منه الى الزعنف في الذي موبصده وفي قوله من بينها صريحه بان  
علم خاص من جمل العلوم المدونه وما قبل من ان الزمانها طاكون منها لا حاله  
كون الشئ في الف مرود بانها لسلكها بالمعاده من قسامها فلا  
محدود ثم ان خص لعط العلم عا بحيث منه عن المعقول الاول لم يكن مساو لاله  
اذ تحته عن المعقول البائنه كما ستعرفه الا ان هذا الخفوض تعسقت  
واذ الركب صار الزمان لعظما كما لا خلاك في اندراج تحت الحكمه على كمالها  
وقوله انما ببيناها واحسنها شانا من جمل الشا في المده كما جرت  
به العاده في الرعمات وذلك لان قوى العلوم برمانا واحلاها جباها هو  
الهندسه والحساب وامتنع اليها المطلق ثم الطبع والالهي وما سبغ  
عليها كان اضعفها واحفا ما سبغ علمه العربيه وما سبغ عليها بال  
ما كيد لما سبغ واليهاء للتيقن المادي محدود والمنه العاضله حكمت  
كشفت وموضه تسرت واليهاء الحسن واليهي اللطيف العاقله جلت  
بالتحقق كاشفت والستاه بالمد الرفع ووجه فتر شفا، توضح  
لما قدمه من كونه ابن احسن وتوصل لما جمل من معاينه وجرانته واهل  
ايجي حمت اني في جان اوصافه بذكر اسمائه المشهوره على وجه الحكيم  
حول شانه تكلف الاسقام الجمالات فان كل جمل سبي جعل النفس  
الناظره على استعداد اذ كرسع زوحانها والالام على محركات المراتبه  
على تلك الجمالات عند الانبياء وقد اللالات وتكون الحقيق في العلوم

وهذه هي الوجودات التي هي في الوجود والعدم  
والعلم والجهل والحي والحياة والنبات والجمادات



باسمها لفاذ حكم منها تكون رئيسا حاكما عليها وكلا الطرفين صلح كما ترى  
والفيلسوف حرك من يظن وجوه الخبز وسنونا وسوا العلم والمعاد بالهائي  
المعاصد والمباني هو الدلائل والتشديد الرغز والاحكام ما خود من الشيد  
وسوا الجص **ب** راء خبر بانصر وسما معطوفان على اسم ان وجزه والعلق  
بكر العين وسكون اللام هو اليقين من كل شي موصفة بالنفس كمد وبعالته  
والأزمار جمع زهر يعنى النماء وسكونها وسوا اليقين يعنى الوزن **ب** وترت  
اضاءت واشترقت والاعراف جمع عرفت يعنى العين وسكون الراء  
وسوا الطيب والانوار جمع نور يعنى النور **ب** هرت اي طلبت من نهر الف  
اضاء حتى غلب نون نور الكواكب **ب** وانى كنت فرج من ثماق  
العين المرعنة فنه بالاحرند عليه ثم شرع في بيان انه قد اعلى ذوق سنا  
في حقه وانقانه فذكر ما افضى به الى ذلك الاعلاء من صفة فنه قد يدبر  
عنفوا لشبابه ومن كونه مشغوا فاشيد الحوص تحصد والكسابة فان هذا  
الحوص هو العجى في الوصول الى كل مطلوب ومن كونه مفتضا باحصاء عمله  
ومفضل ومن كونه شاطا اي مجهدا مجاز الخدنة الشوط اي العبد لاقنيا  
شوارده راكبا في ذلك على تطوف العالم وسوا العاقب الفرض المنفارب  
الخطو وانما احسان فيها على انه لم يكن يتامل عا سبل الطفرة في اجزا ماسا  
بل كان يظا كلامها بافلام تامل ومن كونه نائلا اي راجعا على طريق المقابلة  
في اصطيد حقا يقين ان الهمم الولوج والاعراض **ب** هرت عن قوس القوط  
اي السبق قال قوط القوم قوطا فهو قارط اذا سبقتم الى الماء ومن كونه  
وانقاني **ب** سببته اي جله ناسا راسخا يصدق حجة اي مصادقة خالصية  
لا يشوبها فتور تعلق تلك العزة **ب** هرتا يعنى الميم الاوى وكحفظ اليا  
جمع حرامه بكسر الميم ومعنى التهم الصغر المدوز يظن الى المطيب الذي توجت  
الميم وفي اجناس لفظ استعار يعنى العدم وتكلمتها في شتا هذه الامور  
الاربع مفرقة على ذلك الحوض البلغ **ب** هرت اي وانقايضا في سببته  
مجددة قرين جاد بها اي سايقها ومن جدد ولما هذه الجوده محض حصل التي

بسمها لفاذ حكم منها تكون رئيسا حاكما عليها وكلا الطرفين صلح كما ترى  
والفيلسوف حرك من يظن وجوه الخبز وسنونا وسوا العلم والمعاد بالهائي  
المعاصد والمباني هو الدلائل والتشديد الرغز والاحكام ما خود من الشيد  
وسوا الجص **ب** راء خبر بانصر وسما معطوفان على اسم ان وجزه والعلق  
بكر العين وسكون اللام هو اليقين من كل شي موصفة بالنفس كمد وبعالته  
والأزمار جمع زهر يعنى النماء وسكونها وسوا اليقين يعنى الوزن **ب** وترت  
اضاءت واشترقت والاعراف جمع عرفت يعنى العين وسكون الراء  
وسوا الطيب والانوار جمع نور يعنى النور **ب** هرت اي طلبت من نهر الف  
اضاء حتى غلب نون نور الكواكب **ب** وانى كنت فرج من ثماق  
العين المرعنة فنه بالاحرند عليه ثم شرع في بيان انه قد اعلى ذوق سنا  
في حقه وانقانه فذكر ما افضى به الى ذلك الاعلاء من صفة فنه قد يدبر  
عنفوا لشبابه ومن كونه مشغوا فاشيد الحوص تحصد والكسابة فان هذا  
الحوص هو العجى في الوصول الى كل مطلوب ومن كونه مفتضا باحصاء عمله  
ومفضل ومن كونه شاطا اي مجهدا مجاز الخدنة الشوط اي العبد لاقنيا  
شوارده راكبا في ذلك على تطوف العالم وسوا العاقب الفرض المنفارب  
الخطو وانما احسان فيها على انه لم يكن يتامل عا سبل الطفرة في اجزا ماسا  
بل كان يظا كلامها بافلام تامل ومن كونه نائلا اي راجعا على طريق المقابلة  
في اصطيد حقا يقين ان الهمم الولوج والاعراض **ب** هرت عن قوس القوط  
اي السبق قال قوط القوم قوطا فهو قارط اذا سبقتم الى الماء ومن كونه  
وانقاني **ب** سببته اي جله ناسا راسخا يصدق حجة اي مصادقة خالصية  
لا يشوبها فتور تعلق تلك العزة **ب** هرتا يعنى الميم الاوى وكحفظ اليا  
جمع حرامه بكسر الميم ومعنى التهم الصغر المدوز يظن الى المطيب الذي توجت  
الميم وفي اجناس لفظ استعار يعنى العدم وتكلمتها في شتا هذه الامور  
الاربع مفرقة على ذلك الحوض البلغ **ب** هرت اي وانقايضا في سببته  
مجددة قرين جاد بها اي سايقها ومن جدد ولما هذه الجوده محض حصل التي

ص  
الحق  
مصدر  
اللفظ  
توجت

لاذها

لا دخل لها فيها للبعد واحسان ولا شبهة في انه اذا اجتمعت هذه الاوصاف  
في طالب فانه بمنفعة على البلغ وجبره **ب** لم اربان وتاكيد لما تقدم  
واورد فيه طريق استفادة العلوم واقتناءها احديها الاصل وهو الاخذ  
افواه الرجال وقد بالغ فيه بانه طلب من كل علم مشهور في زمانه بالسان  
للمعانق والدقائق الاطلاع على يداع استكمالها وغايتها **ب** هرت اللفظ  
والاخرى بكسر بافعال استطلعت رايي ظان والطلع بالكسر من الاطلاع والثاني  
مطالع الكتب وقد بالغ فيه ايضا بانه لم يبق كتاب يعتقد به او لمقت له  
ادنى النفاذ من كتب هذه الفن الا وصدق سببته وشيئة اي مسامحة  
انخاله عن الدلائل والباله بها وتعرفت عنه **ب** هرت اي رديته وجنته  
ثم حرض بالذكر من منها كتاب الشفاء لاختصاصه بما وصفه به والاسماع  
سلوك الطريق والسنن والميادين واحدا الميادين وقوله لا يطلع  
ولا هتدى مع ما في جزمنا ناظر الى ما ذكره الرئيس **ب** هرت معامات العارفين  
حسب قال جل حجاب الحق عن ان يكون شرب لكل وارد او يطلع عليه الا  
واحد بعد واحد **ب** هرت فكم صفة اي حرك الى علو وصوب اي ينزل الى سفلى ولم  
نقدر عن مفضلاته اي تحت عن مشكلاته التي تعسر حلها قال **ب** هرت عضال  
اذا اعنى الاطباء عن معالجة وتقب اي تلك العضلات فوصل الى  
اعمالها حتى وجدت اي آل احرى **ب** هرت التضعيد والسفر الى ذلك والغيت  
اي وجدت وقيل الشئ **ب** هرت نقل عنه يعول انه قال اسكل على وجه  
موضع مما نقل صاحب الكشف عنه فراجعت اليه فالكشف لي انه غير  
مطابق له فتمرت **ب** هرت بعد ذلك لراجع فيما نقله الما جزون عن الشعراء هي  
ينسب لي جليلة الحال وظهر ذلك للزل والاختلال **ب** ما قدره الاستنفاد  
او تاكيد لما تقدم واقتناء البكر اقتضاها وازالة بكارها ولما كانت عارة  
مطبقة **ب** هرت متينة **ب** هرت المعاني بما فلا يقدر على كشف استارها عنها  
الا الا وحده المذوم على اسكنها والفتق الشق والرتق ضد  
والمراد عيانها الفاطمة المتعانة المشابهة كانتا رتق بعضها بعضا تقانما

اي الاطلاع  
ذكر العالم  
اللفظ  
الحق  
مصدر  
اللفظ  
توجت

لاذها  
بسمها لفاذ حكم منها تكون رئيسا حاكما عليها وكلا الطرفين صلح كما ترى  
والفيلسوف حرك من يظن وجوه الخبز وسنونا وسوا العلم والمعاد بالهائي  
المعاصد والمباني هو الدلائل والتشديد الرغز والاحكام ما خود من الشيد  
وسوا الجص **ب** راء خبر بانصر وسما معطوفان على اسم ان وجزه والعلق  
بكر العين وسكون اللام هو اليقين من كل شي موصفة بالنفس كمد وبعالته  
والأزمار جمع زهر يعنى النماء وسكونها وسوا اليقين يعنى الوزن **ب** وترت  
اضاءت واشترقت والاعراف جمع عرفت يعنى العين وسكون الراء  
وسوا الطيب والانوار جمع نور يعنى النور **ب** هرت اي طلبت من نهر الف  
اضاء حتى غلب نون نور الكواكب **ب** وانى كنت فرج من ثماق  
العين المرعنة فنه بالاحرند عليه ثم شرع في بيان انه قد اعلى ذوق سنا  
في حقه وانقانه فذكر ما افضى به الى ذلك الاعلاء من صفة فنه قد يدبر  
عنفوا لشبابه ومن كونه مشغوا فاشيد الحوص تحصد والكسابة فان هذا  
الحوص هو العجى في الوصول الى كل مطلوب ومن كونه مفتضا باحصاء عمله  
ومفضل ومن كونه شاطا اي مجهدا مجاز الخدنة الشوط اي العبد لاقنيا  
شوارده راكبا في ذلك على تطوف العالم وسوا العاقب الفرض المنفارب  
الخطو وانما احسان فيها على انه لم يكن يتامل عا سبل الطفرة في اجزا ماسا  
بل كان يظا كلامها بافلام تامل ومن كونه نائلا اي راجعا على طريق المقابلة  
في اصطيد حقا يقين ان الهمم الولوج والاعراض **ب** هرت عن قوس القوط  
اي السبق قال قوط القوم قوطا فهو قارط اذا سبقتم الى الماء ومن كونه  
وانقاني **ب** سببته اي جله ناسا راسخا يصدق حجة اي مصادقة خالصية  
لا يشوبها فتور تعلق تلك العزة **ب** هرتا يعنى الميم الاوى وكحفظ اليا  
جمع حرامه بكسر الميم ومعنى التهم الصغر المدوز يظن الى المطيب الذي توجت  
الميم وفي اجناس لفظ استعار يعنى العدم وتكلمتها في شتا هذه الامور  
الاربع مفرقة على ذلك الحوض البلغ **ب** هرت اي وانقايضا في سببته  
مجددة قرين جاد بها اي سايقها ومن جدد ولما هذه الجوده محض حصل التي

والاذا سير جمع اذ يارجع رثر والاكلام جمع كى بالكسر وهو غلاف النور  
راسمة اى مشرفة منطوق مدركه بالبرهنة لاقصورة الكتاب بل  
فهم حيث لم يصلوا الى ان يرفعوا ملك الحجب عن وجوه المخدرات وشعروا  
ذلك الرثوق والاكلام عن الازهير وكذلك استشهد بالبيت فانه لا  
لانصاف في اسفار الصبح بل في ابصار العين لا في الالحجب  
فما في قلبى اى صار ما يقرر من مساجع به الفن وارتفاع قدوم ومن سونج قديمي  
في حكمة واقفانه ومن عشوري عازلات او لكك لتفكك من كلام قدوم  
سببا لان خارج قلبى اى خالطه وتحرك فنه انقذته الافكار فامر من الصبح  
منها ومن القاسد العيار وادفع الامراض التي اجتمعت على الاعيان وقوله  
احقق بوضوح وتقرر ما ذكره وحقق بالمشهد اى غفله بعض المباحث من  
سواء الفهم رداة فهم عن حقيقته وكاشفا حال من فاعل ايقن والسهمي  
كوكب في عابه الصبح حجب احد من كواكب بنات نعش الكبرى كانه مضمض  
به عنق به حجة الابصار وهو مثل لشدة الحفا كالشمس لعانة الحلاوة  
فول لا اى لا الكفى ما ذكره من دفع المفاسد التي نظرت الى الفن  
بل استبدح ذلك قواعد الكلام فنه بما سطر اى بدلال برنفة وقلوب  
من سطر الصبح والعبارة اذا علا وازين معاقد الايام اى اعنا قننا  
التي من مواضع عقد العلاء ما سطر اى بمسائل نظمتها القوم الخرز اى  
الواضح الخالص وقوله من لاي بيانه اى بيان ذلك القوم بيان لما  
سطر شعر واجمع اذ انا نعلل للاسقاط والناظر درست بليت والتخصت  
والمعالم مواضع العلوم ومدارسها وعقفت الحجت والمجاهل ضد المعالم  
اعنى مواضع الجهالات ومرايطها مطروح على الطرق همان غرطفت اليه  
محول على الحدق كرم غابة الاكلام عجمت اعين الزمان حيث لم يحتر من  
الاضداد واحكامها فكلس كان يح عليه من اكرام العلماء واسانة الجمال  
او عجزت بالعين المهله على صفة الحكاه عن سمعت الصواب متغلى بعله  
ما جنت بالبحم واسمال به السكون ما جنت به العادة فيما بين الجمهور

هذا هو المعنى  
الذي مر في  
الكتاب بل  
فهم حيث لم  
يصلوا الى ان  
يرفعوا ملك  
الحجب عن وجوه  
المخدرات وشعروا  
ذلك الرثوق  
والاكلام عن  
الازهير

هذا هو المعنى  
الذي مر في  
الكتاب بل  
فهم حيث لم  
يصلوا الى ان  
يرفعوا ملك  
الحجب عن وجوه  
المخدرات وشعروا  
ذلك الرثوق  
والاكلام عن  
الازهير

هذا هو المعنى  
الذي مر في  
الكتاب بل  
فهم حيث لم  
يصلوا الى ان  
يرفعوا ملك  
الحجب عن وجوه  
المخدرات وشعروا  
ذلك الرثوق  
والاكلام عن  
الازهير

هذا هو المعنى  
الذي مر في  
الكتاب بل  
فهم حيث لم  
يصلوا الى ان  
يرفعوا ملك  
الحجب عن وجوه  
المخدرات وشعروا  
ذلك الرثوق  
والاكلام عن  
الازهير

ولكني استدر اكي عما ذكره من مساوي الزمان ومثاله مثال نذت كذا  
وراء نظري اى بيته ولم اعقده حسنة كبرى اذ نشأ منها حسنة  
لا تخصي آية عظمى حيث نهدى بها الى مقاصد شتى مكانها عن لهما وبنها  
لا كثرت لبايالي شعر وما يى اى ملك الحسنه الجامع بين كونها حسنة كبرى  
وآية عظمى والايقال توجبه السعادة والمجد الشرف والكدم السماحة  
والاصالة بل كجودة في كل شى وهو ضد اللوم اعني دناه الاصل وشيخ  
والدستور بضم الدال فامرسي معرب وهو الوزر الكبر الذي يرفع في  
احوال الناس الى ما يرضونه واصل الدفتر الذي جمع فيه قوانين الملك  
وضوابطه والناظرون مبالغوني المنطوق بمعنى كامل على النظر اليه والديوان  
صاحب الدفتر المذكور مثال اجفنت الدواوين في موضع كذا واصل ذلك  
الدفتر من دونت الكتاب اى جمعته وقربت بعضه من بعض فعنى ان  
الوزراء ينظرون اليه اياما مرتين لما يامر به وقد عال مومنا لغربي الناظر  
بمعنى الحافظ فلكون الديوان معنى الكتاب عين اعيان الامان اى تحار  
اشراف الاعراب والمقصود انه جامع بين العلم والسياسة والحجى وقد  
للطافين معا والقبح المعلى هو السابع من فداد المبير وكه النصيب  
والاعلى من المعارف اى في العلوم كقنا واصناف السهم الذي يصد ولم  
وفي الملل مع الخواطي سهم صائب والمقوب الاشراف والمجاهد الفضائل اى  
التي يحد عليها والجملة الكثرة اشار بذلك الى مزج التسعة بالعلم الماخوذ  
باب الفصل الدال على الكثرة والصاحب مطلقا الوزر لانه تصاحب السلطان  
والفضل الكثرة الفصل واللوى ههنا مقصور واصل المد وهو الولاية  
والقدم سيد القوم وقوله في قد يشير الى ان رايه اعلى مرتبه في الاشراف  
من البدر لانه سريكة الدرج عالم يوجد بعد وقوله بان يحدث بعض  
حسن مانح به النبي علم والاياة السياسية فقال ال الملك حقيقة اى  
ساستها واحسن رعايتها والشرادق معرب سرا يرد وازهر الشعر  
اذ اظهر نوره واخذ ايق جمع حديق وسي الروضة ذات الشجر والبستان

هذا هو المعنى  
الذي مر في  
الكتاب بل  
فهم حيث لم  
يصلوا الى ان  
يرفعوا ملك  
الحجب عن وجوه  
المخدرات وشعروا  
ذلك الرثوق  
والاكلام عن  
الازهير

هذا هو المعنى  
الذي مر في  
الكتاب بل  
فهم حيث لم  
يصلوا الى ان  
يرفعوا ملك  
الحجب عن وجوه  
المخدرات وشعروا  
ذلك الرثوق  
والاكلام عن  
الازهير

هذا هو المعنى  
الذي مر في  
الكتاب بل  
فهم حيث لم  
يصلوا الى ان  
يرفعوا ملك  
الحجب عن وجوه  
المخدرات وشعروا  
ذلك الرثوق  
والاكلام عن  
الازهير

الشيء الذي هو المراد  
بالشيء الذي هو المراد  
بالشيء الذي هو المراد  
بالشيء الذي هو المراد

الذي عليه الجناظ والآية المنع عن الانقياد فيعلم من ابي والايدى  
جمع الايدي من جمع اليد معنى النعم والحق الماء الكثرة فقال عدوت عين الماء  
واعدفت اي صارت كثرة الماء لو شئت به من الماء العذبة المبلغ في ضعف  
المدرج ماخوذة من قول الشاعر في وصف الجحينة ما انت ما درهمان من شيبها  
بالشيب والدرج لا بل انت ما جيبها من ابن الشمس خال فوق وجهها  
ومضيت نظام الدرني فسيها من ابن اللدر اجقان في حذها  
بالسحر والعجز بجري في حواشيها والمطيرة نضج الميع كثرة المطر والجلال  
سابل الدفاع نعال لكل جليل دقيق واللباب الخالص والمدى الغاية  
سأل فطوره ارض قدر مدى البصر وقدر مد البصر ولما قصرت عطف  
على قوله ولكن عطف فضيه على فضيه بنظامه اي تعاون متطرق من طريق  
فان اذا جاء ليلنا انتهت افرصت واغتمت والنهزة الغضبه والآن  
التعاس وقيل هو الفتور الذي سبق النوم والسناب بالضم الضوء  
والدبا جمع ذكور وهو الظلام الشديد نعال الملة ذكور اي مظهر عرج  
على الشيء اذا قام عليه يهيمون من الاستقام والسناب جمع سنان بمعنى  
السيرة وبني بالشيء به كاتا ما كان خلاف السيرة فانه المقول لذلك  
والسيرة السيرة يقال افرج عنه كذا اذا سألته بلا روية وهو دليل على  
الشعف اللين والشوايف مع شافع من شعفت الشيء اذا كان وتر  
فحله زوجا يعني افرجه على مرة بعد اخرى والنفاب ما شئت المرأة عما  
وبهها وذلك اي سخر وجعل ذلولا والشعاف هي الطرق بين الجبال مع  
شعب بالكسر والصعاف جمع صعيف وهو خلاف الذلول ولم اعصره  
مع ما في غيره وصف للشرح بكونه عطايا للكتاب الذي خالقه ان يتر  
سأل افضح عن كذا اي اطهره والكلمة هي اللدنية التي شخج بدية النظر  
اذ تقار بها خالفت الارض باصبع او نحوها واساليب الكلام خونة  
وطرف جمع اسلوب سخ اي ظلمه والابرام الاحكام في تصديق ما سألته  
ومقر بلا طقة وقرايد الجواهر كيارها الغالية الاثنان والتمسك الخيط

فانما هو السلف  
منه في هذا الكلام  
فانما هو السلف  
منه في هذا الكلام

في بعض النسخ يهون اي  
يعشقون دور

والايدى

مادام فيه الخرز والزواجر جمع زائرة وهي المشرفة فقد وصف الشرح  
بنفاضة معانته وبلاغه عباراته معا واللوامع جمع لامعة من لمع اذا  
بوق وحضرة الرجل قربة وفناءه والسدة باب الدار والسنتية  
المرغفة وبدين قربة شقيب علم من مدن بالمكان قام به والمراد بهنا  
الحج والمنازعة ما تنوعت من ما يروى من المنازعة وفتح الشئ اول سقرى  
سقت فقال تقوى الليل عن صبره وليل تهيم مظلم شديد لاحتاطه ضوة  
اصلا صارا فاحال من المسترزة اظفر عادية الزمان حادثة العاقبة  
والخوان الكثرة الخيانة من شطط من استطقت الجبل جملته فشعشعت اي  
اي شتعا غدا وكذا بالضم علم الشمس يسط اي تجرد ونزل الادم الاسود  
ولما نبه الشارح على ان الشعشع لم يرد بهذا المعنى غير ما بشعاعه فزا  
ازدواهما شتنته وهي الخلق والطبع وهذه مثل فضيه ان ما ذكر  
عادة قديمة من ابناء الكرام الا ان الجائسة من المضرب والمورديع  
وعية بهنا فان ابا الخرخم جد حاتم طي او جد جده وكان له ابن فقال له  
أخرم وهو الذكر من الجحيت فمات وترك بين فوشوا يوما في مكان احد  
على جدم فادموة فقال ان نبي تركوني بالدم شنته اعرفها من اخرم  
كانت كان عاقا لوالده وما انا افيص في شرح الكتاب يوم ان احطبه  
كانت مقدمة على الشرح مع ان ما سبق دل على انما هو وقد يقال اراد  
ا فيصن في عرضه او حكى ما مضى من عبارته احوال تصورا لما تقدم عليه  
**قال** الجوهري الوصف ما يحمل على وجه العظم والسجل لما كان  
الجمل مساوا للانعام وغيره من مكارم الاخلاق وما حسن الاعمال  
ولم يعد ايضا الوصف المذكور لكونه في مقابلة النظم ان الجوهري قد كون  
واضا بازا والمعنى وقد لا يكون وانما استرط كون ذلك الوصف على حمة  
العظم ظاهرة واطبا لانه اذا جرى عن مطابق الاعتقاد او خالفه افا  
الجواحر لم يكن محققا حقا بل استنزا ونسخة لانقال فدا عرس  
المحمد فعل الجناح والاركان ايضا لانقول كل واحد منهما كما استرنا اليه

المائة الكلمة لانما توش  
اي مذكورة مجر  
في الصياح كل شئ اي كسب  
وكذلك شئ وشعشت  
مدحمة

في بعض النسخ يهون اي  
يعشقون دور

في بعض النسخ يهون اي  
يعشقون دور

في بعض النسخ يهون اي  
يعشقون دور

في بعض النسخ يهون اي  
يعشقون دور

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء

ان  
هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء

شروط كون فعل اللسان حمداً وليس شياً منها حمداً ولا حمداً ثم الجمل  
ان ناول الاحصاري وغيره كالقدرة مثلاً كما في الجمل اذا فالمدح وان  
عليه انه يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حمدتها على ذلك وان  
حضر الاحصاري وحده لزم ان لا يكون وصفه بصفة الذات حمداً وقد  
حاجب بانه متناول لها مع كونه محموداً ولا يدبر منها من عبارته زيد وهو  
ان يكون ذلك الوصف باذناً احصاري هو الجود عليه من غير اوجوب  
مخصص الحمد بالفاعل المتجاوز دون المدح اذ يجوز فيه ان يكون المدح عليه كالمجد  
به ما ليس احصاري ما قال في فصل اذا وصف المنع بالشماع والقدرة الكمال  
مثلاً لاجل انعامه كانت الشماع محموداً بها والانعام محمود عليه واما اذا  
وصف الشماع بشيء عظم لم يكن متناك محموداً عليه قلت ان الشماع حمداً  
انها كان الوصف بها كانت محموداً بها ومن حيث قضاها عليها كانت محموداً  
عليها فها متعارفان منها بالاعتبار ولهذا يقال وصفته بالشماع لاجل  
كونه شجاعاً ومهم من منحه صفة المدح ما ليس احصاري وجعل مثال اللؤلؤة  
مضموناً لا عبرة به واما الوصف بضمها حمداً ورتبها في القدر فقد  
موظف من الجهور وقيل ناول بدلالة على الاعمال الجملية وهو باللسان  
وحيث هو انصرح ما فهم من لفظه الوصف صحتها فالتك اذا قلت وصفه طناً  
بكلام متبادر منه الالف للسان واعلم ان العول المخصوص ليس حمداً  
مخصوصاً بل لانه ال عاصفة الكمال ومظهرها ومن قال بعض المحققين  
من الصوفية حمداً لظهور الصفات الكماله وذلك قد يكون القول  
كاعرف وقد يكون بالفعل وهو اقوى لان الافعال التي هي اثار الشجاع مثل  
عليها لا له عقله فطعمه لا تصور فيها تخلف كحلاول الا ان كان دلالها  
عليها وضعه قد تخلف عنها مدلولها ومن العيب حمد الله وثناءه  
على ذاته وذلك انه في حين بسط بساط الوجود على كلمات لا تخفى  
ووضع علمه مؤيداً كونه التي لا شئ في فقد اكتشف عن صفات كماله واطرها  
بدلالات قطعته فضله عن متناهيه فان كل فرق من ذرات الوجود ل  
بدلالة

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء

عليها ولا تصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه السلام  
لا احصي نساءً عليك انت ك انت على نفسك والسكرك على النعم  
خاصته فظهر ما ذكر في تعريف الحمد ان معلقه عام ومورده خاص  
واما السكرك فهو على عكس ذلك اذ معلقه النعم الواصلة الى الشاكر ومورده  
ملك الجنة المذكور والمشرك بينهما الفعل فكانه فعل والسكرك فعل شئ  
عن عظم المنع بسبب انعامه واما ما لم يصرح بذلك ولم يفصل اعهاداً على ما ذكر  
في تعريف الحمد الاصطلاحي ولما كان تعاكس المورد والمعلق ظاهر  
الدلالة على التنبه من الحمد والسكرك فوجه قوله فيهما عموم وخصوص  
من وجه لكن وجود السكرك بدون الحمد ظاهر في افعال العلب والجوارح  
وكذا اجتماعهما في فعل اللسان بازاء الانعام واما وجود الحمد بدون  
فمنه نوع حقاً فذلك تشكك الاولين وبعرض للدلالة لان الحمد  
قد ترتب على الفضائل وهي المراد التي لا تنقضي والسكرك محض الواضف  
وهي المراد المنقضية اعني الملوحة والعطايا والالا، هي والنعماء  
مزاها فان بحسب اللغة الا ان سياق كلام المصنف يقتضي تخصيص كل منهما  
بمعنى عاجده فانه لما خص الحمد اي قنده وعده من الالا، ولاسك ان  
مورده اعني اللسان بغير طامسة انقضى ذلك بفسر بالانعم الظاهرة  
وكذا لما خص السكرك وعده من النعماء وكان اشرف موارد اعني العلب  
نعم باطنه تاسب ان يفسر النعم الباطنة رعاية لها بالعباد وانما كان برف  
لان فعله وان كان حقاً يستقل بكونه شكراً من غير ان يتضم اليه فعل غيره  
مخلاف المورد من الاخرى اذ لا يكون فعل شئ منها سكر احقته بالمستقيم  
اليه فعل العلب وهو ليس كالجوارح اي الظاهرة والباطنة فهو يشتمل لهما  
واما صرح بها لانهما نوع جليله انفسها مع كونها وسائل الى نوع اخرى  
هي الادر كات بانواعها واعلم ان قوله حمدك اما اجتهاد كما يواصله  
واما انشاء وعلى التقديرين يدل اجتهاداً على الانصاف الكمال فيكون حمداً  
وكذا انسكرك يدل على كونه متعاقداً لك فيكون سكراد لا يخفى عليك انه اذا كان

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء  
الذي هو المراد بالشيء

نفس الجهد والسكر من النعم انما لم تكن لاحد الا انما على التام والكمال  
 لاسلما نسلسل الافعال الى ما لا يناسبه **١٠** وكحقيق ما بينهما ما كان  
 معنى لغويا للحد والشكر وما ذكره الآن معنى عرفي لها ولللفظ عند من الر  
 حقت في معناه العرفي مجازي معناه اللغوي والمعنى الحقيقي بجزء ما سيبه الشيء  
 اللازم له والمعنى المجازي كعوارض التي يفارقه فلهذا قال وكحقيق ما بينهما  
 اي معناهما الحقيقي ليعتبر ان عن قول الفاعل المحركه اي ليس ما بينه هذا  
 القول فلان في كونه فردا من افراد تلك المايهيه كما حقت في انما يخص به الفرد  
 بالنوع لان الاوامر العامية تنسب الى الالحاد ما تنسب على لفظ الجهد او ما **١١**  
 تنسب منها والمراد بصفتها لجلال المنة عن سمات الفصان وجعل  
 الضمير قوله للاعتقاد دون الاوصاف كما يمتنع اولي وكذا الحال  
 في جعله مشارا اليه بقوله ذلك **١٢** والسكر كذلك ليس قول الفاعل السكر  
 اي ليس ما بينه ذلك القول المحضون كما سببه ملك الاوهم ولا القول المطلق  
 الاله على تعظيم الله سبحانه ايضا وفيه الاثافي كون الثاني جزءا من كون  
 الاول فردا من جزئه **١٣** الى مطالع مصبوعاته لعني والاطلاع على ما فيها  
 ذائق الصنع العرفي والحكمة الانفة ثم صرفه العلب الى العاقل والاستدلال  
 بها على وجود الصافية وصفاته والسمع اي وصرفه السمع الى التلق ما في  
 عن وضائفة من الاوامر ما بنى عن الاجتناب عن مساجط ومهينات  
 النواهي ثم استعمال الآلات في امتثالها وفي عما ذكرنا سائر النعم الظاهرة  
 والباطنة لغو النعم الواصلة الى الحامد وعنه ذلك لان المنعم المذكور  
 يعرف الجهد العرفي مطلقا لم يقصد كونه متغا على الحامد او على غيره فمتغا ولها خلاف  
 السكر اذ قد اعبر فيه منع مخصوص هو الله سبحانه ونعمته واصل منه الى الشكر  
 ولكون الجهد اعرف من السكر وجه ثان هو ان فعل الفاعل واللسان وحده مثلا ويكون  
 جهدا وليس سكر اصلا اذ قد اعبر فيه شمول الآلات ووجه ثالث هو ان السكر  
 هذا المعنى لا يعلى بغيره في مختلف الجهد وما قال من ان النسبة للعلوم المطلق  
 من العرفي انما يصح بحسب الوجود دون الكل الذي كلامنا فيه لان الجهد كصرف الغلب

هذا هو الجهد العرفي  
 وهو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال  
 بل هو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال  
 بل هو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال

هذا هو الجهد العرفي  
 وهو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال  
 بل هو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال  
 بل هو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال

هذا هو الجهد العرفي  
 وهو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال  
 بل هو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال  
 بل هو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال

مثلا فمما خلق لاجله جزء من حرف الجمع غير محمول عليه لا متنازع في الوجود عن سائر  
 اجزائه فخلق من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فان بالجموع  
 على ذلك صرف هو ما صدق عليه الجهد اعني صرف القلب وحده لا مع غيره المذكور  
 لا يقال صرف الجهد افعال متعدده فلا يصدق عليه انه فعل واحد لانما هو  
 مو فعل واحد وتعدد متعلقه فلا يصدق بالوجه كما قال صدر عن زيد فعمل  
 واحد وهو ضرب القوم مثلا وكحقت ان المركب قد يوصف بالوجه الحقيقي  
 كيدن واحد والاعتبارية كسكر واحد وصرف الجهد من فعل الثاني كما لا يميز  
 على ذي شكيه هذا والنسب من الجهد عموم وخصوص وجهه وبين الشكر من  
 عموم مطلق وكذا من السكر العرفي والجهد اللغوي ومن الجهد العرفي والسكر اللغوي  
 ايضا اذ اقتدت التعريف اللغوي بوصولها الى الشكر كما قرأه لم يقيد كما  
 متحدث وكل ذلك في بادئ مامل ولا يخفى ايضا ان النسب الثالثه من هذه الارب  
 بحسب الوجود واعلم ان الامام فتر الجهد في سورة الانعام هذا المعنى وغير  
 السكر ما ذكره في الصفه المذكور في بعض كتب اللغويين فيسئل في هذا المعنى ورد  
 قوله وقليل من عمادى السكر وسمعت بعض المصنفين الشارح ان حقت في  
 منقول عن كلام امام الحرمين **١٤** والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطع عرفيا  
 بعضهم بانها الدلالة الموصلة الى المعنى ونقصه بغيره واما ثبوذ فهمنا سم  
 فاستخدموا العرفي على الهدى ولانما نسبت هذه المقام ايضا لاستدراكه ان يكون العود  
 مستدركا واما يعرفها بوجدان ما يوصل الى المطع فقطعا لان ذلك الوجدان  
 هو الاستدراك والهداية الاسمي ان من وجد المطالب الكماله ولم يدل غيره عليها  
 فقال هو مهتدي ولانما قال هو سائر وكذا تعرف العوائيه بوجدان ما يوصل الى المط  
 بط ايضا لان من تقاعد عن يحصل المطالب بالمره ولم يسلك طريقا اصلا فاقده  
 لما يوصل اليها وليس تقاعد قطعا واليقظة من الفهم بطريق الفضل اي بلا  
 اكتساب واستفاضة كما هو المشهور في الاعلام اع من الالهام اذ قد يكون  
 بطريق الاستعلام ايضا **١٥** حال القول الحق والصدق مشاركا في المؤيد  
 اذ يوصف بكل منهما القول المطابق للواقع والعقد المطابق له والفرق بينهما ان

هذا هو الجهد العرفي  
 وهو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال  
 بل هو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال  
 بل هو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال

هذا هو الجهد العرفي  
 وهو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال  
 بل هو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال  
 بل هو الذي لا يتوقف على  
 العلم بالامر والاعمال



المطابقة بين المشيئتين تقتضي نسبة كل منهما الى الآخر بالمطابقة كما علم في باب  
المفاد فاذ اطابق الاعتقاد الواقع ما من نسبة الواقع الى الاعتقاد كان  
الواقع مطابقا بكسر الباء والاعتقاد مطابقا بفتحها فتمت المطابقة العامة  
بالاعتقاد سمي حقا بالمعنى المصدرى وقال به الاعتقاد حتى على انه ضعف منه  
واما سميت بذلك لان المنظور اليه اولاني به الاعتقاد هو الواقع الموضوع  
بكونه حقا اي تابعا حقا وان نسبة الاعتقاد الى الواقع كان الاعتقاد مطابقا  
لكسر الباء والواقع مطابقا بفتحها فتمت المطابقة العامة بالاعتقاد سمي حقا  
ونال به الاعتقاد صدق اي صادق وانما سميت بذلك غير الباء عن اخبتها  
فقوله بقائه الله اي يقاسر الواقع الى القول او العقدة المطابق وقوله اعني  
كونه مطابقا بمعنى كسر الباء وما ذكر بعده بكسر الباء اذا عتد به التصوير  
ان حل التصور على المعنى الاعم فلا اشكال وان حل على الاخص جعل سان التسمية  
بين المفهومين متمثلين فيها اذ به ينكسر منها عن الآخر امتنازانا ما هو من واقع  
التصوير وزيادة كسفت فتمت ففعل للنفوس الناطقة جهتان جهته الى العلم  
الغيب وهي باعتبار هذه الجهة متماثلت متضمنة لما فوقها من المبادئ العالية  
وجهد الى عالم الشهادة وهي باعتبار هذه الجهة مؤنثة متصرفه فيما تحتها من الابدان  
ولا بد لها بحسب كل جهة من قوت ينطق بها لئلا يتساكن فالقول الذي به انما اثره في  
تسهي قوت نظرية والتي بها مؤنثة وتصرف تسهي قوت عملية ويمكن جعل قوت هذه  
الخطية فان حل جمها على مراتب النظرية اشان الى براءه الاستئلال لان المقدور  
في طرفي هذه الكسب المعلوم نظرية واما الله لهما فهو متعلق بهذه القوت وراتها فان  
المانعة في جمها على مراتب العلة فله فائدة ان كمال القوت العلية كما يستقيم  
بارتجاب الاعمال السنية والاسباب للاخلاق المرصدة والاجناس عاينون  
منها شعرا وعقلا ومعرفة هذه الامور والتميز عنها علوم نظرية في الاغلب  
ولذلك قيل القوت العلية مستمد من القوت النظرية فلما لا المدكون متعلق بها  
ايضا وما ذكر في الطرقت الاخر من الكسب اعني الحكم النظرية لانه على الاشياء  
الى الحكم العلية تقايد عن العلوم خلوتا في مبداء العظة عن العلوم كالمطابق

وهو الادلل على العقل المراد  
للمعلم

وهو الادلل على العقل المراد  
للمعلم

عقلا

من الحكم النظرية المدكون  
في الطرقت الاخر

تقاسم بين القوت والاغلب

وان يوشق منه بانها لا تفعل عن ذاتها اصلا وان كانت في ابتدا ظهورها  
ووج نسبي اي هذه المرية التي هي الاستعداد المحض او النفس بهذه المرية  
فان كلا الاستعدادين مشهوران والاول السب بقوله اما انت العلة النظرية  
والثاني بقوله شها لها اي النفس المولى وانما قال الخالدة في نفسها لان العنوسا  
الاولى تستحل خلوتا عن الصور كلها الا انها في حد ذاتها خالدة عنها اي ليست  
ما خوده مع شي منها بخلاف النفس الناطقة فانها تكل عن الصور العلية باسمها  
وانما قيدنا المولى بالاولى لانها لا تظن على الجسم اذا سركت منه جميع اجزائه كالمركب  
المركب من قطع الخشب ولا تصور خط في نفسه عن الصور لكونه ما خوده اجزائها  
وقوله القابلة لصفحة ثمة للديسا فلما يجب ابراز الصغر حصل لها علوم اولية  
اي ضرورة فان الضرورات او اهل العلوم والنظريات ثوابها وكيفية حصولها  
انها اذا استعملت تلك الالات وادركت الجزئيات وبنيت لما بينها من  
المشاركات والمبانيات استعدت لان نقص علمها من المبدأ القاض  
صوره كبحر من شرب بعضها الى بعض انما يابا وسلبا اما مجرد توجه العقل اليها  
واما بما كمدس او الجزية او غرد ذلك مما سوقت عليه العلوم الضرورية وقه فحصل  
لها التصورات والصدقات البدئية التي هي مبادئ العلوم والكسب واستعدت  
لاكتسابها استعدادا اكل من البيولاني كلمة الاستفال اي صفه كالمه راسخ يمكن  
بما من الاستفال الى النظريات ومن جعل الاضافة بيانته وجعل الملاعبة  
للعلم دون الحال وزعم ان الاستفال موجود نفا لا فقد كلفه لا حاجة اليه  
فالنفس بهذه المرية قوت مخلوط تفعل لا استعدادها اي لاستفادة هذه  
المرية ابا استعداد النفس بهذه المرية من العقل الفعال المنفصل للحوادث  
فالمناجزة واذا صارت اي النظريات مخزونة عندها وذلك كما يكون  
عشايرها مرة بعد اخرى وحصلت لها صفه اسمي فيها تكل بها من استحضار  
النظريات على سبيل المشاهدة متى شاءت من غير حاجة الى كسب جديد في  
العقل بالمتعل وانما سميت بذلك لان النظريات وان كانت على القوت الا انها  
مؤسسه من الفعل جدا كما انها حاصله لها بالفعل ووجه الضبط في هذه المراتب الاربع

وهو الادلل على العقل المراد  
للمعلم

وهو الادلل على العقل المراد  
للمعلم

وهو الادلل على العقل المراد  
للمعلم

وهو الادلل على العقل المراد  
للمعلم

ان القوم النظره لاسكمال الناطقه بالادراكات الا ان البداهات ليست  
كالالهام معتد بها المشابهة كالحوانات التي لها قلوب بل كالهام المقديه الادراكات  
الكسبه وحرث النفس لاسكمال هذا الكمال مختصه في نفس الكمال واستقلاله  
لان الحارج عنها لا تعلق له بذلك لاسكمال وحرث قوته فالكامل هو العقل  
المستفاد اعني مشابره النظر ايات والاستعداد اما قوس وهو العقل  
بالفعل او بعد وهو البيولاني او متوسط وهو العقل بالملك فان قيل مشابره  
النظرات حرث بعد اخرى مستفاد على صيرورتها بحرثه بلا شبهه فكيف يكون  
العقل بالفعل استعدادا المستفاد مع تاجره عنه فلف هو استعداد لا اختيار  
الكمال واستمر جامع بعد عقيدته وهو مستفاد عليه لا الاستعداد ابتداء كالاتعداد  
السابقين فلا يجوز ومن ثم قيل المستفاد مستفاد في الحدود على العقل بالفعل  
ومما خرج عنه في البقاء والنظر الى ما بين الجهتين جاز مقدم كل منهما على الاخر في الذكر  
كاورد في الكتب واعلم ان هذه المراتب بصير الفانس الى كل نظري مختلف  
اكال اذ فكون النفس بقره بالنسبه الى بعض النظرات في ربه العقل البيولاني  
وفي مصتها في ربه العقل بالملك وفي بعضها في ربه المستفاد وفي بعضها في ربه  
العقل بالفعل ومن قال العقل المستفاد هو ان بصير النفس مشابره لجزء النظر  
التي ادركتها بحث لا تعجب عنها شئ منها لزمه ان لا يوجد المستفاد لاحد  
في هذه الدار بل في دار القرار اللهم الا لبعض المتجردين عن جلباب البدن  
وعلايقه اذ قد يوجد لهم لمحات من ذلك كبروق حافظه ولما كان  
شروع في تنظيم القران على مراتب القوم النظره وانما جعل مجموع القرنين الاولين  
اشارة الى المرتبين مع الا ان الاستعداد البيولاني في غاية باطنه فلا ضارة لها الا لا  
وآلات تحصيل المره البائنه اعني المشاعر تشمل على طامسه ويا طامسه فلا يمكن  
مخصص القرنيه الملاصق بالمره الاولى ولا البائنه بالبائنه بل بتدرج الالهي  
في المره البائنه والبائنه تنوزع على القرنين محمد الله به اي محله وشكره  
على اعطائه اياها يعني البيولاني والمشاعر فان قيل البيولانيه عبارة عن  
قائليه العلوم وهي من لوازم ما حقيقه الناطقه من حيث هي فكيف ننصوا عطاءها

لا اله الا الله  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي هو خاتم الانبياء  
والعقول المستفاد  
هو العقل المستفاد  
من العلم بالملك  
والعقل بالفعل  
هو العقل بالفعل  
من العلم بالملك  
والعقل المستفاد  
هو العقل المستفاد  
من العلم بالملك

في بعض النسخ  
المره الاولى  
والمره الثانيه  
والمره الثالثه  
والمره الرابعه  
والمره الخامسه  
والمره السادسه  
والمره السابعه  
والمره الثامنه  
والمره التاسعه  
والمره العاشره

فان العلم بالملك  
هو العقل المستفاد  
من العلم بالملك  
والعقل بالفعل  
هو العقل بالفعل  
من العلم بالملك  
والعقل المستفاد  
هو العقل المستفاد  
من العلم بالملك

اي على طرف من حد ذاتها بحث اذ وجدت في الحارج كانت قائمه له  
هذه الحسنة من لوازمها واما كونها صالحه لها بالفعل فاقبله للانصاف بل هو قوس  
على ايجاد العاقل ويكون من عطاياها بل لا بد من ارتفاع المواضع كالعناوة  
وهي البلاغه المناسبيه فان صاحبها وان راعى جمع القوانين المطلقه وعرض  
امكان عليها احتضاني الانتقال الى المطالب لعدم غفطه للاندرج كما سياتي  
والغوايه فان الذي يهزم الى سواء الطريق قد تجر عنه كالمعز اذا لم يراع  
لك القوانين فان حقه الغوايه رعاه لا زاد ما دعيت الهدانه اعلام  
الحق والهام الصدوق الوجه في هذا المخصص ان الاعلام تعلق الامر التجاري  
اولا لانه اذا حصل في ذمك صوته شئ فعلم ان ذلك الشئ معلم به ومعلم  
لك وفي ذمك من صورته لا لا الخطية ولا ينصير تلك الصور بل نظيره معلومه  
الاشياء وقد عرفت ان الحق صفة لوحظ فيها الامر التجاري اولاً فانما سبب ذلك  
بان موقع الاعلام عليه وان الهام لما كان عبارة عن الغايش في القلب كان  
متعلقاً بالصورة اولاً لانه الملقاة منه حقيقه واد اقل للشيء انه طفي اريدانه  
طفي صورته وقد ان الصدوق صفة لوحظ فيها الصور الزمته اولاً فان صفة  
المناسبة القاع الهام على الصدوق واما تنالي الاعلامات وتوالي الالهام  
على ما ذكر من حيث ان اعلام الحق والهام الصدوق متقاربان في المعنى بالالهام  
واحد كما لا يخفى فقصده بذكرهما معاً كذا ذلك المثال فمكرر كل منهما وقد اى  
وفي عدم حصول ملكه الاستحضار التابعد اعلامات متتاليه والهامات متواليه  
اشعار بان المبدء الفاضل للصور العقليه قرانه حافظه لها وذلك لانه لما قوس  
ملك الملك على كذا اعلام والهام لم تكن تلك الصور فيها من تلك الاعلامات  
المكرر منطبقه في النفس واللام تصور اعلام اصلا بل في خرائطها والاحتمالات  
الى مجتمعت كسب جديد ولا يكون ملك الخزانة الا جوسه ارجو اشكس منها اشهد الى  
مرآة الناطقه بحسب استعداداتها المتفاوتة على بقدره الحكيم لان تغلبه  
العلوم ليس الا من حضرتك اشارة الى ان قوله لا علم الا ما علمت معناه لا استعداد  
علم الالهام اشكس لان دراية العلوم الاولي له اي البداهه فان درايةها

فان العلم بالملك  
هو العقل المستفاد  
من العلم بالملك  
والعقل بالفعل  
هو العقل بالفعل  
من العلم بالملك  
والعقل المستفاد  
هو العقل المستفاد  
من العلم بالملك

فان العلم بالملك  
هو العقل المستفاد  
من العلم بالملك  
والعقل بالفعل  
هو العقل بالفعل  
من العلم بالملك  
والعقل المستفاد  
هو العقل المستفاد  
من العلم بالملك

في بعض النسخ  
المره الاولى  
والمره الثانيه  
والمره الثالثه  
والمره الرابعه  
والمره الخامسه  
والمره السادسه  
والمره السابعه  
والمره الثامنه  
والمره التاسعه  
والمره العاشره

انما تصف الحواس  
التي هي العقل المستفاد  
من العلم بالملك  
والعقل بالفعل  
هو العقل بالفعل  
من العلم بالملك  
والعقل المستفاد  
هو العقل المستفاد  
من العلم بالملك

بطلان الالهام دون الاستحسان بالاكساب النظري

بطلان الالهام دون الاستحسان بالاكساب النظري  
تلك التي تعلم الاشياء على ما هي عليها وتعلم الافعال على ما ينبغي فالمدرك المحقق  
في حصول النظرات لا يتصور الا منكم **١** و اعلام الخيالي وانما سالك  
اعلام الخيالي والهام الصدوق بعد اجزي لانك الجواد الخي والكرم المطلق  
فلا ينطق فيؤثر في مواهبك وعطايك بغير **٢** باستعمال الشرائع النبوية  
الاحكام المتعلقة بالاعمال الطاهرة من حيث انها لو اردت الشاربه بسعي شرع  
ونسب الى البني لانه يظهرها ومن حيث انها اوضاع كنهه واسرار حكيمة  
او جاتا الى الله في الالهام وتسمى تواميس الالهام فان الملك الذي ياتي بالوحي  
سعى تاخوسا فاطلق اسمه على ما يتخله من الوحي وجمع تعال غشت البشري كمنته  
واموس الرجل صاحب بره الذي يظهر له من باطن لوجه **٣** يا سيرة عن غيره  
على خيالها بل عاكسا كان الاول نظر الى معنى الخلق والاني معنى السكر **٤** حصة  
ما حصفاه من مناهل فان ابر لهه لذلك المحقق في معنى الخلق والشكر **٥** كلف على  
عن الملكات الردية كالنحل والبقعة والحسد ونظايرها **٦** شواغل عن عالم الغيب  
كعقلاته بالامور الدنيوية الدينية **٧** الالهامية الله في معنى الى طريق يهدى  
الباطن عن ملك الملكات ونقض انما ملك الشواغل **٨** وصره الغيب عن  
الغضاب المضند للكسالة في ارادتها وعن العوائد بسلك طرق الضلالة  
في ملك الازالة **٩** ما حصل بعد الاتصال بمراد ان النفس اذا اثيرت طامرت وباطنها  
عن رذائل الاعمال والاضايق وقطعت عوارثها عن التوجه الى مركزها الاصل المحض  
طبا عنها اتصلت بعالم الغيب المحض ايضا لا معنويا فيعكس اليها ما ارسمت فيه  
من المفوس العاطفي فيض في الصور الازالة القديمة اى الخالص  
شوائب الشكوك والاوام **١٠** وملاحظ على الالهام اى صفاته النبوية  
وجلاله اى صفاته السلبية وقصر النظر على كاله في ذواته وصفاته وافعاله **١١**  
كل وجود اى كل شيء كل وجود ثم ان حصر العاقد اشارت الى استفراق كل علم  
في علم كان حصر الحكم اى الانسان بالافعال على ما ينبغي اشارت الى اضمحلال كل قدر  
في جنب قدرته وحصر الجود الى ان كل وجود وكال انما مواضع منه وفيه العيان

بطلان الالهام دون الاستحسان بالاكساب النظري

بطلان الالهام دون الاستحسان بالاكساب النظري

بطلان الالهام دون الاستحسان بالاكساب النظري

البيد

البيد

البيد

البيد

بطلان الالهام دون الاستحسان بالاكساب النظري

المذكور في المرتبة الرابعه اختصار لطيف لما ذكره العاضل المحقق في شرح  
مقامات العارفين واحتمل ان السعادة العظمى والمرتبة العليا للنفس الباطنة  
هي معرفة الصانع يد بالمد من صفات الكمال والبره عن نقصان وما صدر عنه  
من الآراء والافعال الشائنة الاولى والآخرة وبالجملة معرفة المبدأ والمعاد  
والطريق الى هذه المعرفة من وجهين احدهما طريق اهل النظر والاستدلال  
وثانها طريق اهل الرياضة والمجاهرات والساكنين للطريقة الاولى ان الرزوا  
يلتمس على الانبساط فهم المشكوك والافهم الحكماء المشاكسون والساكنون للطريقة  
البارية ان وافقوا في رياضاتهم احكام الشريعة فهم الصوفية المشفقون والالهامية  
فهم الحكماء الاشرافون لكل طريقة طائفتان وحاصل الطريقة الاولى الاستكمال  
بالقوة النظرية والترقي في مراتبها والغاية القصوى من ملك المراتب هي العقول  
المستفاد اعني مشايخه النظرات على ما يحصل بالطريقة الثانية الاستكمال  
بالقوة العملية والترقي في درجاتها وفي الدرجة الثالثة من هذه القوة ينفض على  
النفس صور المعلومات على سبيل المشاهدة كما في العقل المستفاد بالهذه الدرجة  
اكمل واقدى من المستفاد من وجهين احدهما ان الحاصل في المستفاد لا يخر عن الشبهة  
الوجه لان الوجود لا يستلزم في طريقة المباشرة بخلاف ملك الصور القديمة  
التي ذكرنا فان القوى الحسية قد تخرجت مسائل للقوة العقلية فلما تازعها فتم  
حكم بها وانما ان العاض على النفس في الدرجة الثالثة قد يكون مهورا كثيرة  
استعدت النفس صفاتها عن الكدورات وضفا لها عن اوضاع العلاقات  
لان ينقص ملك الصور عليها كما اة صعقلت وجودي ما فته من صور كثيرة فانه  
تر آى فيها ما ينسج على ملك الصور والقاض عليها في العقل المستفاد هو  
العلوم التي تناسب ملك المبادئ التي تربت مع اللنادي الى مجهول كمرآة  
ضفل شتى وتفسير منها فلما ترسم فيها الاشياء قليل من الاشياء الجاهلها **١**  
من الغضا ما اى من المقدمات البدئية المذكور في برهان العلوم المحققة  
التي لا سقر تبديل الملل والاديان ان استفاضة العاقل من المبدأ متوقفت  
على مناسبة منها فتمت العضد ضروره وان وقع فيها نوع صفاء بالنسبة الى

بطلان الالهام دون الاستحسان بالاكساب النظري

بطلان الالهام دون الاستحسان بالاكساب النظري

البيد

البيد

البيد



الذي قام مقامه في ذلك فضل الوسائل اعني الصلوة عليه اصداله وعلتم  
والثناء عليه بما هو امله وسحقه من كونه سيد المرسلين وخاتم النبيين علمهم  
بكونهم طيبين طاهرين عن رجس البشريه وادناسها فان قيل هذا التوسل  
انما تصور ادراكنا متعلقين بالادان واما اذا تجرد واعني فلا اذ لا جهة  
مقصده لنا سببه قلنا كلفنا انما متعلقين بها متوجهين الى كمال المعنى  
الناقصه بتمه عالته فان ارتد ذلك باق منهم ولذلك كانت زيارته وادعائه  
معدته لفضائل انوار كثره منهم على الزائر من كاشفاً له اصحاب البصائر  
وشهدون به فقد ظهر بما قررنا مناسبه قوله ونهمل لما تقدم من سوال  
انما ضده الكمال وان الصلوة على النبي واجبه عقلاً كما انها واجبه شرعاً  
اراد بالعلم منها ادراك المركبات سواء كان باعتبار تصور ما سياتيها او بالصدق  
باجوالها وكذا الحال في المعرفة فانها ادراك الباطن تصور او بالصدق ومن ثم  
قال عرفنا الله دون علمته ومناسبه في الاصطلاح لما تقدم من علم اللغز  
حيث ان تعقل العلم في هذا الاصطلاح وهو المركب متعدد ومتعلق بالمعروف وهو  
البيسط واحد كما انها كذلك عند اهل اللغز وان اختلف وجه التقدير والوجه  
واما قال منها اذ قد ذكره رسم هذا الفن ان المعرفة متعلق بالجناسات فكل  
العلمي معانيها مستوفى في الكلمات اعني من كون مفهومها كلياً او قاعاً كلياً  
وذكره تقرير المعاني في الثانية ان المراد بالعلوم منها التصديقات والمعارف  
التصورات بناء على ما سبق من ان المعرفة ادراك البيسط والعلم ادراك  
المركب ولم نرد ان هذا الاصطلاح عين ما سبق بل انه مبنى عليه كما نصحه  
عبارة فكانت جعل الاصطلاح السابق المناسب للمعنى اللغوي اصلاً وقرب علمه  
الاصطلاح الثاني والثالث لان الكلي والصدق اشبه بالمركب والجزئي والصدق  
اشبه بالبيسط ولما جعل اسم العلم في التصديقات والمعرفة في التصورات  
اصلاً لانه عين المعنى اللغوي ثم فرغ علم المعنسان الآخران لكان اقرب هذا  
ويافعل من اول تصور الخاتمة من كل معرفة وعلم فاما تصور او المقصود بل علم  
انما استعملنا مراد من ان منها معنسان اخرين للاشارة في الكتاب اليهما

ذكرناه  
والعلمي معانيها مستوفى في الكلمات اعني من كون مفهومها كلياً او قاعاً كلياً  
وذكره تقرير المعاني في الثانية ان المراد بالعلوم منها التصديقات والمعارف  
التصورات بناء على ما سبق من ان المعرفة ادراك البيسط والعلم ادراك  
المركب ولم نرد ان هذا الاصطلاح عين ما سبق بل انه مبنى عليه كما نصحه  
عبارة فكانت جعل الاصطلاح السابق المناسب للمعنى اللغوي اصلاً وقرب علمه  
الاصطلاح الثاني والثالث لان الكلي والصدق اشبه بالمركب والجزئي والصدق  
اشبه بالبيسط ولما جعل اسم العلم في التصديقات والمعرفة في التصورات  
اصلاً لانه عين المعنى اللغوي ثم فرغ علم المعنسان الآخران لكان اقرب هذا  
ويافعل من اول تصور الخاتمة من كل معرفة وعلم فاما تصور او المقصود بل علم  
انما استعملنا مراد من ان منها معنسان اخرين للاشارة في الكتاب اليهما

احدهما ان المعرفة بطلان على الادراك الذي بعد الجهل الثاني انها بطلان على الاحتمار  
الادراك لشي واحد مختل بينهما عدم ولا عبرة شيء من هذين القديس في العا وهذا  
لا يوصف بالبارية بالمعارف ونوصف بالعالم فلذلك خص بالمعارف  
بالباطنة فان ذنوبه منزهة عن الكسب مطلقاً وخص العلوم باكتنفيه اي الباطنة  
على مرة الذمور كما هو وذلك لانه لما دعت الحقائق في معاملة الالهي التي هي  
بساط ارادها الادراكات الباطنة المتعلقة بالمركبات في الاغلب فخلت  
صفة للعلوم والمصنوع العلوم اخصه في الذكر اذ بها توصل الى ملك المعارف  
وعكس الشايع نظر الى ان ملك الباطن متفرد بالذات والشرف على  
المركبات لان مسائل هذه العلوم تشبه هذه المسائل بالاضواء فمما ذكر  
اصلي مفرغ علمه تشبه ابواب الكليات مطلقاً انوار الكليات  
والحكمة مفعولة بالذات دل ذلك موافقاً لكلام المشرك ان المطلق ليس  
اشتمال الحكمة وكذلك يدل علمه اخذ في تعريفها اعيان الموجودات اي الموجودات  
الخارجية واما اخذها من لان كمال النفس الانسانية انما هو ادراك الواجبة  
والامور المسندة اليه في سلسلة العلة بحسب الوجود الاصلي اعني الخارج ولا  
كامل لها معتد به في ادراك احوال المعنويات واذ احدث عنها في الحكمة كان  
على سبيل البعده دون الاصل والوجود الذي هو الوجود الذي بحث عن احوالها  
ايضا من حيث انها لها نوع اخر من الوجود ولا ومن حذف الاعيان  
تعريفها وقال الحكيم علم باحث عن احوال الموجودات جعل المنطق من اشتمال  
النظر به اليها حتمه على الوجود وجوده بقدرنا واخبارنا وكلام الرئيس في  
اشارته مبنى على هذا القول وعلى المعنى ليس موضوع الحكمة شيئاً واحداً هو  
الموجود مطلقاً او الموجود الخارجي والمالم يحل بحث منها عن الاحوال المختصة  
بانواعها بل موضوعها اشياء متعدده متشابهة ارضع هو الوجود المطلق  
واو الخارج وحجب ان بعد الاحوال المشتركة بقدر مختصة لها بواحد واحد  
من ملك الاشياء للملكون من اللاواض العامة الغريبة عن احوال اشرك  
وعلى صيغة البناء للمفول اي توقع الاشراك فيها بين ضمنها كالاتصال المشترك

الكلام الفصل  
وغيره من المعارف من  
بعد العلم الفصل

ما نسدل بكلمة واحد لها  
ذات من رصانة

ما نعلمه الطيف الاول ما حاصله اذ  
نفسه من المنطق فان السمع

الوجود والوجود والوجود  
الوجود والوجود والوجود  
الوجود والوجود والوجود

المعروف فيقول الحكيم ان النظر والوجدان  
علاوة على ذلك وهو الاسم النظري المشهور  
الاقبي والظري والراعي والاسم النظري المشهور  
علم الاطلاق في غيره للزمن في سائر المدن  
المعروف فيقول الحكيم ان النظر والوجدان

لان العلوم ان كل شيء عن احوال ارضع  
لكل واحد احوال مختصة لان في الاحوال  
الموضوع والمعرفة من احوال ارضع  
بل علم احوال سائر على احوال ارضع  
لا ارضع ذاتي لا ارضع ارضع

بالتصديق من فطر اعلى من  
والظواهر التي لا يمكن ان  
القدر لا يشبه غيرها في الاصل

العلم والوجود  
العلم والوجود  
العلم والوجود

العلم والوجود  
العلم والوجود  
العلم والوجود

العلم والوجود  
العلم والوجود  
العلم والوجود

العلم والوجود  
العلم والوجود  
العلم والوجود

العلم والوجود  
العلم والوجود  
العلم والوجود

العلم والوجود  
العلم والوجود  
العلم والوجود

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعلم  
الاول والآخر والظاهر والباطن  
والغيب والعلانيات والسر والعلانيات  
والقادر على كل شيء والرازق  
الذي لا يلهي عنه احد من خلقه  
والذي لا يظلم احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعلم  
الاول والآخر والظاهر والباطن  
والغيب والعلانيات والسر والعلانيات  
والقادر على كل شيء والرازق  
الذي لا يلهي عنه احد من خلقه  
والذي لا يظلم احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه

بين كونه والعرض او بين الوجود والوحدانية فان كان الوجود  
عن الاحوال المشتركة فتوهم الامور العامة من تلك الاقسام الاربعة فان قيل  
الاحوال المشتركة هي نفس الامور العامة وهي ليست متساوية في جميعها بل موضوعات  
فلهذا كانت متميزة عن الاحوال المشتركة من الاقسام لان الخلق عبارة عن اثبات  
المجملات لموضوعاتها فالتجريد عنه في هذا القسم هو الاعراض الذاتية  
للامور العامة فكل مشترك مثلها وانما تجرد بين الامور العامة اذا جعل موضوعات  
في قسمها لم يكن الخلق عن احوالها كما عن احوال الاعمال بل الخلق هو احوال  
الامور العامة مجملات بلت متميزة عن الاعمال بقدر ما استرنا ان من المخصص  
اما مطلقا واما على القول بان عرضها للاعمال لا يعرض لها ان تقدم  
الامور العامة على سائر الاقسام لوجوهها وكونها مبادئ للامور الخاصة وانما  
التي عنها لتوقف عليها كما هو تقدم الجواب على الاعراض لا يصحح العرض  
وجوده الى كونه متمم من مقدم مباحث الاعراض لما فصلناه في شرح  
المواقف واعلم ان العرض المذكور هنا لان الحكم النظري الذي فرضنا  
والحكم العقلية المباحث عن احوال الموجودات التي وجودها بقدرنا واخبارنا  
لكل المذكور في الطرف الثاني من هذا المخصص هو الحكم النظري المتعلقة بالفوق العالم  
دون العلة المتعلقة بالفوق العاطف واما انما انقض عليها لان الفوق العالم انما  
بقاها انما ابتدأ بالاداء دون العاطف اذ انقطع اثرها عند خراب البدن ايضا  
المقصود من الحكم العقلية هو الاعمال وهي خمسة بالنسبة الى المعارف الالهية والكلية  
العقلية **١** انه للحصول العلوم الحكمية القياسية لفظ الحكمه تسكن الخلق  
لكل المستعمل حكمها بالعلم كما في لفظ الارضية **٢** ليركس المجملات وهي اما ان  
تطلب تصورها لاجل البسط مقابل العلم بمقابل العلم والملكة والاعدام اما  
تتميز ملكاتها ولا تقسيم الا بانفسها كما ان المعلومات بنفس العلم وتصوري  
كذلك المجمل بنفس العلم تصوري اي مجمل اذا ادرج كان اذ ادرج تصورا والى  
مجمل تصوري اي مجمل اذا ادرج كان اذ ادرج تصورا **٣** لاجم حصه الى  
اي الطرف الاول او المنطق اي المجملات من جهة التصور فسر التصور

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعلم  
الاول والآخر والظاهر والباطن  
والغيب والعلانيات والسر والعلانيات  
والقادر على كل شيء والرازق  
الذي لا يلهي عنه احد من خلقه  
والذي لا يظلم احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعلم  
الاول والآخر والظاهر والباطن  
والغيب والعلانيات والسر والعلانيات  
والقادر على كل شيء والرازق  
الذي لا يلهي عنه احد من خلقه  
والذي لا يظلم احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعلم  
الاول والآخر والظاهر والباطن  
والغيب والعلانيات والسر والعلانيات  
والقادر على كل شيء والرازق  
الذي لا يلهي عنه احد من خلقه  
والذي لا يظلم احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعلم  
الاول والآخر والظاهر والباطن  
والغيب والعلانيات والسر والعلانيات  
والقادر على كل شيء والرازق  
الذي لا يلهي عنه احد من خلقه  
والذي لا يظلم احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه

بالمجملات التصورية والتصديقات بالمجملات التصديقة لان التصور كما هو  
عبارة عن الصور الحاصلة وكذلك التصديق كما اكتسابها تحصل لاجلها فالتصديق  
هو المجمل من جهة التصور او من جهة التصديق وانما لو اكتفي فيها بما من شأنه  
ان يرتفع في الذهن من الصور الادر اكه وجعل المنطق كذا لاكتساب العلوم الغير الحاصلة  
وحكم بان ملك العلوم فتمثل لم يقبل للاختصار الا بان يقال من معلوم بالمجملات  
واذ انما انما تصور واما تصديق وذلك لان الاختصار العلم في هذين القسمين انما هو  
لاختصار للمعلوم فيما يتعلق به فكله الحال فيما يتعلق بالمجمل بل ما عرفت انما  
فرفا من المقصود بالذات في هذا القسم يعني قسم الصورات وهو مباحث  
الكليات والتفريعات وكون مباحث الكلمات وسيلة الى مباحث المعرفات  
لانها في كونها مقصودة بالذات نظر الى المعاديات **٢** وقوله ايضا  
الى ان المقدمه تطلق على معنيين احدهما القصدية التي هي علمية في القياس او  
الحجج والذاتى ما هو مفيد على وجه الدليل كالحجج الصوري وكلية الكبرى في الشكل  
الاول مثلا وكان هذا الثاني اعلم من سائر سائر العلوم والشرع في العلم لا يتوقف على ما هو  
جزء منه والادراك بل على ما يكون خارجا عن الشرع الذي هو جعل  
اختيارى يتوقف على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق فاعلم ترتيب  
عده سواء كان خارجا عن مقابله او غير مطابق واما تصور برسمه و  
التصديق فاعلمته المقصوده منه والتصديق بان موضوعه اي شئ يتوقف  
عليها الشرع فلهذا بصره وكذلك مباحث الالفاظ بوجه زيادة بصره  
الشرع بطريق الاسفاده والافادة فقوله ما يتوقف على الشرع في العلم  
اراد به الشرع على بصره فان هذه الامور الاربعة موجه لها كما لا يخفى على  
ذو منسكه والادراك على اختصاص مقدم العلم في ملته او اربعة ولا على اختصاص البصره  
في مرتبه واحد من اطلاع على خامس خارج بوجه زيادة في البصره فلهذا ان  
بعث من المقدمات بل المقصود توجهه ماد كونه او ان كتب المنطق من الامور  
العقلية او الاربعة على سبيل الخطابه الكافيه في امثال هذه المعاديات فبديروا  
كمن من الخاطين ضبط عشوا **٣** وكان لا نشبه تصديرا على القسمين وذلك

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعلم  
الاول والآخر والظاهر والباطن  
والغيب والعلانيات والسر والعلانيات  
والقادر على كل شيء والرازق  
الذي لا يلهي عنه احد من خلقه  
والذي لا يظلم احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعلم  
الاول والآخر والظاهر والباطن  
والغيب والعلانيات والسر والعلانيات  
والقادر على كل شيء والرازق  
الذي لا يلهي عنه احد من خلقه  
والذي لا يظلم احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعلم  
الاول والآخر والظاهر والباطن  
والغيب والعلانيات والسر والعلانيات  
والقادر على كل شيء والرازق  
الذي لا يلهي عنه احد من خلقه  
والذي لا يظلم احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه  
والذي لا يذل احد من خلقه

لا بد المقدمات الى التوسل السواء لا اختصاصها بالاقسام الاول فايرادها  
 فدرج ملازمه وقد احسب عدم بان القسم الاول مشارك للمقدمات في توقف  
 القسم الثاني على كل منها لان التصديق سوف على الصور فهذه المشاركة اورد  
 فنه ولولاها كان لا بد ان يحمل الطرف الاول مشتملا على مقدمه لسان ما توقف  
 عليه الشرع في العلم وتضمنه التساب التصورات والتصدقات  
 العلوم اما نظره سيما مقسمان مشهور ان احدهما ان العلوم اما نظري غير متعلقه  
 بكيفية عمل واما علمه متعلقه بها واما ان العلوم اما ان لا يكون في انفسها اليه  
 لتحصل شي آخر لم كانت مقصوده بذواتها وتسمى غير اليه واما ان يكون له غير  
 مقصوده في انفسها وتسمى اليه شئ التسابع فليتها عليها على ان مؤداتها واحد  
 فان لا يكون في حد ذاته اليه لتحصل غيره لا بد ان يكون متعلقا بكيفية تحصيله فهو  
 متعلق بكيفية عمل وما يتعلق بكيفية عمل لا بد ان يكون في نفسه اليه لتحصل غيره فدرج  
 معنى الآلي الى معنى العملي وكذا ما لا يكون له ذلك لم يكن متعلقا بكيفية عمل واما  
 متعلق بكيفية عمل لم يكن في نفسه اليه لغيره فدرج معنى النظري وغير الآلي اليه شئ  
 واحد في النظري والعمل يستعملان في معان لانه احدهما في القسم العلوم مطلقا كادكرنا  
 فالمنطق والحكمة العملية والطب العملي وعلم الخياط كلها داخل في العلم المذكور منها لانها  
 باسرها متعلقة بكيفية عمل اما ذنبي كالمنطق او خارجي كالطبخ مثلا واما التي في قسم  
 الحكمة على ما ينشأ على علمه فان لم يعبره تعرف الحكمة فقد الاعمال كالمنطق داخل في  
 الحكمة النظرية دون العملية اذ ليس بحكمة الاعمال المعهولات البانته التي لم يوجد  
 بعد كسما و اختصارا ومن يد البحث علم بكيفية العمل الذي هو العلم اذ ليس بحكمة  
 من تعلقي العلم بكيفية عمل ان يكون ذلك العلم موضوعا في الحكمة العملية وان اعرفه ذلك  
 العند كان المنطق خارجا عن القسمين معا كما يحققت واما التي اذكر في نظم الضمانات  
 من انما اما علمه اليه سوف حصولها على ممارسة العمل وانظره لا يتوقف حصولها  
 عليها وعلى غيرها ان يكون علم الفقه والنحو والمنطق والحكمة العملية وذلك القسم من النظر  
 خارج عن العملية بهذا المعنى اذ لا حاجه في حصولها اليه في اوله الاعمال بخلاف علوم  
 الخياطة والنجارة والنجارة كبقيةها على الممارسة والمراد له وغاية العلوم

لان نسبة المقدمات الى التوسل السواء لا اختصاصها بالاقسام الاول فايرادها  
 فدرج ملازمه وقد احسب عدم بان القسم الاول مشارك للمقدمات في توقف  
 القسم الثاني على كل منها لان التصديق سوف على الصور فهذه المشاركة اورد  
 فنه ولولاها كان لا بد ان يحمل الطرف الاول مشتملا على مقدمه لسان ما توقف  
 عليه الشرع في العلم وتضمنه التساب التصورات والتصدقات  
 العلوم اما نظره سيما مقسمان مشهور ان احدهما ان العلوم اما نظري غير متعلقه  
 بكيفية عمل واما علمه متعلقه بها واما ان العلوم اما ان لا يكون في انفسها اليه  
 لتحصل شي آخر لم كانت مقصوده بذواتها وتسمى غير اليه واما ان يكون له غير  
 مقصوده في انفسها وتسمى اليه شئ التسابع فليتها عليها على ان مؤداتها واحد  
 فان لا يكون في حد ذاته اليه لتحصل غيره لا بد ان يكون متعلقا بكيفية تحصيله فهو  
 متعلق بكيفية عمل وما يتعلق بكيفية عمل لا بد ان يكون في نفسه اليه لتحصل غيره فدرج  
 معنى الآلي الى معنى العملي وكذا ما لا يكون له ذلك لم يكن متعلقا بكيفية عمل واما  
 متعلق بكيفية عمل لم يكن في نفسه اليه لغيره فدرج معنى النظري وغير الآلي اليه شئ  
 واحد في النظري والعمل يستعملان في معان لانه احدهما في القسم العلوم مطلقا كادكرنا  
 فالمنطق والحكمة العملية والطب العملي وعلم الخياط كلها داخل في العلم المذكور منها لانها  
 باسرها متعلقة بكيفية عمل اما ذنبي كالمنطق او خارجي كالطبخ مثلا واما التي في قسم  
 الحكمة على ما ينشأ على علمه فان لم يعبره تعرف الحكمة فقد الاعمال كالمنطق داخل في  
 الحكمة النظرية دون العملية اذ ليس بحكمة الاعمال المعهولات البانته التي لم يوجد  
 بعد كسما و اختصارا ومن يد البحث علم بكيفية العمل الذي هو العلم اذ ليس بحكمة  
 من تعلقي العلم بكيفية عمل ان يكون ذلك العلم موضوعا في الحكمة العملية وان اعرفه ذلك  
 العند كان المنطق خارجا عن القسمين معا كما يحققت واما التي اذكر في نظم الضمانات  
 من انما اما علمه اليه سوف حصولها على ممارسة العمل وانظره لا يتوقف حصولها  
 عليها وعلى غيرها ان يكون علم الفقه والنحو والمنطق والحكمة العملية وذلك القسم من النظر  
 خارج عن العملية بهذا المعنى اذ لا حاجه في حصولها اليه في اوله الاعمال بخلاف علوم  
 الخياطة والنجارة والنجارة كبقيةها على الممارسة والمراد له وغاية العلوم

العلم الاول  
 العلم الثاني  
 العلم الثالث

العلم الاول  
 العلم الثاني  
 العلم الثالث

العلم الاول  
 العلم الثاني  
 العلم الثالث

العلم الاول  
 العلم الثاني  
 العلم الثالث

والصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق

الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق

الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق

في الخارج وهذا التصور يجري في الموجودات قبل العلم بوجودها وفي المعدومات  
اعضاؤها الطالبة بالشارحة للاسم وانها تصور حسب الحقيقة اعني تصور  
الشيء الذي علم وجوده والطالب لهذا التصور بالحقيقة وكذلك الصدق اعني تصور  
الى الصدق بوجود الشيء في نفسه والى الصدق بنوعه في العلم الاول  
مثل البسيط وللثاني بل المركب ولا يشبه في ان مطلب ما الشارحة مقدم على  
مطلب بل البسيط فان الشيء لم تصور متهووا لم يكن طلب الصدق وجوده كما  
ان مطلب بل البسيط مقدم على مطلب ما الحقيقة اذ لم يعلم وجود الشيء لم يكن ان  
تصور من حيث انه موجود ولا ترتب ضروريا بين الحقيقة المركبة والمائة حسب  
الحقيقة لكن الادمي تقدم المائة واعلم انه اريد بالمائة الحقيقة التصورية  
الحقيقة اي باعتبار الوجود سواء كان تصورا بالكلية او لا فلا يدرك ان المذكور  
في الكتاب رسم حقيقة المنطق فلما تقدم تصور كنهها والمطابق ما الحقيقة اصطلاحا  
سواء الكلية وكذلك يجب بالحكمة النام حسب الحقيقة فقط كالطلب بالشارحة تصور  
المفهوم بنفسه بالحوارضة ولذلك يجب بالحكمة النام حسب الاسم دون الناقص الرسم  
حسبه **ب** فلذلك اي فلان تصور الحقيقة اي ما بينه باعتبار وجوده تام موقوف على  
العلم بوجوده اذ لا يمكن ذلك التصور بدون العلم بغير احتياج الناس الى المنطق  
في الحساب الكمالات العلمية اعني التصورات الكاملة والصدقات العقلية ولما  
لم يكن ثبوت الصدق بوجوده محصورا في الصدق بالا حجاج اذ يمكن ان يكون كدليل  
اجم لم نقل وبان بليته متوقف على بيان الاحتياج بل استدلال بوجوده بثبوت  
احجاج الناس اليه في الكمالات الثابتة بلا شبهة وقد اورد على الشارح ان الكمالات  
صور علمية فكل موجودات ذمينة متوقفة على الموجود في الذين هو المنطق  
فلو فرض ان تلك الكمالات موجودة خارجا لم يشهدنا ان وجودها في  
الخارج موقوف على وجود المنطق والذين وعلى التقديرين لا يلزم وجوده في الخارج  
فلا يكون له حقيقة لانها عيان عن بادية الموجودات الخارجة فاجاب بان ما  
ذكرناه من كلامه جميل وقصده تارة توجه امور تدرك في اول الكتاب من العلم بمتوقف  
استدراكها حسب الظاهر اعني بيان الحاجة اليه وان توقفه عليه اذ كان تلقى

الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق

حقيقة

الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق

ان

ان تعرف المنطق وتشار الى غاية واما فلما حسب الظاهر لا يمكن ان يقال  
بان الحاجة انا بولتضيق ترتيب الغاية عليه فان مثل المنطق كما سألنا بطلق  
على العلم وعلى العلوم ايضا فطلب منها على الثاني لكونه حقيقا فطلب معلومة قضايا  
مخصوصة مشتملة على نسب لا يوجد لها في الخارج فلما لم يكن معلومة موجودة احاطا بما  
كما ان موضوعه ايضا كذلك بخلاف العلوم الباحثة عن احوال الاعيان **ب**  
ولما اشتمل قد عرفت انه لا بد لنا في الترتيب على بصيرة من تصور الغاية من حيث  
انها مرتبة على ما هي غاية له ومن تصور هذا العلم حيث انه موجود ومن العصب  
بالاحجاج اذ يتوقف العلم الى الصدق بالوجود الذي يتوقف عليه ذلك منها امور  
لمنه تصور الغاية من تلك الحقيقة وتصور الحقيقة والصدق بالاحجاج العالم  
الصدق بالوجود وكان ينبغي ان نعوان هذا الفصل بها الا انه لما اشتمل بان  
الحاجه اي اثبات ان الناس يحتاجون اليه كذا اعني هذه الامور الملته تصار  
بها مثلا اصلا فنكون الفصل به اختصارا في العنوان وقد سبق في الكلام في البيان  
وآشتمال انا على الصدق بالا حجاج فقط واما على معرفة الغاية فلانه اذا علم ان  
الاحجاج اليه لاي سبب علم ان ذلك السبب غاية المرتبة عليه واما على تصور  
الحقيقة فلان البحث بالآخره منساق اليه وذلك لان الصدق بالا حجاج اليه  
في الموجودات ثبوت وجوده وتصور غايته تحصل تصور ما بينه الموجوده باعتبار  
الغاية وهو المراد من تصور حسب الحقيقة **ب** وايضا انه توجه تارة  
للاقتضار علمه في العنوان وتقدمه في البيان فان تصور الحقيقة موقوف على  
الصدق بالوجود المسفاد من التصديق بالا حجاج على الوجه المذكور في المسفاد  
من بيان الحاجه فلما كان بيانها اجزا تجلي ذلك المعاصد قد صفي في البيان كونه  
موقوف عليه وسم الفصل به **ب** واذ قد توقف على الحاجه على معرفة الصور  
والصدق سيرة عليك كلام في هذا الدعوى في ما سبق في هذا الشأن مع **ب**  
اي العلم اذ كل حصل على الحكم قد علم التصديق على التصور لان مفهوم وجوده  
ومن مفهوم التصور عدل في كونه والمصن قد علم التصور لما ستره من تقدمه على  
التصدق بطبعه ان المبادر من عيان الماخو بن في تقييم العلم احوال الاجراءك

التصور  
اي تصور الحقيقة

الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق

الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق

الصدق المسمى بالصدق  
الصدق المسمى بالصدق



هذا هو المقام الذي  
يطلبه في هذه المسئلة  
وهو ان يكون الحكم  
مستقرا لا لغوا كما في  
الصدق في الصدق  
فان كان الحكم مستقرا  
فلا يكون مستقرا في  
الصدق في الصدق  
بل مستقرا في  
الصدق في الصدق  
فان كان الحكم مستقرا  
فلا يكون مستقرا في  
الصدق في الصدق  
بل مستقرا في  
الصدق في الصدق

ان كان جمعا للحكم مقارنا له فهو التصديق والافهم التصور ويرد على ان كل  
واحد من تصور الطرفين والنسبة داخلية تعريف المصدق دون تعريف المصور  
فمنفصلان طرفا او عكسا على ان الادراك الجماع للحكم لا ينافي التصديق بل يسمي  
الامام والحكما اصطلاحا فكيف بعضهم وقال المصنف مقارنه الادراك الجماع ان يكون الحكم  
لاختلافه عارضا له ولا سكتا انه اما على التصورات الثلاثة لا على واحد ولا  
اسن في مجموع التصورات الثلاثة من حيث انه يوافق الحكم وموضوع له سمي تصديقا  
وما عداه تصورا فاجب عليه ان يوافق مذهبنا فان لم يكن الحكم في خارج  
التصديق عارضا له موكوته موضوعا بصفتها الحكم من كونها متطابقا وجزائريا  
وعزيبين الى غير ذلك فاللزوم وقال لا يمتنع في الاصطلاحات بل لكل احد  
ان يصطلح على ما يشاء ولا يجوز في اجراء اصناف الا لاحق على الملقوق ولما كان  
اثبات مذهبنا مستقرا بلا سبب محتمل بعد جمل المصنف اليه الشارح وجعل  
الظرف اعني قوله مع الحكم مستقرا لا لغوا كما في غيره فانطبق تعريف التصديق  
الخارج من القسم على راي الامام في لزومه اثبات مذهبنا ولا اجراء اصناف  
العارض على مذهبنا بل اجراء صفات الجزاء على الكل كمنع ذلك من مقتضى  
بست صور حاصله من تركيب الحكم مع واحد من تلك التصورات او مع  
اسن منها فان الحكم في هذه الصور ايضا جزاء غير من المالك تصديق عليه انه  
ادراك حصل مع الحكم وليس في الاستفاضة بضايله اذ مقصوده ان يحمل  
عبارة مع على ما يحتمل من المدحس ويؤيد ما علقنا عليه به ثم تبطل  
ويوضحه اذ في توضيح ما هو مقصوده قضيه نظيره غريفة فيها اذ يمتنع تخلف  
الجزء عن ادراك الطرفين والتبطل خلفا طاهر او سكتا مقصوده استسقاء  
تاما واخبارنا من الهندسيات لان الاول اولا كانوا يتبدلون في تعليمهما  
وبالحسابات بقوا للماذان وتعيد بالثبوتات التي لا سطوت  
التيما غلط وعرض هذا المثال المتعلق باول الاسكال المسطر المستقيم  
لشهرته فحصل لنا حاله ادراكه لا يشبهه في انا اذا وقعنا على ذلك الرمان  
الهندسي حصل لنا حاله لم يكن حاصله بل الوجود عليه واما ان تلك الحالة  
فيها حصلنا على ما حصلنا به ولا يصح ان يكون الحكم مستقرا في  
الصدق في الصدق بل مستقرا في الصدق في الصدق  
فان كان الحكم مستقرا  
فلا يكون مستقرا في  
الصدق في الصدق  
بل مستقرا في  
الصدق في الصدق

منها

توام

هاج

المركبة

الصدق

الصدق

الصدق

ادراكه قبلي عما سكته من الحكم انما هو ادراكه وقوله من الكيفية  
الادراكه اشار الى الحالة المركبة من ملك التصورات السابقة ومن الادراك الذي  
هو الحكم فانها التي سميت عندنا بالصدق **١٠** وبقيد الحكم بالصدق والابواب  
اي بالاشارة والاشارة لا يخرج القيد من ادراك المركبات القيدية بل  
الاشارة انما هي من قبل التصورات دون الصدقات **١١** مستدعي المقام  
ايرادها وحلها يريد ان يحتم العمل الى الصور والتصديق بتجعله اسكالات  
من وجهه محتمل هذا المقام اعني مقام ذلك القسم بقضي اراد تلك الاسكالات  
وجعلها لتكشف جليلة الحال وضوح سرعة المفاعل فالاسكال الاول محض اخبار  
من توجيه القسم ومنشأه التصديق وحاصله ان توجهك به لا ينطبق على  
الصدق لا على راي الحكماء ومنوط ولا على راي الامام لما ذكر من تقدم الجزاء على  
الكل فاجاب بان ينطبق على مذهبنا ونسب اخبارنا الى المصنف اشار الى انه  
سكتا في قوله واما قال مجموع الادراكات الاربعة بنا على ما سكتا في ان الحكم  
ادراك وحل المعية على الزمان لانها تباينها منها عند الاطلاق والمرد هو المعية  
دايما فلا يريد ان ادراك احد الطرفين والنسبة قد حصل مع الحكم دفور كما في قبيل  
العلم اما ادراك كون حصوله دايما مع الحكم او لا يكون كذلك فلا اسكال **١٢**  
انما اشارنا من هذا المقام وهو حصول المجموع مع حصول الحكم وذلك لان المصدق  
ليس كحاصل حاله عدم الحكم اتفاقا واذا وجد كان حاصله اتفاقا فنظر الى ان  
حصول المجموع مع حكم بانه المصدق ومن نظر الى ان حاصله اتفاقا فنظر الى ان  
التصورات الثلاثة كانت حاصله قبله فلا يكون حصول المجموع مع اجراءه حينئذ  
حكم بان المصدق هو الحكم وحده والاسكال الثاني منشأه التصديق ايضا لكنه عام  
مناول توجهه غير محتمل المصدق على احد المدحس دون من ذهب الى ان  
مجموع التصورات الثلاثة من حيث انه موضوع للحكم هو التصديق **١٣** فلذلك  
تحت العلم الذي هو من مقوله الكلف او الانفعال وذلك لان المقولات تباينه  
بالضرورة فلا يدرج ما يصدق عليه احدتها فما يصدق عليه الاخرى والالتصاف  
عليه المقولتان معا و اشار بالزديد الى ان العلم فيه خلاف نشأ من ان العلم ليس

ذلك هو المقام الذي  
يطلبه في هذه المسئلة  
وهو ان يكون الحكم  
مستقرا لا لغوا كما في  
الصدق في الصدق  
فان كان الحكم مستقرا  
فلا يكون مستقرا في  
الصدق في الصدق  
بل مستقرا في  
الصدق في الصدق

لا يرد هذا الزيد على مذهبنا

وهذا هو المقام الذي  
يطلبه في هذه المسئلة  
وهو ان يكون الحكم  
مستقرا لا لغوا كما في  
الصدق في الصدق  
فان كان الحكم مستقرا  
فلا يكون مستقرا في  
الصدق في الصدق  
بل مستقرا في  
الصدق في الصدق

ادراك

حاصل قبل ارتسام الصور في الذهن وحاصل معه والحاصل في شتيان الصور المرئية  
 وارتسام النفس عنها بالقبول ومن قال انه من مقوله الاضافة يقول ايضا في جملة  
 الارتسام يحصل ايضا ويخصه من العالم والمعلوم لم يكن حاصل قبله في العلم ولا يام  
 مع كونه قابلا بارتسام الصور والوجود الذي يوجب العلم من قبل الاضافة  
 والحجج المركب من العلم اي ما يصدق عليه انه علم وهو الادراكات الستة  
 وبالنسبة لغيره اي ما لا يصدق عليه انه علم كالمثل والاشياء بالضرورة الاسرى انه  
 اذا ركب بالصدق عليه الحيوان مع الاصدق عليه اصله لم يصدق عليه ذلك المركب  
 انه حيوان قطعا نعم المركب من الحيوان وما هو مغاير له لكنه يصدق عليه كالمناطق  
 فيدخل تحتها عبارات والفاظ تعني انها ونظائرها كالاشياء والسلب والاشياء  
 والشي والاشياء والفاظ بوجه كالتعريف للنفس بعد تصور النسبة من الطرفين  
 فخلاصا عنهما ولا عبرة بايهما فان اصل اللغة لا يفرق بين القبول والفعل  
 ويسمون القابل باسم فاعل والمقبول باسم مفعول والتحقيق الذي يشهد به  
 بوجه التصديق الى وجدانه انه ليس للنفس معنا في حال الحكم بعد تصور النسبة  
 ناسر وفعل بل ادعاء وقبول للنفس وهو اعني ذلك الادعاء والقول ادراك  
 ان النسبة واقعة اي مطابق للاشياء افسها او ليست بواقعة فان قيل هذا  
 المدرك مشتمل على حكمه على النسبة والحكم به وهو واقعة وعلى نسبة بينهما وما  
 مغاير للمدركات التي تنقلها بالصدق والحكم الذي هو في مابته فبها تصدق  
 وحكم آخر هو ان تدرك ان النسبة بين تلك النسبة وبين واقعة فلهذا  
 هناك تصديق وحكم ثالث متوقف حصول حكم واحد على احكام غير متباينين ووسط  
 قطعا فليس المدرك بعد ادراك النسبة من الطرفين او اجالي اذا عبر عنه بالضمير  
 نظره بصدق آخر والحكم بصدق ذلك الحكم كاشتهر به رجوعه الى وجدان فلهذا  
 هو الذي الحكم من مقوله اللغز ومن قبل العلم وانفسه على الكيفية التي هي  
 المتصور في العلم ولذلك قدمه اولاد كيف لا يكون الحكم من مقوله اللغز دافعا  
 تحت العلم وقد ثبت في الحكم ان الاكثار ليست اسبابا موجهة للنتائج حتى يكون الحكم حلالا في  
 افعالنا المتولدة من الاكثار كما ذهب اليه جماعة لا يعتقدون بل الاكثار محمدا كونها لا  
 ار القدر

في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة  
 في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة  
 في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة

النفس

في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة  
 في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة

في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة  
 في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة

للنفس لقبول صورها اي صور النتائج العقلية عن واجب الصور ولو لا ان  
 الحكم صور ادراكه لما صح ذلك القول ومضاهي النبوة على النفس المبدأ القاص  
 وذلك ان الصورات المتعلقة بالنسبة والظرف حاصله قبل الحكم ولو كان  
 الحكم فعلا لما كان نسبتها اليه بالصدق وعنها لا بالقبول من المبدأ والاشكال  
 الثالث منها والمبدأ المستحق ايضا كما يستنبطك عليه ومنشأه الصور  
 والقدر الذي ذكره فان قيل يريد المراد بالادراك الساخر من مطلق الادراك  
 ومن الادراك الذي اعقبه عدم الحكم مستقيم جدا في نظر المناظرة لان المراد  
 انما يكون من المعاني المحتملة فلما فعل المراد من الانسان اما الحيوان الناطق او الحيوان  
 ومن البين ان الساخر لا يحتمل المطلق قلت يجوز ان يراد بالساخر ما اعتر  
 فعدم الحكم لانه ساخر اي خال عن الحكم بمعنى كونه ساذجا عنه انه مقيد بعدمه  
 وان يراد به المطلق لانه ساخر عن الحكم وعدمه فمعي كونه ساذجا عن الحكم انه مقيد  
 به ولا يعدمه ايضا بل يقول المطلق في هذا الوصف لانه خال عن القنود كلها  
 وكمن قد يحسب اللفظ موبان للاطلاق بحسب المعنى من غير ان يجعل اطلاقه قدا  
 فله كقولك لا هو المطلق والماسية من حيث هي وبى والانسان من حيث هو انسان  
 والموجود من حيث هو موجود الى غير ذلك فان هذه كلها بيان للاطلاق لم يعرفه  
 بقند المطلق بالاطلاق فان كان مطلق الادراك ملزم الا اوله الا ان يعنى بقسم الشيء  
 الى نفسه والى غيره وموطن مطلق الادراك نفس العلم الذي قسم اليه والى غيره  
 الذي جعل في جملة فلهذا يكون عدم الحكم معبر في الصدق لان المعبره المعقولة  
 شئ معبره ذلك الشيء فلهذا ما تقوم الشيء اي الصدق بالمقتضى اعني الحكم  
 وعدمه وذلك اذا جعله ركبنا من الحكم والصور الذي اعبر عنه عدم الحكم لان جزء  
 الجزء جزء ايضا وان شرط الشيء اي الحكم مقتضاه وذلك اذا جعل الحكم نفس  
 المصدق فان جزءه الرضا شرط ايضا او جعل عارضا له فان الموضع شرط  
 لوجود العارض كذا جزءه وكلاهما اي تقوم الشيء الموجود بالمقتضى  
 وشرطه مقتضاه محالان لاستلزامهما اجتماع المقتضين في الواقع نعم ربما  
 جاز ذلك في المحتملات وما نحن فيه ليس منها فان قيل معنى اعتبار عدم

في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة  
 في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة

في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة  
 في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة

في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة  
 في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة

في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة  
 في قوله لا يكون العلم من قبل الاضافة

الحكم في الصور على توجيه الشارح انه ليس حصوله مع حصول الحكم معبراً ما يثبت  
وبه المعنى لانما حصل كون حصول مجموع الامور الاربعة مع اختلاف الموضوعات  
في هذا السلب واليجاب من ان لم يمتنع وقوع الشيء بالتقصين او امتراط مقتضه  
وكذا الحال في وجه غيره فان عدم دخول الحكم في تصور الحكم على هذا اذ علم  
لانما حصل حصوله في مجموع تلك الاربعة او غيره وقد تجوز العلم بل قول الحكم موجود  
في نفسه اذ اخطى في مجموع وعارض على وجه آخر وليس اخطى في سائر اجزاء المجمع لا اول  
والا عارضاً نشي من اجزاء المجمع الثاني فكيف يتوهم النقصان من هذه الامور  
الاربعة الواقعة في نفس الامر **قلت** ان القوم لم يفتوا الى ذلك الخواص  
اما اولها فلان حصول الحكم وعدم الحصول معه ذلك لا يدخل في عدمه في الصورة  
وعدمه ما بعد ان يتناقص حكم الظاهر الا ترى انتم تقولون ان المراد من  
اجزاء متممات في الوجود كما لم يمتنع ان يكون من اجزاء مقتضه مقتض ذلك المتركب  
فان كل واحد من قطع الخشب ليس بغيره واما ثانياً فلما يراه ان عدم الحكم على  
الغايه المذكور معونة التصديق منتظاً او شرطاً او موطناً **قلت** لو علم في  
وجوابه ان اذ تم في الجواب في الصورة التي الصريح وحصوله ان المراد بالادراك  
الشارح ما اعترفه عدم الحكم على ذلك الوجه وليس يلزم من استنباط اعتبار الصورة  
في التصديق لا ان اردت اعتباراً منه ان مفهوم معبر فيه فهو غير صحيح اذ ليس  
المكتشف منه انه ليس كذلك من صدق تصديقات كثره لم يتوقف عدم  
التصور لا تعاقب ليس يلزم من اعتبار مفهوم التصديق في التصديق الا ان يكون  
حصول التصديق في الدرس مسلماً بحصوله بنفس ذلك المفهوم فيه ولا يخفى من  
بذلك معرفة ذلك المفهوم للفرد من حصول الشيء ونصون كما ذكرني ما يبيد العلم  
فانما هي في بعض افرادها حاصله لكل عالم بشي مع ان الحكم لا يتوقف على ما يبيد العلم  
بذلك كلام على السند فان قوله ومن العلم انه ليس بغيره في إعادة التصديق  
فهما مما لا يخفى واطال السند الا حصل لا يخفى في معنى ذلك الحكم لكن في ان العلم  
المقصود منها التمسك على انه لا يتصور **قلت** انما ما تخبره وهو متوقف على ان العلم  
الاسرى ان عدم الحصول مع الحكم او عدم دخول الحكم في عدمه ووجه انما

هذا الحكم في الصور على توجيه الشارح انه ليس حصوله مع حصول الحكم معبراً ما يثبت  
وبه المعنى لانما حصل كون حصول مجموع الامور الاربعة مع اختلاف الموضوعات  
في هذا السلب واليجاب من ان لم يمتنع وقوع الشيء بالتقصين او امتراط مقتضه  
وكذا الحال في وجه غيره فان عدم دخول الحكم في تصور الحكم على هذا اذ علم  
لانما حصل حصوله في مجموع تلك الاربعة او غيره وقد تجوز العلم بل قول الحكم موجود  
في نفسه اذ اخطى في مجموع وعارض على وجه آخر وليس اخطى في سائر اجزاء المجمع لا اول  
والا عارضاً نشي من اجزاء المجمع الثاني فكيف يتوهم النقصان من هذه الامور  
الاربعة الواقعة في نفس الامر

انما يتبين ان خلافاً للصواب في ان العلم بالاشياء  
لا يمتنع من حصوله مع حصول الحكم معبراً ما يثبت  
وبه المعنى لانما حصل كون حصول مجموع الامور الاربعة مع اختلاف الموضوعات  
في هذا السلب واليجاب من ان لم يمتنع وقوع الشيء بالتقصين او امتراط مقتضه  
وكذا الحال في وجه غيره فان عدم دخول الحكم في تصور الحكم على هذا اذ علم  
لانما حصل حصوله في مجموع تلك الاربعة او غيره وقد تجوز العلم بل قول الحكم موجود  
في نفسه اذ اخطى في مجموع وعارض على وجه آخر وليس اخطى في سائر اجزاء المجمع لا اول  
والا عارضاً نشي من اجزاء المجمع الثاني فكيف يتوهم النقصان من هذه الامور  
الاربعة الواقعة في نفس الامر

بذلك معرفة ذلك المفهوم للفرد من حصول الشيء ونصون كما ذكرني ما يبيد العلم  
بذلك كلام على السند فان قوله ومن العلم انه ليس بغيره في إعادة التصديق  
فهما مما لا يخفى واطال السند الا حصل لا يخفى في معنى ذلك الحكم لكن في ان العلم  
المقصود منها التمسك على انه لا يتصور

في النفس الباطنة او في الالهيات فتمثل المذنبين بخلاف توهم في العقل فانه لا  
منازلة على القول بالارتسام في الآلات وما قيل من ان العقل الباطن على الباطن  
فلا يكون على اخطا في التعرف وذلك كما في عموم قواعد الفقه في مجموع بالمرحوم  
عنه في معرفة الكاسب والمكتسب وعليه من مره عن ذلك فلا بأس بوجه  
وتوهم القواعد انما يتوهم في كاسيات في تعريف النافض الرابعة  
المصرح بان العلم المذكور بينهما انما يكون للمراديات **قلت** سائر النفاذيات  
ومواع من ان كون مطابقا او لا يكون دلاً استنباه في ان العلم بهذا المعنى الاعم  
هو المقصود بالبحث في المطلق لان المعناطية باب من ابواب ما يبحث فيه  
من اقسام العلوم والاشياء في اقسامها فمنها ما يبحث فيه من اقسام العلوم  
ومنازل الصورات المطابقة وغير المطابقة والصدقات اليقينية والمنشورة  
والظنية والكاذبة من الوجعيات والمخيلات وقد اوجب انضاع الاسكال  
الرابع بان يجوز ان يكون من القيم والمقيم عموم من وجه كما في قسم الحيوان الى  
الابيض وباعباده وليس يلزم من انقسام الابيض الى غير الحيوان انقسام  
الحيوان اليه فكله الحال في قسم العلم الا ان هو الجواب لا يطابق ما ذكرناه  
من عموم القواعد فان **يسئل** مورد القيم معبر عن كل قسم من اجزاء مقتضه  
مستورناه ولما هو خارج عن موردنا فلما سئلوا لان ما وقع قسمنا للحيوان  
هو الحيوان الابيض الا انهم نتاجوا لاجلوا الابيض المطلق فمما تارة  
كله حيوان تلك النسبة **قلت** والاسكال الخامس بحث لفظي لوجه على عيان  
الكلمات وعلى ندره حيوان وذلك بان يكون المقدم جزءاً بحسب المعنى في اللفظ  
كما في قوله كرمك ان جنتي **قلت** وقع حالاً تقدير الكلام انما يتصور  
حال كونه اذراكا ساذجا واما تصديق حال كونه اذراكا مع الحكم وكل واحد  
من كلمتي اما تحت للاخرى ولا صاحبه لللفظ الى اجزاء لفظاً فان جوزت الحال  
عن المبدأ كما ذكر ابن مالك ذلك وان لم يجوز اقول قوله بالصور واما تصديق  
بان معناه اما معني بالصور واما معني بالتصديق واعلم ان مختار المنص  
التصديق وهو ذهب الامام لما مر من اخبار ان التصديق يخرج الادر اكاً  
الرابع على مقتضه توجيه الشارح لبعارته واما وجهها به لا يتبع نطقها

في النفس الباطنة او في الالهيات فتمثل المذنبين بخلاف توهم في العقل فانه لا  
منازلة على القول بالارتسام في الآلات وما قيل من ان العقل الباطن على الباطن  
فلا يكون على اخطا في التعرف وذلك كما في عموم قواعد الفقه في مجموع بالمرحوم  
عنه في معرفة الكاسب والمكتسب وعليه من مره عن ذلك فلا بأس بوجه  
وتوهم القواعد انما يتوهم في كاسيات في تعريف النافض الرابعة  
المصرح بان العلم المذكور بينهما انما يكون للمراديات **قلت** سائر النفاذيات  
ومواع من ان كون مطابقا او لا يكون دلاً استنباه في ان العلم بهذا المعنى الاعم  
هو المقصود بالبحث في المطلق لان المعناطية باب من ابواب ما يبحث فيه  
من اقسام العلوم والاشياء في اقسامها فمنها ما يبحث فيه من اقسام العلوم  
ومنازل الصورات المطابقة وغير المطابقة والصدقات اليقينية والمنشورة  
والظنية والكاذبة من الوجعيات والمخيلات وقد اوجب انضاع الاسكال  
الرابع بان يجوز ان يكون من القيم والمقيم عموم من وجه كما في قسم الحيوان الى  
الابيض وباعباده وليس يلزم من انقسام الابيض الى غير الحيوان انقسام  
الحيوان اليه فكله الحال في قسم العلم الا ان هو الجواب لا يطابق ما ذكرناه  
من عموم القواعد فان **يسئل** مورد القيم معبر عن كل قسم من اجزاء مقتضه  
مستورناه ولما هو خارج عن موردنا فلما سئلوا لان ما وقع قسمنا للحيوان  
هو الحيوان الابيض الا انهم نتاجوا لاجلوا الابيض المطلق فمما تارة  
كله حيوان تلك النسبة **قلت** والاسكال الخامس بحث لفظي لوجه على عيان  
الكلمات وعلى ندره حيوان وذلك بان يكون المقدم جزءاً بحسب المعنى في اللفظ  
كما في قوله كرمك ان جنتي **قلت** وقع حالاً تقدير الكلام انما يتصور  
حال كونه اذراكا ساذجا واما تصديق حال كونه اذراكا مع الحكم وكل واحد  
من كلمتي اما تحت للاخرى ولا صاحبه لللفظ الى اجزاء لفظاً فان جوزت الحال  
عن المبدأ كما ذكر ابن مالك ذلك وان لم يجوز اقول قوله بالصور واما تصديق  
بان معناه اما معني بالصور واما معني بالتصديق واعلم ان مختار المنص  
التصديق وهو ذهب الامام لما مر من اخبار ان التصديق يخرج الادر اكاً  
الرابع على مقتضه توجيه الشارح لبعارته واما وجهها به لا يتبع نطقها

انما يتبين ان خلافاً للصواب في ان العلم بالاشياء  
لا يمتنع من حصوله مع حصول الحكم معبراً ما يثبت  
وبه المعنى لانما حصل كون حصول مجموع الامور الاربعة مع اختلاف الموضوعات  
في هذا السلب واليجاب من ان لم يمتنع وقوع الشيء بالتقصين او امتراط مقتضه  
وكذا الحال في وجه غيره فان عدم دخول الحكم في تصور الحكم على هذا اذ علم  
لانما حصل حصوله في مجموع تلك الاربعة او غيره وقد تجوز العلم بل قول الحكم موجود  
في نفسه اذ اخطى في مجموع وعارض على وجه آخر وليس اخطى في سائر اجزاء المجمع لا اول  
والا عارضاً نشي من اجزاء المجمع الثاني فكيف يتوهم النقصان من هذه الامور  
الاربعة الواقعة في نفس الامر

مجموعها مندرجاته وقس على ذلك القسم الى الاقسام او الاخصاص هذه  
الانظار الطهنة متوجهة على المذهب المسخرت ايضا كما يظهر في ما قبل من دفعه الكا  
بما تحققت فعلى هذا الى ادبطل محار المصن والعقود المخرجه فطرن العسمة  
الصححة المخرجه للمذهب الصحيح ان تعال العلم بالحق او غيره لانه اما ادراك ان  
السنة واقعة او ليست بواقعة واما ادراك غيره فالاول هو التصديق والثاني  
هو التصور **١٠** لان العلم به اورد لقوله وهو مطابق لما ذكره الشيخ فانه وضع  
العلم في كتابه المشهور من الى التصور الساذج والى التصور مع التصديقات  
فالعلم عنده منقسم الى التصور من لالى التصور والتصديق كما زعموه واما قال  
بمعنى اسم المثلث ولم يقل بمعنى المثلث لان التصور كما قد يكون بحسب الاسم اى  
بحسب مفهومه وقد يكون بحسب ذاته اى بحسب ما عينته الموجوده والاول قد  
يتفرق عن الصدقات كلها والثاني لا يتفرق عنها اذ لا يدغم من التصديق  
بالوجود فاعلمنا بالاول للتصور الساذج اولى وان صح فاعلمنا بالثاني ايضا لان  
ساذجة التصور مقيسه الى الحكم لا الى جميع الاحكام فلو كانت ساذجة  
تتبره عن حكم مخصوص وقد راجع هذه القواعد في عيان الشفاء ايضا حيث قال  
كا اذا كان له اسم منطوق به فمثل معناه في الذهن وكأنه اراد الاسم اللفظي الدليل  
عليه لتندرج تحتها فعل كذا والعقل به بنفسه على ان ادراك المركبات التامة  
الاشياء من قبيل الصور كادراك المفردات وادراك المركبات الغير التامة  
سواء كانت بعينية او غير تامة وان الذي خرج ادراكه عن حيزه التصور الى التصديق  
هو المركب التام الحزى وقوله من ذلك اراد به من ذلك الجف من المذكور  
وهو المركب التام الاشياء وبه على ان ادراكه تصور بقوله كنت بصوره  
واما ادراك معنى انسان فطالما جده في كونه تصور الى عينه ولقد بالغ في يميز  
التصديق عن التصور عند اجتماعها فقال بالتصديق من قبله المعنى المستفاد  
قولنا كل باض عرض بعدك ان يحدث في ذمك صون به العالفة اى  
السنة التي من بين وصون باؤة ممتنة كالباض العرض بعد التصور فعمل  
على تصورات ثلثية والتصديق الذي تقاربه هو ان يحصل في الذهن

على المذهب الآخر واستماع اشياء غريب ثالث مجرد احتمالي اياه ولو لا  
ان الامام صرح بمذهبه في المحض لما ابتناه له **١١** وسبب ذلك بانه في تعريف  
الظن والضروري لا بد ان يكون تصورا عنده وذلك لان الحكم ادراكا قطعيا  
كاعتق وليس عنده تصديقا فلا بد ان يكون تصورا ساذجا والالم خص  
الادراك فما ذكره من العتص **١٢** معادل للتصديق لاستماع اجتماعها في ذات  
واحد وكيف يتصادقان عليها وقد اعترض احدنا اسفاه ما اعترضه في الآخر  
ولا يخفى عليك ان هو الوجه مشترك الورد بين المذهبين فان احد المذهبين  
كما لا يكون جزء الآخر لا يكون شرطه ايضا الذي يدفع عنها ان العقاب لانا  
موجب مفهوم التصور والتصديق والموعبة التصديق جزء او شرطه هو ما  
صدق عليه التصور الساذج لا مفهومه ولو لم يجر ان يكون باصدق عليه احد المعاني  
جزء الآخر لا يمنع ان يكون شي جزء الغزاة فان جزء الحزم مثلا ليس بحزم ضروري  
**١٣** واما الواحد والكثرة فلا يعامل بينهما كانه فعل الواحد مقابل للكثرة اذ جزء  
له فاقصص ما ذكره في قوله من العالفة الكلية فاجاب بانه قد بين في الحكم ان لا  
تقابل بينها بالذات بل بالعرض وقد استوفينا حديث العقاب منها بالاجراء  
عليه في بعض شروح الكتب الكلامية **١٤** فلا ندفع بحسب العلم الواحد من تامة  
المعلوم بالضرور ان الاشياء المتعددة كالادراكات الاربعة مثلا لا  
يصير اجزا واحدا بل يعبر عنها بجمية وحدانية هي جزء بصوري للكثير منها ولا  
يملك اعتبارها باسم ملك الادراكات والاكثار التصديقي كما من العلم والمعلوم لان  
ملك الية من قبيل المعلومات دون العلوم واذا اخذت الادراكات الاربعة  
بلا معة كانت علوما متعددة فلا تدفع بحسب العلم الواحد الذي جعل مقسما و  
وان اعترضه قيد الوحدة لان القيد بها واجب في موافقة القسم كما اذ لو  
لم يقيد بها لم ينحصر قسم ابدان مجموع القسم مثلا قسم ثالث للظن المنقسم اليها  
الاسرى ان يكونان مطلقا اذ قسم الى الناطق وغير الناطق لم يكن محصرا فيها  
بل كان مجموعها متهما بالثاني ثم القسم ان كان الى الاتولوج قيد المقسم بالوحدة  
النوعه مطلقا لا معينة فالحق ان الواحد ياتوع اما انسانا اما غيره وليس

مجموعها مندرجاته وقس على ذلك القسم الى الاقسام او الاخصاص هذه  
الانظار الطهنة متوجهة على المذهب المسخرت ايضا كما يظهر في ما قبل من دفعه الكا  
بما تحققت فعلى هذا الى ادبطل محار المصن والعقود المخرجه فطرن العسمة  
الصححة المخرجه للمذهب الصحيح ان تعال العلم بالحق او غيره لانه اما ادراك ان  
السنة واقعة او ليست بواقعة واما ادراك غيره فالاول هو التصديق والثاني  
هو التصور **١٠** لان العلم به اورد لقوله وهو مطابق لما ذكره الشيخ فانه وضع  
العلم في كتابه المشهور من الى التصور الساذج والى التصور مع التصديقات  
فالعلم عنده منقسم الى التصور من لالى التصور والتصديق كما زعموه واما قال  
بمعنى اسم المثلث ولم يقل بمعنى المثلث لان التصور كما قد يكون بحسب الاسم اى  
بحسب مفهومه وقد يكون بحسب ذاته اى بحسب ما عينته الموجوده والاول قد  
يتفرق عن الصدقات كلها والثاني لا يتفرق عنها اذ لا يدغم من التصديق  
بالوجود فاعلمنا بالاول للتصور الساذج اولى وان صح فاعلمنا بالثاني ايضا لان  
ساذجة التصور مقيسه الى الحكم لا الى جميع الاحكام فلو كانت ساذجة  
تتبره عن حكم مخصوص وقد راجع هذه القواعد في عيان الشفاء ايضا حيث قال  
كا اذا كان له اسم منطوق به فمثل معناه في الذهن وكأنه اراد الاسم اللفظي الدليل  
عليه لتندرج تحتها فعل كذا والعقل به بنفسه على ان ادراك المركبات التامة  
الاشياء من قبيل الصور كادراك المفردات وادراك المركبات الغير التامة  
سواء كانت بعينية او غير تامة وان الذي خرج ادراكه عن حيزه التصور الى التصديق  
هو المركب التام الحزى وقوله من ذلك اراد به من ذلك الجف من المذكور  
وهو المركب التام الاشياء وبه على ان ادراكه تصور بقوله كنت بصوره  
واما ادراك معنى انسان فطالما جده في كونه تصور الى عينه ولقد بالغ في يميز  
التصديق عن التصور عند اجتماعها فقال بالتصديق من قبله المعنى المستفاد  
قولنا كل باض عرض بعدك ان يحدث في ذمك صون به العالفة اى  
السنة التي من بين وصون باؤة ممتنة كالباض العرض بعد التصور فعمل  
على تصورات ثلثية والتصديق الذي تقاربه هو ان يحصل في الذهن

مجموعها مندرجاته وقس على ذلك القسم الى الاقسام او الاخصاص هذه  
الانظار الطهنة متوجهة على المذهب المسخرت ايضا كما يظهر في ما قبل من دفعه الكا  
بما تحققت فعلى هذا الى ادبطل محار المصن والعقود المخرجه فطرن العسمة  
الصححة المخرجه للمذهب الصحيح ان تعال العلم بالحق او غيره لانه اما ادراك ان  
السنة واقعة او ليست بواقعة واما ادراك غيره فالاول هو التصديق والثاني  
هو التصور **١٠** لان العلم به اورد لقوله وهو مطابق لما ذكره الشيخ فانه وضع  
العلم في كتابه المشهور من الى التصور الساذج والى التصور مع التصديقات  
فالعلم عنده منقسم الى التصور من لالى التصور والتصديق كما زعموه واما قال  
بمعنى اسم المثلث ولم يقل بمعنى المثلث لان التصور كما قد يكون بحسب الاسم اى  
بحسب مفهومه وقد يكون بحسب ذاته اى بحسب ما عينته الموجوده والاول قد  
يتفرق عن الصدقات كلها والثاني لا يتفرق عنها اذ لا يدغم من التصديق  
بالوجود فاعلمنا بالاول للتصور الساذج اولى وان صح فاعلمنا بالثاني ايضا لان  
ساذجة التصور مقيسه الى الحكم لا الى جميع الاحكام فلو كانت ساذجة  
تتبره عن حكم مخصوص وقد راجع هذه القواعد في عيان الشفاء ايضا حيث قال  
كا اذا كان له اسم منطوق به فمثل معناه في الذهن وكأنه اراد الاسم اللفظي الدليل  
عليه لتندرج تحتها فعل كذا والعقل به بنفسه على ان ادراك المركبات التامة  
الاشياء من قبيل الصور كادراك المفردات وادراك المركبات الغير التامة  
سواء كانت بعينية او غير تامة وان الذي خرج ادراكه عن حيزه التصور الى التصديق  
هو المركب التام الحزى وقوله من ذلك اراد به من ذلك الجف من المذكور  
وهو المركب التام الاشياء وبه على ان ادراكه تصور بقوله كنت بصوره  
واما ادراك معنى انسان فطالما جده في كونه تصور الى عينه ولقد بالغ في يميز  
التصديق عن التصور عند اجتماعها فقال بالتصديق من قبله المعنى المستفاد  
قولنا كل باض عرض بعدك ان يحدث في ذمك صون به العالفة اى  
السنة التي من بين وصون باؤة ممتنة كالباض العرض بعد التصور فعمل  
على تصورات ثلثية والتصديق الذي تقاربه هو ان يحصل في الذهن

فنه

ادراك

هذه الصور اي صورها بالريف والنسبة الى الاشياء، انفسها انها مطابقة لها  
 والكلمة مخالفة ذلك وهو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصور الى الاشياء  
 انفسها انها ليست مطابقة لها فان قيل فليكن هو العلم بنفسها الى انقسام  
 لينة تصور ساخر وتصور معه تصديق وتصور معه كدنب تلك المراد بالكلمة  
 كدنب النسبة الاجابيه وهو تصديق بالنسبة السليبه مودج في مطلق التصديق  
 الشامل لها وتعدل نقول ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصور على ان هذه النسبة  
 ليست من فعال الذهن لان الفعل لا ينسب الى ما عليه بكم في مطلق الضرب  
 حصل في زيد بل فعال حصل لزيد وانما ينسب الى المقبول الى الطال فعال الصواب  
 حصل في الجسم والصور حصلت في الذهن ليس هناك للفعل الا ان هذه  
 الصور التاليفه مطابقة للاشياء انفسها او ليست مطابقة لها وما قولك  
 نسبت هذه الصور الى الاشياء من قبل الالفاظ المودج كما ان قولك الفيت  
 من المعلوم عليه والحكم به يوم ايضا ان كلفنا وليس كذلك مما لا ادراك  
 النسبة التي هي مورد الاحكام والسلب وادراك مطابقتها وعدم مطابقتها  
 في الواقع **١٤** وهي مصرحة بما ذكرناه من العلم بنفسه الى تصور ساخر وتصور معه  
 تصديق **١٥** فان التصديق عند علم على مقتضى تعريفه وهو قوله ان يحصل في  
 نسبة هذه الصور اليه فان مقتضى ان التصديق صور ادراكه قبلها النفس  
 كما ينسب اليه فكونه علما وهو ليس شيئا منها اي من التصور من فليس له ان  
 العلم بنفسه الهام واللام لكن التقسيم حاصل المراد ان العلم يحصل على الوجهين بلا قصد  
 الى حصر كما يؤخذ به بكم وقد حصله على وجه آخر لاننا في ذلك حقيقه على ما ينبغي  
 ان في وجود التصديق نوع حقا، فبئس عليه باسبغ الادراكات الذي هو  
 اذا لا يشبهه في ان لنا ادراكا هو تصور واما ان لنا ادراكا آخر هو تصديق فربما  
 يسلك منه فكشف الغطاء عنه باليقين عن حال التصور بان يكون ساخر  
 ليس هو تصديق كما اذا تصورنا البياض مثلا وحده او تصورنا **١٦** والوضوح  
 وسلكنا في النسبة بينهما فان حاصلها هو تصور خال عن التصديق واما اذا  
 جرحنا بالنسبة بينهما فلها مثل ادراك آخر هو التصديق فاذا ذكر في الجوانب المتقابلة

منه

عند تقسيم العلم التصوري لزوال الخفاء عن وجود التصديق ونظير انفسهم العلم  
 اله والصور مطلقا واما وجب حمل كلامه على ما ذكرناه لطابقه بغير العلم  
 الى التصور والتصديق في مواضع اخرى من كتبه **١٧** رسالتنا المودج في التصور والتصديق  
 لم يشتره هذه الرسالة اشتمار رسالتنا في الكلمات وكحقوق المحصورات الما في سخن  
 اصلها ضاعت عن عالمها في بعض اسفار **١٨** وصبط يد المقام ان يقال ان  
 الحكم اذا كان ادراكا كما عرفت فحق ان سمي تصديقا ويحمل منها من العلم مقابلا للتصديق  
 الذي هو ما عداه من الادراكات كما ذكره الا واصل ذلك الاسكال في انحصار  
 العلم منها وامتياز كل منهما عن الآخر بطريق توصل اليه ولا في اجزاء صفات  
 التصديق من الظننة وعرفنا على لانها من صفات الحكم واما جعل التصديق عن  
 الجميع فقد عرفت ما فيه ونحوه على ايضا ان في الجميع ليس له موصل يخصه بل  
 التصورات العلية انما كلفت بالقول الشارح والحكم وحده ككتيب بالبحر والاشيئة  
 على ذي فطنة ان المقصود من التقسيم بان ان كلاما من القسمة لم موصل على وجه كل  
 نقول اننا لانفي بالتصديق الا ما يحصل من البحر وهو الحكم فقط دون الجميع وان كان  
 الحكم فعلا كما توهم اكثر المجازين فالصواب ان سمع ايضا تصديقا وتقسيم العلم الى  
 التصور الساخر والتصور المقارن للتصديق فكل العلم مطلقا بطريق واحد وهو  
 المعرف والتصديق المقارن بطريق آخر ولا سبيل الى جعل الحكم قسمين من العلم  
 والآخر **١٩** من احد مقصد ما عرفت **٢٠** بعضه الى ان لفظ العلم على غير التقدير  
 مشترك اشرا كما لفظها من الادراك الذي هو التصور ومن الحكم الذي هو التصديق  
 وجعل يقسم العلم كقسم العين الى الباصرة والجمالية **٢١** وتقبل الخوض في  
 البرهان لا بد من بحر الدعوى ذكر المصلا ولا انه ليس كل واحد من كل التصور  
 والتصديق ضروريا وطالم كل معنى الضروري نظرا جعل ثمرة وصفا لا على  
 سبيل الكشف وحيث اشتمل معرفة على النظر عرفت ايضا ان اوجه الدليل على  
 تلك الدعوى وذكر بعد ذلك انه ليس كل من كل منها نظرا وعرف النظر  
 بوصفه الكاشف له ثم اسندل ظاهره الدعوى وقد وقع من الدعوى الاولي  
 ودليلها شيان **٢٢** من الدعوى البانته ودليلها شي **٢٣** واحد كل ذلك لبحر الدعوى

يق

سواء كان تصور ساخر او تصورا  
 مع التصديق الحكم  
 من المراتب متباعدة وان الحكم  
 تصديق على العلم والاصوات  
 لا يكون علما

له

مفسر ما هو مبهم فيها **٤٤** فلان مورد القسيم علم وكل علم اما ضروري او نظري اما  
 الضروي فظاهره لان الكلام في تقسيم العلم واما الكبرى فلما ذكرتم من تقسيم العلم الى الضروي  
 والنظري فكانه فعل هو المقسم الحقني الذي اذ عيتمه فاسداد لو كان صحيحا  
 لضمنا الى مقدم صادقه واجبا ان مورد القسيم ايا ضروري واما نظري على سبيل  
 منع الخلو والجمع فان كان الموضع ضروريا لم يستعمل النظري وبالعكس لان المقسم واحد  
 المقابل للساو والمقسم بالآخر فلان يكون مورد القسيم للدور شيئا ملا  
 للقسمين فيكون فاسداً ومثلنا نقول **٤٥** قسم العلم الى الصور والصدق بل **٤٦** قسم  
 كل قسم فاذا قسم الحيوان الى الناطق وغيره مثلا فلما مورد القسيم حيوان وكل حيوان  
 انا ناطق وغير ناطق فان كان ناطقا لم يشتمل غيره وبالعكس **٤٧** بعد المساعده على  
 المقدمس اشار به الى انه يمكن تبنيها مع الضروي بان يقال لان مورد القسيم  
 علم بل هو معلوم الاسرى انه مفهوم احرل او لا ثم قسمه في اجواب جدلي لان الموضع  
 مسا طيبه العلم بلاربه لكنها علم بصير معلوم يمكن تبنيها وذلك الخرجها عن كونها  
 حقيقه العلم التي تصدق تبنيها فان العلم بصير معلوم كما في العلم بالعلم **٤٨** في العلم  
 فان الحكم في الكبرى على جرات العلم كما من ذلك حقيقه المحصورات بمعنى قولنا كل علم  
 ايا ضروري او نظري ان كل فرد من افراده متصف باحد هذين الوصفين **٤٩**  
 سبيل الالافصال الحقيقه فلا يندرج في هزه الكلمه مورد القسيم لانه مفهوم العلم الاشئي  
 من افراده فلا اشراج الالافصال الضروي موجد فعله والكبرى كلمه فلفظ لا  
 ينبغي ان في السكك الاول مع حصول الشرط لانا نقول ان كل العلم كانه  
 اذ كانت المقدمات من العضايا المتعارفه اعني ما يكون المحل فيها صادقا على  
 الموضوع صدق الكلي على جراته كما سيرد عليك والضروي تبنيها لان  
 محمولها عين موضوعها ولا اختلاف بينهما الا بالاعبار والعبارة **٥٠** سلنا  
 اي سلنا انها ينبغي بنا على ان الحكم في الكلمه ليس مقصورا على جرات موضوعها  
 بل سناو مفهومها ايضا كما توهم جماعة وان كان مجردا كما سنستكشفه كعبه حقيقه  
 اذ على هذا التقدير يندرج اللصيقه الذي هو مورد القسيم تحت الاوسط المذكور  
 في الكبرى فتسمى الحكم الله **٥١** فان طيبه الاعم على كل علم بالانظر الى تبنيها ان

وهو الذي لا يتصادق ايضا بها  
 بعضها على بعض

اريد لا عرض على  
 قسمه العلم

كان في السؤال الخوا  
 الحقيقه عدم التوزيع واللا  
 فلا وجه لها

نصف

نصف صفات متقابله بل يجب لبا ذلك بالنظر الى حقيقتهما في افراد متعدده متصفه  
 بامور متنافه فاذا حصل جزئي من جرات العلم بالنظر على طيبه العلم حاصله في  
 صفة ملا نظر ايضا واذا حصل جزئي منها نظر كان حصول طيبه في صفة موقوفه  
 على ذلك النظر فطيبه العلم موقوفه بالضروريه في ضمن افرادها الضروريه وبالنظره  
 في ضمن افرادها المصنوعه بها وكذا الحال في طيبه الحيوان فانها في ضمن افرادها الناطقه  
 موقوفه بالنظر وفي ضمن افرادها موقوفه بعلمه فالطيبه الكليه اذ اقتضت  
 متبانه كانت شاطفه للملك لا تقسم مفارقه في ضمن كل قسم بقدر من ملك القنود  
 المتبانه فان قلت اذ كان طيبه العلم مصنوعه بالضروريه والنظره كما ذكرتم لم  
 يصدق تبنيها المقدمتين جمعته والمفرد خلافا **٥٢** اذ كان ايضا باحد هاتين  
 فردا **٥٣** فلا جزئ **٥٤** فردا **٥٥** سبيل الالافصال الحقيقه اذ لم يحقق في محل واحد لا  
 يقال تلك الطيبه من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان فيه لانا نقول  
 اذ اعربت الطيبه مجلدا احد المصدق الكبرى حقيقه اذ الموضع ان الطيبه  
 داخله في محلها فلا يلزم التبني الا ما نفع الخلو الكبرى وما يتعلق بهذا العلم ان صا  
 القسطاس او رده السوال عاوجه آخره ان العلم لم مفهوم جعل مورد  
 للقسم وكل مفهوم ايا ضروري او نظري على معنى ان حصول العلم بذلك المفهوم اما  
 بلس او بلا سبب فهو القسيم يجب لصاقه باحد هذين الوصفين فلا يندرج فيه  
 ما كان متصفا بالآخر ومحصل ما اجاب به عنه ان المراد بكون العلم ضروريه او  
 نظريه ان حصوله في انفسها اما نظرا او بلا نظر لان حصول العلم عما يبنيها كذلك  
 فحاجه ان يكون حصول العلم مما يبنيها العلم ضروريا او كسبا ويكون حصول العلم اشئي  
 آخر على خلافه فان كون العلم مفهوم العا حاصله بلا اكتساب مثلا لاننا في صدق  
 ذلك المفهوم على علوم جزئيه يكون حصولها في انفسها بالاكتساب **٥٦** في السؤال  
 ان العلم بمعرفة القسيم اعني مفهوم العلم ايا ضروري او نظري وذلك جزئي من جرات  
 العلم فلا يتصف الا باحد هاتين **٥٧** بان مرادنا بالاختصاص الا اننا ندعي  
 انقسام هذا العلم الجزئي الى الضروي والنظري بل انقسام معلومه الذي هو مفهوم  
 العلم فان تصادق على افراد له متوقف حصولها على نظر وعلى افراد ليست كذلك بل

العلم

العلم بهذا المفهوم متصرف واحد ما فقط واما المشايخ بعد اجرة السؤال طبعه العلم من حيث انها علم الامر حيث انها مفهوم نطق به عا ولا عبر حصولها بنفسها في معنى افرادها لا حصول العلم بها فذلك لا يجب لولا العلم بالاشياء وانما بان حصولها فان يكون بالنظر واجرى بدونها ولا مجال للبدن الجوانب غير القسطاس كما لا مجال للجوانب على غير الشرح الذي ادق واستحل **١٤** وعن الثاني **١٥** ويجب عن الثاني وهو انما عارض نوعي الضرورى والنظري جمعا ومعنا يتصور ان يكون ضرورة طرفه كسبها وكا فيا في الجزم بالنسبة بينهما **١٦** فان التصديق عند اللابم لما كان عبارة عن مجموع الادراكات **١٧** هو البان الموعود بقوله وسياتك سانه وظهر منه ان كل تصديق يوقف طر فاه او احدهما فقط على الكسب كونهما على رايه ومن ثم لزم الكسب التصديق من القول الشارح كما هو اما على راي الحكماء فهو ضرورى داخل في نوعه لما بينه فلا انفاض عايش من المشايخ **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

مورد

من انما هو التصديق  
مورد من الحكم **١٦**

من انما هو التصديق  
مورد من الحكم **١٦**

السؤال الشارح  
الذي هو ضرورى  
كسب التصديق

السؤال الشارح  
الذي هو ضرورى  
كسب التصديق

الاشياء ان اليدى قد يطلق على التصديق الاول المنفرد بالمفسر المذكور وعلى مراد من الضرورى فتوهم ان التصديق المنفرد في اليدى المراد من الضرورى منفردا منفردا باليدى المراد في الاول **١** ولو اطلق من هنا على ذلك كما في المنفرد لاننا ننفرد في الاصل لا احاطت فجاز ان يصطفا بعضهم على غير التصديق الضرورى منها ما يفسر به اليدى الاول فاجاب بانه لا يجوز ذلك لاستناده بطلان البرهان مسلمون عند الحكماء حيث اثبتت امتناع كسب التصديقات كلها اذا لزم البرهان على وجه الجواز ان يكون باسرها كسبها وينتهي سلسلة الاكساب بالحدس والبرهان او التواتر بلا دور ولا تسلسل والثاني انحصار الموصل الى التصديق النظري في الجواز ان يكون الموصل الحدس او التواتر او غير ذلك من الجواهر والوجدان والمشاهدة فان التصديقات الموقوفة على هذه الاشياء كسبها على ذلك الغير والموصل اليها ليس يحل بان يوقف على علمه من هذه الامور **٢** والنظر **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

بحيث يطلق

وهذا من التصديق  
الذي هو ضرورى  
كسب التصديق

السنن

الترتيب  
الترتيب  
الترتيب

الترتيب باعتبار خصوص المادة والصورة معا فالترتيب من حيث  
عكس ان يقع على هذا الترتيب المعنى وان يقع على ترتيب آخر من الترتيبات الست  
الممكنة فيها هذا الترتيب الخاص اعم من كل واحد من تلك الترتيبات ولا يسلم  
مقابل تسليم واحد منها لاعتناءه اذ كان للملك الامور وضع حسي وعقلي  
والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت مكررة او لا ثبت في الامور المترتبة  
الكثرة حيث قال جعل الاشياء الكثرة ونفي عنها الكثرة على سبيل الترتيب والاعتناء  
بينها لان المقصود في المبالغة التي سبقت من الكثرة في الاشياء كثر وليس مكررة  
وهي اعم من الامور المتصوره والتقدير فكذا في النظر في الباطن اما قول الامام  
في بعض كبريات تصديقاته تصديقاته التي تصدق في جميعها اعمان  
من ان الصورات كلها ضرورية فلان نظره الا في المصدقات وهي اعم  
الحاصل التي ذكرها المصنف اولى من المعلوم التي ذكرها بعضهم لان العلم  
وان جاز اخذه اعم اي بحث تدريج فيه اليقين وعرفه كما تحققت في مباحث  
الانته مشترك والاعتزاز عن المشترك واجبا اذ لم يكن هناك ترتيب معين  
لا يريد به وما سبق من ان المقدم انما هو للمعنى اللازم وان كان معهودا من غير  
المصنف حيثما عجز مطلقا لاجل كونه القسمين الا انه ليس ترتيبا واضحا ههنا  
فالاحراز اولى وقوله موصل بها معناه لتوصل بها معناه وان النظر الصحيح والفاسد  
فان قلت على ما ذكرنا في الامور الحاصلة اجمعها على المعلومات كما يدل عليه الشرح  
او على صورها الحاصلة كما في قول من عرفه بان ترتيب علوم لتوصل بها الى العلم  
قلت اجمعها على المعلومات لا كما اذا اقتضت حال كونه النظر وجعلت  
في تلك الحال ملاحظ الامور المعلومه على ترتيب معين ومنع من بعضها البعض  
وملاحظتها على ذلك الوجه ترتيب صورها في الوجود فتودي تلك الملاحظة الى  
ملاحظة معلوم اخر وخصوص صورته فكذا ملاحظ بالذات مع ملاحظها  
وصورها لانه ملاحظها فالمراد بقصد امور الماهيات المعلومه وانما ترتب صورها  
بناها ومن قال علوم فغير ايرادها بالمعلومات او عبر الترتيب التبعي للاعبان  
الحارج فانه ان العاقل والعاقله خارجان عن الشيء قطعاً كذا ما يوجد منها

جواب

الترتيب  
الترتيب  
الترتيب

الترتيب  
الترتيب  
الترتيب

المجولات استصعبت اي عده صعبا وفي الصحيح استصعب علمه الاحد  
اي صعب وقر بالاسكال ان كل تعريف مشتمل على النظر اذ لا معنى للتعريف الا  
كسب الصورة والنظر لمحصله ثم التعريف بالفصل وجه وبالحاصه وحدها  
صحيح على راي المتأخر من الذين عرفوا النظر بالترتيب المذكور ولا ترتيب فيها  
فلا يكون لغوهم جامعا وقوله حيزه في الامور استصعبه قوله فلسف من تلك  
الصعوبه في شيء جز لقوله والاسكال الذي استصعبه اما كون المشقات  
به الحصر بل الكثرة بالمشقات كما وقع في بيان المسودة الا انه حذف لفظ  
الاكثر تروجا للجواب لان معناه شيء له المشق منه برده على ان مفهوم  
لا يعبره مفهومه الماطن مثلا والا كان العرض العام داخل في الفصل ولو اعترف  
في المشق باصدق علمه الشيء انقلب مادة الامكان الخاص ضروره فان الشيء الذي  
له الصلح هو الانسان وببوت الشيء نفسه ضروري بذكر الشيء ونظر المشقات  
بان لما مرجه اليه الصفة الذي ذكره فان قبل المشق منه داخل في مفهومه  
ضروري وكذا ثبوتها للوضوح الذي نسب اليه فكونه كباقيها ليس شيئا منها  
محمولا على قصد تعريفه بالمشق فلا يصلح منه تارة وان اخذتها محموله كما لا بد له  
المشق منه مثلا عاد الكلام الى مفهومه وان الشيء ليس داخله فان اعترف  
آخرا لزم اعداد معهودات متسلسلة الى الابد لا بد الا على المطلوب  
وذلك لان الفصل والخاصة كالناطق الضاحك مثلا اعم من النوع بحسب المفهوم  
فلا دخل الذين منها اليه الا بقرينة عقلية مخصوصه لوجه الانتعالي اليه فالمراد  
ويجوز علمه ان به التام في الخاصه وان الفصل الماسياني من انه لا اعتبار للقرينة  
المختصه به واللام كل داخله فلا يكون حدها قضا كما هو المشهور والتشريح تساقط  
في به المقام اعتمادا على ما يحققه في فصل الصفات من انه يجوز التعريف بالمعاني  
المعقدة كذا فليل وعرضه تحت الضبط وان كان للصانع فمدخل في الجملة  
فذلك لم يلفظ اليه ولم يغير اللفظ ما ساد له ومن اراد ان يفسره بما مشتمل فذلك  
منه ما يحصل لها بالعماسس التي على الجمول كما لم يرتفان من مصنعه للشيء وما يوجد  
من الحشيت مصورة بصور مخصوصه ومقصود منه ان يكون راجعا الى الجمول

فصل في الكليات  
فصل في الكليات  
فصل في الكليات

الترتيب  
الترتيب  
الترتيب

الترتيب  
الترتيب  
الترتيب



بالتناسل الى علقين كالترتيب للفظ اذ قد اشتهر الى الفاعل واعتبار الهند الصورة  
وبما حصل لهما ذلك العناصر الى اكثر من علقين كترتيب امور اذا عد مجموعا واحدا  
فان المادة لم يخط ايضا فنه **٤** بل قبل انما على غل سئل الشدة والجزاير اصعب  
في غير الفاعل والعاية **٥** وفيه اللغو على ان يوجب اللفظ بالمدكور انما هو  
على رأي من رجع ان الفكر معارف للافعال والاطلاق اذ قد على ان الفكر والنظر  
صادر عن النفس لا استحصال الجوهلات من المعلومات ولا سلكها اذ اردنا  
نحصل عمول مشغور به من وجه استغناء النفس عنه وحركت في العقول لا  
حركة من باب الكلف الى ان يجد مبادئ هذا المطلوب ثم حركت تلك المبادئ على  
وحد مخصوص وتفاعل منها الى المطبق فتمثال استقالات وطرز من الاستقالات الثاني  
المبادئ تدبر المحققون الى ان الفعل المنوسط من المعلومات الجوهلات في  
الاستحصال موجه الاستقالات اذ به موصول من المعلومات الى الجوهلات بوسطا اختياريا  
للصانع فمدخل مام فهو الفكر واما الرتبة المذكورة فتولد من اوسط الجوهلات  
وذلك المساجد الى ان الفكر هو ذلك الرتبة الحاصل من الاستقالات الثاني لان  
حصول الجوهلات من مبادئ يدور على وجودها واما الاستقالات فمما خارجهما  
الكثرة لان الثاني لا يتم له الا بوجوده ونه قطعاه والاول لا يتم بل هو الكثرة  
مع فالترتيب انما هو في اطلاق لفظ الفكر لا يحسن المعنى ونحوه والاول المعنى الصانع  
كاستنبته عليه والفكر كما ان مختلفا في المسافة لكن منتهى الاولى مبدأ اللسان ومبدأ  
الاولى منتهى اللسان وان اختلفت **٤** فالحركة الاولى تحصل المادة اى ما يتولد  
المادة اعني مبادئ المط التي يوجد فيها الفكر بالقوة واللسان يحصل ما هو غير الصور  
اعني الترتيب الذي يوجد مع الفكر بالفعل والافا فكر عرض للمادة له والاصح وج  
مع الفكر بجزئه معا ورافة النظر في المشهور ونفس الكثرة والاستقالات المذكورة النظر  
ملاحظة المعقولات الواضحة في ضمن ذلك الاستقالات **٥** وازالة الحدس الكلف  
مطلوب على معان طنة الاول حركة النفس في المعقولات اى حركة كانت وهذا هو  
الفكر الذي تعدد خواص الانبياء وبعبارة الخليل وهو حركتها في المحسوسات **٤** كما  
حركتها من المطالب المشغور بها بوجه ما مترددة في المعاني الحاضرة عندنا طلبا

بالتناسل الى علقين كالترتيب للفظ اذ قد اشتهر الى الفاعل واعتبار الهند الصورة  
وبما حصل لهما ذلك العناصر الى اكثر من علقين كترتيب امور اذا عد مجموعا واحدا  
فان المادة لم يخط ايضا فنه **٤** بل قبل انما على غل سئل الشدة والجزاير اصعب  
في غير الفاعل والعاية **٥** وفيه اللغو على ان يوجب اللفظ بالمدكور انما هو  
على رأي من رجع ان الفكر معارف للافعال والاطلاق اذ قد على ان الفكر والنظر  
صادر عن النفس لا استحصال الجوهلات من المعلومات ولا سلكها اذ اردنا  
نحصل عمول مشغور به من وجه استغناء النفس عنه وحركت في العقول لا  
حركة من باب الكلف الى ان يجد مبادئ هذا المطلوب ثم حركت تلك المبادئ على  
وحد مخصوص وتفاعل منها الى المطبق فتمثال استقالات وطرز من الاستقالات الثاني  
المبادئ تدبر المحققون الى ان الفعل المنوسط من المعلومات الجوهلات في  
الاستحصال موجه الاستقالات اذ به موصول من المعلومات الى الجوهلات بوسطا اختياريا  
للصانع فمدخل مام فهو الفكر واما الرتبة المذكورة فتولد من اوسط الجوهلات  
وذلك المساجد الى ان الفكر هو ذلك الرتبة الحاصل من الاستقالات الثاني لان  
حصول الجوهلات من مبادئ يدور على وجودها واما الاستقالات فمما خارجهما  
الكثرة لان الثاني لا يتم له الا بوجوده ونه قطعاه والاول لا يتم بل هو الكثرة  
مع فالترتيب انما هو في اطلاق لفظ الفكر لا يحسن المعنى ونحوه والاول المعنى الصانع  
كاستنبته عليه والفكر كما ان مختلفا في المسافة لكن منتهى الاولى مبدأ اللسان ومبدأ  
الاولى منتهى اللسان وان اختلفت **٤** فالحركة الاولى تحصل المادة اى ما يتولد  
المادة اعني مبادئ المط التي يوجد فيها الفكر بالقوة واللسان يحصل ما هو غير الصور  
اعني الترتيب الذي يوجد مع الفكر بالفعل والافا فكر عرض للمادة له والاصح وج  
مع الفكر بجزئه معا ورافة النظر في المشهور ونفس الكثرة والاستقالات المذكورة النظر  
ملاحظة المعقولات الواضحة في ضمن ذلك الاستقالات **٥** وازالة الحدس الكلف  
مطلوب على معان طنة الاول حركة النفس في المعقولات اى حركة كانت وهذا هو  
الفكر الذي تعدد خواص الانبياء وبعبارة الخليل وهو حركتها في المحسوسات **٤** كما  
حركتها من المطالب المشغور بها بوجه ما مترددة في المعاني الحاضرة عندنا طلبا

لمادها الى ان يجدنا وروح منها الى ملك المطالب اعني مجموع الحركتين وهذا هو  
الفكر الذي يحيا فيه وفي حوزة جمعا الى المنطق والثالث هو الحركة الاولى من بين  
الحركتين وحدنا من غير ان يخذ الحركة الثانية معها وان كانت هي المقصودة منها  
به هو الفكر الذي يستعمل بازانة الحدس فانه الانتقال من المبادئ الى المطالب فنه  
مقابل عكسه الذي هو الانتقال من المطالب الى المبادئ وان كان يترجمها على بلا  
شبهه مقابل الصاعقة والباطل لكن الشايع جعل الحدس ازا وجمع الحركتين فانه  
لا يجامع في شئ معين اصلا ويجامع الحركة الاولى كما اذا حركت في المعقولات فاطلح على  
مبادئ مرتبة فاسئل الى المطرف فنه **٤** ايضا الحدس عدم حركة في مسافة فمقابل الحركة  
في مسافة اخرى والتفريق ان الحدس بحسب الهمم مقابل الفكر اى معنى كان اذ قد  
اعتبرته منه هو الحركة وفي مفهوم الحدس عدمها واما الحسب الوجود والتسليم الى شئ  
فلا يجامع مجموع الحركتين ويجامع المعنى الاول والثالث كما تحفته والاشارة في ذلك قوله  
اذ لا حركة فنه اصلا لان تلك الحركة الى جامعا للشيء جزوا من بابهية ولا شريطة  
لوجودها **٥** وهو اى الحدس مختلف في الكمال والفكر الكثرة كما ان الفكر مختلف في  
وفي الكلف ايضا اعني السرعة والبطء ونهني الحدس الى القوة الغدسية الغدسية  
الكبرى والكلمة وبانه ان اول مراتب الانسان في ادر الكمال يحصل له درجة التعليم  
والا فكله بنفس ثم تنزق الى ان يعلم بعض الاشياء بقله وتدرج في ذلك  
الى ان يصير الكل فكر بانه نظره لبعض الاشياء بالحدس وسلكه ذلك على التدرج  
الى ان يصير الاشياء وكلها حدسية ومع منتهى الفهم الغدسية فالاختلاف بالعلية  
والكثرة مشتركة من الحدس والفكر ومن الاختلاف بالبطء والسرعة فانه مختص بما  
فنه الحركة فنفقات الاذمان في الحكارنا اسرعا وابطاء **٥** اذا انقش  
به الى به الذي صورنا له في المادعي **٥** وبالم تنوجه اليه العقل اى الاوليات  
التي هي اقوى الصور مات كقول بصوريات اطرافها وملاحظة الشدة منها كما قد  
في الجزم بها واذ لم تواف الجمل الصرور فيها قبله الا ان لسانها في غير ما  
ومعهم من نصفه وما لم معنى لما جعلنا شيئا لما جعلنا شيئا منها مما جعلنا شيئا مما جعلنا  
فانه الجهل الكامل الذي يحل عليه اللفظ عند اطلاقه **٥** اما الدور ولانه بعضى الى

المعنى الثاني من الباب السابع  
والثالث

والثالث من الباب السابع  
والثالث

والثالث من الباب السابع  
والثالث

اخرها

لمادها

توقف المط على نفسه صور الدور من المط الذي هو الاصل في القصد ومن هذا  
 بنا دبر القربة او البعد وبعلم منة حاله ايضا فانها من المبادئ بعضها مع بعض ومن  
 استراجه لمخالس احد ما توقف الشيء على نفسه وذلك لان كل واحد من طرفي الدور  
 كتاب مثلا لما كان موقوفاً على الآخر الموقوف على الاول لزم توقف كل منهما على نفسه  
 لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء وسواء لان الوقت  
 شبه لا تصور في شيء واحد وانما تقدم الشيء على نفسه اعني حصوله قبل حصوله وذلك  
 لان لما كان موقوفاً عليه لم يكن حصوله قبل حصوله وكذا الموقوف عليه  
 لا يكون حصوله قبل حصوله ان يكون كل حصول كل منهما سابقاً على حصول  
 موقوفاً عليه فكل حصول كل منهما سابقاً على بعضه من بعض ان كان الدور غير  
 واحد وسلطه مراتب ان كان الدور غير واحد ومكده انما هو انما تقدم  
 على مراتب الدور الواحد وانما مراتب اللاحق في اللاحق الثاني استرساله وانما  
 باعتبار عليه كل من الطرفين للآخر كما ان الاول باعتبار حصوله على كل منهما لصاحبه  
 وانما التوقف فلو توقف حصوله على استحضار اللاحق له ان اراد ان يوقف على  
 استحضار اللاحق في وقت واحد فهو محتمل لان الافكار المتسلسلة معدات لا  
 يجامع المط والعلوم التي تعلق بها تلك الافكار لا يجب مجامعتها اياها فان العلم يقتضي  
 مساواة زوايا المثلث لتماثل حاصل للمنتسب مع عقلية عن تفصيل مبادئه وان  
 اراد توقف على استحضار لوني ازمته غير مناسية فاستحالة فهو محتمل  
 ان يكون النفس يدعى فحصلت مبادئ المط الذي يطله الآن على التعاقب في  
 ازمته لا يتناسى وجوابه ان كلامنا يدعى على حدوث النفس الباطن وتغير  
 علمية الحكم ولا يمكن استحضار الامور غير مناسية في ازمته مناسية محتمل  
 كما استحضار اياها دفعه واحد لا تعال فكلها الا عاجبها الى الحدوث  
 لان النفس اذا استقرت بطلب من وجه وتوجهت منتهى المبادئ في وقت  
 منها الذي هو الزمان المتناسى يجب علمها استحضار تلك المبادئ باسرها او مطالعتها  
 بمرتبها فاذا كانت المبادئ غير متساوية لم تقدر النفس على شئ منها سواء كانت  
 حادثة او قديمة لانما تفكر الواجب في ذلك الزمان استحضار المبادئ التي هي

قال في المط  
 وهو الدور  
 مستحيل

اي على مدار ان استحضار الامور  
 غير متساوية في ازمته متساوية  
 كما استحضار دفعه

بنا صحتها دون البعد والذي كشف عنه ان كون الكل كسما مع التوقف  
 ان يكون الكتاب كل مط بعم آخر والكتابه ايضا باخر الى الابد لانه لا يمتنع له وانما اجتمعا  
 تلك الالكتساب والعلوم التي تحلفت في مبادئه او في زمان مناه فليس للزمن بل  
 جاز حصولها معا في ازمته لا يتناسى فان ذلك كما في حصول المط الحاضر  
 كالذرات العلكة التي لا يتناسى في حصول الدور الحاضرة على راسهم  
 وربما ورد منها اعراض الاول هو الاعراض بخصوص الصور  
 وداووس حكم البداية والكسبه وتغيره ان ارجح بقوله ليس كل واحد من الصور  
 ضروريا ولا نظما ان كل واحد من الصور يوجد بالكل فكلنا ان يقول ان  
 كل واحد من صور ضروري ونفسه اجساما في حصول شئ من تصورات الوجوه الى  
 نظر ومن المبدأ انه ليس كذلك شئ متوجه اليه العقل فهو متصور بوجوده بان  
 لان تصور ذلك الشيء ان كان بطريق البداية فذاك وان كان بطريق الكسبه فذاك  
 قبل الالكتساب من تصور وجوده بدمية لكل الموجود بالكل بل يقول كل  
 شئ متوجه اليه العقل فهو متصور بوجوده بدمية ولو يكون شئ او فكلنا عاما الى  
 غير ذلك من المهنومات الشاملة فان قيل ما ذكرتم انما يدل على ان جميع الاشياء  
 متصور لنا بوجه ما ضرور لا على ان جميع وجوه الاشياء حاصل لنا بالضرور  
 بخلاف ان يكون بعض وجوهها بدمية وبعضها كسبا قلت ما ذكرناه توقف  
 للمتع فبالطال لا يجدى متعاضدا عن مجرد متغير وان اردت ان كل واحد  
 المتصور بالكلية ليس بدمية ولا كسبا فكلما ان كل واحد من كسبه ومعناه لزوم  
 الدور او التماسي على حوز انهما سلسلة الالكتساب على غير التقدير الى الصور  
 بوجوده ما يدعى وتغيرها اجواب الاول ان المراد هو المتصور بالكلية ووجه ان لم نمتنع  
 سلسلة الالكتساب الى المتصور بوجوده ما كان لزوم الدور والنفس ظاهر وان  
 انتهت فذلك الوجه كونه ايضا فان كان متصورا بدمية فذلك لزم احدهما قطعاً  
 وان كان متصورا بوجه آخر فعلى الكلام الى تصور ذلك الوجه الآخر فان كان  
 بالكلية ايضا عاد المحذور وان كان بوجه ثالث فهو متصور بوجه رابع ومكده ان  
 النفس في تصورات الوجوه ولم يتوجه للدور من انه تخمين بل كونه اوجها لذلك

الحاصلة

ولعائل ان عمل المصور والكل السائل سندا  
 طبع الصانع المكنة اذ من شأنه ان يكون  
 المصور كالاجل الجدي منها متعلقا  
 من بعد ف حتى  
 ولعل ان يكون اراد  
 السادة الذين يظنون  
 المكنة من الوجود والوجود  
 بل

مستطاب من الكلام الذي  
 في علم المصور الدور

متناسيا

والقوله ان المراد بالصور بوجه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
المراد به ان يصدق بوجه ما او اذ انيس الى امر يصدق بوجهه وهو الجواب  
والمراد به ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه

وذلك وجهها لهذا بناء على ما يورد عليك من اسطرلاب الدور للشم وقديس  
ايضا بان المراد من الصور بوجه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
كسبى وهو بعينه تصور بوجه ما اذ انيس الى امر يصدق بوجهه وهو الجواب  
المعنى ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
المراد به ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه

السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه

في ضمن قسم من قسمه واذا اخذ من حيث حقه في هذا القسم لم يتناول القسم الآخر  
وبالعكس وان اخذ من حيث هو محقق فيها لم ينقسم الى شي منها **مما** ما لا  
المتضمنه بقسمه مع قطع النظر عن حقيقته في اقسامه ثم نفسوا اليها وقد نظر السؤال  
بان مطلق التصور لما يخصه حقه في قسمه حاز ان يحمل عنوان الكنه على افراد كل منهما  
على جهة دون افراد مجموعهما كقوله في كتابه بان يكون ان ملاحظ مفهومه من حيث هو  
ويحمل عنوان الكنه على جميع افرادهما معا وان تعسف نظامهما او الاطلاق هذا  
السؤال مما لا يشك في بطلانه على احد واما سائلا لا يطابق قوله وقد بين بطلانه  
اذ جعل مطلق الخاص دلالا على بطلان العام فنقبض ولا تغفل وانه الموقوف هذا  
ويشكل الحكم بان العام لا يحقق الا في ضمن الخاص فما صرح في الموجودات الخارجيه  
فان الانسان مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في  
فرد اخر خصوصيات لا تفرد له والموجودات الذي سئلت كذلك لان العام  
يملك تحقيقه في ضمن الخاص يانه يوجد عنه اخرى ومطلبي الصور لا يوجد في الخارج  
لانها ليس فقط فلابد ان لا يحقق الا في ضمن الخاص فمذخره السؤال بهذا ايضا  
الانه لم يتعرض له لظهوره وقد بحث لان تحقيق العام في الخارج هو حصوله فيه  
بنفسه وذلك لان الكنه في ضمن الخاص وليس علم به وحقيقته في ضمن الخاص  
ففيه بصورته التي هي علم به وكذا الحال في العام الذي فان له حقا فقه بنفسيه وليس  
علم به وفيه بالعبه الله كالجواب بالعباس الى ما وجد في الخارج وحققا  
فيه بصورته التي هي علم به وفيه بالعباس الى ما وجد في الخارج وحققا  
فالعام سواء كان خارجا او دينا له حقا في حصوله بنفسه والكون لا  
في ضمن فرد من افراده وحقق في حصوله بصورته وذلك لان حصوله في احد خصوصيات  
افراد الالان كحصوله الذي لما كان في ضمن احد باها لاجز كما في قوله  
كل من صدق لم يعرف مفهوم التصور **هـ** الثاني الاعراض الثاني انما تنجز على  
الكسبية دون الدائره وتظهر وروده على التصديقات بان فعال ان نوك كوكبان  
كل واحد من صدق نظامه الدور والهم قضيه متصله مكون التصديقي بها  
نظر با على ذلك المقدور وكذا العضيا التي ذكرتها في بان الملازمه وبطلان

حظ

السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه

السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه

السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه  
السؤال ان يصدق بوجهه ما وبعضه كسبى قطعا لان بعضه صور ان الكنه

التالي نظره ايضا وحلم كمن الاستدلال بها الاستدلال بالدور والنسب وان اردت  
اجراوه في الصور قبل الصور التي متوقفت عليها ملك العضايا نظره على تقدير كون  
كل تصور كسبا فلا يمكن الاستدلال ايضا ملك العضايا بالاستدلال احد الجاهل وبتد  
السك ليس معارضه اذ لا ينسب به نقص المدعى اعني كسبه الحق فهو انما ينقص  
اجالي واما من فضة انما ينقص فهو من مقدمه لبعثها ولا بد لذلك من شاهد مستهد  
به وهو ما خلف الحكم عن الدليل في صور واما الاستدلال صحه وتمامه في عداية الحال  
اذ لا بد على التقدير من احتمال مقدمه غير معينة وما نحن فيه من تامل الثاني ولما كان  
الناقص مستدلا على سلطان الدليل توجه عليه المنع كما في المعارضه فقال في جواب  
دعواه الخلف لان ان دليلنا جار في تلك الصور اذ قد اعرفه فقد لا يوجد فيها  
ولو سلم ذلك معضا خلفه عنه وتجب عن دعوى الاستدلال لان المنع المدمات  
التي استدلت بها ذلك قال لا يمكن ان ملك العضايا المذكور في دليلنا كسبه على ذلك  
التقدير بل هي بدعيه عليه فان بدعتها وان كانت منافيه لكسبه الحق الا انها حوز  
ان يكون واقع على تقدير ملك الكسبه بالزوايا بان يكون ذلك التقدير محال لا سيما  
في آخر وان كان منافيا له كما هو المشهور واما انما فان طرفي الاجتهاد العام حوز  
ان يكونا متباينين كما سياتي كسبه ذلك سلبا ان ملك العضايا كسبه على ذلك التقدير  
لكن لانها لو كانت كذلك لاجتاحت اليها كسبه حتى يعود الكلام فندور او رتبته  
وانما لم ذلك لو كانت كسبه في نفس الامر وهو مع بناء على جواز انشاء ذلك  
التقدير اعني كسبه الحق في الواقع ولا سلك العدم احصاها اليها كسبه حتى  
الامر كما في لنا في استدلالنا ولا يصحنا احتجابها المراد على ذلك التقدير الذي يجوز  
انشاءه بحسبها فان قلت يجب ان يورد على الباقي ان قوله ما ذكره من الدليل  
لان من يحتمل مقدمته وما ذكره في بيان من العضايا نظره على ذلك التقدير فلا يمكن الاستدلال  
بها للاستدلال بالدور والنسب فقلت مقصوده اذ لا يمكن الاستدلال بالدور والنسب  
اذ له ان يورد ذلك ما مثل ما اوردته عليه واولا فان عدت اليه تاسعا باليد  
ثانيا وسكنا فلما تبين صحه الدليل الاول وهو المطر واما المناقضه فهي من مقدمه معينه  
اعني طلب الدليل على عاصمتها فلا تنجز المنع في جوابها فاقبل على هذا ان منع بدعيه

انما الاستدلال بالدور والنسب  
هو الاستدلال بالدور والنسب  
الذي هو الاستدلال بالدور والنسب

انما الاستدلال بالدور والنسب  
هو الاستدلال بالدور والنسب  
الذي هو الاستدلال بالدور والنسب

انما الاستدلال بالدور والنسب  
هو الاستدلال بالدور والنسب  
الذي هو الاستدلال بالدور والنسب

العضايا المذكور في الدليل فلا يكاد توجه به المنع منه لان المعلى لم يدع بدعتها  
وذلك لان صحه الاستدلال بها لا تنوقف على صدقها في نفس الامر ومعها معلومه  
بعد قولها بدعتها من مقدمه لم تدعها المستدل لاصحها ولا صحتها وان من صدقها  
او معلومه صدقها في نفس الامر فذلك من غير ما يمكن العقبه عن بل لغام المعلى لازم لانه  
لم يثبت عدان هناك علم ما بدعيه لا قبل المنع فكل ما يورده المعلى فخر عليه من صدقته  
ومعلومه من غير نفس الامر فلا يخلص له عن ذلك وان من صدقها او معلوم صدقها  
على ذلك التقدير بان يقول لا بد صدقها على ذلك التقدير فانها كسبه على ذلك التقدير  
والكسبه سطر في المنع او يقول ملك العضايا معلومه الصدق في نفس الامر الا انها  
ليست معلومه على ذلك التقدير لان معلومها عليه سلمه الدور والنسب فهو من  
بالرذيله كما قرره وانما حكم كون ذلك التقدير منافيا للواقع بناء على ان صدقها او  
معلومه صدقها واقع في الواقع فلو لم يكن ذلك التقدير منافيا له لكان انقضا عليه  
ايضا لان الواقع في الواقع واقع على جميع التقادير التي لا منافاه هذه العضايا لازمه  
الصدق في نفسها فاذا فرضنا تقديرا لانا في الاصل فبما كانت صادقه عليه ايضا  
لوجود ما ينقص صدقها وهو ذواتها المسلمه للصدق وانقضاء ما ينقص صدقها  
فاذا فرضنا عدم صدقها على تقدير كان ذلك التقدير منافيا لصدقها الواقع في  
الواقع منعت في الواقع ومن الظاهر المكشوف ان عيان السواد المشتمل على ذلك  
الدور والنسب انما لا يمنع المعلومه على التقدير لان صدق او البدعيه  
الثالث الاعراض الثالث كما لنا في اختصاصه بدليل المنابع الكسبه وجرمانه  
في التصور والتصديق وتقرره ان لم يقع لباربنا ان عا منابع الكسبه والتصوير  
التصديق وبالعكس فانه ما في الدار انما لا يفرق بين الكسبه احد صامم الآخر وعنا  
بما يجوز ان يكون جميع التصديقات كسبه ومنه سلسله الكسبه اليها التصور جزوي  
او كون جميع التصورات نظره ومنه سلسله الاظهار فيها الي تصديق جزوي  
وكسبه دفن عن التصور وان الصدق بان معال ان لم يكن الكسبه التصور الصدق  
فذلك وان اكل ذلك التصديق متوقف على تصور من نظري اذ لغرض كسبه جميع  
التصورات صحاح الي علم آخر انما ضروري او تصديق واما ما كان يلزم الدور والنسب

على بدعتها بل صح

انما الاستدلال بالدور والنسب  
هو الاستدلال بالدور والنسب  
الذي هو الاستدلال بالدور والنسب

انما الاستدلال بالدور والنسب  
هو الاستدلال بالدور والنسب  
الذي هو الاستدلال بالدور والنسب

العضايا

علاوة على ذلك

لا يقال بكل دفع عنها باننا لو اكتسبنا احد ما عن الآخر لشعنا بذلك لاكتساب  
الصادر عنها بالاضافة لاننا نقول باللائم من الشعور بحال الصدور واما ذلك  
الشعور ولا الشعور بذلك الشعور فالاولى ان نقول في امور العيون  
في المقام فاننا كما نعلم بالضرورة اجسامنا في بعض الصور والصدقات  
الى نظر كصور حقيقته الملك والحين والصدق بوجود الصانع وحدوث العالم  
نعم ايضا عدم احتياجنا اليه في بعض الصور احوال البرود والصدق بان  
النز والائبات لا يجتمعان لا يرتفعان وقد بالغ بعضهم حتى قال بوجود الاقسام  
الاربعة بدعي فالمسألة فيها اما كباير فيايبه فيقضي عنه واما ما جاء على لسان  
ملك للعاطف منهم واما قوله او نقول لو كان العلوم التصورية او التصديقية  
لا يمنع حصول علمها اول العلوم فعلا سترجه من برهان المسامحة وتورد عليه  
السؤال الثالث في الصدقات بان ينهي اكتسابها الى التصورية ويريحها اول  
العلوم دون التصورات لان الصدوق لا يكون علما اول لمقدم تصوراتها عليه  
ويجوز عليه ايضا السؤال الثاني بان يقال قوله لو كان الكل كسما لا يمنع حصول  
علمها اول العلوم والعالى بطاها فضا كسبية عاذ ذلك القدر مطلقا كذا  
بما ذكره توجه عليه السؤال الاول المشتمل على الرد يمكن ان اردتم بالعلوم  
التصورية الصور بان توجه ما اخترنا ان جمعها بديهي وان اردتم بها الصور  
بالكسبية اخترنا بانها باسرها كسبية لكن ينهي اكتسابها الى تصور بوجوهها اول العلوم  
كلها وهو ايضا كالدليل الاول من عايد ورت البصير كما يشهد له قوله فقل ان انسان  
في مبدى الفطرة حال عن سائر العلوم التي تعلمها ثم ان الصور الحاصل عقبت كالمثل  
اول العلوم التصورية بل اول العلوم على الاطلاق والصدق الحاصل بعينه اول  
العلوم الصدوقية فقط فان قلت كذب الموجد من الكسبية يرد ان الذي  
ثبت فيما تقدم في التصور بوجوهها كقولنا كل تصور ضروري وكذب قولنا كل  
تصور نظري وليس لزم من كذب بان الموجد من الكسبية لا يصدق بقتضيتها  
الذين هما السان الخياليان اعني قولنا ليس بعض التصورات ضروريا وليس  
بعض التصورات نظرا لكل السالفة الا ان لا يسلزم للموجه الخيالي ان يصدق

في المقام فاننا كما نعلم بالضرورة اجسامنا في بعض الصور والصدقات الى نظر كصور حقيقته الملك والحين والصدق بوجود الصانع وحدوث العالم نعم ايضا عدم احتياجنا اليه في بعض الصور احوال البرود والصدق بان النز والائبات لا يجتمعان لا يرتفعان وقد بالغ بعضهم حتى قال بوجود الاقسام الاربعة بدعي فالمسألة فيها اما كباير فيايبه فيقضي عنه واما ما جاء على لسان ملك للعاطف منهم واما قوله او نقول لو كان العلوم التصورية او التصديقية لا يمنع حصول علمها اول العلوم فعلا سترجه من برهان المسامحة وتورد عليه السؤال الثالث في الصدقات بان ينهي اكتسابها الى التصورية ويريحها اول العلوم دون التصورات لان الصدوق لا يكون علما اول لمقدم تصوراتها عليه ويجوز عليه ايضا السؤال الثاني بان يقال قوله لو كان الكل كسما لا يمنع حصول علمها اول العلوم والعالى بطاها فضا كسبية عاذ ذلك القدر مطلقا كذا بما ذكره توجه عليه السؤال الاول المشتمل على الرد يمكن ان اردتم بالعلوم التصورية الصور بان توجه ما اخترنا ان جمعها بديهي وان اردتم بها الصور بالكسبية اخترنا بانها باسرها كسبية لكن ينهي اكتسابها الى تصور بوجوهها اول العلوم كلها وهو ايضا كالدليل الاول من عايد ورت البصير كما يشهد له قوله فقل ان انسان في مبدى الفطرة حال عن سائر العلوم التي تعلمها ثم ان الصور الحاصل عقبت كالمثل اول العلوم التصورية بل اول العلوم على الاطلاق والصدق الحاصل بعينه اول العلوم الصدوقية فقط فان قلت كذب الموجد من الكسبية يرد ان الذي ثبت فيما تقدم في التصور بوجوهها كقولنا كل تصور ضروري وكذب قولنا كل تصور نظري وليس لزم من كذب بان الموجد من الكسبية لا يصدق بقتضيتها الذين هما السان الخياليان اعني قولنا ليس بعض التصورات ضروريا وليس بعض التصورات نظرا لكل السالفة الا ان لا يسلزم للموجه الخيالي ان يصدق

في المقام فاننا كما نعلم بالضرورة اجسامنا في بعض الصور والصدقات الى نظر كصور حقيقته الملك والحين والصدق بوجود الصانع وحدوث العالم نعم ايضا عدم احتياجنا اليه في بعض الصور احوال البرود والصدق بان النز والائبات لا يجتمعان لا يرتفعان وقد بالغ بعضهم حتى قال بوجود الاقسام الاربعة بدعي فالمسألة فيها اما كباير فيايبه فيقضي عنه واما ما جاء على لسان ملك للعاطف منهم واما قوله او نقول لو كان العلوم التصورية او التصديقية لا يمنع حصول علمها اول العلوم فعلا سترجه من برهان المسامحة وتورد عليه السؤال الثالث في الصدقات بان ينهي اكتسابها الى التصورية ويريحها اول العلوم دون التصورات لان الصدوق لا يكون علما اول لمقدم تصوراتها عليه ويجوز عليه ايضا السؤال الثاني بان يقال قوله لو كان الكل كسما لا يمنع حصول علمها اول العلوم والعالى بطاها فضا كسبية عاذ ذلك القدر مطلقا كذا بما ذكره توجه عليه السؤال الاول المشتمل على الرد يمكن ان اردتم بالعلوم التصورية الصور بان توجه ما اخترنا ان جمعها بديهي وان اردتم بها الصور بالكسبية اخترنا بانها باسرها كسبية لكن ينهي اكتسابها الى تصور بوجوهها اول العلوم كلها وهو ايضا كالدليل الاول من عايد ورت البصير كما يشهد له قوله فقل ان انسان في مبدى الفطرة حال عن سائر العلوم التي تعلمها ثم ان الصور الحاصل عقبت كالمثل اول العلوم التصورية بل اول العلوم على الاطلاق والصدق الحاصل بعينه اول العلوم الصدوقية فقط فان قلت كذب الموجد من الكسبية يرد ان الذي ثبت فيما تقدم في التصور بوجوهها كقولنا كل تصور ضروري وكذب قولنا كل تصور نظري وليس لزم من كذب بان الموجد من الكسبية لا يصدق بقتضيتها الذين هما السان الخياليان اعني قولنا ليس بعض التصورات ضروريا وليس بعض التصورات نظرا لكل السالفة الا ان لا يسلزم للموجه الخيالي ان يصدق

التصورات لا ضروري اي نظري وكذا العائنه لا سلزم قولنا بعض الصور  
لانظري اي ضروري لان السالبة البسطة اع من الموجه المحدود ولك ان  
يقول ان قولنا ليس بعض الصورات ضروريا معناه ليس بعضها لانظريا  
بكون سالبه محدودا فلما سلزم الموجه المحصلة العالم بعض الصورات نظري  
وكذا قولنا ليس بعض الصورات نظرا معناه ليس بعضها لا ضروريا فلما سلزم  
قولنا بعض الصورات ضروري لان السالبة المحدود اع من الموجه المحصلة  
وبالمثل النظري بمعنى اللا ضروري والضروري بمعنى اللا نظري فان شئت اعرب  
ذلك في الموجد وان شئت اعترته في السالفة وتبين حال التصورات  
على ما تقررنا في الصورات ان صورات وصدقات اي ان  
تصورات وصدقات بمعنى ان الموضوع موجودا فاسالبة البسطة والموجه  
المحدود له تساويان وكذا السالبة المحدود والموجه المحصل سلطانان فان  
في التساوي واللائم انما يصح اذا كان الموضوع موجودا في الخارج ولا وجود  
للتصورات والصدقات الا في الذهن اجيب بان العضا المنجولة  
في الفرض كلما ذهنت لانها تخلي المعقولات المألوفة باعتبارها على المعقولات المألوفة  
التي لا وجود لها الا في الالذات ان كاستقف عليه بالوجود الا في الموضوع هذه  
العضا ما كاف لللائم السالبة والموجه المذكورين واما الوجود الخارجي  
المحقق والمقدرة فانها تعبر لللائم في العضا الخارجية والمحققية المستقلة في العلوم  
البا حشها حال اعمال الموجودات اذا تفرقت في امور البعض من كل  
من الصور والصدق نظري والبعض الآخر ضروري فاما ان لا يكتفى افضا لبطاها  
اي اكتسابها بالنظر من الضرورات التي هي من جنسها اعني اكتساب الصور  
الصدوقية الصدوق من الصدوق او يمكن الاول بطاها واستشهد على بطلانه  
بان اشار على وجهه الى كل تناسل ششاسي من المصطلات يخرج مانا بما ماتا  
سلما والى تناسل اقرا في عينيه الشكل الاول لان انما جمعها بدعي لا يخرج اذ ليل  
فان كانت المبادئ المذكورة في الفاسل ضرورية كان لاكتساب الصور  
ابتداء والالوجب انها ه اليها واما لم يذكر مثلا لاكتساب التصورات

المحصل

انها انما

ن

التصورات

لان فيه نوع حفاء ولا لك انكره الامام فانقص على ما تحقق اعني كالتساك الصدقا  
فانه واضح لانكره من بعده لكن لا يظهر الاحصاج الى احد قسمي المنطق اعني حيث  
القول السابع وادبت انه بكل الساب النظرات من الضرورات في الحكمة  
سواء كان بواسطة او بالذات معقول ان المطالب النظره مسكرة جدا وليس  
ممكن ان كسب في مطلوب براد من اي ضروري كان فانه اذ في البطلان بل لا بد  
ان يكون لكل مطالب نظري ضرورات لها مناشئة مخصوصه الى ذلك المطالب  
متوصل منها اليه كما تجس في الفصل الماسم الزعمه مثلا وكالمقدّمات اليقينية المشتملة  
على الحدود للمطالب البرهانية ولا يمكن ايضا ان كسب من تلك الضرورات في طريق  
براد بل لا بد من كل من طريق معسنة ولا بد لتلك الطرق من شرائط واوراق مخصوصه  
كما ذكره فيج اما ان يكون العلم بوجود تلك الطرق والمخصوصه والشرائط المعسنة وصحتها  
بالنسبة الى كل مط ضروريات اوله والاول بط واللام يقع العاطفي للاكثار لكنه  
واقع قطعا واذ لم يكن العلم بالطرق البرهنة والشرائط المخصوصه التي يحتاج اليها سنة  
المطالب النظره ضروري في جمع تلك المطالب مست الحاجة الى علم كل متعريف من تلك  
الطرق والشرائط في اي مط سوجه اليه نوعا تقنيا واثباتا علم كل لان حصول العقين  
بالاحكام البرهنة انما هو من القواعد الكلية المشتملة عليها لامن احكام جزئيات اجز  
لان العقل والاستدلال لا يعتمدان تقينا وذلك العلم الكلي هو المنطق **لانا** لان  
تلك الطرق والشرائط براعي في جانب المادة رعاهتها جانب الصور وقد اشار  
الى ذلك حيث قال لا يمكن ان تنال كل مط من كل ضروري بل لا بد ان يكون لكل واحد  
من المطالب ضرورات مخصوصه فتلك الضرورات التي انما مناسبات الى ذلك المط  
دون غيره مني المادة وكان العلم بوجود الطرق البرهنة والشرائط المعسنة في صحتها  
ليس ضروريا بالنسبة الى جمع المطالب كذلك العلم بالمناسبات المعسنة في المولود  
البرهنة لكل مط ليس ضروريا كما ان الاول يحتاج الى علم كل استخراج مومته كذلك  
الذي يحتاج اليه ايضا فالطرق والشرائط الكلية المذكورة في هذا الفن يجب اعتبارها  
بالنسبة الى تلك المولود القياسية فهي براعي جانب المادة والصور معا وكيف  
لا وقدرت ان جعلته الفكر انعام كتحسين فالحركة الاولى في تخصيص المادة بالمانه

المطلب  
الاول  
في  
المنطق

قد

في  
المنطق

لتخصيص الصور وكان ان المانته مما جاءه الى قواعد تقدر بها على حصول صور مخصوصه  
كل مط كذلك الحركة الاولى مما جاءه الى قواعد متوصل بها الى حصول مادة مناسبة  
لمط مط فمما حثت الصناعات الخشنة المشتملة على حصول مبادئ الحد والبرهان وسائر  
البحر وعمرتها عن بعض جزئيات العلم الكلي كما يحتاج اليه في استحصان العلوم  
من المعلومات ولولا ذلك لاجتمع الى من اخر لعصو الفكر عن الخطا اذ لا يمكن ان يفت  
ان مناسبات المبادئ للمطالب كلها معلومة بالضرور غير مما جاءه الى استنطاق  
من منه وقد ظهر من هذا الذي قرناه ان لكل الجواب الثاني اعني قوله او يقول  
ليس مطابق للواقع وليس تمام ايضا لان كون المبادئ الاولي ضرورية انما ساني  
وقوع العطف في الصدق بها وادراكها على وجه المطابقة ولا نافي وتوقع باعتبار  
عدم مناسبتها للمط فلا يلزم ان ينهي العطف من جهة المادة الى العطف من جهة الصور  
وضرورتها للاستلزام ذلك اني كونها معلومة لما حرم من اكثر من الضرورات  
كالجزئيات وما لم تنوجه اليه العقل يجهل ثم يعقل **و** انما ان هذه المولود  
في البيان وذلك لانه علم كل مط لا يمكن ان كسب من اي ضروري فرض بل  
لابد في الساب من ضروري مخصوص وطون من يتوقف صحته على شرائط مخصوصه  
وبذلك ثبت الاحصاج الى المولود والطرق والشرائط التي يتوقف عليها الساب  
المطالب النظره ويدها الى الاحصاج الى المنطق فلا حاجة الى المولود العاطفي ان  
العلم سلك الطرق والشرائط ليس ضروريا وقد بحثت لان الذي ثبت للاحصا  
الذي في حصول المطالب هو المولود والطرق والشرائط البرهنة وليس يلزم من الاحصاج  
اليها الاحصاج الى القواعد المعلومه فكما انها فان من علم ان العالم حادث وكل  
حادث له صانع علم بالضرور ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجدتين في  
الشكل الاول يتيجان موجود فالصواب انه اذ ثبت الاحصاج الى الجزئيات  
فقط في ابيات الحاجة اليها تهاطر بقا احد سمان العلم سلك الجزئيات ليس  
ضروريا بالنسبة الى كل مط و ان كان ضروريا بالنسبة الى بعض المطالب  
ولذلك يمكن بعض الناس من الاكساب بدون المنطق كاساني المعاض  
المانه واذ لم يكن ذلك العلم ضروريا لجميع الى استخراجها من الكلمات المشتملة عليها

مفرد

الكامل

بح

فصل

اي على ملك الخيرات كاسين وانما انها اذ اثبتت الحاجة الى العلم بهذه الخيرات  
 بالنسبة الى المطالب التي لا تناسي كثرة فذلك العلم اما ان يكون موصلا معلقا  
 بخصوصات تلك الخيرات التي لا تخصص عدد واما ان لا يعلق بها على وجه  
 كلي والاول بط والاني هو المنطق فقد لا يفسد الله وهذا الطريق وايت  
 بالمقصود واولا لا لا تشمل على ملك المقدمه التي لم يتم بناؤها في قوله نعم  
 اثبات الاصلاح الى علم موقوف عليه منافسة ظاهره لان الذي ثبت انه غير  
 ضروري ومحاج الى العلم هو العلم بخيرات الطريق والشرائط كما عرفت فاجمع الى  
 الفواعل التي لا تخص بها واما ان ملك الفواعل نظيره محاجه الى علم فلا يجوز  
 ان يكون للاحكام الجزئية نظيره وكذا تها ضروره ويجوز العكس ايضا وكذلك  
 نعم العلم الى التصور والصدق مستدركا ذلك ان يقال قد نظر اذ لو امكن ما  
 ذكره بل ان يكون جميع الصور ابديا والصدقات منقسمه الى البدئية  
 والنظرية وفي فلا حاجة الى الحد جزئي المنطق اعني مباحث الموصل الى التصور وان  
 كون الصورات منقسمه اليها والصدقات بديهيته باسرها فلا حاجة الى الجزاء الاخر  
 اعني مباحث الموصل الى الصدق ولا يشبهه الذي نسلكه ان مفضل القوم في هذا  
 المقام اثبات الاجماع الذي يحسب حجة معا فلا بد من ذلك التقسيم في بيان المدعي  
 روي انه اسم المسطر بلغيم محمل مسطر الكناية ومسطر الجداول واليا ما كان قولهم  
 واحد يتوصل به الى امور كثيرة فتناسب المعنى الاصطلاحي وبالفضل مقدم  
 كلمة وقد كونه فضلا انه علم به ان الامم الكلي المذكور او لا يريد به البعض الكلي  
 لا المفهوم الكلي كالانسان مثلا وان نسب البعض العاصرين وعلم ايضا ان المراد  
 بالخيرات ليس جزئيات ذلك الامر الكلي كما يتبادر اليه الوهم اذ ليس المقصد جزئيات  
 محمل هي عليها فضلا عن ان كونها احكام يتوقف منها بل المراد جزئيات موضوع  
 ملك المقدمه فان لها احكاما مسموفا عنها فعلم ايضا ان ملك الاحكام منظومه في  
 ملك المقدمه المشتمل عليها بالفقه هذا الاشتمال هو المراد بانطبق الامر الكلي على  
 جزئيات موضوعه باعتبار احكامها التي يتوقف منه فقد فصلت هذه العنايات  
 امور ملته اجملت في القبان الاولي وانما وصف المقدمه بالكلية لان المقدمه الجزئية

البيان  
 في بيان ان المقدمه الكليه هي التي لا تخص  
 بالصورات منقسمه اليها والصدقات بديهيته

الامر الكلي  
 المقدمه

او السخصه لاسي فانونا ولا اصلا و فاعده وضابطه وانما قال بصلح ان كوكبري  
 مع ان يظه الصلاجه لازمه للمقدمه الكليه انسان الى ان تضمنتها بالقانون وما اراد في  
 انما هي باعتبار هذه الصلاجه فكل من الامور التي اعبر فيها الاصابه ووصفت  
 الصغرى كونها سهلا الحصول لانها من قبيل حمل الكلي على ما هو جزئي له واوله الف  
 الذي يخرج جعلها كبرى لملك الصغرى من القوة الى الفعل حكم ذلك الجزئي الذي عمل  
 عليه الكلي فقولك كل سالبه كلفه ضروره فانها تعكس سالبه كلفه ذلك مقدمه كلفه  
 مشتمله بالقوه على احكام جزئيات موضوعها اعني السوالب الكليه الضروره فاذا  
 اردت ان تعرف حكم كونها لاشي من الانسان بخم بالصوره مثلا قلت هذه  
 سالبه كلفه ضروره وكل سالبه كلفه ضروره تعكس الى سالبه كلفه ذلك اعني قولنا لا  
 شئ من الخمر انسان دائما ومثله الحال في المسائل الاخر المنطقه وغيرها من القضايا  
 الكليه فانها منطبقه على احكام جزئيات موضوعها فالمقدمه الكليه اصل هذه الاحكام  
 وهي قد روي لها واسمها اعنيها تفصيل ملك الصغرى ومنها اليها لاسي نعمها  
 ونسبه القوم الى اصولها تشبهه الخيرات الى كلامها الجموله عليها فان  
 الانسان مثلا تناول زيدا وعمرهما باجمل عليها وجعلنا كل انسان صموان  
 مشتمل بالقوه على احكامها واما المقدمات الكليه التي يستخرج منها الاحكام على ايسار  
 موضوعاتها او على ما يوافق منها فلا نسبي في الاصطلاح اصولا بالقياس الى ملك  
 النتائج وان كانت مبدأها فصاح بالمقصود جريا على وتيرة الصناعات  
 اي صناعات العويف فانها تقتضي ان يذكر في الدعوات ما هو ظاهر الدلالة على  
 المراد ولا يذكر فيها ما هو ظاهر خلافه والمقصود منها الانفعال من الضروريات  
 اعم من ان تكون بالذات او بواسطه وجب ان المصنعات في هذا الاع وجب ان  
 صاحب الكشف طامسه في الانفعال بالذات وانما جعل القانون كالجس طامسه  
 من اشتماله على الاضافه الحارص على العلم واحرز به على الخيرات ان اريد  
 بالاحراز عنها عدم دمجها فيها فلا اسكال كلفه بعد الاستعمال وان اريد  
 جودها به ايجه عليه انه لم يذكر هناك ما يشتملها كلفه تصور جودها وعمل ان يقع  
 اما بقدره الا انه الشاطه لها قبل القانون كما هو المشهور في تعريفه ولا تنافي ذلك

ع

نفسه تعكس الى سالبه كلفه ذلك

شئ من الخمر انسان وكل  
 انسان صاحب كلفه اصولا

في بيان ان المقدمه الكليه هي التي لا تخص  
 بالصورات منقسمه اليها والصدقات بديهيته

كون القانون كالجنس لانه معها كالجنس القريب والابان النسب بغيره ومن باقى  
القنود الذى هو كالفصل عموم من وجه فكل منهما جفنا باعتبار عمومه وفصل باعتبار  
خصوصه وهذا الاعتبار يصح الاحراز به مما هو داخل فيها ذكره بعينه لفظا كان  
مقدم عليه بقدره الا ان هذه النسبة انما هي بين القانون وعاصم الفكر عن الخطا  
لان الاحكام الجزئية المتعلقة بالاكتوار المخصوصة في المواد المعينة عاصم لبقاء اللفظ  
كالقوانين المنطقية لا بين القانون وما تقدم معرفة طرق الانفعال لعدم صدق  
ملك الاحكام الجزئية الا ان سكفت ونقال مفهوم المقدم المذكور اذ الوحظ  
في بعض حوز كونه جنسا وكلما كان نحو الهندسة فان النحو وان كان علما ليا  
مانونا كالمسقط لك لا تقدم معرفة طرق الاسئلة من المعلومات الى المجهول  
بل بين منه قواعد كلية متعلقة بكيفية اللفظ بلغة العرب على وجه كلي فاذا اردنا  
ملفظ كلام محصور منها على الوجه الصحيح ارجع الى احكام جزئية مستخرج من ملك  
القواعد الكلية كسائر الفروع من اصولها متفق بها استقلالات كبرى من المعلوم  
الى المجهول الا ان النحو لا تقدم معرفة طرق ملك الاستقلالات اصلا وكذلك الهندسة  
تتوصل بحسبها القانونية الى مباحث الهندسة بان جعل ملك المسائل مبادئ للبحر التي  
ستدل بها على ملك المباحث واما الاكتوار الجزئية الواقعة في ملك المحقق فليست  
الهندسة مفيدة لمع فيها وطها وقد وقع في كلام بعضهم ان النحو والهندسة يابجرى  
بما يعرف منها احكام بعض الاكتوار بخلاف المسقط فانه يعرف به احكام كلها  
وتوجهه انها بين مبادئ بعض الاكتوار فنوعها صواب ذلك البعض من جهة  
فان اذ نهى القوانين الكلية تعنى ان نسبة القانون الى النسبة المادة الى الجسم  
فكان المادة اعمهم في ذاته فكل امور اكثره ولا يصح شيئا منها الا بان يضم اليه  
ما يتصله واما تعينه كذلك القانون يحمل هذا الفن وغيره ولا يتخصص به الا بالافادة  
المذكور اخباره من يجرى الصور الحاصلة المخصصة وفي قوله وهو العارف اي  
بملك الطرق الجزئية المفاداة العالم ملك القوانين المفيدة اياها بحيث وهو ان نسبة  
العقل الناطقة الى المعرفة والعيا نسبة القابل الى مقبوله لانه الفاعل الى معلوله  
الا ان معنى الكلام على النسبة في العلة العالمة كافي المادية والصور يربان ملاحظ

الاحكام

ان تصدر عنها تتعيب وكسب حتى صار عارفا عالما وجم يحمل عدم عرض اللفظ  
على غايته حقيقة لذلك الكسب او شبهه بها الملك المعروفة والعلم لان  
المراد بان حقيقته المنطق قد بينت فاسبق وجود المسقط فاراد ان بين ههنا  
حقيقته المنطقى ما بينه الموجوده بنا على الوجه الائم الاكل وذلك انما هو العرف  
بالعلل فانها رزواها مسطرة لنفسه كحقيقته على ما هي عليه في ذاتها ووجودها فانها  
في حد ذاتها تقوم باجزائها وفي وجودها تقوم اي يوجد بها علما وغايتها واذ  
كان وجود المعلول طالما هو علة من لوازم العلة الداخلة والخارجة فاذا وجدت  
لك العلة كلها في الدين لم يتم وجوده فله على الوجه الذى هو عليه في نفسه ووجوده  
وكونه يدور عنها سمها لا شمها على الامور الخارجة عن المادية لكنه اكل من  
الحد العام لشموله الدراسات باسرها مع بعض الحواصص الكاملة لصورها حيث  
وجودها على انه قد قبل اذ اعبر الماسدة على ما هي عليه في الوجود كان الفاعل والعاية  
داخلين فيها بحيث يميز الاعبار فلا يكون اخذ منهما من حيث التعريف موجبا لكونه شيئا  
ولا حقا عند ذي حجة ان المذكور سمها من القياسات المتخلة التي ارد بها  
الاستنباط والتجسس كما ذكره صدر الفضل فلا تنطق له المناقشة اما اولها  
فان المسقط علم وموظف والقانون من المعلومات لان القانون عدان على العدا  
والعضا ما الكلية والاسك ان العضد من المعلومات ومن العلوم وبسبب ان المهموما  
منها ما هي مفردات اذ حصلت في الدين عوضا لها من اكل صفات كالجسدية  
والعضدية والذاتية والوضعية وغيرها ومنها ما هي مركبات مائة بجزءه فاذا  
حصلت في الدين عوضا لما كونها فضة وعلية وشروطه الى غيره ذلك كما ان  
المعبرية الاصل الى الصورات هو المفهومات للمعلومة اعني الجنس والفضل  
مشروط حصولها في القوة المدركة كذلك المعبرية الاصل الى الصورات هو  
لك المعلومات التي يجرعها بالعضد ونظائرها لكن بشرط حصولها في ملك القوة  
الاسرى انا اذ اردنا نحصل المهرل من المعلوم فاننا ملاحظ المعلومات وسقط  
بعضها الى بعض حتى يصير معلوما كما ان الموصل الى التصور ايضا لا قربا او بعدا  
اعني المهرل وما يرب منه من قبل المعلومات كذلك الموصل الى التصور

تقوم

المعلومات

ان صدر



كالحج و اجزاها من نسل المعلومات و العلم لكن ذلك الاتصال مشروط بوجودها  
الذمسي وحصول العلم بها و كما ان المبادى الى العلم كونه مقصودا من فوك حصوان  
ناطق هو مفهوم المعلومات لانها الذي هو العلم لذلك المبادى من فوك العالم حاد  
مفهوم لانها و انما تعال من انة فذ تطلق التصديق على القضية فواجب ان تعنى  
المصدق به لا تعنى الا ذلك التصديق و انما اطينا في توضيح المقام لانه مما  
اشبهته على اقواله **١** التوقف دورى لم يرد به ان تصور المعرفة اوشى  
اجزائه يتوقف على تصور المعرفة بل اراد ان يادكره في تعريف المنطق بل  
على ان معرفه طرق الاتصال مستفاده من العاينون الذي هو بيان عنه متكون  
جزءه اعنى تلك المعرفة متوقفه عليه ولا سكتة اية متوقف على جزءه فليعلم  
يوقف كل واحد من اجزاءه والكلى عاصبا في الوجود و موجود لازم مادرك  
في التعريف مع مقدمه صادقة في نفس الامر على ان الكلى متوقف على جزئه و انما  
جعل المعرفة المدلولون جزء المنطق لانفسه بناء على ان معرفة المواد جزء اجزاء  
كما نال فلان علم المنطق اى علم تلك المعلومات المتخصصه لانه يعلم العلم بها  
وكذا الحال في اسما سائر العلوم المدونه فانها تطلق علمها بما تطلق علمها  
ذواتها **٢** والمراد منها المعلومات فان قيل المقصود تصور العلم لكونه عا بصرة  
في الشرح فلما لم المقصود تصور المعلومات لانه الذي شري في كصلا و طلب  
اجزائه الا ترى ان الشخص اذا اراد كصلا علم بشي فان تصور اولادك  
الشيء ثم يطلبه و كصلا ولا يحتاج في ذلك الى تصور العلم به وان سئل ان المقصود  
تصور العلم فاذ تصور للمعلومات المتخصصه و اضيف اليه مطلق العلم الذي تصور  
بذمى فقد حصل ذلك التصور المقصود وعن العاين لما بينه الوجه الاول المبانيه  
بعضه جعل منها كلامها اعراضا على احد فصار الوجه الثاني اعراضا بالاشا  
ويعبر جزايم ان جزء المنطق هو العلم بالحق الكلى و شرانها لا العلم بالاشا  
المعطى بالمواد المتخصصه و هذا هو الذي جعل مستفادا من المنطق كما بينه عليه  
لفظ المعرفة **٣** الا انما اريد الاستثناء ذكره الامام في المنطق و تعلقه بحل لا  
عرض الغلط الظاهر لانه كانه قبل لا تعرض الغلط كما نال على حال من الاحوال

هذا هو المقصود  
بالمعلومات  
المتخصصه  
لانه العلم  
بالاشا  
هو العلم  
بالحقيقه  
الكلية  
والعلم  
بالاشا  
هو العلم  
بالاشا  
الجزئية  
المتخصصه  
بالمواد  
المتخصصه  
لانه العلم  
بالاشا  
هو العلم  
بالحقيقه  
الكلية  
والعلم  
بالاشا  
هو العلم  
بالاشا  
الجزئية  
المتخصصه  
بالمواد  
المتخصصه  
لانه العلم  
بالاشا  
هو العلم  
بالحقيقه  
الكلية  
والعلم  
بالاشا  
هو العلم  
بالاشا  
الجزئية  
المتخصصه  
بالمواد  
المتخصصه

الاعمال الذميه و توجب عليه ان روعت القوانين فلا غلط ولا انحراف  
لانما و قيل هو معلون بقوله فاصح لان علمه بالا قرب بنفسه المعنى و على هذا  
كون استناد من معنى الكلام كانه قبل احتياج الناس كلهم الى ذلك العاينون  
الانما و منهم وهو المودع بالقوه القدس و يرد عليه انه لما استثنى المودع  
الاحتياج العلم تجب في المعارضه ان تعال انه كتبت العلوم والمعارف  
بدون المنطق **٤** ويمكن ان يوجه القول ان اى توجه القول معلون الاستثناء  
بجد لا تعرض مراد به ذلك المعنى المذكور و يوجه القول معلون بقوله فاصح  
مراد به معنى آخر سوى ما ذكره **٥** فلان يحصل العلوم مراتب ان حصل المحصل  
على ما سواه من الاكساب وغيره فالخذ الذي لا يقع فيه الخطا اصلا هو القوه  
القدسه وان حصل على الاكساب فالخذ الذي لا يقع فيه الخطا اصلا هو القوه  
العربية من القوه القديسه فان نمانه كمال القوه الكاسبه بالقدرة ان يقع الغلط  
في تكرارها كما ان نمانيه نصابها ان يثبت اى سقطت جميع الحكار الشخص  
مطالبه فان المناسبه في البلاده لو فرض انه وقف على جميع مواضع الاكساب  
وعرض الحكار عليها و طبعها عليها كما سبق اخطا و اشغل دونه من تلك الحكار  
الى ما ليس بصواب لكنه يكون نادر اجد افعوله اذا روعت القوانين المنطقية لم يقع  
غلط اصلا في فرض نمانيه بلادته و ذلك ان يقول ان هذا البلد بعد اسحق و ك  
القوانين صحتها و سعيه في عرض الحكاره عليها غانه تهده ربا اخطا لعدم  
اصابته في التطبيق و ذلك ايضا نادر و ربما يكون الغلط اكثر نال اذا اخلت اعانتها  
اولم يبدل الجود فيها و يذ اقرب لان الوجه الاول سلمت كلف النسخ الحقة  
عن النظر الصحيح و يقول ان رديس عاسته القوانين القصد لها مع السعي السليم  
فمنها ظاهرا انه لا يقع الغلط مهما بل قد يقع نادر كما صورناه وان اردت جعله الرعانه  
ظاهرا انها اذا عمدت كال الغلط اكثر نال وانما يكون كذلك اذ لم يبالغ في صلب  
القوانين رعاتها ولم يستغرض طاقه فيها **٦** فذ اوعى الى هذه المعنى آخر  
ضم المنطق فانه فال سماك و من يقرب ذكرناه من القوانين و رابع مقدما  
العناصر بشرانها و حقق معانها و كثر على نفسه ذلك ثم عرض له الغلط في جود

لا يخفى على من نظر في كلامه و قد فرغنا من المبادى  
على حواسن تلك الكسب بعد جدا فضلا عن  
امكان علمها بطبيعا كما نال الاول ان يعال  
الواجب على تلك القوانين و قد فرغنا من المبادى  
اربعين لا يقال اولى التطبيق مع جود اجهاده  
مجرد



اما اولها فلقد لم يمتد على القاعدة المنظور فيها واما ثانيا فلقد لم يمتد على  
الثالث فلان في بعض المقدمات والمنهج الواردة عليها كما سيجي واما رابعا فلان في  
لما عر من ان الكسب العظام من الضرورات كحاج في المنطق فكل من  
ان تعال المنطق لكونه نظريا نحو الالفون احر فالتمديد وض العظ مسدود  
واما خامسا فلان اقرب الى السؤال الثاني حيث لم يمتد في العلوم والمعارف  
بكونها مما عر في العظ واما سادسا فلان انبى بالحوار المذكور في الكتاب  
فلو كان العلم محمط طريق الانتقال اراد به ما يدرج فيه مناسبة للمبداي للظالم  
لان كون المبداي الاول ضروريه ساقى وقوع العظ في الضد في ما لا في مناسبتها  
كما ثبت عليه **٤** لحوار الا انها الى قانون ضروري يد على التمر الاحسن سوال  
واحد واد اورد على تقرير المصالح كالسوالين فقال لان لزوم السع لحوار الا انها  
الى قانون ضروري او الى قانون نظري لا عر في العظ **٤** بل بعض ضروري  
وبعض نظري مسفا من الضروري منه نظري ضروري العوائش المنطقه بعضها  
ضروريه كقولها السكك الاول منبج والعباس الاستثنائي منبج اذا لا عر  
جزم العقل بها الا على بصورات اطرافها التي لقفها البنيه على مفهوم اصطلا  
وكا ان العادس بديهتان كذلك الاحكام الجزم المندرجه عنهما فالك اذا عر  
على قياس مخصوص غايته السكك الاول مثلا وعرفت معنى الانبج جزم بانه  
منبج بل اخصا، وبعضها نظريه كقولها السكك الثاني او الثالث منبج كذلك الاحكام  
الجزم التي عنهما نظريه ايضا فاد اردنا ان الكسب المنطقي من العواد المنطقه  
احدا ما العواد الضروريه اما وحده او مع وض ما اخرى ضروريه عر منطقته  
وربنا ما ترتيبا جزما من الجزمات التي يكون انبجها بدما فيحصل لنا العلم العاد  
المنظريه وللانبج عر في حصولها الى قانون اخر فان ملك المبداي الضروريه سواء  
منطقه او غيرا ظاهريه المناسبه للملك القاعده النظرية والرتب الجزم الواقيها  
بدهي الانبج فلا حاجه في النظر للموصل اليها الى قانون استخراجي موميه لاني يحصل ماد  
والاني يحصل صورته وغير معنى الكسب نظري المنطق من ضروريه نظري ضروري  
والا حتى ان مثل ذلك ساقى في نظريات اخرى فيقول ما قل من ان كل نظري كحاج الى

فان كان العلم محمط طريق الانتقال اراد به ما يدرج فيه مناسبة للمبداي للظالم لان كون المبداي الاول ضروريه ساقى وقوع العظ في الضد في ما لا في مناسبتها كما ثبت عليه لحوار الا انها الى قانون ضروري يد على التمر الاحسن سوال واحد واد اورد على تقرير المصالح كالسوالين فقال لان لزوم السع لحوار الا انها الى قانون ضروري او الى قانون نظري لا عر في العظ بل بعض ضروري وبعض نظري مسفا من الضروري منه نظري ضروري العوائش المنطقه بعضها ضروريه كقولها السكك الاول منبج والعباس الاستثنائي منبج اذا لا عر جزم العقل بها الا على بصورات اطرافها التي لقفها البنيه على مفهوم اصطلا وكا ان العادس بديهتان كذلك الاحكام الجزم المندرجه عنهما فالك اذا عر على قياس مخصوص غايته السكك الاول مثلا وعرفت معنى الانبج جزم بانه منبج بل اخصا، وبعضها نظريه كقولها السكك الثاني او الثالث منبج كذلك الاحكام الجزم التي عنهما نظريه ايضا فاد اردنا ان الكسب المنطقي من العواد المنطقه احدا ما العواد الضروريه اما وحده او مع وض ما اخرى ضروريه عر منطقته وربنا ما ترتيبا جزما من الجزمات التي يكون انبجها بدما فيحصل لنا العلم العاد المنظريه وللانبج عر في حصولها الى قانون اخر فان ملك المبداي الضروريه سواء منطقه او غيرا ظاهريه المناسبه للملك القاعده النظرية والرتب الجزم الواقيها بدهي الانبج فلا حاجه في النظر للموصل اليها الى قانون استخراجي موميه لاني يحصل ماد والاني يحصل صورته وغير معنى الكسب نظري المنطق من ضروريه نظري ضروري والاحتي ان مثل ذلك ساقى في نظريات اخرى فيقول ما قل من ان كل نظري كحاج الى

العواد

مثلا

فان من ان تعال مناسبه الضرورات المنطقه لنظر ما انها منبج من الصناء  
البر بانه والحكم بان الربيد العارض لها منبج سفا من العواد الضروريه لان  
فيها وفي معنى كونه ضروريا لا يقول الاول يستبعد حصول ذلك الكسب  
من لم يطلع على ملك الصناء عا انا يقول ملك الصناء ان كانت نظريه عال الكلام  
الى الكسبها وان كانت ضروريه فاستخرج المناسبه منها كحاج الى مناسبه  
وترتب مخصوص فان كانا ضروريين مستعنيين عن قانون الكسب  
فذلك والواجب الى استخراجها عن ذلك القانون ومكلا فمتسلسل والنا  
مع ذلك كما يلاحظ قطعان هذا الربيد الجزم لو كان مسفا من القانون  
الضروري لموسط بينهما جزم اخر كحاج في الثالث وسكلا فليزم التمر او  
الانها الى جزم ضروري لا كون مستبدا من قاعدة كلمة الاول بط منبج البان  
**٤** فان اختلف طرح الى القياس الاستثنائي تعال لولم يصدق المط لصدق  
نقصه واذا اصدق نقصه كان صاد قاع المعده الصادقه واذا اصدق  
انبج منها السكك الاول واذا انبج لزم الخ فيبج لولم يصدق المط لزم الخ  
تم تعال لكن الخال يط فعدم صدق المط يط فالعباس الاخر الذي هو الموصل  
الجزم استثنائي والاول مشتمل على اربع مقدمات الاول باعده منطقته  
ضروريه موقف على بصور معي العوض الذي سفا من معرفه الناقص البان  
فصده ضروريه فان بدهي العقل حاكم بان ما اصدق في نفس الامر كان صاد قاع  
القضا ما الصادقه والثالثه بديهه موقف على بصور السكك الاول وكل واحد  
بصوري المنقض والسكك الاول كقده البنيه على الاصطلاح السالم عن العلط  
والرابع باعده بديهه ميزانه من ان السكك الاول منبج ويره العضا ما الار  
البديهه وعرض ما تدب جزم بدهي الانبج على سبب السكك الاول كان ذلك  
العباس الاخر وعرض بلقده ما تدب جزم بدهي الانبج على سبب القياس  
الاستثنائي الذي هو في بعضه من ايضا كما عرفت التسمي نظري المنطقي  
العضا ما البديهه نظري ضروري من غير حاجه الى قانون اخر **٤** حتى يثبت  
العرضه صدقت صحة ما مع عكس الكبرى وذلك لان عكسها لازم لها وصدق

نح

فان

من الكون والافق

الشيء مع المذموم سلمه صدق مع لا زعم بالضرورة فان قلت من علم لزوم  
 العكس قلت يدكون ذلك يدعيه ويدكون كسبا سفاد ام الخلف المسجل  
 في العكس او من غيره وعلى التقدريين بومس القواعد المبراهنة وكما صدقنا  
 صدقت النتيجة لانها على سبيل المثال الاول البديهي الاضاح او على سبيل اخرى بمعنى  
 الى سبيل الاول وقد عرض لها من المحدثين المذكورين العكس منه جرمه  
 السبيل الاول يدعيه الاضاح **١٤** وكذا كانت الافتراض فقال من صدق العكس  
 صدقت احدي مقدمتها مع احدي مقدمتي الافتراض منعدها منه سبيل  
 الاول او ما ينبغي انه فينتج عن تعديده الافتراض الاخرى على العكس المذكور  
 وسيرد عليك ما حصل ذلك كل اساءه يدعيه فان قلت اذ كانت العكس  
 الجزئية المدرجة تحت السبيل الاول والعكس الاستثنائي يدعيه الاضاح وهي  
 كما قد في حصول المطالب المصغرهما فالقائمتان في جعل الاضاح مظهرهما من مسائل  
 في العلم قلت مما كان فادما ان احدهما ان تلك الجزئيات وان كانت يدعيه الا  
 انه اذا علم انها مطابفة للقواعد التي شهد بصحتها بديهة العقول حصل مما كان  
 طمانينة فكان يدعيه عكسها فبما تدت استهادة العقلاء وانما انها ان القواعد  
 النظرية كسبها بديهة العوائق الضرورية ثم تسخر من تلك القواعد الحكم بالنظر  
 الجزئية المنطوية فيها بحصول الاطلاع على احوال الافكار الموديه الى المعاصد  
 على الوجه الاثم الابلغ **١٥** اصطلاحات يدعيه عليها صغر الفاظ و عبارات  
 جعل الاصطلاحات من قبيل العلوم النظرية وذكر انه يدعيه عليها اشار الى انها  
 ورية جدا من الديدسات فهي حكمها فالصاحب الغشظاس من العلوم النظرية  
 ما لا يحمل الغلط بل هو محتم اذا سمع علم بلا مشقة وسعدت الوفوف عليه بلا سماع  
 كالمعتمات من الموضوعات والمصطلحات فانه اذا قيل المراد بالبحس على مقو  
 على كثر من جملتها ما كان في جواب ما هو وما افضل على غير الماسه منه اذا  
 عما نشأه كما قيل العقل بلا تكلف فكر صحاح فنه الى ما نزل واكثر من الكلمات  
 من يد العسل وكذا يعرف العضيا ما والسامض والعكس وبالفت الاقنسة  
 وقال بعض المحققين المنطق يشتمل الكثرة على اصطلاحات يدعيه عليها اوليات  
 العلم الواسع

الاصطلاحات  
التي هي  
شأنها  
الاقنسة

منها ما هو  
الاصطلاحات

تذكره بعد اعترافنا ونظريات لس من شأنها ان تعلق فيها كالمندسات  
 بر من عليها وجمعها عن مجاز الى المنطق فان اخرج في شيء منه على سبيل اليد  
 الى فوا من منطقته فلما يكون ذلك الاحصاح الى الصفح الاول فلا يدور للاجساد  
 اليه **١٦** وفيه انب يحواب السؤال عما الوجه الذي يفرق المصروف ذلك انه  
 لما اشار في السؤال الى ان العلوم النظرية قد لا يحاح الى المنطق لم يستحسن منه  
 ان يحكم بان النظرية من مطلقا سفاد من الضروري منه بطريق ضروري بل  
 الالهي به ان يقول من المنطق ما هو ضروري ومنه ما هو نظري لا تعرض فيه الغلط  
 لكونه مستقفا منطقيا كالنسب بين المعلومات المفردة وفاضتها في الصدق والخطا  
 وكما لنسب بين العضيات في التحقق الوجود وكلا القسمين مخرج عن المنطق ومنه ما  
 هو نظري تعرض فيه الغلط سفاد من القسمين السابقين بلما دور ولا سلسل  
**١٧** فان قيل القسم الضروري مع الطوبى الضرورية ان كان كافيا في العلم السؤال  
 على وجه صدق عذ الخواب ويدعيه ان القوائن الضرورية من به الفن محله  
 مما يدى بحصول النظريات منه ورتب ترتيبا ضروري الاضاح مندرجات تحت  
 تلك القوائن الضرورية فان احدث في السؤال القسم الضروري مع الطوبى الضرورية  
 كان معناه محسب النظر ان هذه المبادى الضرورية المحصورة مع الزيد العارضة  
 لها ان كانت كافيه في اكتساب القسم النظري من المنطق كانت كافيه في اكتساب  
 سائر العلوم النظرية للاشارة الى كونها نظرية وانما عذر ان هذه المبادى لا يمكن  
 ان تكون مبادى لكل مطبل الطالب التي تناسبها وان الكيفي في السؤال بالطريق  
 الضرورية كما فعل صاحب الكشفت كان معناه ان هذه الطوبى الواقعة في هذه  
 الضرورات ان كفي لاكتساب القسم النظري كفي اذ اوقع في ضرورات اخرى  
 لاكتساب النظريات المناسبة اياها كما كانت فعل العكس الجزئية من السبيل الاول  
 مثلا ان كنت لا استحصال هذه النظريات من مبادى كفت ايضا لا استحصال  
 سائر النظريات من مبادى فلا حاجه في سائر العلوم النظرية الى المنطق اصلا  
 ولا اقل من عدم الاحصاح الى قسمه النظري وقد سكت في بوجه السؤال عما  
 الوجه الاول فمعنا ان كنت هذه الضرورات مع هذه الهيئات

الاص

المفهوم

كاش

المختصة في القسم النظري كغيرها مما لا بد لها من الضرورات الاخرى مع امثال تلك  
 العبارات في سائر العلوم النظرية **١٠** واما لزوم لو كانت الاكثار باسرها واردة  
 على القسم الصوري اي على الطرق الصورية المندرج في هذا القسم وليس كذلك  
 بل من الاكثار ما هو واقع على سمات نظرية مندرجة في القسم النظري وهو  
 الحواشي كصحة كاستطاع عليه بعد المأزعة منه **١١** لا تعاليت ان القسم  
 كافي في سائر العلوم وذلك اذا امكن رجوع الاكثار الى الطرق الضرورية  
 بحيث ان هذا الرد صعبه وزماد **١٢** عمل وانصافا من غير المعينات عن افضاها  
 الطبيعية فينبغي ان لا يذات بالاحاطة بجميع الطرق الضرورية والنظرية اجود  
 عن اخطا حصول الفقدان على العمدة من الصحيح والفاقد فسهل هما الالتصاق  
 والاحراز عن العطف والامعنى للاصاح الى المنطق الا انه العذر اعني يوصف  
 سهولتها على ما يقع عنج قوله القسم الصوري اما ان يستقل بالسبب المهمات  
 اذ الاستقلال بالذات الاستقلال بكونه بدون تلك السهولة **١٣** فذا لزم  
 هو الحواشي الذي اخاره بعد تزيينه للجواب السابق في توجيهه ان يستغنى  
 وفعال ان اردت الكفاية في سائر العلوم ان القسم الصوري وحده كافي  
 منها لزم ان كونه كافيا في القسم النظري سلم ان يكون كافيا في سائر العلوم  
 هذا المعنى وان اردتها ان القسم الصوري مع طريقة الصوري اذ حصل لاحد  
 عن من السبب النظري واذ حصل له معان كل بواسطة من السبب سائر العلوم  
 فهذا الانسان في الاصحاب الى القسمين بل توجيهه وانما تترك الاستفسار بينهما على ان  
 المعنى للاخر طاهر الفساد بعد عن الاضمار ثم اشار الى ان المقدمة القاطنة بان  
 الكافية الكافية في الشيء كانت في ذلك الشيء معنوية وانما اذا ناهت اذ في تأمل  
 علم ان قال هو المنع وما ذكره من معنى الكفاية الى ما ذكره الجواب الاول في انه  
 انما لزم الكفاية في سائر العلوم لو كانت الاكثار باسرها واردة على القسم الصوري  
 فظهر لك من ذلك ما وعدناك الاطلاع عليه **١٤** وعلى اصل الشبهة اي على تقرير  
 الشارح منع اقره في قوله منفعين كالمعنى المختص بقدر المصحة بتأثيره على ان الحكم  
 راجع الى اللفظ **١٥** واما المولى من عند الله بالقوة العديدة فهو لا يحصل العلوم

لانه

هذا هو المقصود من الكلام  
 في بيان ان القسم النظري  
 لا يحتاج الى الاكثار باسرها  
 بل الى الكفاية في سائر العلوم  
 النظرية

بالنظر لما اخبر ان الاكثار باسرها لا بد لها من العوائض المنطقية حكم ما يحصل العلوم  
 بالنظر لانها تدونها وحسن السؤال الثاني صاحب القوة العديدة واجاب انه  
 تحصل العلوم بالحس لا بالنظر والقوم لما جازوا الاستغناء لبعض الاكثار عن تلك  
 العوائض كالانظار الواقعة على الرعب البدني للانحاح في المواد الظاهرة المتأثرة  
 للطلاب تجلو بان العلوم المنسقة المنسقة مسعفة عنهما وجعلوا السؤال الثاني  
 منها ولا لا يذوعه واجابوا عنه بان الاضمار في الاكثار بما كانت لوقوعها  
 على الرتب الضرورية للاسلام الذي يعلم كل واحد ورما كانت مطلقا لكل  
 الايمان المولى من عند الله كما صيغته بكيفية الكسب وهو الذي سببه الى اصحاب  
 النظر فعوان المنطوقية البدوية الى المتعجب بالبحر ونسب الساعه بالبطوع  
 الى الشاعرة بالبحر ووضوح **١٦** يدعى ان الصواب ما ذموا الله وان الاجسام  
 ليس عما يجمع الا نظرا بالانفاس الى الناظر والبالقاس الى المنطوق منه  
 فان البرهان الذي على الاصحاب لا يصدق الجرم في شيء منها بل يدل على شئونه في  
 الجملة **١٧** واعلم ما ذكر ان يحصل العلوم بالنظر صحاح الى المنطق لا يحصل بوجه  
 آخر اشتمل كلامه على ان يحصل طرقا متعددة فاسرارها اجالا **١٨** اما مجرد  
 العقل اذ اوجه الهما كالاتى في الصدقات والصورات التي يحصل  
 مجرد الفعالت النفس واما الاستعانة ما محضه ليس عند حضوره في نظارة  
 في الصدقات كما في العضا ما التي قاسا منها معها وربما امكن ان يوجد مثل ذلك  
 في الصورات وفيه القسم شبيه الحس من وجه اذ ليس حصول المبادى في العالم  
 بل بالبداهة وبشبه النظر من وجه آخر لان حصول تلك المبادى انما يكون بعد  
 الاطراف والحس فلا يكون كذلك **١٩** او بعونه أي مع الاستعانة بعونه  
 اخرى مغايرة للقوة العقلية وقوله او بالحس عطف على قوله اما مجرد العقل  
 وليس كذلك المعطوفان بعده **٢٠** وسنخ المبادى فيكون بلا شعور واشياء  
 التي كانت عليه وقد يكون معها او بالشعور وحده **٢١** فان قلت لا بد ان  
 يكون هناك تلمذ اي جعلت العلم فيما للكلمة مع انه قسم منه لان النفس معك  
 عند السماع من المعلم فاجاب بان الامر ليس كذلك وذكر انما ما يحتمل **٢٢**

المعلم

هذا هو المقصود من الكلام  
 في بيان ان القسم النظري  
 لا يحتاج الى الاكثار باسرها  
 بل الى الكفاية في سائر العلوم  
 النظرية

والقسم  
 يكون هو ان كونه مؤثر الكسب وسهولة  
 الطرية بالانفاس كالمعنى الذي ان  
 بعدد القوة العديدة وانما يحصل  
 تارة من الاكثار الى عاين المقصود  
 الحاجة الى الكسب بدون المنطق  
 لا ينبغي

ولس مقصودا ما سألها من ان  
 تصور العلم انما يكون له من  
 بينها وبينها من انما لا بد من  
 زرع ونسب في زرع المقصود  
 عسما من ذلك منقسم عسما من  
 مع ذلك

عند السماع فالاول راجع الى الالوهيات الا ان بصورتها الاطراف حصلت  
 باعانة من العز والقسم الثاني من قبيل العكس الثالث من باب العلم للصدق ولا  
 فكر له في ذلك وقد بحث لال المعلم لا بعدد على القاء الفاسد دفعه واحدة  
 بل يورده شيئاً فشيئاً والنفس ملاحظه لذلك باختلافها الا ترى ان لما  
 ان تعرض عما القاه اليها بان لم يفت الى شي آخر تحت يد علم عن ذلك الملقى  
 وكذا الحال في القاء المفردات اذ كانت مركبة في العلم كذا للاختار فيها  
 يدخل فكل من اقسام العكس الا انه فكر خاص منه لعز مدخل ايضا والضا بطرفها  
 ذكره من الاقسام في الحصول ان الجهولات ان لم يحصل من مبادئ معلومة فلا حرج  
 فيها الى هذا الفن وان حصلت منها فاما ان يكون حصول تلك المبادئ من كذا  
 في الصور العقلية الى ان يجرد ما يرجع عنها ولا يحركه من سواه كان المتعارف بالحق  
 فالاول هو المحياج اليه والثاني مسغف عنه بتعيينه **١٠** ولما كان العلم بالصفات  
 الى الاقسام المتفاوتة الحصول اي حسب العوا والحدس والنظر كان الاحصاء الى  
 المنطق متفاوت بحسب ذلك التفاوت فمن كان يعلم او حدسه اكثر كان احصاءه  
 اقل ومن كان فكره اكثر كان احصاءه اوفر **١١** **١٢** لان ما تارة العلوم  
 بحسب ما تارة الموضوعات **١٣** لما كان السعادة الانسانية منوطه بغيره فحاصلها  
 واحوالها وكانت تلك الحقائق والاحوال متكررة وكانت معها مخططة متعينة  
 تصدي الا اول ضبطها وتسهيل تعليمها فافرد الاحوال لذاته المتعلقة بشي  
 واحد او مطلقا او من جهة واحدة او باشتراك مناسب تناسب اعتبارها  
 سواء كان في ارضي ودونها على حدة وعلو واحدا وسفلا **١٤** ولا فرق  
 ذلك الشيء او تلك الاشياء موضوعا لذلك العلم لان موضوعات مسائله  
 راجع اليه فصار كل طائفة من الاحوال سبب اشارتها في الموضوع منقدا **١٥** فاعلم  
 مما زان في نفسه عن طائفة اخرى مشاركة في موضوعه آخر فصار تارة العلوم في  
 موضوعها فهذا الصانع لا بد منه مع جوارح الامساك بشي آخر كالغاية مثلا **١٦** فاعلم  
 و **١٧** الاستحسن في النعم والتعليم والافلا مانع عقليا من ان يعد كل مسئلة في ذلك العلم  
 علما على حدة ولما من ان يعد مسائل متكررة غير مشاركة في الموضوع علما واحدا

هذا هو العلم بالصفات  
 وهو العلم بالصفات  
 وهو العلم بالصفات

العلم

بغيره بالبدون كقولنا مشاركة في انها احكام بامور على اخرى **١٨** فاذا علم ان  
 اي شئ هو موضوعه اشارت الى ان مقدمه الشرع في العلم هو الصدق بان  
 الشئ العلماني موضوعه لانه انما قال فصل عن اصل الامساك فحصل بالعرف  
 ولم يرد بالاحاطة باحاطة الفعل بل بالقوة القوية اذ حصل عند قاعده كلمة  
 من ان كل مسئلة بحثت منها عن كذا فهي من العلم فاذا اسبح منها فز وجهها  
 عنده ابوابه وسببها عاذا لا تخبرها بالفعل واحاط بها احاطة مائة وفي لفظ كان  
 بنسبه على ما ذكرناه **١٩** ولما كان الصدق بالموضوعه مسبوقا بالتصور سريدي  
 ان الموضوعه وقع تجردا في به الصدق فلما بد من تصور لكل الصدق بثبوت  
 الشئ **٢٠** يدان هو الكلام المحقق الذي صرح عنه في اشار اليها ولا **٢١** واما ما وقع في كلامهم  
 من ان تارة العلوم لما كان يتماز الموضوعات صارت العلم بالموضوعه من معد  
 الشرع ولما وقع تصور الموضوعه الخاص على تصور الموضوعه العام **٢٢**  
 موضوع العلم على الاطلاق او لا فتر اني منذ ان مقدمه الشرع هو تصور الموضوعه  
 وليس كذلك فان تصور من المبادئ المصورة وانما تصور الخاص انما  
 سوقف على تصور العام اذ كان تصور الخاص بالكله وكان العام ذاتا له  
 وكلاما متعانا فمما نحن فيه وذكر بعضهم ان موضوع به العلم مقدم فلا بد في  
 معرفته من تصور المطلق وهو مفهوم باب اشياء العارض بالموضوع اذ  
 ليس الكلام في مفهوم موضوع به العلم بل فيما صدق عليه به المفهوم ونحوه  
 ونزول عن الصيغة من ان الحالة الثالثة المتوسطة على تقدير ثبوتها بخلاف ما لو قال  
 بدله وعرض **٢٣** وهو الجول على الشئ الخارج عنه قد ذكر في حاشيته ما هو جيد  
 للجول على فاسد تساهلهم في املة الكلمات **٢٤** كقولهم **٢٥** كقولهم **٢٦** كقولهم  
 الى المفعول في الخبر فوقع على انه فاعل وكذا الحال في نظرية وقد يجعل العجب  
 ما لم يلق الانسان لما هو موضوع على سبيل النسخ وتعمل بالحق الشئ خارج مساوية  
 بالضحك الذي يلحقه بواسطة العجب والخارج قد يكون اعم مطلقا كما يحتمل  
 الى الابيض فان مفهومه شئ له البياض واما كونه جسم او غيره فخرج عن باقية  
 وقد يكون اعم من وجه كالاشنان الذي هو واسطه في ليق الضحك للابيض

ع

ذكره

هذا هو العلم بالصفات  
 وهو العلم بالصفات  
 وهو العلم بالصفات

و زاد بعض الافاضل بمصاحب القسطاس والصوراب ما ذكره وهو ان  
 سناك فيما سادسا الا ان في مثلها وعدة من الاعراض العنصرية ما يستكشف  
 عند غطاءه فان قيل هذا اعترض لعل الحصر بان زندقه اعبار اللوح في الوسط  
 حتى تدفع ذلك الاعراض لان بيان الشيء لا يمكن ان يتخذ الا بالاحق في الوسط  
 اهل لا الموضع والقمام فيح فلا مرد ما قيل من ان اعبار اللوح في الوسط الذي  
 لا يخرج عن شياجه وانما الوسط ابي لا يحتاج الى تلك الزيادة لانا اذا  
 جردنا دليلا وجدنا فيه اعبار الحجة الوسط على ما عرفت به رئيس العنصر  
 السؤال باق الا انه انما اعلم عن القسم الثاني الى القسم الاول فان انما في الوسط  
 لحواف شي آخر وحده عليه فلا يكون باسقاء اللوح والاحل لا باسقاء المتوسط مطلقا  
 كما اذا توسط سناك او ما بين القسمين الاول منقسم احيانا يكون عارضا للشيء  
 او لا وبالذات بل هو قسم منه لان العنصر الاول في اللاحق الشيء لما هو موجود  
 لشيء ولم يثبت لآخر ولا يثبت للآخر الا وقد ثبت له ومعناه انه عارض لذلك  
 الشيء حقيقة وليس عارضا لغيره كذلك بل هو عارض لغيره كان ذلك متوسطا وضمنه  
 للشيء لا على ان سناك عر وضمن بل عر وضمن واحد منسوب الى الشيء اولها بالذات  
 والى الغير مانا وبالعرض كالمشي للحيوان والانسان فانه عارض لهما في وضما واحدا  
 الا انه عارض للحيوان لذاته وللانسان متوسطا ان المعبره العنصر الاول  
 هو انما في الوسط في العنصر وهو الذي يكون هو وضمنه لذلك العارض دون  
 الواسط في الثبوت التي هي اعتمدت بذلك انهم صرحوا بان الوسط في العنصر  
 الاول له الجسم الطبيعي مع ان ثبوته له بواسطة انما في العنصر ولذلك الخط  
 للسطح والنقطة للخط وصرحوا بان الاول ان ثابته للسطح اولها بالذات مع ان  
 في الاعراض قد فاضت على جملة ما من المبدأ العنصر وعلى هذا المعنى فاما في  
 العنصر الاول اعني سناك لاقتسام ثبوت الواسط في العنصر كما يدل عليه قوله  
 وما لم يكن كذلك بل يكون له بسبب ان كان لشيء آخر فهو مانا بواسطة سواء  
 لم يمانه الواسط كما عرفت من عرض الشيء وللانسان توسط الحوان او باينته  
 كعرض الباطن الجسم توسط السطح ومن التيقن ان ليست النار ولا ما شتمها واسطه

في عرض الحوان الماء وان كانت اسطه في ثوبها فلا يكون المثال المذكور للبيان  
 منذ جاني الاعراض التي اعبر عنها الواسط في العرض بل الحوان عارضة للجسم العنصري  
 عروضا ولما تكون عروضا للماء والماء توسط الحوان الاعراض وانما ان الصور  
 النار في عرض الحوان في جسمها دون الصورة المانته فلا اعتبار له منها في الكلام  
 في عرض العنصرين الحوان في جسمها وانما بل سناك واسطه في العرض والافعال التا  
 كون حمل ذلك العارض من سناك وحده الشيء ما هو حاله وعلى الاول من قبل  
 وحده باحوال ما يتعلق به فالمثال المطابق للقسم السادس هو الاضطر المحمول  
 على الجسم توسط سطحه على السطح المماس له كما صرح به الشرح فان قلت الواسط  
 هو السطح وذكر السطح مساندا في العنصر قلت ان اريد بالسطح ما صدق به عليه  
 فهو الجسم فعنه وان اريد مفهومه فليس السطح عارضا له بل السطح الموجود  
 في الخارج هو الاضطر حقيقة وكذا الحال في الحركة التي هي واسطه في عرض الثابتة  
 للجسم والعلك يقول قد تحدث عن الاول في العلم الذي موضوعه الجسم الطبيعي هو كونها  
 عارضة له بواسطة مساندا كما حقهته فقلت بعد العارض توسط المماس عارضا بما  
 مقبول المسالك المقصود في كل علم العلوم المدونة بيان احوال موضوعه اعني احواله  
 التي توجد منه ولا توجد في غيره ولا يكون وجودها في وسط نوع مندرج تحتها فان  
 ما يوجد في غيره ايضا لا يكون من احواله حقيقة بل من احوال ما هو اعنه والذي يوجد  
 منه فقط لكنه لا يستغنى له وضمنه ما لم يصرفه عما مخصوصا من انواعه كان من احواله ذلك  
 النوع لا من احواله الحقيقية فحق يندس الحال ان تحت عنهما في علم موضوعهما ذلك  
 الاعراض في هذا العلم استحقاقا كما لا يخفى في الاحوال المانته للوضع على الوجه  
 المذكور عارضا تقسيم احد ما هو عارض له وليس عارضا لغيره الا بتوسطه وهو العنصر  
 الاول وانما ما هو عارض لشيء آخر له يتعلق بذلك الموضوع تحت تبين عروضا  
 له بتوسط ذلك الآخر الذي يحال ان لا يوجد في غير الموضوع سواء كان داخله  
 او خارجا عنه اما مساندا في الصدق او مساندا في مساندا في الوجود فالصواب  
 ان يكون في الخارج مطلقا للمساواة فان المماس اذا قام بالموضوع مساندا في الوجود  
 ووجد له عارض قد عر ض له حقيقة لكنه يوصف به الموضوع كان ذلك العارض

في عرض الحوان الماء وان كانت اسطه في ثوبها فلا يكون المثال المذكور للبيان  
 منذ جاني الاعراض التي اعبر عنها الواسط في العرض بل الحوان عارضة للجسم العنصري  
 عروضا ولما تكون عروضا للماء والماء توسط الحوان الاعراض وانما ان الصور  
 النار في عرض الحوان في جسمها دون الصورة المانته فلا اعتبار له منها في الكلام  
 في عرض العنصرين الحوان في جسمها وانما بل سناك واسطه في العرض والافعال التا  
 كون حمل ذلك العارض من سناك وحده الشيء ما هو حاله وعلى الاول من قبل  
 وحده باحوال ما يتعلق به فالمثال المطابق للقسم السادس هو الاضطر المحمول  
 على الجسم توسط سطحه على السطح المماس له كما صرح به الشرح فان قلت الواسط  
 هو السطح وذكر السطح مساندا في العنصر قلت ان اريد بالسطح ما صدق به عليه  
 فهو الجسم فعنه وان اريد مفهومه فليس السطح عارضا له بل السطح الموجود  
 في الخارج هو الاضطر حقيقة وكذا الحال في الحركة التي هي واسطه في عرض الثابتة  
 للجسم والعلك يقول قد تحدث عن الاول في العلم الذي موضوعه الجسم الطبيعي هو كونها  
 عارضة له بواسطة مساندا كما حقهته فقلت بعد العارض توسط المماس عارضا بما  
 مقبول المسالك المقصود في كل علم العلوم المدونة بيان احوال موضوعه اعني احواله  
 التي توجد منه ولا توجد في غيره ولا يكون وجودها في وسط نوع مندرج تحتها فان  
 ما يوجد في غيره ايضا لا يكون من احواله حقيقة بل من احوال ما هو اعنه والذي يوجد  
 منه فقط لكنه لا يستغنى له وضمنه ما لم يصرفه عما مخصوصا من انواعه كان من احواله ذلك  
 النوع لا من احواله الحقيقية فحق يندس الحال ان تحت عنهما في علم موضوعهما ذلك  
 الاعراض في هذا العلم استحقاقا كما لا يخفى في الاحوال المانته للوضع على الوجه  
 المذكور عارضا تقسيم احد ما هو عارض له وليس عارضا لغيره الا بتوسطه وهو العنصر  
 الاول وانما ما هو عارض لشيء آخر له يتعلق بذلك الموضوع تحت تبين عروضا  
 له بتوسط ذلك الآخر الذي يحال ان لا يوجد في غير الموضوع سواء كان داخله  
 او خارجا عنه اما مساندا في الصدق او مساندا في مساندا في الوجود فالصواب  
 ان يكون في الخارج مطلقا للمساواة فان المماس اذا قام بالموضوع مساندا في الوجود  
 ووجد له عارض قد عر ض له حقيقة لكنه يوصف به الموضوع كان ذلك العارض

الجسم العنصري جسم قابل  
 النقل والانعزال

ذلكم  
 سناك

ذلكم  
 سناك

ذلكم  
 سناك

ذلكم  
 سناك

ذلكم  
 سناك

ذلكم  
 سناك

ذلكم  
 سناك

من الاحوال المطلوبة في ذلك العلم كما قررناه ثم المطلوب بان يثبتها اي ثبوتها  
 للوضع سواء علم ثبوتها كما في برهان الاول والا كما في برهان الثاني **١٠** ولو كان  
 المراد بالوسط المذكور في دليل المحرمة كونه من الوسط المحقق بما يفعله  
 لم تكن ابيات الاعمراض الاولى من المطالب العلمية من المسائل التي يطلب ثبوتها  
 بالبرهان ضرورية ان الذي يباو شرطه بذلك المعنى من البرهان للوضع **١١** اذ  
 حاصله انه لا يحتاج الى دليل فكلون ثبوتها في الذين يتناهي مستغنيا عن الاستدلال  
 فلكون مطلوبها بالبرهان فان قتل على نية هو الكلام على زيادة اللزوم بمعنى  
 الحمل قلت لا الا للوضع الاول **١٢** لا لا يحتاج ثبوتها في بعض الاحوال للوضع وحده  
 عليه منها الى توسط حمل شيء آخر عليه وليس ذلك مسلما للاستغناء عن الدليل  
**١٣** والشبهة اي الاشياء انما اشأت من عدم الفرق من الوسط في الصدق  
 وهو المقصود بذلك المقصود من الواسطة في البرهان بحسب بعض الاحوال في البرهان  
 وهي المعترضة في المحرمة المذكور **١٤** ما لا يحتاج الى ان يكون من موضوعها ويجوز ان واسطه  
 في الصدق كقولنا الكل اعظم من الجزء وانما الذي يخفى فيه وهو ما يحول عن اولى  
 لموضوعه فكثيرا ما يحتاج الى واسطه كقولنا المثلث مساوي زواياه المثلث  
 فاعلم ان ملك المساواة عارضة للمثلث لما هو موجوده في جميع ابياتها  
 له في المقدمات مملوكة موقوفة على واسطه متعدده **١٥** وليس كذلك التي ليس  
 اللاحق بتوسط الجزء الاعم عرضا ذاتا بحيث عنده في العلم وذلك لوجوه من الاول  
 ان الاعمراض اللاحقة بتوسط الجزء الاعم مع الموضوع وغيره وسواء فلا يكون  
 آتارا مطلوبه له وبات ان كل شيء له استفادته مخصوص به فهو بذلك الاستفاد  
 طالب لآثاره واعمراض معينة من السعادة بالآثار المطلوبة له ولا يسلك فيها كون  
 مختصة به لا عارضا شاملا له ولغرضه والمجرب عنه في العلم والآثار المطلوبة اذ  
 المقصود منه معرفة حال الموضوع كالانسان مثلا من حيث انه انسان واللاحق  
 بتوسط الجزء الاعم كالمجرب ليس من احوال الانسان وانما هو بل من احوال  
 الحيوان فلا يبحث عنه في علم الحيوان ان دون له علم فان علمه في ما ذكر  
 كون الآثار المطلوبة هي الاعمراض المختصة فامعنى قوله لان الاعمراض التي يتم

واسطه

عضاء

الموضوع خارج عن ان يعيده اثره من الآثار المطلوبة له اذ الواجب ان يقال  
 في خارج عن الآثار المطلوبة او يقال ليست هي الآثار المطلوبة وانما هي من  
 ان العرض المختص به بقده ذلك مع انه عن الآثار المطلوبة بقده قلت بما  
 متعارف ان الاعتبار في حيث عرَضه واخصاصه به سمي عرضا مختصا و  
 حيث انه مطلوب للمشي باستفادته الخاص سمي اثرا مطلوبيا فلما اراد ان  
 بالغ في ان المعاني ليست من المطلوبة بل هي خارج عن ان يعيده ابياتها للوضع  
 ابيات ابرز من ملك الآثار له فلا يكون هي منها والانا قد ذكرك كما تقدمت ابا  
 الاعمراض المختصة ونظرة ان تعال ابيات العلم لزم بقده ابيات صفة كماله  
 واثبات ملك الاحوال له لا يعنده ابيات صفة من ملك الصفات الكمالية  
 وقد بدت ان العلم صفة كماله له وان ملك الاحوال ليست منها الوجه الثاني  
 من ذلك الوجه ما تورد به بقوله او لا يرى ومحصله انه اذا جعل اللاحق بتوسط  
 الجزء الاعم من الاعمراض الدائمة التي يبحث عنها في العلم لزم اختلاط مسائل العلم  
 الاعم على مسائل العلم الا ان كان ذلك الاعم موضوعا العلم كما في الكثرة مطلقا  
 والكثرة المحركة وانما قال كان موضوعه العلم لا العدد لان العلم هو الذي يبحث  
 اعراضه الدائمة في علم الحساب فهو موضوعه دون العدد وقده نظر وانما لم يصرح  
 ههنا بالاختلاط الذي ذكرناه اذ لم يدقن للكم المطلق علم يبحث عنه عن احوال  
 الدائمة اما لغتها واما لامتناع قيام البرهان على مطلقها من جهة واحدة ومع ذلك  
 لم يترك ملك الاحوال غير ممتنع بل قدمت ما تم بحملها مختصة بالمقادير وما  
 بما جعلها مختصة بالاعداد ولذلك شاركت المقالة الخامسة والسياسية كمال  
 الاصول في كثر من المسائل جمعته ونسبنا في البرهان عليها في الخامسة برهان  
 عليها بطريق الاضعاف وفي السابعة بطريق الاجزاء وانما قال فالاولي  
 ولم نقل في الصور ان لان يدون المسائل المتشابهة في الموضوع على الوجه الذي  
 قرره وعدهما علما واحدا اذ استحسناني واحد بالابن والاولي في سبب التعليم  
 والنعم وانما لان اللاحق بتوسط الجزء الاعم قد تقدمت ما تخصصه بالموضوع فلا يسطر  
 عده من اعراضه الدائمة كل البعد ومعنى الشئ على التعاقب ان يكون موضوعا متعاقبا

واسطه  
 من اجل ان  
 الاعم موضوع العلم  
 الثاني اختلاط مسائل  
 علم لبيان الاحوال  
 ذلك الجزء الاعم  
 من اجل ان  
 الاعم موضوع العلم  
 الثاني اختلاط مسائل  
 علم لبيان الاحوال  
 ذلك الجزء الاعم  
 من اجل ان

اول ما يبحث في علم الحساب  
 احوال العدد وكذا في غيره من  
 احوال العدد وكذا في غيره من  
 موضوعات علم

ان يثبت علمه على  
 ان يثبت علمه على  
 ان يثبت علمه على

الموضوع



*الوجه الرابع  
وهو ان يكون العرف  
منه في ان يكون  
الافعال في قوله  
الوجه الخامس  
وهو ان يكون العرف  
منه في ان يكون  
الافعال في قوله*

شائطين وخصص به كالاستفهام والاعتناء والمضرة ما في الاستدلال وغيرها  
بالعاسس الى الخط فلس التصحيح وعده من هذا القبيل بالنسبة الى المحول ان اذ  
ليسوا مخصصين به قال في الاضحا والمذكور يوجد في السطوح ايضا فلا اختصاص له  
بالخطوط فلما ذكره كمنى ارجع عند التحقيق وان شاركا في المطلق الاعم ومن بعض  
الوجه **٤** فله ما قبل هذا فنرى على العرف الثاني وتفصيل **١** اي من العرف الذي  
ما حمل على كلك الموضوع وهو التشاغل على الاطلاق وتشارك في هذا الحمل من الاعراض  
الغريبة بالحقه لا ادم اذ في او عرضي وعماز موعنة بان حله على لا يكون لا ادم  
العرف الذي لا يحمل على كلك الموضوع وهو الذي سئل على سبيل التقابل اذ ليس في  
من يفسر المتقابلين محولا على كلك الموضوع بل على بعضه وتشارك في هذا الحمل في العرف  
الغريب على المحل الموضوع للاعرض فما شارك في استناده عنده فقولوا لكل ان المحل الموضوع  
لا يحتاج في عروضة اي عروض هذا العرف له الى ان يصير نوعا معينا متبنا واستغنى  
لعنونه كالمحس فانه لا يحتاج في عروض الحركة والسكون له الى ان يصير نوعا معينا من الاتوار  
التي تحتها كالبحران او حقيقيا كالاشنان **٢** وكلاهما من الحركة والسكون ولا يوا  
الذاتة التشاغل للجمع على سبيل التعاطل بخلاف التصحيح فان الجمع على المحول يحتاج  
في عروضة له الى ان يفكر انسانا فهو من الاعراض الغريبة لهما في قوله ومنه ما مر في  
اشارة الى تصنيف ما قبل من ان العرف الذي ما يكون منشأه ووضه الذات  
اذ المتبادر منه ان الذات كانه في عروضة لهما فلا تصور مقارفة عنها وجملة  
الشرح في **مسئود** تنص عليه وما لا يخص الشيء بل عرض له لا ادم او مابان او مخصص  
ولا شمله انه حذف المباني عن النبي لما اطلعناك عليه سابقا فلكون من مته في  
بسرية **٥** كالتا فصح علم الحساب اذ اجمع اجزاء العدد وهو ما يقع من الواحد  
والاعداد التي تحتها فان سادته تسمى ذلك العدد تاما كالسنة وان فصلت عنه تسمى عليه  
العدد ايضا كالسنة وان زادت عليه تسمى ذلك عددا زائدا كالاشي عشر و  
ايضا العدد المنقسم لسادتين اعني الزوج ان قبل التصنيف قوة واحده فقط  
هو الزوج الفرد كالعشرة وان حله اكثر من مرة واحده فان انتهى بتصنيف الالواح  
هو الزوج الزوج وان لم ينه الله هو الزوج الزوج والفرد كالعشر وفوله على العدد

ايضا فانه

*العدد  
الواحد هو  
العدد الذي  
لا يقبل  
القسمة*

*العدد  
الواحد هو  
العدد الذي  
لا يقبل  
القسمة  
والعدد  
الزوجي هو  
العدد الذي  
يقبل  
القسمة  
بواحد  
والعدد  
الفرد هو  
العدد الذي  
لا يقبل  
القسمة  
بواحد*

نشر على الرتب فالعدد موضوع الحساب والطلاء من انواعه والفرد من انواعه  
الذاتة وزوج الزوج من انواعه عروضة الداني الذي هو الزوج فان قلت ما ذكره من  
معرفة العرف الذي وما بالارد بالبحث عنه بعضه ان لا يكون سلب العلم شرطه  
والحمله سالبه وقلت الشرطه نأقلى حتى ترجع الى المحل والسالبه لغيرها سلب المحول  
فصير وجهه مما سلب **٤** ففي اي الاعراض الدائسة يقع العرف فيما التي في جعلها على  
الموضوع على التفصيل المذكور فان الحمل والنسبة من جهة المحول والمحكوم به دون  
الموضوع والمحكوم عليه **٤** لا تناول الالاعراض الدائسة لانه قد نال سلك موضوعه كل  
علم ما حث منه عن عوارضه التي لم يعمدها وهو من زعم ان قوله لما مومنا والاعراض  
ما لم يعمدها مومنا داخل اوضحه فقد نقضت عمل اللفظ على الاحتمال قطعوا الذي  
شبهه السابح اذ كان ما رضاه من تعريف العرف الذي عا وجده سندا والعرض والو  
والالحق مومنا والاعراض في دون الذي لم يعمده داخل **٥** حسبوا ان هذه  
الاسماء كلها ما زاها تلك الالفاظ مومنا ان تلك الاحكام جارية عليها وانها امثلة  
لمسا على هذا القول يكون المحيضة عنه والموضوع هو الكلي الشامل لها اعني الالفاظ  
حيث انها على المعاني او تقول اراد انهم حسبوا ان هذه الاسماء تحمى على تلك  
الالفاظ حقيقة فكل مسمياتها الالفاظ كلفه سندا وله لاعتبارها والذي بحث  
عمل احد الذي به العلم هو تلك المسميات المندرجة تحت الالفاظ من حيث انها  
على المعاني **٤** لان نظري المنطق ليس اللان المعاني المعقولة فانها مع الموصله الى المحول  
ولو امكن ان لفظ المعاني وحدها كان ذلك كافيا ففهوم المقصود له **٤** ورعاية  
جانب الالفاظ انما هي بالعرض ولأجل الضرورة الداعية الى استعمال الالفاظ  
المجاور بل يقول من المعترض على الروية ان توجب المعاني الساذجه من غير ان يحمل  
مهما الالفاظ كما يسلج به مقامه وهو اول مباحث الالفاظ اذ سماك يستشف لك  
حقيقه الحال **٤** وذلك على المحقق ان موضوعه المعقولات لانها لا يحسب  
انها ما سبقت اعلمها انى لمن فهمه بيان خصيصات ما سبقتها ولا مبحث انما موجوده  
في الذهن فان ذلك انى بيان ما سبقتها ولو كانت موجودة في الذهن فطرفة فلسفة اخرى  
الفلسفة الاولى التي هي العلم الاثني الباحث عن احوال الموجوده مطلقا من حيث هو

اصلا

*من حيث  
الاسم  
البحث  
في  
العلم*

وامر  
في  
العلم

ت

ينه

تحليل

هذا هو الوجه الثاني في كونها متصلة  
بأنها متصلة بالوجود الخارجي  
والتي هي متصلة بالوجود الداخلي  
والتالي هو الوجه الثالث في كونها متصلة  
بأنها متصلة بالوجود الخارجي  
والتي هي متصلة بالوجود الداخلي

بل هي موضوعه من حيث أنها توصل إلى المجهول أو كونها متصلة في ذلك الاتصال  
على نحو من الخارج وفي الدرس الوجود الخارجي هو الوجود الاصل الذي هو مصدر  
الآثار ومظهر الاحكام والوجود الداخلي هو الوجود الظلي الذي لا يكون كذلك  
وإذا اعتبر انقسام الوجود فهما صارت العوارض انقساماً ثانياً للوجود الخارجي  
بخصوصه مدخل فيه كالمسود والبايض والحركة والسكون فلا يوصف به الشيء  
حال وجوده في الدرس والوجود الداخلي بحسب خصوصه مدخل فيه كالكلية والجزئية  
والذاتية والعرضية فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قولنا  
لا يخالفيها في الخارج في الخارج هذه العوارض المسماة بالمعقولات الباقية لأنها في المرتبة  
الثانية من العقل لا يرى انه لا يمكن ان يعمل معنى الكلية مثلا لا يوجد فعل مفهوم بعينه  
عروضها له ولا ليس لاحد الوجود من خصوصه مدخل فيه ونسب لو انتم الماسم من حيث  
هي كالقوله في الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود  
ما بينهما كانت مصفوفة عارضتها وادعوت به انقول ان الاشياء توصل بعضها  
الى بعض في الوجود الخارجي كما توصل ما يقاد النار الى حرارة الماء كذلك توصل  
بعضها الى بعض في الوجود الداخلي كما توصل المعلومات الى المعلومات فان معلومة  
الاشياء ومجهولتها مقيستان الى الازدواج واذ لم تكن على قياس الوجود الخارجي  
ان توصل باي معلوم كان الى اي مجهول براد به بل لا بد ان يكون بينهما نسبة مخصوصة  
ولم تكن ايضا باي ملك المقاسبات على وجه جزئي بفضلي لعدم تناهي المعلومات  
والمجهولات بل على وجه كلي اجمالي فوجدت عوارض كل المعلومات متحدة في المقادير  
وبجزي علمها احكام متعلمه ما يصلها الى المجهولات تحت تقدير ملك الاحكام الى اطلاع  
المعلومات التي هي الموصل الى الامور المجهولة حتى اذا اردت ان توصل من معلوما مخصوصة  
الى مطالب متعينة يرجع في ذلك الى ملك الاحكام الكلية فبعض كقضية التوصل منها انها  
ولم تكن المعلومات في الازدواج عوارض خارجة بعينها باب الاتصال بل هناك  
عوارض عرض لها في الصور ولو انتم الماسم وكان العوارض الذمسية تزداد خصوصا  
بذلك الاتصال وليكن الماسم وجه ان تحت عن احوال هذه العوارض من حيث  
الاتصال والنفق فيه وهذا الذي قرناه بانها عوارض كل كون المعقولات الباقية

كما هو

المعقولات

العرضية

تتبع

تتبع

تتبع

تتبع

تتبع

تتبع

موضوعه المنطق واما بانه التفصيلي فهو ما ذكره بقوله واما المصدرين موضوعتهما  
فان المنطق تحت عن احوال الداني اي تحت في باب التصورات والتصدقات  
عن احوال هذه الامور من احوال المدكورة التي هي الاتصال الى المجهول التصوري  
او التصديقي او النفع في ذلك الاتصال والاشياء المعقولات باقية فال مفهوم  
الكلي اذا وجد في الدرس ويترتب الى ما تحت من الخيرات فاما اعتبار دخولها ما بينها  
بعضها له الذاتية باعتبار وجودها العرضية باعتبار كونها نفس ما بينها النوعية  
وما عرض لها الذاتية بحيث باعتبار اختلاف افرادها وفصل باعتبار وجودها كذا لا يجوز  
للعرضية انما حاصره وعرض عام باعتبار من جملتها واذ اركبت الذاتيات الوصفا  
الما بعدة او مختلطة على وجوده فمخلفة عرض لذلك المركب الجديدة والرسمية والاشياء  
ان هذه المعاني التي تكون المفهوم الكلي في الماسم او خارجا عنها او نفسا لها الى غير  
ذلك من نظائرها ليست من الموجودات الخارجية بل هي ما عرض لطبائع الكلية  
اذا وجدت في الازدواج وكذا الحال في كون العضية علمية او شرطية وكونها متحدة  
او استوائية او متساوية فانها باقية عوارض عرض لطبائع النسب الجزئية في الازدواج  
اما وجدانها ما وجدته مع غيرها في اي المعقولات الباقية موضوعه المنطق وتحت عن  
المعقولات الباقية وما بعدتها من المراتب فالعضية مثلا معقول بان تحت تقدير  
انقسامها ونسبها وانقسامها وانقسامها اذا اركبت بعضها مع بعض بالانقسام  
والنسب والاشياء والاشياء معقولات واقعد في الازدواج الباقية من المعقل  
واذا حكم على احد الانقسام او احد النسب مطلقا مثلا في المباحث المنطقية بشي كان  
ذلك الشيء في الازدواج الرابع من العقل وعلى هذا القياس فان قيل كان مفهوم  
العضية انما عرض لطبائع النسب الجزئية في الازدواج دون الاعيان كذلك الانقسام  
واخواته تعرض لها محال فمن ان صارت هي معقولات باقية دون ذلك المفهوم  
فلتأ من حيث ان العقل بعد الاعراض ذلك المفهوم لطبائع النسب المدكورة  
ثم تعتبر عرض ملك لها في الماسم والاشياء ساوية المراتب ولو امكن اعتبار عرض  
بعضها لملك الطبائع في المرتبة الثانية كان بعد الاعيان معقولا باقية ومن ثم  
عد الشارح الداني والعرض والنوع من المعقولات الباقية مع انها اقسام الكلي

اعلم ان

المنطق

هو

العلم

بالتصورات

والصدقات

وهو

العلم

بالتصورات

والصدقات

وهو

العلم

بالتصورات

والصدقات

وهو

العلم

بالتصورات

والصدقات

وهو

العلم

بالتصورات

والصدقات

وهو

العلم

بالتصورات

والصدقات

وهو

العلم

بالتصورات

والصدقات

الذي هو معقول بأن و قد تمها الجحش والفصل والحاصد العوض العام من ان  
 الاولين من اقسام الذاتي والاخر من اقسام العوض ومرد عليك انه قد عدت  
 من المعقولات الباقية ومن الناس من سمي زوايا المراتب الاولى معقولا ما سنا  
 سوار وقع في المراتب الباقية وابتعدت من المراتب الباقية ما سمي بالصورة  
 بحث عن نفس المعقولات الباقية ايضا الى ما بحثت عن اجزائها على ما ذكره بحث  
 عن نفسها ايضا فبحر ان يكون موضوعها ما سنا و اجزائها لرفع موضوعات  
 جمع مسائله الله وذكر انجزه على سبيل الاستطراد لان الجزئي الحقيقي لا اتصال له كالاتي  
 اتصال الله كالمرد والرمع فانه اذا تم على المعلوم الصوري بانتهاد ورمع كان  
 معناه انه موصل الى الجول الصوري ايضا لا بل لا توسط ضمه وهو معنى الاتصال  
 القرب سواء كان بالذات او لا **١٤** وبحث عن الصورات من حيث انها موصل الى  
 المصدرين اتصالا بعد اى موقعا على ابعار ضمه بعد اخرى وما يقال من ان المصدر  
 لا يكسب الصور فذلك باعتبار الاتصال القرب والبعد دون الابعاد والعلوم  
 والناحية الاتصال كالموضوع والجول فانها لما لم تكونا فاضتين بالفعل كالاجزاء  
 المعطى لها تصوراني الحقيقي الا ان بعضهم اعبر الطاهر فعدت ما تصدعها وبعدها مع  
 العضة وعلوها ونقصها وعلى هذا كان الاولى ان يعبر ايضا الاتصال الابعاد  
 التصديقات بالقياس الى المصدرين **١٥** والاختلاف في ان اتصال التصورات التصديقات  
 الى المطالب ايضا لا فرقا او بعدد او بعد من العوارض الذاتية لما فان الاتصال  
 الى تصور الجول عارض للعلوم الصوري المركب والاساس والوضعات على  
 انما اشتمت جوذا لما تسمى والكلمة عارضه كذلك بعض الامور المتصوره واذ  
 تصور العاطف عرض الذاته بواسطه ما سنا و اعني كون جزء المايمه الانسان  
 والتضليل بواسطه كون جزء الحضا بها ومن عاذا ذلك حال الجحش والحاصد والعوض  
 العام وكذلك الاتصال الى المصدرين بالجول عارض للعلوم الصوري المركب  
 مقدما مشتملة على شرطه خصوصه لذاته سواء كان ذلك الاتصال الى العن او  
 طين قوى او ضعيف وكونه فاضه لخلقها مرمو به وكذلك بعض العضا لما طبعها لذاتها  
 انها تكمس لبعضها باخرى او تباين لما قد يولد في شرح الكشف في ان يتر

عوضه على العوض  
 العوضه على العوض  
 العوضه على العوض  
 العوضه على العوض  
 العوضه على العوض

العوضه

الاتصالات المحلله المراتب اعراض في انه للمعلبات الصوره والمصدر بقده  
 عارضه لها لما سمي او لا و سنا و بها تنوعها اكثر ما تعسفات كما نظر من  
 النابل فما نعلقا او تركنا من ايراد الاطلاع عليها فخرج الله فان قلت لما كان  
 موضوع المنطق مقيدا بالاتصال كان الاتصال من تنوع الموضوع في كل من كلاه اعراض الذاته  
 المطلوبه في هذا المعنى بل يجب ان يكون المحورش عنه فانه احوال العوضه الموصل بعد  
 كونه موصلا قلت ما وقع فذا هو الاتصال مطلقا والبحث انما هو عن الاتصالات  
 المحدوده المندرجه تحتها او تفعل فذا الموضوع موضوع الاتصال الباقية دعنا  
 القياس بنظر هذا القيد في موضوعات العلوم **١٦** لاسئله في المنطق نحو لما  
 الاتصال البعيد او الابعاد لم يذكر الاتصال القرب لانه وقع مجموعا في بعض مسائله  
 كقولك الموقوف يوجد بصور الموقوف والمجد التام نوصلي الى كونه والرمع الى  
 وجوهه وكقولك السبيل الاول ينجز المطالب الابعاد والموجبات الكلمتان على  
 سبيلتيه نجانا ووجهه كلفه والاسبقه العاقص بعد الطن لكن لما عذر تعدله فكله  
 العارض على سبيل المتصل وكانت مشتركه في معنى الاتصال عر عنها به على سبيل  
 الاجمال اى المنطق بحث فنه عن الاعراض الذاتية للمعلبات الصوره والمصدر بقده  
 وذلك الاعراض لما كانت متكره معذرت تعدد ما مفصلة وكانت مشتركه في معنى  
 الاتصال مطلقا عر عنها بالاتصال المنقسم الى القرب والبعد والابعاد فكلون  
 الاتصال القرب الواقع نحو لاهن الاعراض المتساو كذا في مطلق الاتصال ويحتمل  
 ان يرد ان المنطق بحث عن الاتصال القرب وعن اعراض مشتركه في اتصال الاخرين  
 فان الذاته والعوضه والحسنه والفصله لما حفظتها معنى الاتصال البعيد وكذا  
 الحال في العوضه والحسنه والشرطه ونظائرها والموضوعه والجول وشبهها اعرفها  
 الاتصال الابعاد لكل تلك الاعراض متعدده جدا ومشاركه في الاتصال البعيد  
 الابعاد عر عنها **١٧** لانها كل ما بحثت عنه المنطق اما تصور او مصدرين  
 احسنه المذكورين ذكر التصور على سبيل التبعية لان البحث عن ان يكون مساويا للعن  
 فالتصور في التصور والحصول السؤال انه يلزم مما ذكره ان يكون مساويا للعن  
 جمله موضوعه فلكون البحث عن عوارض الموضوع بل عن بعضه وخصه الخواص

عوضه على العوض  
 العوضه على العوض  
 العوضه على العوض  
 العوضه على العوض  
 العوضه على العوض

الاتصالات

ان لنا فضا وصدقات بدخل فيها الاتصال اما الوقوع فهما مجولا واما الاتصال  
مجرلا فهما على معنى الاتصال كما بصورناه في الاتصال العربي البعد والابتداء ولما  
فضانا تجري بوضوئها الاتصال كقولنا العالم صغير وكل صغير حادث فان مجرولها  
موضوع للاتصال العربي الى قولنا العالم حادث وكل واحد منهما موضوع  
للاتصال البعد فالاولى هي المسائل والبانية هي الموضوع فلهذا لم يدرج في  
عاد السائل وقال الصدقات التي بدخل فيها الاتصال بدووضها للاتصال ايضا  
كما اذا ركبت المقدمات المنطقية للمسايل منها في نحو ذلك في السائل اول وكل ما  
هو سائل اول فيجب كذا فان الاتصال الى نحو هذا العباس عارض للمقدمة على ما  
سائر الاقسام **اجب** ان تلك المقدمات عابرس فاعبار دخول الاتصال فيها  
كانت مسائل واما اعتبار عرض اتصال آخر لما كانت من الموضوع فلما لم يدرج  
لانما قول المحقق المذكور في اخذ في المسائل خارج عن الموضوع جوار لسؤال المذكور  
اندا ووقوله فان اجبرت جوابا لعا عاد اليه السائل لانفصل الجواب السابق  
بذل عليه ان الاعبار المذكور فيها من الالتم انصال شيئا واحدا لا اعتبار ان  
لانصا لشيئين متغايرين بالذات واما تعال من الداخل في المسائل والاتصال  
لاحسنه الاتصال مردود بان هذه الاضافة بانية **هـ** فتو اى تبين بصورتها بل  
ما نعلق به هذا البين لسر المسائل وذلك في المسئلة ما نعلق به البحث على الجمل  
لا يعلق به البحث بمعنى الكشف عن اسببها وتبينها فانها معلوم بصوري لا تصدق  
وان ارادو الصدوق بها للاشياء انما بناها ليا هو ليس المنطق في شئ بل ذلك  
وظائف الفلسفة الاولى الباهية عن احوال الموجود مطلقا اذ مسائل سئل للمتهم  
المصودة بدووضها للكلمة والجزء والذات والعرض والزوج والجنس والفضل  
الى غير ذلك فاق موضوعها في قسم التصورات وان المهمات التصرفية قد عرض  
لما كونها حكمة وشروطه ونقص فضله وعكس تجري الى غير ذلك من المعقولات البانية  
التي وقعت موضوعات في مسائل قسم الصدقات **و** ليس على المنطق الاتصوري انما  
التي من جملها التصور في ان بوضوئها لاثبات شئ منها كان ذلك على سبيل نقل المسئلة  
مع برهانها من علم الى آخر فاما على سبيل علمه الا ان بحث عن احوال هذه المعقولات البانية

كقول

سبب

سبب

من جهة المذكور وقد صرح الرئيس بذلك في رسالته في موضوع المنطق ثم ان  
الشراح كان قد كتبه في مسودة بعد قوله فقول ليس من المنطق شئ بهذه العيان  
واما البحث عن الداني والعرض والجنس والفضل فهو من المعقولات البانية لان مفهوم  
الكل من المعقولات البانية وهو باعتبار الخواص على ما بينه وعدم فروجه عنها الى  
ويوضوئها باعتبار ان كل المشرك او غير جنس او فصل عما انك لو تصديق المباحث  
المنطقية لا تجد لها الا وهو من المعقولات البانية واما بعد ما علمنا ان  
الى اعتبار موضوعه من المعقولات البانية وكان انما جملها لان اثبات هذه  
العوارض ليس من مسائلها كما جرت في **و** ايضا من مفهومها ومن ما سبق نوع مما  
وهي انما عدا او لا من المعقولات البانية وجعلها سمها في البرهان البانية **و** الاعمال  
المنطقية بحث عن ان الكل الطبيعي موجود في الخارج اشار به الى تزويد كل اولها  
على ان موضوع المنطق يجب ان يكون من المعقولات البانية وذلك لانه كما يجب  
احوال المعقولات البانية بحث ايضا عن احوال المعقولات الاولى فان الوجود  
الخارجي وكون الماسدة النوعية متعينة متحصلة وكون الجنس مابعدهم وكون الفضل  
عليه لبحث احوال الطابع بانه الاشياء التي هي معقولات اولي للمفهوم انما هي  
المعقولات البانية وجب ان يكون موضوعها ايضا من المعقولات الاولى والبانية  
وهي المعلومات التصورية والنقدية **هـ** بل انما بحث عنها على سبيل المبادي  
اذ لا بد ان يكون لهذه المسائل نعلق به العنق او تعلق السوابق من المبادي  
واما تعلق اللواحي فهي لتبني الصانع بما ليس منها او لا يندوا لاذ ذلك فلا تعلق  
ان يكون لها دخل في اوضاع مسائلها العنق لان التعليلات لا يكون موضوعها  
فانه الاضاح الابعاد مع هذه المسائل كما سبقته عليه في اثبات وجود الكل  
الطبيعي وقد اجب بوجه آخر وهو ان لا معنى للبحث عن احوال المعقولات البانية  
الا ان يجعل اوصافا غرضية ويجري بها الاحكام على ذواتها التي هي المعقولات الاولى  
فما بحث في هذه المسائل ايضا عن احوال المعقول البانية الا ان كان الخي انما  
ليست من مسائل المنطق الكيفية جمل بالوجود الاول **و** على ان في وفرة نظريه  
انهم ان عنوانه المعصود ابطال بدبهم بعد من يفت دليلهم **هـ** ضرورة ان المنطق

خروجها

ين



فهو للمفاد هذه الصناعات الأربع موقوفة للتصديق واما الشبهة فانه فقد فصل  
 الجارى مجرى الصدق من ما يشبه في النفس فصفا وبسطا واقداما واجما ما الا  
 يرى ان لو كانت الصل موقوفة بغير الطبيعة عن بناء الموضع العلية كدسب  
 شغرا موجبا للاجرام عنه كما لو كان هناك صدق وقولك في احوالها يا قوتة  
 سببها بترتيبها في الاقدام على شربها مع ظهور كذبة بزعمنا كما لو كان هناك  
 تصديق كذلك ونزيدك بسط الفصل الكلام فنقول ان الاتصال الى الصورة  
 يتم بركب المفردات ابتداء بركبها بقيد ما فلا يصحك من معرفة احوال المفردات  
 احوالها التي ابادت في حصول المركب القيدى الموصل الى التصور لا يجمع احوالها  
 الاطلاق ولا يباد انضمام معرفة المركبات القيدية من جهة الاتصال فحصل ما بان  
 في قسم الصور واما الاتصال الى التصديقات فصحيح الى ان مركب المفردات  
 او لا مركبها بجزء ما بركب تلك المركب الجزئية بركبنا ما فلا بد منها من معرفة  
 المركبات الاولية الجزئية ومن معرفة احوال المفردات من حيث تحصل منها بركبها  
 كاحوالها باعتبار كونها موضوعات ومجولات او روابط وغيرها دون احوالها  
 باعتبار كونها ذاتات او عوَضات او اجناسا او فصولا وذلك باب اربعة  
 ولا بد انضمام معرفة احوال المركبات النائية والماصور وموادها لحوصلها  
 باب القياس لانه الحق والاسبق والتمثل من تواجده عن موادها  
 الصناعات لا تعال مواد المركبات النائية من المركبات الاولية وقد عرفت  
 في باب العضا احوالها احوال المفردات التي لها تعلق بحصولها متبنا فالما جاز  
 الصناعات لا ينفك احوال المركبات الاولية عن احوالها بعضها بعضا  
 بالنسبة الى الشيء اللازم منها لكونها مفقودا للنقص او الطين في ذلك وانما  
 ما عوَض لها لا يهدى الاعتبار كالانقسام والناقص والانعكاس فالبحث عن  
 الاحوال هو باب العضا ولم يصبر منها كونها مواد الملح وان لها نتائج والحق  
 عن الاحوال الاولية سواء الصناعات التي يتم فيها ان العضا بالواقعة مواد  
 للاقتضا اضناف منها ما يوصل الى القيد ومنها ما يوصل الى الجزم الخالي عن القيد  
 او الى الطن والخطا وبينها انضمام تلك الاضناف كعق حصول وغير بعضها

حاشية  
 انه

دليل على صحة  
 بيان العاشر

وهو المفاد انه قد عرفت في  
 الاصل ان الاتصال الى الصورة  
 لا يتم الا بركبها على الصل

عن بعض ففاد البرهان للمفاد محققا عن عاوجه لا يحوم حول مسك ولا يتطرق اليه  
 بغير اصلا بالقلب واما التصديق فذلك من الخواص وقادح الخطابه ترغيب  
 العلوم العاشر من عن جرحه البرهان فيما يفهم من امور دينهم وديانهم وقادح  
 الجدل الزام المخالف للحق ففاد عن التصرف في العامة بالتميم الى الباطل وخلصا  
 لرعن ملك الحماة بانواع وسبب اعتقاده والمراد ما عاير عزم الاجراءات  
 التليم في الجدل ان كقول ذلك في نفسه الا لال موطن فيه ذلك والادخل  
 فيه الشغب الشبيه وبهذه الصناعات الثلاث من العوَض التي اشبه بها بقوله  
 ادخ الى السبل بركبها بالمحكمة والموعظة وجاهد بالحقى احسن وقادح المعالطه  
 بقليل الخضم والاحراز عن غلظ اياه وعرضه البني بنا في ان لخط وبعالي عن ان  
 تغلط والشغب وان كان مقدر الخواص والعلوم فان السبب في باب الاقدام  
 والاجرام اطرح للتحليل منهم للتصديق الا انذاره على الاكاذب ومن ثم قيل  
 احسن الشغب الكذبة فلا يلق بالصادق المصدوق كما يشبهه قوله وما عاينه  
 الشغب وما ينبغي له تسع منها مقصوده بالذات أي بالنسبة الى الفن لانها  
 اجزاءه وان كان بعضها وسيلة الى البعض واما باب اللفاظ فهو خارج عنه فلا  
 يكون مقصود الا بالعرض لا تعال الموصل الى الصورة ايضا قد يوصل الى الكنة  
 وقد يوصل الى وجه من الوجوه والحدود والرسوم مولود صحيحا الى حصولها وغير بعضها  
 عن بعض مما لا يخفى لا ينفك قد اخرج الا اول باب العوَضات  
 والثاني في باب البرهان لان الموصل الى الصورة المصدقات اي لا اذراك  
 الساذجه والموصل الى التصديق المصدقات والتصويرى الا اذراك الساذج  
 الذي هو قسم للتصديق مقدم عليه طبعا سواء كان جزءا او منفصلا وكان  
 بيان المقصود النائية طاهر لان الصورة لو كان علة نامة للتصديق لزم من كل تصور  
 تصديق وان يبط بلا حقا لا يابعد تصور المحكوم عليه وبه والحكم قد سبق لك  
 مما سبق ان اذراك كل واحد من هذه الامور اذراك ساذج فكون التصور المعامل  
 للتصديق مقدما عليه وتنعكس بعكس النفس انما اصحاح الى اعتبار بدل العكس  
 لان معنى يوصف التصديق على هذه الصور انما لا يحصل الا بعد حصولها كما اشار

الحاشية

وهو المفاد انه قد عرفت في  
 الاصل ان الاتصال الى الصورة  
 لا يتم الا بركبها على الصل

الذي ما ذكر من انه لا يحقق التصديق الا بعد تصور هذه الامور فانه تفسير للتوقف  
ومن البين ان حصول هذا المعنى هو انه اذا حصل التصديق حصل تصورات هذه  
الامور واذا لم يحصل تصور احد لم يحصل التصديق فلا بد من اعتبار عكس العوض  
حتى يظهر معنى التوقف تمامه **١٠** بل غايته في الاذكال الحكمية جزءه وانما اذا كان  
بعض فلا تصور مما لا يوقف لا يمنع توقف الشيء على نفسه **١١** ولا يلزم منه  
ان يكون كانه قبل لو توقف التصديق على تصور الحكم لزم ان يكون اجزاء التصديق  
ازيد من الاربعة التي هي التصورات العلية وبغير الحكم الذي هو من الافعال يتبادر  
لان تصور الحكم جزء خامس **١٢** فاحاط بانها ليس يلزم من ذلك ان يكون تصور  
جزءا منتهى بل جاز ان يكون شرطه كما صرح به الكاشي في شرح المحقق **١٣** وانما  
في الجواب اساره الى ان الجواب الاول ليس يحق لما نقر من ان الحكم صورته  
ادراكه لا فعله ومن الظاهر المكشوف ان التصديق لا يوقف على تصور تلك الصور  
اللاحقه **١٤** اعني ثبوت احد الامور من اراد به ادراك ثبوت احد الامور للاخر  
كما في المحللات او بوثوق عند الآخر كما في المصطلحات او منافاة اياته كما في المفصلات  
وهذا كله غير لافعال النسبه وعلما منه بغير الانسحاب **١٥** واستعماله في الموضوعين  
بالمصنفين اى استعمال المصطلح او لا يعنى النسبه واعبر بصورته وانما يعنى الاتباع  
واعبر بغيره لا تصور وبثبوت ذلك على اللفظ الحكم مشترك بين المصنفين فانه لا يسا  
بجذازفه **١٦** بل كل حصول تصوراتها بوجه ما ولفظ لا واكثره العضا ما وان كان  
يقبضه من هذا العيب فانما الحكم بان الواجب موجود وعالم وقادر الى فرد ذلك  
الاحكام التي يتقنا ما مع انما يتصور لفظها ولا النسبه بينها الا بوجه ما دون  
حقاقتها **١٧** فان التصور قابل للثبوت والضعف كما في المسائل المذكور ولتقول لها ان  
جران الالكساب منه خلا فالما اجزاء الامام من انه لا يمكن ان يكسب التصورات  
بل كلها ضرورية **١٨** يدعى عند له بان التفاوت في التصورات كالتفاوت في  
العليل والكثرة والتفاوت بين المصدقات اليقينية والظنية كحسب الضعف  
مع اتحاد المتعلق فله ان يقول ان ذلك المسائل بصورات متعاقبة متقطعة بامور  
متعدده وليس هناك تصور يتعلل بشئ واحد قد تقوى ذلك التصور شيئا

اعني انما احاطوا به على كل  
اوجه او منافاة اياه

١٨

فانتقل من التصان الى الكمال وكذا الحال فيما تنوهم انه مكتسب بخدا ورسم وكل واحد  
من تلك الصور المتعدده المجمعة حاصل بالضرورة لا بالالكساب **١٩** ولو كان  
العلم بالوجه في الكلام محققا للغيرا عليه فان لفظ الشيء مثلا له مفهوم صادق على الاشياء  
كلها يتوجه لها وكلها انما ان تصور هذا المفهوم مع عدم الوجه الى ما صدق هو عليه  
كما في قولنا مفهوم الشيء مساوي لمفهوم الكمال العام فلو كان العلم بالوجه هو العلم بالشيء  
من ذلك الوجه لزم ان يكون علمه الاشياء معلومه لنا في هذه الحال مع عدم توجه  
عقولنا اليها وتكررها ايضا ان يحل هذا المفهوم الى الملاحظة افرادها كلها كما في قولنا  
كل شئ فهو ككل عام فان العمل بهنا ويوجه الى جميع الاشياء فصارت معلومه لنا  
بهذا الوجه الا ان حصولها حصولا اجماليا في غاية الضعف فتصور هذا المفهوم  
باعتبار الاول هو العلم بالوجه ولذا لم يمكن ان يحكم عليه دون افراده وباعتبار  
العالمي هو العلم بالاشياء من هذا الوجه ومن ثمة يمكن ان يحكم عليها دون ان كانت  
لعل العالم بالاحاد اراد بالعلم بالوجه العلم بالاعتبار العالمي قلت فقد صار النزاع  
لفظا لا طاملا محتتم مع ان الظاهر المبني هو الاعتبار الاول **٢٠** في شبهه او تق  
على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما لا يمكن ايراد على قولهم المحكوم به يجب ان  
يكون معلوما لان للارم منه ان كل ما هو مجهول مطلقا يمنع الحكم به ولا يحد ورفعه لان  
المجهول المطلق بهنا وقع محكوما عليه لا محكوما به وشرعا ذلك حال النسبه **٢١**  
لو صدق كل محكوم عليه معلوم باعتبار ما بالضرورة لا يمكن عكس البعض اطلاق  
الضرورة بوجه انه اراد بها الضرورة الدائنة المفترقة بالمعنى اللاحق اعني ادام الدائ  
فما ان يكون منشأها الوصف اعني كونه محكوما عليه لكن انما يصح ذلك اذا كان الوصف  
لازما وكذا الحال في الضرورة المدكورة في العكس لان منشأها وصف اللامعول  
فان قيل بل لا بد في الضرورة بل الوصفه كمال هذا الوجه الاول مما اشار اليه  
وقد يجب عن الشبهة بوجه آخر هذا وقد قيل ان قولنا كل محكوم عليه يجب ان  
يكون معلوما بوجه ما مضى ذمته اى ما صدق عليه في الدين انه محكوم عليه صدق علم  
فانه معلوم فان هذا العنوان المحمول عليه صدقهما في الخارج على شئ محققا ومقدر  
وانكسب الوجه الى الوجه بعكس البعض لو ثبت فانما ثبت في العضايا

ن

نوه

ل

الدائنه

موصو

فانما

الخارجية والمحقة فان القوم اعجزوا احكامها في العكس وغير ما دون ذلك  
 فلم يشك ان كذب العكس على ان ساسا في منع العكس الخارجة است في العكس  
 الزمنية كما سنبه عليه لان العضة اللازم منه اي من الشق الثاني مما لفظ الثاني  
 في الموضوع والحجول لان ملك العضة هي مولنا المحكوم عليه به العضة في الحكم عليه  
 والى ان هو قولنا كل جمول مطلقا منع الحكم عليه واللائم من الشق الاول هو قولنا  
 بعض الجمول مطلقا لا يمنع الحكم عليه فالدم من الاول مناض الليالي وما لزم  
 الثاني مناف له فاحصل ان صدق الثاني على التقدير الاول سلم صدق الثاني في  
 وعلى التقدير الثاني صدق الثاني في صدق كذبه واجه وهو الخط  
 وكبر الحجاب منه اشار الى ان كلام المص في الحجاب ليس حجة رافعة قال المعناه  
 ان احد الثاني خارجا كان كاذبا لا يمنع وجود موضوعه في الخارج وح كونه يرد  
 لمقدرة محذوعا وان احد حقيقا لم يلزم خلفه وظاهر هذا الكلام انه جعل كذب الثاني  
 اذ لا يلائم على بطلان الملازمة او سبب المنعها وكلاهما غير موجه فانه ان اردوا لاول  
 اوجه عليه ان يقال لا يتم ان كل ما هو موجود في الخارج فهو معلوم بوجه ما بل المعلوم هو  
 الوجود سلمه لكن كذب الثاني لا يدل على كذب الملازمة لجواز الملازم من الكاذب  
 وان اراد الثاني ورد عليه ان السند يجب ان يكون بلزوما لمنع كذب الثاني لا  
 سلمه كذب الملازمة فلا يصح ان يكون سندا لمنه فالتشريح حرج بان وجه  
 اول الملازمة بطريق عكس العوض وحول منها السند المذكور في منع الانعكاس  
 فاستقام الكلام وانضم المرام **٤** و هذا بعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس  
 الموجهه الخارجة الى الموجهه فانه ذكر مسائل انها لا انعكس الى الموجهه لواز ان لا  
 يكون لبعض احد الطرفين تحقيق كقولنا كل بال الامكان الخاص له الامكان العام ولا  
 يصدق بعض السبل الامكان العام لسبل الامكان الخاص وهذا البيان عام  
 منها والحققتات والذمومات ايضا **٥** كلام على السند الذي تواضع  
 المنع فلا يكون مقصدا اصلا ولا ابطلا ايضا على ان ذلك الفرق لا يضرنا  
 اذ نحن نعلم ان كل ما هو موجود في الخارج فانما يحكم عليه بانه محكم عام او مشي او موجود  
 فكل من معلوما بوجه ما كما حققته **٦** وان اخذت العضة التي مع الثاني جعته فالرطة

مسئلة اي لا يخرج فيها ولا يمنع ما ذكر في سابها من الانعكاس مع امكانه بل يقتصر  
 على منع كذب الثاني وخيار ان المحكوم عليه معلوم باعتبار ولا محذور فان محكم الحكم  
 باعتبار انه معلوم باعتبار وانما على الحكم على تقدير ان يكون محمولا مطلقا ولا سافاه  
 بين الثاني والعضة اللازم منه لا تعال اذا كان ذلك لا يمنع على تقدير ضعف  
 الجمهوريه كانت العضة وصفه لاهرو وانه كما قرره قوله لا يعول قد يهناك  
 على ان الضرون الدائمه للمعنى الا لا يكون ضرورية وصفه فان قلت التقدير سنة  
 العضة المحققة راجع الى وجود الموضوع لا الى اتصافه بالنعوان كما ذكرتم قلت  
 بل هو راجع اليهما لان التقدير في الوجود سلمه التقدير في الاتصاف يكون معنى  
 العضة المذكور اعني الثاني كل ما لو انصف بصفه الجمهوريه على تقدير وجوده فانه  
 يمنع الحكم عليه **٧** هذا ان اخذنا في هذا الذي حرزنا من كلام المص حجاب عن  
 الشبهة ان احد الثاني موجهه معدوله الطرفين اذ عكس منع الملازم منع الانعكاس  
**٨** لم يات منع الملازم لسبل الانعكاس من اما الى السالبة فبالا لاقان واما  
 الى الموجهه السالبة الطرفين فلا ساسا في حقيقته في التشريح وتعين الحجاب  
 منع كذب الثاني والخلف منه فتم كرج فقد اخذ الثاني خارجا او حقيقا وخيار  
 الثاني من شق السؤال ومنع الخلف بل هو الحكم باعتبار كونه معلوما بوجه ما  
 وامناعه على تقدير اتصافه بالجمهوريه كما مر انفا وقد اورد على جواب المص ان المحكوم  
 عليه في الثاني ان كان معلوما باعتبار جاز اخذ خارجا لان امساعه انما كان سبب  
 ان الموضوع غير معلوم بوجه من الوجود فلا يكون موجودا في الخارج فلا يصدق عليه  
 الاكساب الخارجي وان لم يكن معلوما باعتبار لم يستقم الخلل على الشق الثاني من السؤال  
 ويخرج عن قانون الوجوده لان المحجب قد منع الملازمة على تقدير لزوم الخلف  
 على تقدير آخر فالواجب على المعلن ان يستدل على المقدمة المنعجه ومن البين ان ما ذكر  
 في هذا الابدان لا تثبت الملازمة ولا الخلف فكل خارجا عن ذلك العالون مع كونه  
 كلاما صادقا في نفي ورد ايضا بان استفسار وهو منصب السائل دون المعلن  
 وليس شئ لانه ترد على قياس ما ذكر في تقرير الشبهة لا استفسار **٩**  
 ولا حجاب عن الشبهة بوجه اخر احد ان المدعي يريد ان لا يدعي قضيه ضرورية

في ما سئل ان الحكم بالاحتمالات الموصولة بالجمهوريه والاشياء التي هي خارجة عن الحكم بالاحتمالات

س



ذاته كما سبق له او كما لم يكن بل قضية شمله على ضرور وصفه فان ذات المحكوم عليه  
للمعنى المعلوم بل وصفة اعني كونه محكوما عليه الا ترى انه اذا زال هذا الوصف  
عنه صار كونه محكوما مطلقا والذي يلزمه حكم الاعكاس هو قولنا كل مجهول مطلقا  
منع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا فهو ايضا قضية ضرورية وصفه وليس صدق  
السبب الاول مسلما ما صدق المتضمن لان اللازم من صدقة على هذا المقدر  
مطلقة عامة وهي لانا نفس المشروطه عامة كانت او خاصة ولا عني الشئ الثاني صدقنا  
لصدق المسانف من ان قررت الشبهه على الوجه الذي سبق وانما اذا قيل المحكوم  
عليه الثاني انما ان يكون مجهولا مطلقا حال الحكم عليه بذلك الامتناع او يكون مطلقا  
ما عدا روجب ان محاب احضار الشئ الثاني لان اللازم على الشئ الاول هو قولنا  
بعض المجهول مطلقا لا يمنع الحكم عليه حين هو مجهول مطلقا وبه ايجبة ساقض  
ملك المشروطه وانها ان المجهول مطلقا فعني ان المجهول المطلق عيان عن ا  
موصوفه بالمجهوليه فله اعباد ان احد ما ذاته من هذه الحثه اي حيثه انصافها  
بصفة المجهوليه والثاني ذاته لامن هذه الحثه والحكم الامتناع الحكم شغل على اعباد  
انصاف احد ما الحكم وانها امتناعه فالحكم راجع الى ذات المجهول المطلق ما عدا  
بالاعبار الاول والامتناع الحكم راجع اليها ما عدا بالاعبار الثاني فالوضوح  
فيها اي قولنا كل مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه وقولنا بعض المجهول مطلقا لا يمنع الحكم  
عليه مختلف بالاعبار فلانما فانه بينهما لا يطبق التامض ولا يوجد آخر فان  
قل به الجواب بعضي ان يكون انصاف ملك الذات بالمجهوليه منشأ لصحة الحكم  
عليها لا الامتناع والامر بالعكس فلما واده ان صحة الحكم وعدم امتناعه من حيث  
انه معلوم باعبار الانصاف بالمجهوليه وان امتناعه لامن حيث انه معلوم بذلك  
الاعبار وخلصته ان منشأ الصحة هو المعلومة بصفة المجهوليه ومنشأ الامتناع هو  
انصافه بملك الصفة الا ترى الى انه قال ولا بالمجهوليه امر معلوم وقال بانها  
فبالاعبار الاول كون معلوما فبما عدا معلومته من حيث انصافه بالمجهوليه فبهذا  
الاعبار حصل حثه الانصاف ورجع لصحة الحكم واذا نظر النظر عن هذه المعلومية  
كان مجهولا مطلقا كما صرح به في قوله والموصوف بالمجهوليه لا يكون معلوما الا بذلك الاعبار

مطلبت

وبه المجهوليه مرجع الامتناع الحكم فعني قولنا هو الماخوذ بالاعبار الاول انه الماخوذ  
حيث انه معلوم بالاعبار الاول ولما كان الاعبار الثاني بقا الاول كان مشابه في  
معايله المعلومة بالاعبار الاول فعنا الملك المعلومة فعني قولنا هو الماخوذ بالاعبار  
الثاني انه الماخوذ بالاعبار ملك المعلومة اعني قطع النظر عنها وهو نفس الانصاف  
بالمجهوليه واذا تحققنا بالمولانا عليك فظهر لك ان حل الشبهه بين الجواب انما هو  
على شق المعلومة بوجه مخصوص معني لاعني شق المجهوليه كما ترى من ظاهره  
فليس قلت اني حجه بغير الحكم اي ما ذكرتم من ان المجهول المطلق منه جثمان متغايران احد  
الحكم وصحة الاجزى لامتناعه بقطعها لالحكم لسبب الامتناع الحكم فكل ما يكون حجه  
الحكم في حجه الامتناع فكل من حجه واحده تكونها عليه وغير محكوم عليه وبه اننا قض  
اجاب بان الحجه مختلف لان المجهول المطلق محكوم عليه من حثه هي معلومته باعبار صفة  
المجهوليه لامتناع الحكم لامن ملك الحثه بل من حثه اجزى هي انصافه بالمجهوليه فلا  
ساقض والثاني كما بناه فان تسبيل اي حجه بوضع الامتناع الحكم فيملك الحثه حكم على  
المجهول مطلقا باعبار اذ بذلك الحثه تمنع الحكم عليه وشو حكم عليه باعبار الحكم فلهذا  
انصافه باعبار الحكم من حجه اعني الانصاف بالمجهوليه ومن به الحجه تمنع ان حكم عليه  
بل الحكم عليه من حجه اخرى هي المعلومة بذلك الانصاف فانما حكم عليه باعبار معلومية  
لنا باعبار الحكم عليه لانهذا الاعبار بل باعبار آخر فلا استكمال اصلا وبالمثل  
ان المحكوم عليه الثاني هو الحكم نهذا اننا ادعنا ان الحكم على الشئ سوقف على تصور  
موجبه ما والامر منه ان يكون الحكم على ما لم تصور اصلا معنفا بالمحكوم عليه في هذا الثاني  
اللازم لمدها ما هو الحكم والمجهول مطلقا ما تمنع به المحكوم عليه وقد حكم على الحكم المقدر  
المتعين بالمجهول المطلق بنفس الامتناع لا باعبار الحكم عليه حتى يرد الاستكمال على انصاف  
ونظيره قولنا شرك الباري ممنوع واجتماع المتعنيين بالانصاف الى الباري والنقضين  
ويعود الالتزام لان لازم اللامد لازم والقضه المسلمه له يكون لازمه لمدها حكم  
انصاف واجاب بان هذه القضه بحسب المعنى هي عن الثاني الذي لزم مدها فان  
المحكوم عليه فيها هو الحكم والمحكوم به هو نفس الامتناع ولا مخالفة بينهما الا بقدم الحكم على

ع

ما يعتد به واخره عنه ومثل لوضوح مثالنا اشار الى انه قد تعال ان العار في ذلك  
 الحال وفيما نحن فيه ايضا معلوم بلما استنباه الا ان يدس العار من سلبا زمانا فبم  
 الاتحاد ورد بان ذلك العار انما هو محسب للفظ دون المحققه تصدق عليه  
 انما لا يحاب او بالسلب اذ لا يخرج عن القى والاسات بالضرورة والاتفاق لكن  
 السلب غير صادق سماك اى بوضوح مفهوم ما عني الحكم على الجهول المطلق على تقدير  
 امتناع الحكم على ما لم تصور اصلا لكونه متروطا بصور الحكم عليه بوجه ما فعلت  
 وصار الجهول مطلقا محكوما عليه بامتناع الحكم على وعاد الاستسكال وما ذكر من ان العار  
 ليس بالمحسب للفظ محكوما بضره **٤** وعلى تقدير الشبهة بحث من دفع عنها لا يجوز  
 انما الدفاع الجواب الاول الذي جرح الشرايح فلان حصوله لا يعكس الذي سبق  
 الملائمة في تقدير الشبهة على الوجه الذي سبق وقد ثبتت معنا باسقاء الشرط ودون  
 الاعكاس واما الدفاع الثاني للتحقق العار من الداعية السالبة التي هي العار في  
 المطلق العام الموجه سواء كانت لازمة منها او صادقة في نفس الامر واما الدفاع  
 الثالث فلانه لا كان استقاء الحكم لانعقاد شرطه كان سلبا الحكم من جهة الجهول لانه  
 الذات فان قلت قد يحق سماك ان سلبه باعتبار الاضداد الجهولية وابعاده باعتبار  
 المعلومه من الاضداد فلان اذا كان معلوما بهذا الوجه لم يكن محسوبا مطلقا وكلامنا  
 فيه كما سنده **٥** واما الدفاع الرابع مع كونه من دفعنا فانه سبب ايضا فلان الحكم عليه  
 في مولانا لا من الجهول مطلقا واما محكوم عليه واما هو الجهول المطلق لا الحكم بلا ضما  
**٦** واما انعقاد العار في ملانة بين استقاء اولانا انما يحكم على الجهول مطلقا واما الحكم ما  
 صادقة في نفس الامر اما بلانته واما معرفتي صور متعدد بل الحكم على ما مفهوم  
 السمان بالاحاب وان بالسلب محكون احد ما صادقا مطلقا على ان مطلق الحكم سواء  
 كان صادقا او كاذبا كاف لنا في مطلقنا اذ تصدق في ارض الجهول مطلقا واما  
 محكوم عليه في الجملة وهو ما ناض للمالي او احض منه طرود صدق ايضا اذ هو المضمون  
 ويصح واما ما ان الحكم عليه في العار ان كان جهولا مطلقا واما كان محسوبا مسلما  
 لصدق المضمون معا كما عرفت وان كان معلوما باعتبار في الجملة لم يكن محسوبا مطلقا و  
 الكلام فيه واما اذا كان معلوما باعتبار صحة الحكم عليه محكون صدق الحكم على ما

كاشا والسر في الشبهة والاضحى  
 علم في العار ان كان محسوبا  
 لا يكون محسوبا في العار  
 لا يكون محسوبا في العار  
 لا يكون محسوبا في العار  
 لا يكون محسوبا في العار

مطلعا

مطلعا

مطلعا

مطلعا

مطلعا

مطلعا

لصدق المسانعين كما **١** والجواب الجاسم لمادة الشبهة حمله جاسما اي قاطعا لمادة  
 الشبهة ابا بنا على انها هذا العوترة ولفظ نهانها والقوى الاعلى الى الدفاع  
 ملك الاجابة السابعة عنها فما يكون جوابا لاجاب كان قاطعا لمادة بها بالكلية اذ ليس  
 لها وجه اخرى اقوى حتى سرتي اليها واما بنا على ان هذا الجواب مدفعا على اى وجه  
 فترتب كالاخفى واما بان ان الجهول المطلق واما معلوم بالذات جهول مطلقا بالعم  
 فهو اذ اطلاقه لانه جهول مطلقا لانه معلوم كذا فلا سلك ان العقل مفهوم هذا العنوان  
 قد يوجه الى افراد هذا المفهوم وجعله الملاحظها على وجه كلي اجمالي فكون معلومة بهذا  
 الوجه مطلقا وملك الافراد هي ذات الجهول مطلقا واما وجوب ان يكون ذات معلوما  
 باعتبار ايضا في مصنف الجهول المذكور وبذا الم معلوم بالضرورة واذ كان ذاته  
 معلوما باعتبار لم يكن جهولا مطلقا واما في نفس الامر بل بحسب فرض العقل حيث يوجد  
 انه بهذا المفهوم فالحكم على تلك الذات باعتبار معلومتها وسلب الحكم عنها باعتبار  
 فرض ايضا بانما جهول المطلق الداعية فان قلت اذا كانت ملك الذات معلومة  
 للعقل فكيف يحكم عليها سلبا الحكم وامتناعه مع ان المعلومه تصدق على الحكم وانما نه قلت  
 هي وان كانت معلومة له لكنه لم يلاحظها باعتبار ايضا فلان بصفة المعلومه بل بصفة ملك  
 الجهولية وتخصر ان مفهوم الجهول مطلقا واما مفهوم كلي للعقل ان يجعله موطا بالذات  
 وان يجعله موطا لملاحظه البرينات كما في سائر المفهومات الكلية واذ جعله موطا لهما  
 لا يحلها من حيث انها مصنفه هذا المفهوم الذي هو منشأ امتناع الحكم عليها فهي عليها  
 بذلك الامتناع ولها معلومة مترتبة على هذه الملاحظة لانهما في ملك الحاله ليست ملحوظة  
 للعقل من حيث ايضا بان ملك المعلومه بل بحسب في كونها ملحوظة من هذه المحققه الى  
 ملاحظه بان مترتبة على الملاحظة الاولى فاذا لاحظها العقل كذلك اى باعتبار معلومتها  
 حكم عليها بصح الحكم لا بامتناعه لانها من الشرائط المعرفه في الضمان ان صدق  
 العنوان على الذات في نفس الامر لا الكفاءة مجرد فرض صدقة بوجوب كذب  
 الضمانا الكلية كما هو المشهور واذ كانت ذات الجهول مطلقا واما معلومة باعتبار  
 محض ولم يصدق عليها ذلك لوصف العنوانى بالاحسب العرض كما ذكره فلهذا  
 ذلك الكفاءة الموجب للكذب لاننا نقول المبرح بحسب نفس الامر سواء كان صدق

انما ان يرضى على الامكان وعرضه على ان يرضى  
 زاد في العمل الذي لا يرضى في العمل بل يرضى  
 الذي لا يرضى في العمل الذي لا يرضى في العمل  
 من ان لا يرضى في العمل الذي لا يرضى في العمل  
 وكل من يكون اسودا في العمل الذي لا يرضى في العمل  
 واما على ان العار ان يرضى في العمل الذي لا يرضى في العمل  
 على ان يرضى في العمل الذي لا يرضى في العمل



العنوان و به دفع لزوم كذب بلك العضا و من المعلوم ان المعلومه ليست واجبه لذات  
الموصوف بها فكل ان يكون مجهولا مطلقا دائما ومن اعجز الفعل في نفس الامر حصاره شرط  
لا اعتبار العضة للصدق في الذي كلفه صدق العنوان بالامكان او بوجه الفعل  
بحسب الذم كاستبانته بحقيق المحصورات فان قلت في الكفاية انما هي في غير  
الوصفات واما اذا كانت العضة من العطلات الوصفية كان ثبوت المجهول الموصوف  
في نفس الامر مفرعا على ثبوت العنوان لم يحسب نفس الامر اذ لا يمكن سؤال المكان عند  
العنوان لاجل ولامع الفعل بحسب العوض فان من غير الفعل فان امساح  
الحكم انما هو بسبب الجهول المذكور فاذ لم ينصف به في نفس الامر شي في الذم  
ولان الخارج لا يخفى ولا يقدر انما على صدقها في الشامل عنها بان كل عمل بالامكان  
العام فهو متحقق بثبت الفعل لشي من الاشياء امساح الحكم في نفس الامر بحسب  
العضة الفعلية **قلت** العضة الوصفية اذا كان عنوانها او امرها مضمنا لمجهولها  
صدق مع عدم ثبوت موهبها لموضوعها بالفعل في نفس الامر ومن هنا قيل ان  
المطلقة العامة ليست مطلقا من الوصفية وذلك لان الوصفية على ذلك المعنى شرطية  
في المعنى وان كانت حملة في الصور وبتامة في محتملها ان يقول اذ كان الحكم على  
الشي مشروطا بتصون لزم منه انه اذا كان الشيء مجهولا مطلقا دائما امتنع الحكم عليه  
دائما مادام ان كل مجهول مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما كان معناه ان هذا الاستماع  
لاجل ملك الجهول فاد كانت ملك الجهول مع وضو البوت للاشياء كان الصانع  
بامساح الحكم على بقدر ثبوت الجهول لما كان قبل اذ انصفت الاشياء بالجهولية  
المطلقة الدائمة امتنع الحكم عليها وهذا لا يشبه في صدقه واد كان عنوان الوصفية  
ثابعا لموضوعها في نفس الامر كان صدقها مسلما للصدق المطلقة العامة كما في قولنا  
كل كاتب محو الاصباح مادام كما باجلا فلو كان كل كاتب اما فانه محو الاصباح  
دائما لان الوصفية بعنوانية فيه مفر وض الصدق على الدرات فكلون في المعنى شرطية  
فان **سئل** من المعنى في العنوان بالامكان وفرض صدقه كيف يعرف بينهما بان احد  
حملة صور وحقه واللازم من جمله صور فقط قلنا لان يقول معنى العوض الاول  
ان الفعل فرض كون الدرات متصفا بالكتابة في نفس الامر ومعناه في الثاني انه لو

عنوان و به دفع لزوم كذب بلك العضا و من المعلوم ان المعلومه ليست واجبه لذات  
الموصوف بها فكل ان يكون مجهولا مطلقا دائما ومن اعجز الفعل في نفس الامر حصاره شرط  
لا اعتبار العضة للصدق في الذي كلفه صدق العنوان بالامكان او بوجه الفعل  
بحسب الذم كاستبانته بحقيق المحصورات فان قلت في الكفاية انما هي في غير  
الوصفات واما اذا كانت العضة من العطلات الوصفية كان ثبوت المجهول الموصوف  
في نفس الامر مفرعا على ثبوت العنوان لم يحسب نفس الامر اذ لا يمكن سؤال المكان عند  
العنوان لاجل ولامع الفعل بحسب العوض فان من غير الفعل فان امساح  
الحكم انما هو بسبب الجهول المذكور فاذ لم ينصف به في نفس الامر شي في الذم  
ولان الخارج لا يخفى ولا يقدر انما على صدقها في الشامل عنها بان كل عمل بالامكان  
العام فهو متحقق بثبت الفعل لشي من الاشياء امساح الحكم في نفس الامر بحسب  
العضة الفعلية **قلت** العضة الوصفية اذا كان عنوانها او امرها مضمنا لمجهولها  
صدق مع عدم ثبوت موهبها لموضوعها بالفعل في نفس الامر ومن هنا قيل ان  
المطلقة العامة ليست مطلقا من الوصفية وذلك لان الوصفية على ذلك المعنى شرطية  
في المعنى وان كانت حملة في الصور وبتامة في محتملها ان يقول اذ كان الحكم على  
الشي مشروطا بتصون لزم منه انه اذا كان الشيء مجهولا مطلقا دائما امتنع الحكم عليه  
دائما مادام ان كل مجهول مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما كان معناه ان هذا الاستماع  
لاجل ملك الجهول فاد كانت ملك الجهول مع وضو البوت للاشياء كان الصانع  
بامساح الحكم على بقدر ثبوت الجهول لما كان قبل اذ انصفت الاشياء بالجهولية  
المطلقة الدائمة امتنع الحكم عليها وهذا لا يشبه في صدقه واد كان عنوان الوصفية  
ثابعا لموضوعها في نفس الامر كان صدقها مسلما للصدق المطلقة العامة كما في قولنا  
كل كاتب محو الاصباح مادام كما باجلا فلو كان كل كاتب اما فانه محو الاصباح  
دائما لان الوصفية بعنوانية فيه مفر وض الصدق على الدرات فكلون في المعنى شرطية  
فان **سئل** من المعنى في العنوان بالامكان وفرض صدقه كيف يعرف بينهما بان احد  
حملة صور وحقه واللازم من جمله صور فقط قلنا لان يقول معنى العوض الاول  
ان الفعل فرض كون الدرات متصفا بالكتابة في نفس الامر ومعناه في الثاني انه لو

عنوان و به دفع لزوم كذب بلك العضا و من المعلوم ان المعلومه ليست واجبه لذات  
الموصوف بها فكل ان يكون مجهولا مطلقا دائما ومن اعجز الفعل في نفس الامر حصاره شرط  
لا اعتبار العضة للصدق في الذي كلفه صدق العنوان بالامكان او بوجه الفعل  
بحسب الذم كاستبانته بحقيق المحصورات فان قلت في الكفاية انما هي في غير  
الوصفات واما اذا كانت العضة من العطلات الوصفية كان ثبوت المجهول الموصوف  
في نفس الامر مفرعا على ثبوت العنوان لم يحسب نفس الامر اذ لا يمكن سؤال المكان عند  
العنوان لاجل ولامع الفعل بحسب العوض فان من غير الفعل فان امساح  
الحكم انما هو بسبب الجهول المذكور فاذ لم ينصف به في نفس الامر شي في الذم  
ولان الخارج لا يخفى ولا يقدر انما على صدقها في الشامل عنها بان كل عمل بالامكان  
العام فهو متحقق بثبت الفعل لشي من الاشياء امساح الحكم في نفس الامر بحسب  
العضة الفعلية **قلت** العضة الوصفية اذا كان عنوانها او امرها مضمنا لمجهولها  
صدق مع عدم ثبوت موهبها لموضوعها بالفعل في نفس الامر ومن هنا قيل ان  
المطلقة العامة ليست مطلقا من الوصفية وذلك لان الوصفية على ذلك المعنى شرطية  
في المعنى وان كانت حملة في الصور وبتامة في محتملها ان يقول اذ كان الحكم على  
الشي مشروطا بتصون لزم منه انه اذا كان الشيء مجهولا مطلقا دائما امتنع الحكم عليه  
دائما مادام ان كل مجهول مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما كان معناه ان هذا الاستماع  
لاجل ملك الجهول فاد كانت ملك الجهول مع وضو البوت للاشياء كان الصانع  
بامساح الحكم على بقدر ثبوت الجهول لما كان قبل اذ انصفت الاشياء بالجهولية  
المطلقة الدائمة امتنع الحكم عليها وهذا لا يشبه في صدقه واد كان عنوان الوصفية  
ثابعا لموضوعها في نفس الامر كان صدقها مسلما للصدق المطلقة العامة كما في قولنا  
كل كاتب محو الاصباح مادام كما باجلا فلو كان كل كاتب اما فانه محو الاصباح  
دائما لان الوصفية بعنوانية فيه مفر وض الصدق على الدرات فكلون في المعنى شرطية  
فان **سئل** من المعنى في العنوان بالامكان وفرض صدقه كيف يعرف بينهما بان احد  
حملة صور وحقه واللازم من جمله صور فقط قلنا لان يقول معنى العوض الاول  
ان الفعل فرض كون الدرات متصفا بالكتابة في نفس الامر ومعناه في الثاني انه لو

كان متصفا بالكتابة الدائمة في نفس الامر فافرقه **قوله** و به امساحه و اد كون المص  
لو تاملت اذ في ما لم تتعلقت فان المص على تقدير اخذ المالى حقيقة اختيار ان المحكوم عليه  
فيها معلوم بوجودها وان امتناع الحكم انما هو على تقدير كونه مجهولا مطلقا كما في الارتفاع  
في ان المحكوم عليه في هذه العضة هو ذات المجهول مطلقا فكلون المجهول المطلق  
حيث الدرات معلوما باعتبار كونه مجهول مطلقا بحسب العوض فهو الحكم وامساحه  
بمدن الاعراس و به بعضه هو اجواب الذي يقطع ابر الشبه بالمره اذ  
لا بد من اختيار المعلومه الصحيح للحكم فلا يقع للامتناع مستند سوى فرض الجهول  
سواء كانت افتقار او مفرضة فاذ ذكر من اجواب المص مندفع ايضا انما هو  
على تقدير اخذ الثاني فعضه خارجة كما استرنا الله فان سئل عنها اجواب  
اسئل من الكل وهو ان استدعاء الحكم بقصور المحكوم عليه معناه انه سدر في تصور  
الحكم المحكوم عليه واللازم من ان كل ما هو مجهول مطلقا شخص عنه الحكم عليه فالحكم  
بالامتناع صادر عن الامن ذلك الشخص فلا يستحال فلما هو مدفوع بقدر الاطلاق  
في الجهول ليراد معناه انه لم يصور شخص من الاشخاص بوجوده من الوجوه وانما يلزم  
ذلك الاستدعاء و لو كان ما هو مجهول لي عن الحكم عليه متى لا تعال صدق و به  
الحكم متى في زمان المعلومه بامتناع الحكم متى علمه زمان الجهوليه فلانا مضمنا لانا  
به ايضا مدفوع بقدر و ام الجهوليه فلا تخلف الا ما حققناه و اذ اترقت في  
في مباحث المجهول المطلق الى هذه الدرجه من الاستيضاح حق لكل ان يقال  
اطلعت المصباح فقد طلع الصباح **مباحث الالفاظ** ان للانسان  
قوع عاقله منقطع فيها او عند تصور الاشياء من طرق الجوانس فان الامور الخارجيه  
مدت من الجوانس صورنا و نأدى منها الى النفس فترسم عندها ارتساما  
ثابعا ثابعا بعينها عن الجوانس وكذلك الصور اما كانت على البنية التي اذ انما  
الحس وموظ و اما متعلقه عن ملك البنية الى الجرد كما اذ ارادت شخصان مجردة  
عن الشخصيات منقطع في القوع العاقل او من طريق الجوانس كالانام مثلا فلما  
وجود في الخارج ووجود في الذم ومعنى كون الانسان مدنيا بالطبع ان طبيعته  
جبلته متصفين التمدن اي الاجتماع مع بني نوعه لانه لا يمكن تقييده في ما كلفه

الالفاظ

نارغ

وملبسة ومشرية الاثمنار كتم حتى لو افرد عنهم بعد مبعثته او تعرضت باعلام  
ما في ضميره من المعاصد والمصالح حتى يتم العاوان منها ولما احتاج الى الاعلام ولم يكن  
طريق الى ذلك خفت من ان يكون فعلا من افعالها ولم تكن شي من افعالها اخفت  
ان يكون صوتا له وضمه للنفس الضرورى ولعدم ثباته واستقراره عند زوال  
الحاجه عنه فلا يطلع على ما في ضميره من لا يريد اطلاقه عليه ولعدم الازدياد منه كما  
في تصور المعاني بالسكليات على سمات مختلفة في مواد قابلة فاده الالهام لا ياتي  
الى استعمال الصوت ونطق الحروف اى يحصلها قطعاً كان كل واحد منها قطعة منه  
بالاقتضاة للقطع من العضلات السبعة وغيره بالعدل اى الانسان غيره  
على ما عدل من المذكرات التي لا تخفى عدد حركات الحروف على وجوده  
مختلفة وانما شتى وقوتها ولان الانعاش لعقل لقوله لاجم ادى اى به الطريق  
مخض بالحصر من الدس يصل الى اسماءه برأيت الحروف دون الموجود من الحواس  
ودون الدس يوجد ونه الازمنة الآتية ولا بد من اعلامه ايضا للمفاهيم المذكورة  
يعنى اسماءهم بما ادر كناه وانصافاً ما تقتضيه ضمائرهم اليه ليعلم المصلي والكلية  
كان الانسان ممنوا اى يسلي بان يحفظ الدلائل على ما في النفس من الصور التي لا تحصى الاعا  
ويعطفها نفوسنا وفي ذلك مستقاة عظيمة لان تلك النفوس غير مضطربة وتمتد وطول  
ويجتم على معنى واحد لئلا يفتقد الى الحروف التي هي امور معدودة ووضعه لما  
اسكال مخصوصه ورأيت ملك الاسكال برأيت الحروف لئلا على الاعاظ للكلية  
منها فصارت نفوس الكنا به ايضا مضبوطة كالاعاظ اذ كل منها مركبة من امور  
فلكه العدد على الحروف ونفوسها فترتب سماك الامور اربعة الاول منها اعنى الكنا به  
دال وليس عدول والربع اعني الامور اربعة الاول منها اعنى الكنا به  
وكل واحد من المتوسطين دال باعتبار مدلوله باعتبار آخر ودلالة الصور  
على الامور اربعة دالاً بطبيعة اى ذاته لا يختلف فيها لا الدال ولا المدلول  
فالصور العربية لا بدل الاعاظ النفس والفيس لا بدل عليه من الصور العربية  
الا الصور العربية والباقيان وضعان مختلفان مختلفان الاوضاع في الدالة  
العبان مختلف الدال فان الموضوع بازاء الصورة العربية فلكون لفظ النفس

للنفس

اشاعهم

مختلفان



وقد يكون غيره دون المدلول لان الكلام فما اذا كان الامر الخارجى الذى هو المقصود  
بالنظم واحداً فلما ارد ان اللفظ الواحد قد يوضع لمعنيين مختلفين مختلف المدلول  
ايضا لان ذلك غير معقول مع وحد الامر الخارجى وفي دلاله الكنا به مختلفان فان  
نفس كنا به لفظ النفس قد يكون على المعنى المشهور وقد يكون على غير ما كان نظيره  
من اسكال الخطوط المختلفة فيما بين الاعم مع اتحاد اللفظ وكجزان يوضع كنا به لفظ  
الفيس لفظ آخر ثم ان غلظة العبان بالصور العربية وان كانت غير طسعة  
كغلظة العبان ما كنا به كغيرها بسبب كثرة الاحصاء واليهما والى النفس به وتوحيه  
افادة المعاني واستفادتها عليها صارت محكة متقنة قريب من الطبسعة حتى ان  
المعاني قلما تنفك عن محل الاعاظ وكان المكدرة المعاني تبايغ فيه بالاعاظ  
ولو اريد تجديدها عن اسكال الاور عليه واذا تفرقت افعالها على العين من حيث  
على معرفة الاعاظ لانه بالافادة والاستفادة المتوحيه عليها وبعد تعلقه ان ازل  
العالم به يحصل محمول شخص آخر فلا بد من الاعاظ وان اراد حصوله لفظ الاحصاء  
الها ليسهل الاور عليه فهذا الفن في تعلقه وحصوله غرضه يحتاج الى امباح الاعاظ  
خصوصاً من اللغز الذى ذوق بها الا انه لما كانت مسائله قانوته احد واما حيث  
الاعاظ على الوجه الكلي غير محض بله دون لغزها ووردت في مقدمات الشرح  
فنه لئلا يكون وجهه عن النفس بالكلية ايضا لئلا يحتاج الى تعبيرها اذ اذون لمخواتج  
ولانه قد يكون تعلم لغز واستعماله لخصص الجمولات بلغات اخرى والمداد بالعلم  
في نوعه الدلالة من الاوراكل تصورها كان او صدقها واعادة الكاوتية ووليه  
وكذا لاله الاثر على الموتر بنسبه على ان دلاله ليس لفظ تسمان وضعه كذا الخطوط  
واخرها وغلظه كدلالة الاثر على الموتر والنصب جمع نصبة ومع العلامة المنصوبه  
لمعنى الطريق كدلالة الخ على الوجه ومع تضم التزم وسلول الخ المجرى المشددة  
واذا افقت التزم دلت على التزم ومن الطبيعة لاله الخ باحوا المهمة على اذى  
الصدر ودلالة اوت على الضمير وتقيده اللفظ بكونه مسرعا من وراء الجدار  
اشارة الى ان الافظاد اكان مشابهاً اكان وجوده معلوماً تحت البصر بل لاله  
اللفظ والمقصود باء اصوص احصره الامور الاستقرائية هو الضبط

الكلية

الطبعة

في الدلالة من العلم باللفظ والمعنى معا اولاً وان طردوا العلم باللفظ هو السمع ومحل  
ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى مستعد ومحل ارتسامه هو النفس وانه لانه  
بعد ذلك من العلم بالوضع واسرارها في قوله فتعرف الى انه مرتب على العلم بطرفه  
كما اشار اليها في جواب الشرط الى ان الدلالة موقوفة على جميع ما سبق في هذه الشرط  
واورد كلاماً دون ان واذا فسرتها على ان المعية الدلالة هو الكلية وذلك لان ما ذكره  
الشيخ او لا توطئة وبيان ما موقوفة عليه الدلالة واما مقسمة في حقه فهو متضمن في هذه الجملة  
الشرطية التي وقعت جزاء في الشرطية الاولى ولذلك قال السراج تكون اللفظ  
محت تحت كل ما اورد في المحسوس المعنى المقتضى الى معناه هو الدلالة وذلك لا ليقا  
الى المعنى وهو في حال ورود اللفظ لانه هو سبب العلم السابق بالوضع الموقوف  
على فهم اللفظ والمعنى سابقاً وسبب كون صورتهما متخالفين عند النفس فيسمى احدهما  
في النفس الاخرى في اليها فيرجع حصول كلامه الى ما عرف في جواب السبب في قوله  
وتقول ايضا جواب آخر غير صحيح فان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع وليس  
العلم بالوضع موقوفاً على فهم اللفظ بل على فهم مطلقاً فلهذا ساقنا في اللفظ من مطلقاً  
والعقيدة كما طرقت في جواب الاول بحسب الزمان فان قلت لما وجد ان يكون صورته  
المعنى في نفسه في النفس محفوظ لما لم تصور فهم المعنى من اللفظ ولا عند اطلاقه اذ  
لم يتم فهم المعلوم قلت ارتسام المعنى في النفس اعلم من ان يكون في ذاتها او سبب  
جزائها كما في حال دخول النفس عنها فاد اطلق اللفظ ارتسم في ذات النفس بعد  
رد ال ارتسامه فيها فيكون ارتساماً بعد ذلك الاول فلا يلزم اجمعاً في نفس  
الشيء واحد كل شيء ان تعال اذ كان المعنى حاصل في ذات النفس متشابهاً لها والاطلاق  
اللفظي مما لا يكون له روح دلالته انما هي في نفس المعنى هي في الحال وبها الفرق كما في  
لما في نفس يعرفها فالصواب ان تعال عما اذا ما في الشفاء الدلالة كون اللفظ  
محت من اطلاق المعنى النفس الى معناه العلم بالوضع فانه شامل لكل الاثر في  
انه اذ اطلق اللفظ جزاء ما معناه فان النفس في كل مرة تنقل من اللفظ الى النيات  
المعنى الشك الثاني ان اللفظ صفة فاعلم بالسمع والدلالة صفة اللفظ ولا يشبه  
في ان ما في الصفتين متباينتان فلما جوزت في تعريف احدية بالماخرى ومحصل ما ذكره

ومعنى اللفظ  
والاربع  
العلم بالوضع  
الارتسام في  
تفهم المعنى

الاشارة وتسهيل الاستقراء وان كان القسم الاخر مسلماً لكونه اخص اخرج  
الترديد عن المعنى والاشارة وبذلك حسب مقتضى الطبع اراد به طبع اللفظ  
فانه يقتضي بلفظ ذلك اللفظ عند عرض المعنى له كما صرح به فيقول به او يحتمل ان يراد  
به طبع اللفظ لانه يقتضي اللفظ به وان براد طبع السامع فان طبعه سادى الى فهم  
ذلك المعنى عند سماع ذلك اللفظ لا لاجل العلم بالوضع كما يدل عليه قوله بعد هذا بل  
لما دى الطبع له عند اللفظ به الا ان في الاخر مشترك بين الطبيعة العقلية والسمعية  
الفهم فيها مستند الى العلم بالوضع فلا يصح فارقا فالقول في الفرق على احد الطرفين  
الاخرين والاختلاف المنطوق عن الدلالة التي ليست لفظية فلما كانت الدلالة الطبيعية  
والعقلية من الدلالات اللفظية غير مضطربة لا محتملاً فيهما اختلاف الطبيعة والاشارة  
وكانت مع ذلك غير شاملة للمعاني فلهذا اخص اللفظ بالدلالة اللفظية المنضبط  
الشاملة لما يقصد به من المعاني وارجز بالفقد الاخر يعني قوله بالاشارة الى  
من يتوهم بالوضع عن الدلالة اللفظية الطبيعية اذ لا وضع هناك اصلاً فلما لم يكون فهم  
من اللفظ لاجل العلم به وعن الدلالة اللفظية العقلية لم يحمها تحت لا وضع ولا اشارة  
العالم والجماع يترى ذلك التهم ان كان هناك وضع وانما نقل الشبهة الى من يتوهم  
بوضعه له اي بوضع ذلك اللفظ للمعنى الذي فهم منه الملائحة عن الموقوف دلالته  
المعنى والدال لم يطل العلم بالوضع لسببها من لاله المطابقة احدية اللفظ  
على الدور التي يلزم منه الدور بين شئ من مذكور من فقه وذلك لان لما مقدمه ضرورة  
من ان العلم بالوضع الذي سببه من اللفظ والمعنى يتوقف على فهم المعنى كما سببه  
على فهم اللفظ وقد ذكره التوقف ان فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فلو صح في العلم بوضع  
كل من فهم المعنى والعلم بالوضع على صاحبه في الوجود وتقرر الجواب ان فهم المعنى في  
الحال اي في حال اطلاق اللفظ موقوف على العلم السابق بالوضع ومن العلوم بالوضع  
ان ذلك العلم السابق الموقوف على فهم المعنى في الحال على غير الزمان السابق  
فلا بد من العلم بالنفس وحمل عيان الشفاء ان ما على ان يكون صفة الشفاء في قوله  
ارتسم في النفس معناه خلية هي صفة اللفظ وتقول في تعريف عطف على الشرط  
الذي هو اذ ارتسم وقوله كحل جواب الشرط وفي هذه العيان فوالدعي انه لا بد

معنى

تبا

منه  
بمعنى اللفظ  
العلم بالوضع  
الارتسام في  
تفهم المعنى

العلم بالوضع  
الارتسام في  
تفهم المعنى

في الدلالة من العلم باللفظ والمعنى معا اولاً وان طردوا العلم باللفظ هو السمع ومحل  
ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى مستعد ومحل ارتسامه هو النفس وانه لانه  
بعد ذلك من العلم بالوضع واسرارها في قوله فتعرف الى انه مرتب على العلم بطرفه  
كما اشار اليها في جواب الشرط الى ان الدلالة موقوفة على جميع ما سبق في هذه الشرط  
واورد كلاماً دون ان واذا فسرتها على ان المعية الدلالة هو الكلية وذلك لان ما ذكره  
الشيخ او لا توطئة وبيان ما موقوفة عليه الدلالة واما مقسمة في حقه فهو متضمن في هذه الجملة  
الشرطية التي وقعت جزاء في الشرطية الاولى ولذلك قال السراج تكون اللفظ  
محت تحت كل ما اورد في المحسوس المعنى المقتضى الى معناه هو الدلالة وذلك لا ليقا  
الى المعنى وهو في حال ورود اللفظ لانه هو سبب العلم السابق بالوضع الموقوف  
على فهم اللفظ والمعنى سابقاً وسبب كون صورتهما متخالفين عند النفس فيسمى احدهما  
في النفس الاخرى في اليها فيرجع حصول كلامه الى ما عرف في جواب السبب في قوله  
وتقول ايضا جواب آخر غير صحيح فان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع وليس  
العلم بالوضع موقوفاً على فهم اللفظ بل على فهم مطلقاً فلهذا ساقنا في اللفظ من مطلقاً  
والعقيدة كما طرقت في جواب الاول بحسب الزمان فان قلت لما وجد ان يكون صورته  
المعنى في نفسه في النفس محفوظ لما لم تصور فهم المعنى من اللفظ ولا عند اطلاقه اذ  
لم يتم فهم المعلوم قلت ارتسام المعنى في النفس اعلم من ان يكون في ذاتها او سبب  
جزائها كما في حال دخول النفس عنها فاد اطلق اللفظ ارتسم في ذات النفس بعد  
رد ال ارتسامه فيها فيكون ارتساماً بعد ذلك الاول فلا يلزم اجمعاً في نفس  
الشيء واحد كل شيء ان تعال اذ كان المعنى حاصل في ذات النفس متشابهاً لها والاطلاق  
اللفظي مما لا يكون له روح دلالته انما هي في نفس المعنى هي في الحال وبها الفرق كما في  
لما في نفس يعرفها فالصواب ان تعال عما اذا ما في الشفاء الدلالة كون اللفظ  
محت من اطلاق المعنى النفس الى معناه العلم بالوضع فانه شامل لكل الاثر في  
انه اذ اطلق اللفظ جزاء ما معناه فان النفس في كل مرة تنقل من اللفظ الى النيات  
المعنى الشك الثاني ان اللفظ صفة فاعلم بالسمع والدلالة صفة اللفظ ولا يشبه  
في ان ما في الصفتين متباينتان فلما جوزت في تعريف احدية بالماخرى ومحصل ما ذكره

ق  
شياء

المحقق ان الوجود اضافة قائمه بجميع اللفظ والمعنى فاذا نسبت هذه الضافة  
الى اللفظ كانت مجرد اضافة اعني كونه موضوعا واذا نسبت الى الاخرى كانت مجرد  
صفة اخرى اعني كونه موضوعا له وكذا الحال في الدلالة التي هي اضافة ثالثة عنها  
لها معا بعد عرض الضافة الاولى فانها اذا نسبت الى اللفظ صارت مجرد اضافة  
له اعني كونه دالا واذا نسبت الى المعنى صارت مجرد اضافة اخرى له اعني كونه مدلولاً  
ولا تخيلون شيئا ويحكم من ظاهر عبارته ان الدلالة اضافة واحده فاعدها وصف  
بها اللفظ بان ويوصف بها المعنى بان اخرى فانه بقطع الاسرى الى قوله وكذا  
المعنى لازم لهذه الضافة في كل واحد من معنى كون اللفظ محتمل للمعنى من مو  
عالم بالوضع ومعنى كون المعنى منها عند اطلاقه لان هذه الضافة التي هي الدلالة  
تعد جعل كل منهما لازما للدلالة لا عينها وكما يجوز في غيرها بلانها مقيسة الى اللفظ  
بجوز ايضا بلانها مقيسة الى المعنى ثم ان الفهم المذكور في اللفظ مضاف الى المعقول  
الذي هو المعنى فهو مصدر للفعل المجهول فكلون المراد من التركيب كون المعنى مبنيا  
من اللفظ فتعرفت صاحب الكشف الدلالة بلانها منسوبة الى المعنى كما ان ذلك  
المصعب للاسكال الثاني عرفها بلانها الاخر فكما يصح الثاني نص الاول ايضا  
ولما سئل ان يقول لا تخفى عاذا في مسك ان الوجود حال قائم بالوضع متعلق اللفظ  
والمعنى فما عبادر تعلقه باللفظ صار منشأ حاله فاعده به متعلق بالمعنى في كون موضوعا  
وما عبادر تعلقه بالمعنى صار منشأ حاله اخرى فاعده به متعلق باللفظ واما ان يقال في  
مواضفة بينهما فاعدها معا مترتبة على فعل الواضع فليس يدهيا ولا مترتبة عليهما  
ثم ان كون اللفظ موضوعا سبب لكونه داعيا معني انه يحتمل معنى من المعنى عند اطلاقه  
كما ان كون المعنى موضوعا له سبب لكونه مدلولاً اي كونه محتمل معنى اللفظ فكل واحد  
من اللفظ والمعنى حاله اخرى فاعده به متعلق بصاحبه واما ان يقال في اضافة ثالثة  
فان مجموعها هي مجرد الصفة لان متعلقها وصحابة بالدلالة كما ذكره في قوله لا يتقود له  
ضرون ولاد الدليل الظاهر ان حاله العائنه اللفظ بواسطة كونه موضوعا معهما بالدلالة  
هي حاله قائم باللفظ متعلق بالمعنى كما لا يخفى فاعده بالاب المتعلق بالابن لانه  
فانها معا كما لتاسب مثلا واما كونها باقرا مضافا الى العاقل او المعقول اعني الى السامع

نسبت

المعنى

له

حده

شأنه

مع

او المعنى او بافعال الدرس من اللفظ الى المعنى في المسامحات التي لا يلبس المقصود  
اذ لا اشياء في ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانعال ولا في ان ذلك الفهم  
والانعال من اللفظ انما هو بسبب حاله فانه كما فعل مع حاله اللفظ بسببها فهم المعنى  
منه او شغل منه انه وكانهم يهوا بالاشياء على ان العبرة المقصودة من تلك الحالة  
هي الفهم او الانعال فكما هو في الدلالة الوضعية أي من الدلالات اللفظية كما  
من اخصاص اللفظية واما قول المصنف الدلالة الوضعية اللفظية فاحرزنا هذا الاول  
عن الدلالة الطبيعية التي هي اللفظية فقط وعن الدلالة العقلية التي هي اللفظية وغيره  
وبالفعل الثاني عن الدلالة الوضعية التي هي اللفظية كالدلالة اللفظية كالمركب  
ان عند الكل مولانا من حيث هي أي تلك المعاني المذكورة كذلك هي على الوجه الذي  
ذكرت به فيقال المطابقة دلال اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه تمام المعنى  
الموضوع له والاضيق دلالة على جزئه من حيث انه جزء والالزام دلالة على الخار  
اللازم من حيث انه لازم **١٠** للملحقين حدود الدلالات بعضها بعضا أي  
للملحقين حدود بعض الدلالات بعض الدلالات بالحدود بعضها واما لم يتصور  
لانها من كل واحد من المعنى والالزام بالآخر لعدم الاطلاع على مثال وعلى تصور  
فما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من الالزام والالزام ويجريهما معا فكل دلالة  
على الالزام من وجوده فاعده اربعة الالزام من حيث انه لازم كانت دلالة عليه ولا  
الزائد ونصدق عليها انها دلال على جزئ المعنى الموضوع له لكنها ليست من حيث هي  
جزءه واذ اريد به الالزام من حيث انه جزء كانت دلالة على بعضها ونصدق عليها  
انها دلال على الخارجه الالزام لكنها ليست من حيث انه لازم **١١** وقوله نظر لانهم  
قالوا ان اللفظ الالزام والالزام بالامكان الخاص كون دلالة على الامكان العام  
الذي هو وجوده بالمتعلق بالامكان واذ اللفظ الالزام والالزام بالامكان كان  
دلالة على التوهم الذي هو الالزام الزامية لا مطابقة فكل ايمان اللفظ المشترك  
اذ اريد به الكل او المعلوم لم يدل على الجزئية او الالزام بالمطابقة بل يدل على الجزئية  
بالمعنى فقط وعلى الالزام بالالزام فقط وهو لان الجزئية كما يحققه مثانه سبب  
الدلالة المضمنة اعني كونه جزءا والموضع اللفظ له فقد يحتمل ايضا سبب الدلالة

الصفة

ج

هو

اول المعنى

المطابقة اعني كونه موضوعا له كما وجب ان يدل عليه النقص وجب ان يدل بالمطابقة  
 ايضا وكذا الحال في الملزوم ولا يدخل في المطابقة في المصود الذي هو بيان  
 الانفاض كما سيأتي ولا محذور في بنوها سوى انه لم ينزل عن اللفظ  
 الجزاء او اللانزم في حاله واحد دلالتين من جنس مختلفين لا انشاع في ذلك كما  
 ان حقيقة الدلالة الفعالة المعنى الى المعنى عند اطلاق اللفظ وتحملة كالمعنى  
 الشيخ ولا معنى لهذا اللفظ سوى الالتماع من اللفظ اليه واذا علم ان  
 اللفظ موضوع لمعان متعددة كانت تلك المعاني وتشمه في العقل فاذا اطلق هذا  
 اللفظ اشغل الدرس منه الى جميع تلك المعاني ولا حظل واحد منها فاجاب عن  
 الكل والجزء واطلق اللفظ اشغل الدرس منه الى الجزء لكونه موضوعا له والى الكل  
 ايضا لذلك اشغاله الى الكل مصحح لانقاله الى الجزء اجمالا فله الى الجزء  
 انقالا تفصيلي تضدي بسبب كونه موضوعا له اجمالي ضمنى بسبب كونه جزاء  
 للموضوع له فله على ذلك انان وكذا في اللفظ المشترك من الملزوم واللازم ينقل  
 الدرس منه الى اللانزم ابتداء لكونه موضوعا له وبوسط الملزوم ايضا وكذلك  
 في النقص والالزام اي اذا اطلق لفظ الامكان على الامكان العام دل عليه بالمطابقة  
 كما ذكره وبالنقص ايضا واذا اطلق لفظ النقص على النقص دل عليه بالمطابقة والزاما  
 ايضا كما حققناه لان اللفظ على المعنى المطابقي المقصود بهذا السؤال  
 دفع الاعراض عن بوجه الشرح فان المطابقيه اذا كانت متوقفة على الارادة  
 فاذا اطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزاء بالمطابقة لعدم كونه جزاء بل  
 بالنقص فقط واذا اطلق على الجزاء دل عليه بالمطابقة دون النقص لانه لم يرد له  
 المطابقيه على الكل ومع منقذه لعدم الارادة واسفار اللانزم سلبه اسفاه  
 الملزوم وتبين عدا ذلك اللفظ المشترك من الملزوم واللازم فانه حال اطلاقه على  
 الملزوم يدل على اللانزم بالالزام دون المطابقيه وحال اطلاقه على اللانزم يدل على  
 المطابقيه دون الالزام الذي اشبهه لانزمه فقد استقام ما ذكره في هذا المقام  
 وانما عند المعنى المطابقي لان الدلالة على المعنى الضمعي او الالزامي لا تتوقف على  
 الارادة المتعلقة به بل على الارادة التي تعلق بالمعنى المطابقي لانه اذا تحقق

اللام  
 ان اللفظ الموضوع للمعاني  
 لا يتوقف على الارادة

على الموضوع له محقق الدلالة على ما يكون جزءا اولازما له بالضرورة سواء كان  
 مرادا اوليا او كوكال دلالة الالفاظ لذواتها لكان لكل لفظ حق من المعاني ما يسه  
 بحسب ذاته ولا يجاوز الى معني آخر خصوصا اذا كان مناهما لذلك المعنى المناسب  
 لكنه بظ كافي المشترك بين المعاني المتماثلة وقد يبطل كون دلالة الالفاظ ذاتية  
 بوجوده آخر مذكون في مواضعها وقد الارادة كونهما جاره على ما نون اللفظ  
 لانه لو اطلق لفظ الجدار واراد به الجدار لم يدل عليه قطعا والارادة بهذا  
 دليل بان عان دلالة المطابقة متوقفة على الارادة فاحسب عن الاول بالعالم  
 بالموضوع كما تحل اللفظ بفعل معناه اي اشغل من اللفظ له سواء كان مرادا من اللفظ  
 به او لا فلا يكون الدلالة على المعنى المطابقي تابعة للارادة وعن المعاني بقوله واما  
 المشترك واشار الى ان ارادته المشتمل للمعنى من اللفظ شئ ودلالة اللفظ عليه  
 معني اسعالم دهن السامع منه له لعل بالموضوع شئ آخر وببينها بول بعد فلس بلزم  
 من توقف الاول على العرصة الدالة على الارادة توقف المعاني عليها نعم المعبر عند  
 اسفل العرصة هو الدلالة على المعنى المراد وكما سافى مطلق الدلالة وهو وجه الكلام  
 في هذا المقام يريد ان بيان الالفاظ وانواعه بالمعنى لا يتوقف على الدلالة  
 معطيه على الجزاء بالنقص وبالمطابقة فقط وعلى اللانزم بالالزام وحده او المطابقيه وحده  
 بل يتم على تقدير دلالتين على كل واحد منهما وهذا هو الذي اشترطه بانها سبب  
 لالعمال المشتركان تعني ان نوجهك لهذا المقام مبنية على ما ذمبت انه من اجتماع  
 دلالتين على كل واحد من الجزاء واللازم وانه المدسب بظ لان اللفظ اذا دل على  
 معني فانوى الدلائل التي هي المطابقيه لم يدل عليه باضعتها التي هي الضمعي والالزام  
 وتحتمل ان يقال هذه معارضة في بعض تقدم من المدعي كانه قبل ما ذكرتم في وجوب  
 مقتصد المطابقيه وان دل على المطلوب بل كمن عندنا ما سقته لان ذلك المشترك لا يدل  
 على الجزاء بالنقص ولا على اللانزم بالالزام فلا تصور نقض حد المطابقيه بها فلا حاجه  
 الى التمسك بالحكمة والنجاب على التمسك بالانان ان الدلالة الضعيفة لا يجمع الالزام  
 القوة اذا كانا من جنس مختلفين فان لم يجمع نعم بالضرورة ان المشترك من  
 الكل والجزء اذا اطلق فان العالم بوضعه لهما لانهم الجزاء الاخرة واحده فلا يكونا

كل

المعنى  
 اللفظ

اجتماع

المدعي بوجوب نقض حدود الالزام  
 بالحكمة بعض المدعي بوجوب مقتصد  
 المطابقيه بالحكمة آ

المعنى المطابقي  
 ان اللفظ الموضوع للمعاني  
 لا يتوقف على الارادة  
 بل على المعنى المطابقي  
 الذي هو الموضوع له  
 وذلك لان اللفظ  
 لا يتوقف على الارادة  
 بل على المعنى المطابقي  
 الذي هو الموضوع له  
 وذلك لان اللفظ  
 لا يتوقف على الارادة  
 بل على المعنى المطابقي  
 الذي هو الموضوع له

دلالة واحدة واستنادها الى ما هو اقوى اعني كونه موضوعا لاولي قلت وكسب منها  
 ان الدلالة هي اللفظ والاشغال وان اشغال اللفظ ليس الى الجزاء ومن ذكر في بعض  
 القوم وجب ان يريد به ذلك لان اشغال اللفظ لا يقع كلفظ اللفظ بل اللفظ  
 لا تعاضد باللفظ اي مطلقا اذ لا يصور الاشغال من الكل الى الجزء بل اللفظ العكس  
 لان اللفظ اذا اطلق اللفظ اشغل اللفظ من الكل الى الجزاء ثم اشغل منه الى الجزاء  
 واطارا لا يقول الدلالة المضمرة شي ملاحظ الجزاء في كل ويبي مقدمه على  
 ملاحظ الكل لا ملاحظ الجزاء على الانفرد فصدوا واللام على المصير للارتباط  
 اذ كان المعنى الموضوع له حركيا وموينا وانما ما ذكر من الفصل والاشغال  
 فهو شرط للعلم بكون المدلول المضمري اذ قد اشغل اللفظ منه وحده وسقط  
 بالالزام ايضا اذ كان يتم المدلول الالزامي مقدما على يتم المسعى كالمركبات القياسية  
 الى عند ما تها انهم من اللفظ شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقبت يتم  
 المسعى فانك اذ قلت راسا اسد في الختام فانهم من لفظ الاسد الرجل الشجاع  
 بعد حين من سميها الذي هو المحو المفسر اذ اقل راسا اسد لم يتم منه الا  
 سميها فدلالة على الشجاع لست مطابره ولا تضاهي لهما فاعني يتم اللفظ في الالزام  
 وليس معنى الزوم ذمني فذو جداول الالزام بدونه فلا يكون شرطه وكذا دلاله  
 المعاني على معانيها المعصوده منها لست مطابره ولا تضاهي اذ ليس العاطف موضوعه  
 للمعاني ولا ما دخلت في بل هي الالزامه والالزام ذمني لان يتم تلك المعاني  
 منها انما يكون بعد كلفه وعند تأمل الاصطلاح ابي من على اللفظ على المعنى  
 الاول الذي عبر عنه الكلمة كالتعليق العيان المنعول من الشفاعة على ما رواه  
 المعنى الثاني الذي التقي فيه بالجزء فهو مصطلح اصل العربية واصول الفقه وعيان  
 صاحب الكشاف حيث قال عند اطلاقه نوبع باعتبار المعنى الثاني لانه لا يشترط  
 في الالزام الزوم الذي علم ان يراد المعنى الاول ووج قول اذ انهما من اللفظ  
 شيئا في وقت دون وقت فلا سلك ان ذلك اللفظ سبب فرسه حاله ومفاديه  
 فلا يكون ذلك اللفظ دلاله عليه اذ ليس تحت من اطلق يتم بل الدال هو الجميع والمعاني  
 المعصوده من المعاني ان لم يلزم اشغال اللفظ لهما بعد كما تصور راسا

بعض القوم  
 في  
 في الالزام الزوم الذي علم ان يراد المعنى الاول ووج قول اذ انهما من اللفظ شيئا في وقت دون وقت فلا سلك ان ذلك اللفظ سبب فرسه حاله ومفاديه فلا يكون ذلك اللفظ دلاله عليه اذ ليس تحت من اطلق يتم بل الدال هو الجميع والمعاني المعصوده من المعاني ان لم يلزم اشغال اللفظ لهما بعد كما تصور راسا

دلاله

ما لا يكون لوجه اللفظ  
 دخل

ومكون دلاله المركب  
 مطابره

القسم

كالانسان المرئي  
 على الكون العاطف

بعد المعنى بكون  
 احد جزاءه

سميات الفاظها فلان دلالها عليهما وان لم تزل فلان تعاضد بها هو اجواب  
 سوال عسي ان يورد على حصر الدلالة الوضعية سواء ما عارضه اي ما ذكرتم وان  
 دل على الاختصاص لكن عند ما سقته وموان المركب وضعه وخارج عن الثالث واما  
 نعتن اجابتي اي ذلك على الحصر صحيحا صحيحا معديا واما الثالث كل دلاله وضعية  
 دخل في تلك الاقسام وليس الاخر ذلك وعلى التقديرين مدار على تعاضد الاول  
 ان دلاله المركب وضعه والثالث انها ليست دخل في الدلالات الثالث فذو تعاضد  
 الاول لا يتم الا اذا عارضه الدلالة الوضعية كما ذكرنا وتفصل انما انضمت بدلالة  
 اللفظ على وضعه لسقط السؤال الا انه سلم ان يكون البعض والالزام خارجين  
 عنها وموينا ما عاق القوم وانضمت بالوضع يدخل فيها شملتها والجزء السؤال  
 وانضمت بالوضع الدال يدخل فيها شمولها وانضمت بالوضع السؤال بالكلية وليس  
 المركب موضوعا في نفسه بل اجزاءه فلما يكون دلاله وضعه على غير الفسركه غير  
 عندهم وكذا في قوله اي تمام دل على المعنى المطابره انما يصدر به او موضوعه بقدر  
 مضاد اي دلاله ما دل اما اوله فلانه لا يقع المشي بل يدفع السند الاخص  
 فلما يجدي نفعه وفكره وانما الموضوع يتم رد الاستدلال به على خروج دلاله  
 المركب عن الثالث فان الوضع المعبر فيها احد الاخرين اما وضع المعبر او وضع الاجزاء  
 والثاني محقق المركبات والفصل سميان قسم بدلول المركب من مفردين  
 الى اقسام ثلثة الاول ما يكون بدلول مفردة معناه الثاني ما يكون بدلول احد المفردين  
 والثالث ما لا يكون شيئا منهما وقسم الاول اعني ما يكون بدلول مفردة الى بدلولي موجب  
 والى بدلول واحد مفرديه وحصره في المدلول الواحد في اقسام خمسة دلاله المركب  
 على اربعة منها بعض وعلى الخامس الزام ولم يذكر ما يكون بدلول مطابره والاشغال  
 اخرج كونها من خارج فلا يكون تحت المعنى وحصر بدلولي المفرد في اقسام ستة  
 دلاله المركب في واحد منها مطابره وفي اثنان بعض وفي ثلثة الزام واما القسم الثاني  
 اعني بدلول احد المفردين وهو الذي عبر عنه بانما باخذ بدلولي مفردة فحصره في  
 اقسام ثلثة دلاله المركب اثنان منها بعض وفي واحد الزام وبغير عن القسم الثالث  
 بقوله ما لا يكون شيئا ولا ذاك وانما بدلولي لا يكون بدلول مفرد من مفرداته وجعله





اللغات فان تقدم المضاف الراجح في الفارسية دون العربية فلو لا اعتبار الواضع  
 قواعد في الفقه في كل لغة لجازت فيها في جمع اللغات على ابي وجبراد وادنا  
 كان بضم الهاء نوعا كان لارادة المسك بضمه خصوصيات المركب اذ ان  
 طبق اليه المفردات على قاعده وان يطبق على قاعده اخرى لكل لغة كالمعروف  
 مفرضا اليه بالكله اذ لا بد منه من رعاية القواعد اللغويه والوضع النوعي جار ايضا  
 في المفردات المشتملة كصحيح الافعال والاسماء المتصلة بها وكالمصنف والمنسوخ اذ لا  
 يحسن بكل فرد منها ان يكون سموه بعينه بل كفيينا اندراج في القوانين لما خرد في اللغة  
 ومن هنا يحق ان الوضع النوعي معبره الالفاظ قطعاً **١** وسنالك نظرنا في احد الاقوال  
 لانهم يراون انهم لا يشبهون تحت بند في غيرها وبثورة الثاني والاول **٢** اذ لو  
 بقوله ان اردبه الوصف النوعي انه ان اردبه ما مواعج من الشخصى وتندج في النوعي  
 لزوم الامر الثاني وهو انحصار الدلالة الوضعية للمطابق لان المدلول المعنى والاربع  
 معنى مجازي للفظ واللفظ موضوع باراء المعنى المجازي وضعاً نوعياً على ما سمع  
 انه اصول الفقه حيث قالوا لا بد في الجواز من اعتبار الواضع العلاء المصحح له حسب  
 نوعها ولا تسكن اعتباراً كذلك وضع نوعي له **٣** ولذلك قال بعضهم احقهم باللفظ  
 المستعمل في وضعه اول واخره عن الجواز فانه مستعمل وضعه ثان ملاحظه وضعه  
 على حال الاستعمال **٤** ومنها بحثنا في الاول ان الوضع مشترك بين معنيين احدهما تعيين اللفظ  
 باراء معنى وعلى هذا يقع الجواز وضعه وانما تعيين اللفظ بنفس المعنى وعلى هذا الوضع  
 في الجواز لا يحصا ولا نوعاً اذ لا بد من اعتبار الوضعية الشخصية او النوعية والمعرفية  
 وهو المعنى الثاني والبحث الثاني ان اللازم من كون الجواز موضوعاً وانحصار المدلول  
 في المدلول المطابق بمعنى انه لا يكون اللفظ مدلول الا صدق عليه انه مدلول المطابق لا انحصار  
 الدلالات في المطابق لما مر من جواز اجماعه لان من جهة المدلول الوضعي حيث  
 انه جزء المعنى الموضوع له اللفظ يكون دالة عليه بعضاً ومن حيث انه موضوع له يكون  
 دالة عليه مطابقة **٥** كذا الحال في اللازم **٦** وانما يكون جزءاً لو كانت لفظاً ليست  
 كذلك والاكات سموه وهو ظاهر البطلان وان سلم كونها جزءاً من المركب منع  
 كونها جزءاً معتبره في التركيب لاسيما من ان المعبره ترتب اللفظ هو الجزء الذي

لا ينبغي في غير الالزام عدم  
 انحصار الدلالة على الواضع

لا بد من كون الجواز موضوعاً وانحصار المدلول  
 في المدلول المطابق بمعنى انه لا يكون اللفظ مدلول الا صدق عليه انه مدلول المطابق لا انحصار

لا بد من كون الجواز موضوعاً وانحصار المدلول  
 في المدلول المطابق بمعنى انه لا يكون اللفظ مدلول الا صدق عليه انه مدلول المطابق لا انحصار

وهذا هو الذي  
 في قوله تعالى  
 والواضع هو  
 الذي يوضع  
 اللفظ به

ترتب في السمع فان قلت من المعلوم ان الية التركيب اللفظية دالة على الية التركيب  
 المعنوية وليست دالة عليها الا وضعت فاذا اعبرت من مع المفرد من كان المعنى  
 بالوضع ايضا فدالة الية الوضعية من ابي **١** رالات **٢** قلت لا يمنع دالة الية التركيب  
 على شي بل الدال على الية المعنوية هو الاعراب سواء كان لفظياً او تقديرياً و  
 مجازياً كذا يسكن في تركيب الاعراب فله اصلها قولنا قد ضرب وان سلم دالة الية  
 فان لم يكن جزءاً من المركب كانت دالة المعنى من حيث سموه وضعه غير لفظية وان كان  
 جزءاً منه بان كانت سموه وجب ان تعود دالة الية وضعه لفظية مندرجاً في الدلالة  
 الثلث وما ذكر من انها ليست مرتبة مع سائر الاجزاء في السمع بل هي سموه معها  
 بلا ترتيب فليس يتقدم في كون دالة المعنى وضعه لفظية غاية ما في الباب ان  
 دالة الية الجزء من اللفظ المركب لا يوجب تركيباً كسائر الية **٣** وفي ابي الفتح من  
 الدلالات الثلث بالوزوم وعدمه محضه في سنت حاصله من تقاسمه كل واحدة  
 من الثلث الى اخصها **٤** اجزاء اعني التابع الاعم كالجزء فانما يوجد بدون  
 المتبوع الاخص كالدالة مثلاً كالبهاج لا يكون مصنفه بتبعه النار **٥** فنقول بالتميز  
 الجزء من اللفظ او لا يمنع فتم اكل منه كما ان يتم الجزء مطلقاً سابقاً في الكل مطلقاً  
 كذلك يتم الجزء من اللفظ وهو المعنى مقدم على فتم اكل منه وهو المطابق وبما انه  
 ان جمعته الدلالة بذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لاسباب من انهما موقوف على العلم با  
 واكتفاط المعنى نفس فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان بذكر المعنى المركب **٦**  
 على تلك الجزاء اولاً ولا يفي به بذكر الجزء مفصلاً عن الباقي بل بذكره مجزئاً عن الكل  
 والعلم مقدم على بذكر الكل ضروري فيكون المطابقة باجبه للمصنف لانها انما يصح  
 في بذكر الكل بالية التي بذكره بوجه ما كما عند اطلاق اللفظ لانها موقوف على المعنى المركب  
 الذي وضع اللفظ بانها حتمت خصوصية فتم ذلك المعنى بعينه وعلم وضع اللفظ له  
 ويقع مرتبة عند النفس فاذا اطلق اللفظ بذكره ذلك المعنى بعينه ووجه فلا شك ان يمكن  
 مشتملاً على بذكره جزءاً اجمالاً لا في معنى تركيب وضع اللفظ باراء وجهه من خصوصية وبذكره  
 ذلك الوجه عند اطلاقه بلا بذكره شيئاً من اجزاء المركب لان المعنى الموضوع له علمها  
 المقدر هو ذلك الوجه للمعنى المركب فان كان ذلك الوجه المخصوص انصافاً

الوضع

ما هو قسم الكل كما في قوله  
 الدلالة للتركيب

وهذا هو الذي  
 في قوله تعالى  
 والواضع هو  
 الذي يوضع  
 اللفظ به

كان ذكره سبقا بعد خبره فان قلت لالامضون ثم الجزء المطلقا بل من حيث هو  
 جزء ونفسه من اللفظ من هذه الحثه تابع لفتح الكل وما خرج عنه قلت البعض ثم ما صدق  
 عليه الجزء من حيث هو لا من حيث هو موصوف بجزئه كاللطفه ثم ما صدق عليه الكل  
 من حيث هو ولو صح ما ذكرتم كان اللطيفه ثم الكل من حيث هو وكل يكون بينهما من اللفظ  
 معا لالامضون والجزءه ايضا فبان للعقل احدهما التابع الاخرى . . . . . وكذا كسب في بعض  
 اللوازم ان الامر في البعده بالعكس في جميع الاجزاء . . . . . وكذا العكس في بعض اللوازم  
 كان في الاعداد والمكائات فان يتم الملكه مقدم على يتم العدم الماخوذ من حيث هو موصفا  
 اليها فتكون اللطيفه في هذه العصور تابع للامر . . . . . طال الكرى ان تحدث يا حثفه لم  
 تكرر الوسط لان محمول الصغرى هو التابع مطلقا وموضوع الكرى هو التابع مقيدا  
 بملك الحثه وان لم يقدا كما كانت جزئه لان التابع اللاحق يوجد في متبوعه الاخر  
 وعلى المتقدمين للاتباع فان قيل يحتمل الصغرى بالحثه ايضا فلما ان قولك البعض  
 تابع من حيث انه تابع ان اردتم به ان البعض مقدم التابع بطلان ان ظهر من ان محمول  
 وان اردتم به معنى اخر فلا بد من بضمومه او لاحتى بملك عليه ما ناهيه او لمسطور في صياغه  
 الكتاب . . . . . ونحن نقول ان قولك من حيث هو كذا كذا براد بلاطلاق وانه لا قد  
 هناك كافي في قولك الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود وقد  
 براد به النسخه كافي في قولك الانسان من حيث انه نصح ودول عن الصحيح موقوف  
 وقد براد به التعليل كافي في قولك النار من حيث انها حارة تنجني الماء فقولك التابع  
 حثه انه تابع لا يوجد عدو من المتبوع ليس من قبل الاول والا كان معناه ان مفهوم  
 التابع من حيث هو موجود لا يوجد عدو ذات المتبوع وهذا على تقدير حثه الصحيح كبرى  
 الشكل الاول ولا من قبل الثالث والا كان معناه ان صفه البعده على عدم وجود  
 التابع مطلقا بدون المتبوع وهو ظاهر الفساد فتعني المعنى الثاني ان التابع ما حوز ارفع  
 صفه البعده لا يوجد بدون المتبوع وهذا المعنى الثاني محمول الصغرى لان المراد مفهوم  
 التابع لا ذاته حتى يصح تعيينه غيره كما في موضوعه الكبرى ثم تجوز ان يقال الحثه بهذا  
 المعنى الذي صورت على وجهه ما حثه الى محمول الكرى ان لا يوجد التابع موصوفا بكونه  
 تابعا بدون المتبوع فتجد الوسط الا ان اللوازم من اللوازم ان كل واحد من البعض

شرح في بيان ان  
 التابع اللاحق  
 انما يكون  
 بعد المتبوع  
 في اللفظ  
 لا في الواقع  
 لان المتبوع  
 هو الذي  
 يوصف  
 بالتابع  
 وانما التابع  
 اللاحق  
 هو الذي  
 يوصف  
 بالمتبوع  
 في الواقع  
 لان المتبوع  
 هو الذي  
 يوصف  
 بالتابع  
 في الواقع

في بيان ان  
 اللوازم  
 من اللوازم  
 ان كل واحد  
 من البعض  
 يمكن ان  
 يوصف  
 بالتابع  
 في الواقع  
 لان المتبوع  
 هو الذي  
 يوصف  
 بالتابع  
 في الواقع

والامر لا يوجد بدون المطابقه موصوفا بالبعده والمقصود انها لا يوجد بدونها  
 اصلا وما قبل من ان البعده لازمه لها من حيث انها ان اريد به العاخر في الوجود فقد  
 بان بطلان وان اريد انها مقصودان بتعاصروا ان المقصود الاصل من وصف اللفظ  
 المعنى دلالة عليه واما دلالة على جزء او على لازمه فتصوده ما يتبعه ورد عليه ان  
 المقصود بالمبيع لا يوجد بدون المقصود بالذات كافي قطع المسانحه للجزء . . . . . واما  
 تألفا فانه لوجه البيان في بعض اجمال لما هو ظاهر الدليل ومن ان اللازم موصوف  
 بصفه كذا وكل ما موصوف بملك الصفه من حيث هو موصوف بها لا يوجد بدونها  
 ما هو موصوف بها ايضا فهما واما ان ملك الصفه من التابعه او المتبوعه فلامدخل له  
 في ثبوت المقصود وقوله من حيث هو جزء من قبل التعليل ان الضم لالاللفظ  
 على جزء المسبب سبب كونه جزء الاله وكذا الامر ان دلالة على الخارج اللوازم سبب كونه  
 خارا لانه ما تلا محققا بدون دلالة اللفظ على المعنى ويؤخذ ايضا مما سلمنا ان قول  
 اللفظ موضوعا للمعنى وذلك سلمتم دلالة على المطابقه . . . . . وهذا انما ذكرنا  
 جواز ان لا يكون للمسمى لازم يقين ثم تم المسعى انما يقيد عدم العلم بالاسلام  
 وليس يحط بالعلم بعدم الاسلام الذي هو المحط وقد استدل بعضهم على عدم تسليم  
 المطابقه الامر ان بانها لو اسلمت لكان لكل شئ لازم لكل اللازم شئ ايضا فتكون له  
 لازم آخر وسلكنا طريق من ذلك تصور امور غير متساوية وهو ضعف جدا لانه انما  
 الى لازم يكون لازم بعضه لمرة مائة لافعال لم عند سقوط المنع وان منه كان  
 الاثنا ومعها ما يوصف فلا بد له من لازم لا مانع ان ليس يلزم من ثبوت الاثنا  
 تصور فلان ما ذكرتموه . . . . . اذ العبرة الامر هو المعنى الاخص وهو ما يلزم تصور  
 المراد تصور لما عر عن شرط الامر هو اللزم الالسن اعني كون الامر الخارجي حثه  
 يحصل في الالسن من حصول المسعى منه لالالمعنى اللاحق وهو ما يكون تصور مع تصور غيره  
 كما في الجزء بالزوم منها . . . . . لاقال بالمقصود بهذا السؤال ان اللازم للمعنى الاخص  
 ليس بعبارة الامر وذلك لان اللزم الخارجي بعينه الاخص فلو اعبر عن الامر  
 كان اللزم الخارجي مرظا للامر . . . . . وقد بين بطلان والدليل على احصاء اللزم الخارجي  
 في الاخص انه لو لم يعبر عنه لم يكن اخضا من المعنى اللاحق لان اللزم الخارجي بعينه اللاحق

اللوازم  
 من اللوازم

فانه مفترضا ما يكون تصور مع تصور طرود كما فني في الجزم بالاروم عنهما كما حرا فنيا  
فالاروم المعبر عنه وهو قولنا بالاروم ان ارد به الاروم الذي فني كان بالمعنى الاول  
الذي هو الاخص كالعام عن الخاص اذ صرحنا مع ما يكون تصور مع تصور طرود  
كما فني في الجزم بان تصور المراد سلب تصور اللازم فقد اخذ الاخص منه مفهوم لا عام  
كل ما كان لازما بالمعنى اللاحق كان لازما بالمعنى الاخص فان لم يكن تصور المراد  
كما فني في تصور اللازم ان يكون تصورهما معا كما فني في الجزم بالاروم كان العام عن الخاص  
بحسب الدات وان تعادرا بحسب المفهوم وان لم يلزم ذلك كان العام اخص من الخاص  
وكلاهما بالطلان وان كان للاروم الذي المعبر عنه اللاحق بالمعنى الثاني الذي هو اللاحق لم  
يعرف الشيء نفسه اى اخذ في معرفته ولم يكن الجزم ان يكون الاروم المعبر عنه اللاحق لزوما  
ذمتنا وجب ان يكون خارجا وانما عدا او لا فنيا لبعض اللاحق كما ذكرنا  
سلب ان المعبر عنه اللاحق بالاروم البين اصلا لا بالمعنى الاخص ولا بالمعنى اللاحق وهو  
بط اعاقا وانما فنيا في كل وسوان المعبر عنه المعنى الثاني مطلق الاروم اعلم من ان يكون  
ذمتنا او خارجا كما انه المعبر عنه المعنى الاول وهو قولنا ان يكون اللازم تحت لزم  
من فهم المراد فهم فالمراد يلزم هو المطلق اللاحق لما قد يقبوه صارا لمقتضى  
هو الاروم الذي ولما يقصد الاروم في المعنى الثاني يقصد في عا اطلاقا شاملا للاسامه  
العلمه ومن هنا بين ان اطلاق الاروم الذي المعنى الاول حقيقة وعلى الثاني  
ما عدا ان له نوع اخصا بالذمت حيث كان تصور طرود كما فني في الجزم به فقولنا  
فان المعبر عنه لو كان الاروم الذي فانيا بالاروم او الثاني تحول على عموم الجزم  
لافعال اذ حصل لما شعور ففهم ان كون الشيء ليس غيره من لوازم العلم بالمعنى  
فان اراد المعلق اشياء مقدمته المنوعه فاستدل على ان سلب مطلق الجزم لزم بين  
بالمعنى الاخص لكل مفهوم وان كان سلب الاعتقاد المخصوصه من سلب البين للمعنى اللاحق  
وانما استعد ان كل شعور به وان كان موجودا في اللاحق في نفسه عن غيره  
لكن ذلك لا يسلب احد الكفا لاجسامه عن غيره اعني سلب الجزم عنه والاروم من كل  
تصور يصدق وهو يوط فلا يكون لازما فنيا بالمعنى المعبر عنه اللاحق وانما استعملها  
المص لا نضاجها لانه في المطابعه كما ان المطابعه لا يسلب اللاحق لاجزاء ان لا يكون

في تصور المراد  
في تصور المراد  
في تصور المراد

الاروم

في تصور المراد  
في تصور المراد

من

بعد ان

جزم

المعنى

للمعنى لانه بين لزمه ففهمه او العلم الضروري بانما تفعل من الاشياء مع الدمول عز  
جميع اعان كذلك البعض لاسلبه لجزم ان لا يكون للمعنى المركب لزم كذلك والاعلم بانما  
تفعل كثر من المعاني المركبه العقل عن الامور الخارجة عنه وكان المطابعه لا يسلب  
العقل اذ قد يكون المعنى سلبا كذلك اللاحق لاسلبه اذ قد يكون المعنى السلب  
طرودا لما لم يرد من فهمه ففهمه فليس قبل قد عكس بعضهم بذلك على ان البعض سلب  
اللاحق فزده بانها تفعل مع كونها مشتملا على ما يستدرك لان الجزم والكلمة  
انضا خارجا عن المعنى وانما تفعل حقيقة وجزم بل قال بطون الحق وقطرب  
الحجاز لان الحق والحجاز من صفات الالفاظ دون الاستعمال بل الاستعمال  
في الموضوع ليرطب نودي الى حصول الحق وقدره طرود نودي الى حصول الحجاز  
ولان اللفظ انه مستعمل في معنى الا اذا كان المقصود الاصل لا لانه عليه فاذا  
قصد بالمقصد معناه الموضوع له كان مستقلا دون جزم ولا يرد مع كونها  
مفهوم من منه وكذا حال الجزم واللاحق وانما قد وبالعلوم لانها لم تجز في الحلو  
بل عدا حسن الكلام عند البلغاء على المعاني الحجازية التي اكثر ما تدل على التزامه  
وانما العلوم فانها دونت للتعليم فجزمها على كل العلم واللاحق البين معتم  
من اللفظ فانه كل اطلاق للمعنى وكما فهم المعنى ففهم لانه ليس بالمعنى الاخص يكون  
اللاحق معهما عند اطلاق اللفظ وهو معنى دلالة علمه وما لا يشبه ذلك ان المبادر  
من جزم الدلالة اللاحق لانه عدم استعمال اللفظ في المدلول اللاحق وان جزمها على  
عدهما بعد جدا وكيفية لا والقوم بعد انما يتم الدلالة الموضوعه وبقيهما الى الاقسام  
العلمه زعموا ان دلاله اللاحق مجموع وكان ترد الجزم بين المعنيين نشاء مما  
تمسك به الجزم انما جزمها كما استقفت علمه وان ضم المعاني الى كونها عطفه  
ضعفها وجعل الجزم على الجزم انما قصرنا على المنع وطنا لان ان كونها عطفه وضعفها  
نقصي جزمها وقوله فاني دلالة المعنى سلبا عن المقدمه العاطفه بان كونها عطفه  
العقل لوجوبها وان حازر حصوله نقص الدليل على تقدير ان يرد كونهما  
عقله مشاركا العقل فهما اجاب اللاحق عن الملاحق لافعال كلفتها ومنها  
ذمتها ان سلب الجزم للاروم المعبر عنه في اللاحق وقد ثبت ان هذا اللازم

م

رات

ارجح تصور  
العقل

فرسناه لا بانقول المعبر عنه فنه سوسل العز المطلق والذني ثنت لاسايبه  
سلب الاعبار المعينة كما اشير اليه بقوله لان من لوازمه انه ليس كل واحد مما يقع  
وتوخر مناه وليس يلزم من اعتبار الاول اعتبار الثاني فان قيل ان المعبر  
في اللزوم ان كان جميع اللوازم فقد سقط منه الملازمه وان كان اللوازم البنية  
كذا سقط لانها ايضا غير متساوية لوجهن الاول ان لكل شئ لازما شيئا اخر سلب  
العز المطلق عنه وذلك اللازم شئ فله ايضا لازم بل وسلك الى لانها لم تلتزم  
ان لكل شئ لازما بالضرورة فذلك اللازم اما ترتيب اى بلا واسطه او بعد وج  
حسب انها ه الى الترتيب والاك ان منه ومن لزومه وساطة غير متساوية لكل شئ  
لازم ترتيب ولذلك اللازم ايضا لازم ترتيب وساطة جوا وكل لازم ترتيب  
كاساني فكل مفهوم لوازم بنية غير متساوية فان قال الامام غايه ما في هذا  
استدلوا كما تناهوا عن ناسي اللوازم البنية بالمعنى الاعم فاللوازم القريب بين  
المعنى دون الاخص الذي هو المعبره اللازم قلنا لم المعبره عن عدل هو المعنى الاعم  
على ما مر من اعتبارك فنه سلب العز ولا سلك ان من المعنى الاعم فقط ولعاس ان  
يقول انه انما اعتبره بناه على توحيده انه من المعنى الاخص ولو حمل منسبه على اعتبار الاعم  
لكفانا في اثبات لاسايب اللوازم البنية ما تقدم من كل شئ بل انه ليس كل واحد  
اخصه الى لاسايبه فالصواب ان يقال كل لازم ترتيب سوسل بالمعنى الاخص كما في  
احتجاجه عليه جواز عود ما يلزمه من الطرفين بواسطه او بعد واسطه لا  
شبهه في جواز عود سلسلة اللزوم في اللوازم القريبه اليه ذكر ما في الدليل الثاني واما  
اللوازم المترتبة المدكوع في الدليل الاول وهو ان امتلا لزوم سلب مطلق العز  
و نه السلب ايضا ملزوم لسلب ذلك المطلق عنه ويكفي ان يفسر بكونه مما عود سلسلة  
لان السلب الاول لا يدخل فيه او السلب الثاني يدخل فيه انهما معا وان السلب الثالث  
يدخل فيه اجمع السلب الاول هو مغاير لكل واحد من التسلسل السابقه وبالحكمه كل  
سلب تحرير ترتيبه فهو مغاير لكل واحد مما تقدم من لزومه فانه لا يتصور متساوية  
اصلا فالجواب الشامل بقوله لكل اللازم البين اللازم البين لشيء لا يجب ان يكون  
لازما بقا لذلك الشئ فان اللازم الاول متوسط بينهما وهو ان في البين المعنى الاعم

جوابه  
جوابه  
جوابه

فانه اذا كان تصور اعم تصور ب كما في الجزم باللزوم منها وكان تصور ب مع  
تصور ج كما في الجزم باللزوم منها لم يلزم ان يكون تصور اعم تصور ج كما في  
في الجزم باللزوم منها بل بما يحتاج به الجزم الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج  
لرب بل بقول بما كان اللازم الثاني لازما جليا للاول والاطول لازما للزومه كما  
في التسلسل المذكور على ما ظهر باذني ما بل واما البين المعنى الاخص فبانه ان يكون  
اللازم البين اللازم البين لشيء لازما بقا لذلك الشئ اذ لا معنى للزوم منها الا ما يلزم  
تصوره ملزومه فاذا تصور الشئ تصور لانه واذا تصور لانه تصور لانه لازم  
تكون غير ايضا لازما لعم ذلك الشئ ويمكن ان يقال ان تصور الشئ مستلزم تصور لانه  
بمعنا غير ملققت اليه قصد والمسلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول  
مقصودا لظهوره في نفسه فلام يلزم من تصور الشئ تصور الثاني فلام يلزم عدم ناسي اللزوم  
البنية لشيء واحد والكلام فنه على ان الحكم لوجه هذا الغرض انما لماسك به  
الغزالي فان صحته مستلزم انفاء الدلالة اللزومه اذ لو تحقق كان اللفظ واحد  
بدل لولت غير متساوية والى طاهر البطلان والملازمه مبينه بعين ما ذكره بل  
يقول لو لم يمسك به لزم ان لا يمكن فهم شئ من الاستثناء لان المدلول اللزوم ما يكون  
فنه لازما لعمه المسبي فلو كان لكل شئ لوازم غير متساوية لكان الصفة اخصه فم لا يلزم  
فنه بالاعتناء به دفع واحده ذلك ان يورد ذلك الغرض على سبيل المفضل فنقول  
ان اراد باعتبار الدلالة اللزومه بجهتها كان اللازم من دليله انفاء تلك الدلالة  
و قد بان بطلانه وان اراد به استعمال اللفظ في المدلول اللزوم فليس يلزم من استماله  
في بدلول واحد استعماله في بدلول آخر فضلا عن استعماله في بدلولات غير متساوية  
فان قيل ارادته لوجاز استعماله في شئ من بدلولاته فجاز استعماله في كل واحد منها  
بدلا عن الاخر فيجوز ان يستعمل اللفظ واحد في كل واحد من المدلولات التي لا يمتنع عليها  
اذ اجاز ان يكون له بدلولات غير متساوية فلام يجوز استعماله في كل واحد منها على  
سبيل البدل مع انه لا يكون دائما الاستعمال بالعموم استعماله في بدلولات متساوية  
فلا خلافه ما خلاص الاشخاص فان الحكم بينهم من التسبب بطلانه مطلقا والحكم بينهم من  
انفساهم الى باطل وجوه واخلاف اللازم البين حسب اختلاف الصناعات

المترتبة  
وسط  
البار  
اراد

والعادات والاعتقادات بن **هـ** اما اذا اجزى اليه مطلقا كما في المصنف  
فان كلامها خارج عن نايبة الآخر وعينه بغيره فتم الآخر مطلقا في انضباط المدلول  
اللازمي **ج** بالنسبة الى جميع الأشخاص واما العكس فقد اللوازم البنية المطلقة كالجزء  
والعدد للصدق مطلقا انه لا يجوز ارادة الكل من اللفظ فلا يمكن المراد به جزاؤه  
انه تضمن بالقرينة ولو سلمنا انه لا تضمن فلما اذ لم تعد اللوازم البنية المطلقة بل كان  
واحد عن المدلول صاكا وعدم انضباط المدلول في صورة اي في صورته احتلقت  
البنية باختلاف الأشخاص وفي صورته تعدد البنية المطلقة لا يوجد بالمدلول بل بالجزء  
ككونه مضمرة في غير صورته الاختلاف والعدد فيقول وعدم الانضباط متعلق بكلا الجزئين  
السابقين لذلك اجزه عنهما وقوله في ان الوجه بغير دليل الامام بالمطابق فان  
الاختلاف في الجملة لو كان موجبا للمطلق لم يكن لادله المطابق حقيقة اصلا لان وضع  
اللفظ الواحد قد تحلقت بالنسبة الى الأشخاص وقوله في المعنى اللازمي بعض الدلائل  
الآخر بدلالة المطابقة والنقض اذ لو اوجب تعدد المدلول في الجملة بجزء الدلائل المطلقة  
لم يكن شئ من الدلالات اعتبارا قطعيا لان المدلول البنية بجزء التعدد والمطابق  
قد تعدد وفي قوله بل مع في عن هذه الدعوى يجوز ان ينظر لما هو من المعنى المتبادر  
من جزاء الدلائل وترك وصلها واستعمالها لاعتبارها في بعضها فليس كلامهم هو الاطلاق  
الدلالة واردة استعمالها مجازا **هـ** ويزيد البحث في استعمال اللفظ من القرينة  
لاخص المدلول اللازمي بل وجاز في سائر اللوازم التي ليست ببنية بالحق  
وفي المعاني الضمنية وغيره من المعاني للمطابقة التي يكون اللفظ مشتركا عنها اذ لا  
يجوز استعمال اللفظ في شئ من هذه الامور المذكورة الا مع قرينة معينة لما اريد به  
واما ترك الدلالة اللازمية في جواب ما هو مطلقا وان كان صاكا قرينة معينة للآخر  
بناء على عند احتياطهم في كلامهم فثبت مقصود السامع فان القرينة قد يحق عليه من ان  
اللفظ في نفسه مقتضى استعمال الدلائل في جزاء الجواب ان دل عليه بالالزام او الى غير  
اجزائه ان دل به عليها وتركوا الدلالة الضمنية في نفس الجواب لما ذكرناه في  
الالزام بعينه دون اجزائه لانها باسرها اذ في نفس الجواب فلا اختلاف في فهم  
ايريد باللفظ فتقول الالزام يجوز اكلها وبعضها في كل الجواب بعينه والنقض

من جمل الالزام ترك وصلها واستعمالها لاعتبارها في بعضها فليس كلامهم هو الاطلاق  
الدلالة واردة استعمالها مجازا **هـ** ويزيد البحث في استعمال اللفظ من القرينة  
لاخص المدلول اللازمي بل وجاز في سائر اللوازم التي ليست ببنية بالحق  
وفي المعاني الضمنية وغيره من المعاني للمطابقة التي يكون اللفظ مشتركا عنها اذ لا  
يجوز استعمال اللفظ في شئ من هذه الامور المذكورة الا مع قرينة معينة لما اريد به  
واما ترك الدلالة اللازمية في جواب ما هو مطلقا وان كان صاكا قرينة معينة للآخر  
بناء على عند احتياطهم في كلامهم فثبت مقصود السامع فان القرينة قد يحق عليه من ان  
اللفظ في نفسه مقتضى استعمال الدلائل في جزاء الجواب ان دل عليه بالالزام او الى غير  
اجزائه ان دل به عليها وتركوا الدلالة الضمنية في نفس الجواب لما ذكرناه في  
الالزام بعينه دون اجزائه لانها باسرها اذ في نفس الجواب فلا اختلاف في فهم  
ايريد باللفظ فتقول الالزام يجوز اكلها وبعضها في كل الجواب بعينه والنقض

اختلاف

بجوز ان يكله دون بعضه والمطابقة معبرة عنها معا ويستتكر عليك هذا الذي  
ذكرناه في مباحث الكلمات حيث بين المراد بالمقول في جواب ما هو **هـ**  
وهي معان وكلمة من مفردات **ا** اما ابتداء كما في قول الشاعر **و** الدال عليه من الالفاظ  
المركبة سواء المركب المعتدلي **و** ابا واسطة كما في المحبة **و** الدال على جزئها العرتب  
اعني الضمة المعقولة سواء المركب الجزئي قوله **و** عن الالفاظ ان دل على بعض الالفاظ  
المفردة الدال على اجزاء القول الشاعر **و** اجزاء الجواب **ا** اجزائها البنية **هـ**  
لانقض جملة المفرد بالالفاظ العزلة الدال على معنى كالمهمات المستوعدة من المشاهدة  
على وجه لا يفهم منها اصلا معني وبالالفاظ الدال على معنى اما بالطبع او بالعقل كما هو  
وان لم ينقض شئ منها احد المركب **هـ** **و** اوردد عليه بعض اهل النظر النقص الالفاظ  
المفردة التي بدل جزئها على معنى كعباد الله علما فانها دخل في حد المركب خارج عن حد  
المفردة فاقصص كل منهما وقال **هـ** في بيان مراد منهما ومعال المركب بدل جزئه على معنى جزاء  
معنى اكل والمفرد ما ليس كذلك قال الشيخ في الشفاء ما ذكره في هذا الفصل سهو منه **هـ**  
فانه زيادة لا يحتاج اليها للتقديم بل للتقديم فان اللفظ لا يدل بنفسه والاك ان كل لفظ  
حق من المعنى لا يجوز ان ياد الله بجزء لارادة الالفاظ فاذا اريد لفظ العين مثلا  
البنوع دل عليه واذا اريد الدينار دل عليه ولو خلا عن الارادة لم يكن الا على شئ  
بل لا يكون لفظا عند كثير من اهل النظر فان الحروف والصوت هما اطن لا يكون بحسب  
العارف عند كثير من المنطقين لفظا لما شغل لاله ولا سبب ان جزءه والله  
علم لم يرد به حال كونه جزاء معنى فلما يكون الدال على معنى اصلا و **هـ** الكلام ضعيف لا يفتق  
من الوقوف بين الدلائل معنى وقصده فذلك غير المصنوع التوقف الى ما ذكره **هـ**  
وبالدلالة ما ذكره في المراد بالدلالة هو الدلالة الالفاظية **هـ** **و** انما لم  
يجعلوا مثل عبد الله كجاءت عليه كلمة النجاة **هـ** معني المحققين من النجاة من جعلوا  
مثل عبد الله علما مركبا ويجوز ان يكون هذا الكلام في الالفاظ منه لان مقصودهم الاصل  
بيان احوال الالفاظ ومدى علمها عند علماء الحكماء المركبات حيث اجرب باجزائها  
مختلفة كما اذ قصد بكل واحد من جزئها معنى خاص واما المنطقي فظفره في الالفاظ  
على سبيل البنية المعاني فاذا كان المعنى واحدا بل لا يدل جزئ من اللفظ على جزئ منه

لانقض جملة المفرد بالالفاظ العزلة الدال على معنى كالمهمات المستوعدة من المشاهدة  
على وجه لا يفهم منها اصلا معني وبالالفاظ الدال على معنى اما بالطبع او بالعقل كما هو  
وان لم ينقض شئ منها احد المركب **هـ** **و** اوردد عليه بعض اهل النظر النقص الالفاظ  
المفردة التي بدل جزئها على معنى كعباد الله علما فانها دخل في حد المركب خارج عن حد  
المفردة فاقصص كل منهما وقال **هـ** في بيان مراد منهما ومعال المركب بدل جزئه على معنى جزاء  
معنى اكل والمفرد ما ليس كذلك قال الشيخ في الشفاء ما ذكره في هذا الفصل سهو منه **هـ**  
فانه زيادة لا يحتاج اليها للتقديم بل للتقديم فان اللفظ لا يدل بنفسه والاك ان كل لفظ  
حق من المعنى لا يجوز ان ياد الله بجزء لارادة الالفاظ فاذا اريد لفظ العين مثلا  
البنوع دل عليه واذا اريد الدينار دل عليه ولو خلا عن الارادة لم يكن الا على شئ  
بل لا يكون لفظا عند كثير من اهل النظر فان الحروف والصوت هما اطن لا يكون بحسب  
العارف عند كثير من المنطقين لفظا لما شغل لاله ولا سبب ان جزءه والله  
علم لم يرد به حال كونه جزاء معنى فلما يكون الدال على معنى اصلا و **هـ** الكلام ضعيف لا يفتق  
من الوقوف بين الدلائل معنى وقصده فذلك غير المصنوع التوقف الى ما ذكره **هـ**  
وبالدلالة ما ذكره في المراد بالدلالة هو الدلالة الالفاظية **هـ** **و** انما لم  
يجعلوا مثل عبد الله كجاءت عليه كلمة النجاة **هـ** معني المحققين من النجاة من جعلوا  
مثل عبد الله علما مركبا ويجوز ان يكون هذا الكلام في الالفاظ منه لان مقصودهم الاصل  
بيان احوال الالفاظ ومدى علمها عند علماء الحكماء المركبات حيث اجرب باجزائها  
مختلفة كما اذ قصد بكل واحد من جزئها معنى خاص واما المنطقي فظفره في الالفاظ  
على سبيل البنية المعاني فاذا كان المعنى واحدا بل لا يدل جزئ من اللفظ على جزئ منه

فان ملك الزيادة  
للتقديم

واقصصها الكسب في بعض الالفاظ  
التي تصدق بها في دلائل بعض المنقذين  
موسمى ما ذكره في الشفاء من ان المركب  
الذي هو مدلول جزءه على معنى جزاء  
الذي هو مقصود الخلق في الالفاظ الدال  
ان دلالة مقصودها على كلامها الذي لا يفتق  
وكه المقصود اذ اراد من كلامها الذي لا يفتق  
لاصاحبه الى الصبح **هـ**

عند اللفظ مفردا واد كان كثيرا يدل باجزائه على اجزائه عند تركيبها وفي الشفا رانه  
لا لغات في هذه الصناعات الى التركيب المسجوع اذ لم يدل جزء منه على جزء  
المعنى كعبد شمس اذ اردت به اللقب ومن عبد الشمس فان ذلك واثم له لا بعد  
الالفاظ المركبة المفردة المراد بالدلالة في بعض التركيب سبب الدلالة في الجملة  
وعدم الدلالة في المفرد انما تام من سائر الوجوه وذلك لان التركيب في خبر الالفاظ  
لا يندفع عما يدل فردا من افرادها لا يعنى في خبر اللفظ في جميع افرادها وقوله  
وح سندف المعنى منظور فيه لان التركيب الافراده انما اعتبر بالقياس الى المعنى  
المقصود من اللفظ حال كونه مقصودا من الخبر عن المركبات مثل عبد الله والحيوان  
الناطق غلبت بالقياس الى معنى من المعاني سواء كان مقصودا او لا فاللفظ المذكور  
انما يبيد اذ كان مثل الحيوان الناطق مستغلا في المعنى البسيط الضمني او الالزامي اذ  
لم يقصد خبره لانه يوجب من الوجوه على جزء معناه المقصود اذ لا يوجب له طائفة من  
جزءه يدل على جزء معناه المطابق الذي ليس مقصودا وانما يندفع به اذ اورد على جزء  
مولانا المركب ما دل جزءه على معنى من معانيه فان قيل اذ لم يكن الضمني البسيط مقصودا  
من الحيوان الناطق فلما نقض كما ذكرت وان كان مقصودا فاقم للجوز ان يكون مفردا  
بالنسبة اليه وان كان مركبا اذ اقصده معناه المطابق فلما علم ان يكون كل مفرد  
مركب مفردا ولو باعداد اخرى فلما تميز الاقسام اصلا فقد مورد الفهم المطابق  
حسب قال والدال المطابق ان يقصد خبره الدلالة على جزء معناه فهو المركب والدال هو  
المفرد فعاد عليه البعض بالمركبات المجازية جمعا ومعنا الى خرجت هذه المركبات  
عن تعريف المركب فلم يكن جامعا ودخلت في تعريف المفرد فلم يكن مانعا مثلا اذ اطلت  
رعي بدر ووردت به نظر العشوق فانه مركب و لم يقصد خبره الدلالة على جزء معناه  
المطابق اذ ليس هو مقصودا من الاجزاء من خبره وانما الدلالة في المعنى المطابق  
اللفظ كما هو واللفظ بالنسبة الى المعنى المجازي ليس كذلك الا اذ كان في الالفاظ البنية  
والمثال المذكور ليس من هذا القبيل فان قلت مورد القسم اعني الدال المطابق لا  
سواء تلك المركبات وهو مغيرة قسمه فكون خارج عنها معانيه فلو كان اللفظ الا  
المطابق للتوقف على اعادة معناه المطابق لما تحققت من الفرق بين الدلالة واردة

المركب

مستند

هذا هو المقصود من اللفظ المطابق

هذا هو المقصود من اللفظ المطابق

عبارا

والا ما هو الكون المقصود من اللفظ المطابق

المطابق المقصود

المعنى

المعنى وانما لمزم من خبرهما بطلان انحصار الالفاظ فهما تم يمكن ان تعال جملون  
ان الدال المطابق ان يقصد خبره الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كونه مقصودا  
فهو المركب وان لم يقصد خبره الدلالة على ذلك التقدير فهو المفرد فلا يخرج المركبات  
المكونة عن حد المركب انتهى امر في تلك الوجوه من كالتشايخ في قولنا عاد طيبه  
على ان هذا البعض و ارد على الاول وسواء لا يقصد خبره القسم المطابق كما هو و ارد  
المانى اعني ان يقصد بها الالفاظ وروده عليها فاما من وجهي احدهما انه اذ كان احد  
الالفاظ في تلك المركبات مجازا فقط ورد نقضا على الماني لانه عبر عنه ان يكون المركب  
جزءه يقصد به جزء معناه المطابق واد كان احدا الالفاظ مجازا لم يقصد بالمركب معناه  
المطابق ولا يرد على الاول لانه لا يرد على جزء من اللفظ على جزء معناه المقصود كما انه في مركبه  
وانما ان النقص سلك المركبات يرد على الماني من حيث من جهة المعنى المطابق ومن  
جهة الدلالة كما سلف ولا يرد على الاول لان من جهة الدلالة قال ولو اعبرنا بالتركيب  
من خبر اللفظ يندفع الاستسكال عن الاول لانها تدل على جزء المعنى المقصود كلفظ  
ليست لفظا فلا يكون جزءا منه ولو كانت جزءا لم يكن جزءا معبرا في التركيب ثم لو  
حدفنا الدال من العريف ولفظ المركب ان يقصد خبره من بعض ما يقصد به حين ما  
يقصد به لقم فان اللفظ اذا استعمل كونه له معنى مقصودا فطعا فان يقصد خبره جزء  
معناه المقصود حين ما يكون مقصودا فهو مركب والانه مفرد ومن المعلوم ان المقصود  
جزء اللفظ جزء المعنى لانه لانه عليه اذ لا يقصد باللفظ المعنى الا لانه عليه ومن  
نقول يرد على هذا العريف البعض بالحيوان الناطق مستغلا في معناه البسيط بضمنا  
او الزايعا كما فرنا فلا يكون اما وتصل الكلام في هذا المقام ان التركيب والافراد  
ان ينسأ الى معنى من المعاني مطلقا فاما ان يعبر القصد وحده او الدلالة وحدها او بما  
معانها فالتركيب ان يقصد خبره جزء معني من معانيه ايا دل جزءه على جزءه او ما يقصد  
بخبره الدلالة على جزءه وعلى المقاد يرد البعض بالاعلام المقولة عن المركبات  
لا بالحيوان الناطق مستغلا في معناه البسيط ولا بالمركبات المجازية وان ينسأ  
الى المعنى المقصود فان الكفي يقصد بدمع النقص بالاعلام وبالمركبات المجازية  
دون الحيوان الناطق كما عرفت وان الكفي بالدلالة او اعبرت مع القصد ورد النقص

هذا هو المقصود من اللفظ المطابق

جمع من الالفاظ والامانة لعبارات اكتشاف وان اكبر السكالي

اي قصد معنى اللفظ

لا يرد على الاول

بالحوال الناطق وبلك المركبات اذا كانت اجزاءها كلها مجازات في المعاني  
 لو انهم بنه لسمعتها دون الاعلام وان نفسا الى المعنى المطابق فاللفظ بالدلالة  
 لم ينعقد احدان الا بالاعلام المذكور وان المعنى كونه مقصود الزم الاسقاط  
 بالمركبات المجازية من جهة واحدة سمي ان المعنى المطابق ليس مقصودا بها وان العقد  
 والدلالة معاكسا للاعراض بها من جهة واحدة كما سبق فان قيل المركب ينعقد بجزءه الدلالة  
 على جزء معناه المطابق على تقدير كون هذا المعنى مقصودا منه كما ترى في توجيه كلام بعضهم  
 اسعص ملك الاعلام فلما خلت الاما بال المركب ما دل جزءه على جزء معناه  
 محسب وضع المعبر عنه معناه المقصود من المركب القول والمولف العاطف اذ في  
 محسب الاصطلاح المشهور وعلى هذا الذي على النص وصاحب الكسفة لا يكون القسم  
 المثلث خاصة في حروف مثل الحوالم الناطق على ان لا يدخل الفرد المولف ما  
 لا دل جزءه على سبب اصلا ولا في المولف لانه الذي يقصد بجزءه الدلالة على جزءه المقصد  
 به حين ينعقد به ولا في المركب لانه الذي يدل على جزءه معناه والزيادة في  
 تعريف المركب ان يعال موما يدل جزءه لا على جزء معناه دلالة مقصوده فنسنا ول  
 ما دل على جزء معناه وما دل على جزء معناه لكن لا يكون دلالة مقصوده كالمولف  
 الناطق على التقصير من تعريف المولف ان يعال موما يدل جزءه على جزء معناه  
 مطلقا اي سواء كانت دلالة مقصوده او لا فمدخل الحوالم الناطق منه المفرد  
 اعتبارا ان مدخلان مفهوم المركب ملكه ومفهوم المفرد عدمه فذلك قد تم تعريفه على  
 تعريف المفرد واما ذات المفرد اعني باصدق موعده فجزءه باصدق على المركب والاستدلال  
 ان الاقسام والاحكام باعتبار الذات فاسحق المفرد القديم وسرد عليك كلام  
 في وجه الاضمار بالاسم وحده وقد عالج بذلك عدل واحدهما فان كل قسم صفت  
 شمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما عجز به كل واحد منها عن اخراجه وعلى اعتبار  
 الضم المميز الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك والمركب بدلالة الاسماء على الزمان  
 يجوز ما ان يصيغها مستقلا بالدلالة عليه بل مادتها يدخل فيها سواء كان بدلولها  
 الزمان وحده اما مطلقا كلفظ الزمان او مقيدا بنوعه كاليوم والامس والزماني  
 مع شي آخر وتقسيم الى ما يكون زمانا احد الا زمانة اللثة وما لا يكون كذلك فالشأن

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

كما لصوبه والعبق وكالمقدم والمناخ اذا وصف بها الزمان والاول كما سماه  
 الافعال والدليل على ان الكل انما يدل على الزمان بصيغتها وحدها اي بلا مشارة من دلتها  
 ان الزمان المحض المسفاد من كل ما شرم صيغتها المحضه وجود اسواء الخدمت  
 المادة كما في جذب وجذب واخلفت كما في ضرب وذمب ودانرهما عدلا كلك  
 نحو ضرب ضرب وذمب ذمب فلا اعتبار بالمادة في الدلالة عليه بل الصيغة  
 بها وتم تر النظر انهم انفقوا على ان الصيغة هي العينة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف  
 وحرركاتها وسكانتها ووج اما ان يراد بالمادة التي هي محلها ما يقابل منها اعني الحروف  
 الاصلية والراء طام انها متوجه في نحو ضرب ضرب بل هي مختلفة باختلاف الصيغة فلا  
 يصح ان الزمان محمول باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة واما ان يراد بها الحروف  
 الاصلية فقط بناء على شونها في بصارت الكلم باسرها فمكون الصيغة على هذا التقدير  
 هي العينة العارضة لما طام ان المدلول الزماني متحد بالاتحاد الصيغة بل بالاتحاد المادة و  
 الصيغة معا والزماني مختلف كما في سكب سكب ونعافل سغافل فان الحروف اللصون ومنها  
 متحدان معناه في الماضي والمضارع اذ لا جرة بالزوال واللا حركة الآجر والزمان مختلف  
 بينهما ويخصه ان به الاستدلال بينهما مقدمتين احداهما ان اختلاف الصيغة سلمت  
 اختلاف الزمان وان اتحدت المادة وهي كاذبة قطعاً فالسند الماصف بسببه للفاعل  
 والمفعول من مادة واحدة مختلفة الصيغة مع اتحاد الزمان فهما وكذا الحال في امثلة المصادر  
 وعزوه وايضا الاخر والزماني مختلفان صيغة لزمانا والسنة ان اتحاد الصيغة سلمت  
 اتحاد الزمان وان اختلفت المادة وهي ايضا باطل لان المضارع مشترك من زمان الى حال  
 والاستقبال على المذهب الاصح فان قيل الزمان مختصة بالماضي المسقبل واما  
 الحال فاجزاء من الطرفين وقد استقرنا لغة العرب فوجدناهم لم يدلو على الزمانين  
 بصيغة واحدة مفعول اختلفوا الزمان سلمت اختلاف الصيغة فمكون اتحاد الصيغة  
 لاتحاد الزمان وبهذا العذر يمكننا الاستدلال فانما صادق كلما اختلفت الصيغة اختلف  
 الزمان وان اتحاد المادة كما في ضرب ضرب كان الدال على الزمان هو الصيغة وحدها  
 فلهذا ان الحال وان كان اجزا منها لكنه زمان معبر عنه عندنا بل للغة فلا يكون اتحاد  
 الصيغة سلمت لاتحاد الزمان ولو سلمت اسلزمه اياه لم يلزم كونه دلالة للصيغة

الظاهر من مجموع الكلام ان الزمان هو الذي يدل على الزمان  
 الزمان اصناف الصيغة اذ لا بد من قول للصيغة  
 الا انها اذن الدال والاصطلاح السامع في الحاشية  
 كما يدل على ذلك حيث قال في انشاء قوله في الزمان  
 كذا قال استدلال على اختلاف الصيغة اطلاق  
 الزمان لا ينافي ما على اختلاف الصيغة اطلاق  
 الزمان فانه صريح في ان المعاداة العالما كما اختلف الصيغة  
 اختلف الزمان كاذبة قطعاً وذلك نظر في جمع

العدوى

في قوله  
 في قوله

كما



وحدتا بحوزان يكون مجموع ملك الصفة مع كل واحد من المواد التي قامت اذ لم  
عليها فانه ما في هذا المزم تعدد الدال مع وحدة المدلول وهو حازر فان قلت يمكن  
دفعه بوجه آخر وهو ان اتحاد المادة في نحو ضرب ضرب انما يصح اذا اكتفى بالحروف  
الاصول وحدتا مع لزوم اتحاد الصفة في تعاقب معاني كما عرفت من اختلاف الزمان  
قلت يمكن ان يفتى بعدم اتحاد الحروف في الحروف والاصول وحدتا مع الصيغة  
جميع الحروف بل تعول الحروف الزوائد من تواتر الصفة لاندخلها في المادة لا  
سرى الى ما انفق عليه النحاة وغيرهم من ان الماضي والمضارع من مصدر واحد مستعملان  
مختلفان مع اتحاد المادة ولاستحسان ان هذا الاتفاق انما يصح على ذكرناه ولا في ان  
نحو ككل سكر مندرج في ذلك فمختلفان صفة ومصدر مادة اعلم انه لو صح ذلك الذي  
ذكر نوع من اتحاد الزمان في اتحاد الصفة واختلافها باختلافها فانما يكون في اللغوية  
دون سائر اللغات اذ ربما يوجد فيها ما يدل على الزمان باعتبار المادة دون الصيغة  
كما في قولنا آمد وآيد وتكلم ان بعدد زعمنا بان نظر المطلق وان كان عاما الا ان الاعضاء  
باللغة التي دونها اكثر فإزاء ان يعرفه بعض الاحكام المخصصة بها على قوله وما  
قد وجد في تعريف الاسم فيسبب هذا القيد مما لا يخفى الله لاجراء الاداة اذ لا يصح  
ان يجر بها اصلا لا وحدها ولا مع ضمير والجر فيما يتوهم وقوعه جزا فانما مستعملها  
نحو حاصل او حصل والفظه لاني لا فاعلم اسم بمعنى غير الاداة وهو قد ورد بان يجر  
مثل زيد في الدار لمس مطلق الحصول بل المقيد كونه في الدار والمقصود بلا فاعلم انما  
اللائق انما لزيد لا اثبات معاينة فاعلم فلا يكون سببا لاداة وفصول الكلام الدلالة  
على زمان وكون ملك الدلالة بالصفة وفصول الاداة عدم الدلالة على الزمان بالصفة  
وعدم كون المعنى تاما وفصول الاسم عدم الدلالة على الزمان وكون المعنى تاما  
وقد استدرج كل اعتبار النسبة في مفهوم الحدث وذلك لان الحدث ليس عيانا  
عن المعنى مطلقا والا كان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية في الاعلى الحدث  
وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل فانه قائم به فكيف يمكن على النسبة  
الى موضوع ما لا يعالج المعنى الكلي المحقق باصدق علمه الحدث كما ضرب مثلا  
لامفهومه فلا استدرج كل لان تعول ليس كلامنا في مدلول تلك الكلمات بل في مفهومها الذي

وحدتا بحوزان يكون مجموع ملك الصفة مع كل واحد من المواد التي قامت اذ لم عليها فانه ما في هذا المزم تعدد الدال مع وحدة المدلول وهو حازر فان قلت يمكن دفعه بوجه آخر وهو ان اتحاد المادة في نحو ضرب ضرب انما يصح اذا اكتفى بالحروف

النظر والمطلق

ذكر فيه لفظ الحدث كانه فعل هو ماد انما معنى منسوب الى الفاعل وعلى نسبة  
الى الفاعل والاحزاب في ان وصف ذلك المعنى بالمفسومة في مفهوم لفظ الحدث  
مستدرج حتى لو ابدل بلفظ المعنى او الشئ او الوجود الى الاستدراك  
على عاينته حتى ليس يوجد لها الى موضوعه ما يختلف والكلمة المحققة فانما يدل على عاينته  
شئ يوجد لها الى موضوعه ما كما في مثال ضرب وهذا الذي ذكرناه من دلالتها على  
نسبة شئ خارج عن مدلولها الى الموضوع هو معنى ما قبل من انما وضع لفظ الفاعل  
على صفة فانما ادراكات موضوعه لذلك العرفه لست بالمطابق عليه فقط وكانت  
الصفة خارجة عنها كالفاعل وعلى الزمان اي بل يدل على عاينته شئ او على زمان  
ملك النسبة كمال فانه لا يدل على الكون مطلقا اي على كون شئ ووجوده في نفسه والا  
كان فعلا تاما من الكلمات المحققة بل على كون شئ شيئا لم يذكر بعد ان لم يذكر ماد لم  
يذكر كان فلا يكون دخلا في مدلوله وهذا النسب نظير لانه الصن المظفر في الجمال  
الالفاظ ومن شئ اشتبهت كلامهم دون الاول والثاني الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع  
على معنى مجرد من الزمان هو الفعل بحسب المعنى وعبارة الشفاء وسكذا الاسم لفظه الذي  
يتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحدا من اجزاءها الاعلى الافراد وقد علمت معنى  
التواطؤ واما معنى كونه مجردا من الزمان فهو ان لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى  
من الازمنة الثلاثة المحصلة والمناسب لهذه العيان ان يقال يوجد نوعا على انه  
صفة لفظ كما يدل عليه نفسه الجبريد ايضا وبحوزان نقول انما على انه صفة معنى وان  
مدلوله لفظ مفرد لا يدل على الافراد فمنا والمعمل والدال بالطبع او العفل  
ولو اردت به المفرد المصطلح لادخل مفهومه الوضع فلنرم شبهة تقدم من الاستدراك  
في تعريف الكلمة المحققة والكلمة لفظ مفرد هذا التضاعل المعنى اذ عيارته حتى ان  
الكلمة لفظه الذي يتواطؤ يدل مع ما يدل عليه عاينته وليس احدا من اجزاءها يدل على  
افراده وهو ابداء ليل عاينته على غيره وليس هذه العيان بعين الزمان  
بأحد الازمنة الثلاثة الا انه لما فر الجبريد المذكور في هذا الاسم لعدم الدلالة على الزمان  
المعنى باحد ما علم ان المراد بالدلالة على الزمان معنا الدلالة على اقرانه واحدهم ملك  
الملائمة والعبارة من اقران المعنى بالزمان اعتبارا كونه طرفا له فذلك حال مفرد ذلك

كاهر

مستدرج حتى لو ابدل بلفظ المعنى او الشئ او الوجود الى الاستدراك على عاينته حتى ليس يوجد لها الى موضوعه ما يختلف والكلمة المحققة فانما يدل على عاينته شئ يوجد لها الى موضوعه ما كما في مثال ضرب وهذا الذي ذكرناه من دلالتها على نسبة شئ خارج عن مدلولها الى الموضوع هو معنى ما قبل من انما وضع لفظ الفاعل على صفة فانما ادراكات موضوعه لذلك العرفه لست بالمطابق عليه فقط وكانت الصفة خارجة عنها كالفاعل وعلى الزمان اي بل يدل على عاينته شئ او على زمان ملك النسبة كمال فانه لا يدل على الكون مطلقا اي على كون شئ ووجوده في نفسه والا كان فعلا تاما من الكلمات المحققة بل على كون شئ شيئا لم يذكر بعد ان لم يذكر ماد لم يذكر كان فلا يكون دخلا في مدلوله وهذا النسب نظير لانه الصن المظفر في الجمال الالفاظ ومن شئ اشتبهت كلامهم دون الاول والثاني الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد من الزمان هو الفعل بحسب المعنى وعبارة الشفاء وسكذا الاسم لفظه الذي يتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحدا من اجزاءها الاعلى الافراد وقد علمت معنى التواطؤ واما معنى كونه مجردا من الزمان فهو ان لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الازمنة الثلاثة المحصلة والمناسب لهذه العيان ان يقال يوجد نوعا على انه صفة لفظ كما يدل عليه نفسه الجبريد ايضا وبحوزان نقول انما على انه صفة معنى وان مدلوله لفظ مفرد لا يدل على الافراد فمنا والمعمل والدال بالطبع او العفل ولو اردت به المفرد المصطلح لادخل مفهومه الوضع فلنرم شبهة تقدم من الاستدراك في تعريف الكلمة المحققة والكلمة لفظ مفرد هذا التضاعل المعنى اذ عيارته حتى ان الكلمة لفظه الذي يتواطؤ يدل مع ما يدل عليه عاينته وليس احدا من اجزاءها يدل على افراده وهو ابداء ليل عاينته على غيره وليس هذه العيان بعين الزمان بأحد الازمنة الثلاثة الا انه لما فر الجبريد المذكور في هذا الاسم لعدم الدلالة على الزمان المعنى باحد ما علم ان المراد بالدلالة على الزمان معنا الدلالة على اقرانه واحدهم ملك الملائمة والعبارة من اقران المعنى بالزمان اعتبارا كونه طرفا له فذلك حال مفرد ذلك

مدلوله

بعضه على كلامه على ان اراد به كما ان حذف الشرح للاسم منا والاداة فتكون عنده  
قسماسه لاقسامه كذلك على عكس عليه الاداه اذ اجعلت في شاملة تحت شمول الكلمات  
الوجودية كما هو الظاهر عن ان الكشف اذ يحصلها انه يصح قسم اللفظ المفرد الى  
قسمين باعتبار الدلالة على الزمان وعلوها في الاداة في الاسم والوجودية  
الكلمة والى منه اقسام بان عبرت الاسم المعنى العام فصيرت الاداة تسما بالاداة  
ان اعيد ذلك الى قول المعنى بانها في الكلمة دخلت الوجودية في الاداة منقسم الى زمانه  
وعز زمانه والاكثاف واجل في الكل ما يقام عاها بالاداة فادوات تسما بالاسماء  
شبه الكلمات الوجودية الى الالفعل فالماضي واما ان يدعي الاداة في الاسم كما  
ادرجت الوجودية في الفعل فتكون القسمة ثنائية او تخرج الوجودية عن الافعال كما  
اخرجت الاداة عن الاسماء فتكون القسمة رباعية الالاءهم نظروا الى ان الوجودية  
تشارك الافعال في تصاريفها والدلالة على الزمان فارجوا فيما والى ان الاداة لا  
تشارك الاسماء الا في عدم الدلالة على الازمنة فجعلها تسما على حد فيقصر القسمة  
ثلاثية وربما لاحظوا مشاركة الوجودية في عدم تمام المعنى فخلوها منها  
كما نقصه النظر الصواب فانه ينضوي ان عمز الدال على المعنى العام عما يدل على معني غير  
تمام وان عبرت كل واحد منهما ما يدل على الزمان عما يقابل فخصوا اذا كان سماعيا  
على اعتبار التعريف من كما يسفح في جواب السؤال وانما قال لبعض المتصنفات المتصلة  
واراد به الضمير المصطلح فيكون كاذب كقولهم او المتصنفين كضربني وضربك لان المرفوع  
المتصل يصح ان يجر عنه وبه والمتصل يجر عنه كما في ضربا وضربوا والمتصنف  
المتصل قد يقع جرا كما في قولك كان الضارب اياك وقولك لما تصيف جوابك ان  
عمه البعض عن بعض معني اتم استقر نوال الالفاظ وتشتوا عن احدها فوجدوا  
بعضها بعضها لان مصدر جوا اقربا من الالفاظ والامة والنقدية الناقضية في الالف  
كما هو في الالفاظ التي لا لها من بعضها لبعضها كذلك وهو الالفاظ التي لا لها  
عزامة ووجدوا من القسمة الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد من جري ملك  
الاتوال اعني المحكوم عليه والمكسوم به وبما يدل على زمان معناه وبالمعنى ان  
ذلك وهو ما يدل على زمان معناه ووجدوا من القسمة الثاني ما تشارك احد قسمي  
المتعلق

المعنى من الازمنة التمدد وقوله فاللفظ جنس يفضل لكل الكليات وتمام على حده الاسم فان قيل  
المتقدم والمماثل والمماضي والمحتمل اذ احلت على الزمان في الالفاظ ان معاني متساوية  
بانسان فكيف يجره بقوله فتدلك المعنى قلنا من حيث اننا لا بدل على طرفه لعل اعني انما  
به ووج قول ابي الاسماء التي خرجت عن حد الكل هذه القبول داحل في حد الاسم فانه  
اذ لم يدل على زمان المعنى من الازمنة الملائمة فاما ان لا يدل على زمان أصلا كما جسم  
او يدل على زمان لا يكون المعنى كالزمان واخوانه او يدل على زمان موزان  
المعنى الا انه لا يكون من الازمنة الملائمة كالصبح والعقوب وهو ان لم يكن  
شبه لم يكن زمان نسبة لال المضارع من حيث هو مضاف لا موصوف بل هو المضاف  
الده ولاسلك ان الزمان المعبر مفهوم الكل مضاف الى النسبة باعتبار الالفاظ فالكل  
الى النسبة اخرج منها الى زمانها فخرج ابراد ما في حد بطون الالفاظ ونوتهم  
ان يقال ابتداء هذه اشعار بان جواب المصنف كلاما على شدة المنع الذي لا يعتبر  
المعنى العام وان كان مساويا للكل على ابطال ما منه سطر من فساد في حد الاداة  
اذ ربما يلزم ذلك الفساد للذات عن تعريف الاسم وقد منعت لال الكلمات  
الوجودية يخرج عن حد الاداة بقدر غير منه وهو عدم الدلالة على الزمان فالاص  
الكشف ما ذكره الشرح في حد الاسم والكل يعضي ان لا يكون الاداة تسما بالاسماء  
الاسم فاذا اورد جوا عنها شرط في الاسم الدلالة على معني تام نعم فيتم الكل الى  
حقيقه ووجوده وقال ان شرط في الكل كون المعنى ما خرجت عنه الكلام الوجودية  
وكانت ادوات فاللفظ المفرد اما ان اعلم في تام فان دل على زمان ايضا كان كالا  
كان اسما واما ان اعلم في غير نام وهو الاداة فاندرجت الكلمات الوجودية في الاداة  
وان لم شرط في الكل ذلك فلما في القسم ان اللفظ المفرد ان دل على معني و زمان فهو  
الكل والافان كان يدلولها ما كان اسما وان كان غير نام فهو اداة فظهر من كلامه ان  
انذاجها فيها بانها يلزم اذ المعنى الاداة بالدلالة على معني غير نام وذلك الكفاية انما  
سواء في تقدير جوا الوجودية عن حد الكل فغير تمام المعنى وعلى تقدير عدم اجزائها  
بان تشارك ذلك القيد في حد الاداة الى اعتبار عدم الدلالة على الزمان فلما قال  
المصروف ان الالف في الاداة بدلالة المعنى على معني غير نام دخل فيها الكلمات الوجودية لا يمكن  
من ان يكون شرط

عنه

بعضه

عها

العلم

مكروه محسا لا او انما

صحت

في عدم الدلالة على الزمان وما شارك الاخر في الدلالة على فاعله فاراد وانعز به الاقسام  
الصفات المتعاقبة فخص كل قسم باسم فسمى الاول اسما والثاني كذا والثالث اداة  
والرابع كذا وجوز به **و** مما يؤكد ما ذكرناه انما هو انه لا يلزم بطاير الاصطلاح عند  
فاسر حتى النظر في اللفظ بالمضاربه الغائب هو المكمل واحد اكان او متعددا  
والمحاطب مطلقا وشارك به في الحكم الماضي المنكح والمحاطب بعين الدليل المذكور كما  
صح به في الشفاء وقد نوقش في قوله وكل محفل للصدق والكذب بل انه يجوز ان يعارض  
ان موضع لفظ مفرد نازا نسبة بانه خبره كما يجوز وضع لفظ مركب غير تام فان قوله  
ناد ان عا ما في الشفاء مركب من لفظ واحد ما نزل على العدم والآخرة على العالم والعالم  
مكون معناه مركبا وقد ذل عليه لفظ مفرد وهو الجاهل ولذلك قوله **و** حيث شد  
ذل عا معناه غير موصوفه واد احوال ذلك طبعه في المركبات النادرة وقد حال  
بوقوعه كما في منبهاث ويجوز ان يكون المحاطب رذو اذ سب اذ لم يزرع ان يشارك  
صفا مستترا وسيد عليك فتناوذا الزرع ودلالة الناء على الفاعل المحاطب  
المفرد المذكور نحو تضرب طائره واما نحو تضربان ونضربون ونضرب من غير ضمائر  
بارز عند النفاة دلالة على الفاعل كذا الناء يدل على ان ذلك الفاعل هو المحاطب ويمكن  
ان يقال الناء هو الدال على الفاعل المحاطب وملك الضمائر وجوزت الراجحة  
وقد نقض الشيخ الدليل الاول من دليلي الضمير المضارع الغائب مطلقا اذ  
لا فرق بينه وبين غيره الا بتعيين الموضوع وعدمه ولا اثر له في احتمال الصدق  
والكذب وعدمه كما في قوله ضرب زيد وضرب رجل واجاب عنه بطريق المعاصنة  
في المقدم اي ما حر وان دل على المضارع الغائب محتمل الصدق والكذب فيتم  
كل منهما ما يدل على عدم احتمالهما وسواء لا يجوز ان يكون معناه ان شيئا ما غير متعين  
في نفسه وجعله المصدر اذ لو كان معناه ذلك لصدق بوجود المصدر الذي سمي  
كانت العالم معنصه على زيد فاصح ان يقال زيد معني لان ما وضع لغرضه لا يصح  
الاطلاقه اي حله على ما نعلمه واللازم صدق احد المقابلين على الآخر وقد نظر اذ  
ليس المراد لغرض المعين شيئا ما غير متعين عدم التعيين حتى ينافي المعين بل ما يعرفه  
التعيين وعدمه اعني المطلق الذي يصدق على المعين ولو صح ذلك وسوان ما وضع

اسماء العلم

لغرض المعين لا يحمل على المعين لعم الدليل به وكان المقدمه القائله بانه يصدق بوجود المصدر  
الذي شي كان في العالم مستدركه البان **و** يمكن دفع المنع والاستدراك بان يقال  
لو كان معناه ان شيئا مطلقا وجعله المصدر لا يمنع حمل عا **و** لان اسما المصدر  
الى موضوع مطلق بوجبه عدم انحصار صدق الموضوع المعين كونه مثلا لا يمكن  
صدقه بوجود المصدر لمعين آخر واستناده الى المعين بوجبه انحصار صدقه **و** لا  
يشك ان الانحصار المذكور وعدمه متساويان فلذا لمز واما اعني الاستناد من فلما  
بجتماعه واذ لم يكن معناه ما ذكره فاذا كان معناه ان شيئا ما معينا في نفسه وعند العالم  
جهولا عند السامع وجعله المصدر في محتمل الصدق والكذب مالم يصرح بذلك  
المجهول فهو في نفسه لا يحملها بل مع ما علة الذي ذكره **و** احد ما ان عني لو كان  
دال على ان شيئا ما معينا في نفسه وعند العالم مجهولا عند السامع عني فاد اطلق  
فلا يدان بعينه هو المعنى منه فان لم يذكره او جعل ان عني دال على كذا كلب فالوا  
معناه ذلك ليس يلزم من كونه معناه دلالة على كذا في الحرف فانه لا يدل على معناه  
ولا يلزم منه مالم يذكر متعلقه فلما اللفظ اذ اكان موضوعا لمعني وجب ان يدل على  
اذ اكان معناه محتمل للكذب بعقله لا بعينه كعني الحرف فانه نسبة مخصوصه ملحوظه  
حيث انه آلة للملاحظة فيها ورجاة لمنشاهة حالها فلا يتم الا اذ اذكر طرفا  
كما في قوله بربث من البصرة وما ذكر من معني عني فهو مستقل بالمعنى فوجب ان  
يتم منه لوجود المصنوع واسماء المانع واعلم ان ظاهر المفعول دال على ان الموضوع اعيد  
به المفهوم الكلي وسواء معني نفسه وعند العالم مجهول عند السامع دال على ان يكون  
عني وقد جرى الحكم عليه المشي فمعني عليه الاسكات المذكورين وكذلك قول الشيخ  
المعبره موضوعه ليس هو الشخصي فقط واللام نحو استناده جعفر الخمر المسحوق  
بل سوان منه فان المعنى العام من حيث هو متعين في نفسه بما زعن سائر المعاني  
وان كان باعتبار ما صدق هو علة من الاخر لو غير متعين كما صرح به في الشفاء في هذا  
العام وح نقول لا يمكن جعل المفعول على طائره اذ لو دخل في عني موضوعه باعتبار  
ذلك المفهوم الكلي لكان معلوما للسامع عند اطلاقه من حيث انه متعين بذلك الاعتبار  
والم متعين باعتبار مخصصه كما قد يكون عينه عند الفاعل لذلك فلا يصح ان يقال

استاد

ل

الاسكال المذكور

خبر

انه مجهول السامع فوجب تأويله بان معناه اسناد المصدر الى الموضوع معني نفسه  
وان النسبة حال الاطلاق متوجهة اليه لكون ذلك الموضوع ليس في اطلاق معنونه الا انه  
لم يصرح بذلك بل اقيم له وجه وهو جعل السامع مقابله لتدفع الاسكال الاول لان الموضوع  
اذا كان جازعا عنه لم يحصل الحكم في مفهومه فلا يحمل الصدق والكذب لانه مرجح  
الحكم وكذا الاسكال الثاني لان الحكم علمه اذ اختلفت صور النقص معن باعتبار مفهوم  
كل واحد منهما النسبة اليه وانفقد الحكم علمه وكذا الثالث لان المراد انه محسب مفهوم  
لا يحملها وذكر جعل السامع لما بناه للعدم احتماله اياها عند **٤** وهو ان يولفها  
عشيتي لا ضار به في ذلك لانه عا موضوع غير معين فلما لم يكن معينا في نفس او غير  
محت كونه في قولنا شئ ما عشيتي اى لا اسكت انه اذا اطلق عشيتي مفهوم موضوع  
غير معين اى موضوع مطلق غير محدد نسبي من المعينات المحددة وغيره فلو بالذات  
اللازمه فلما لم يكن هو المطلق من حيث هو مطلق موضوع عشيتي محسب وضعه  
اعني بان توجه اليه النسبة له اذ اختلفه واما ان لا يكون كذلك بل يكون مضمون حيث انه  
مقيد بشئ من تلك المعينات موضوعه حتى يكون نسبة متوجهة اليه ذلك المعين الاول  
بط لا يجر كون موضوعه الذي توجه اليه نسبة مفهومه عند اطلاقه فربما ينطبق النسبة  
وتعقد الحكم ويصير مفهومه في قولنا شئ ما عشيتي ولم يرد من المجالس فعل الكمال  
وهو ان يوجه اليه النسبة معن مقيد بوجه من الوجوه والاشبهه في انه غير مفهوم  
اللفظ فلا يكون مفهومه مشملا على ارتباط النسبة به وانفعا د الحكم علمه فلا يحمل الصدق  
والكذب بل يكون مفهومه كغيره من الكلام غير عشيتي مثلا في ان النسبة المتوجهة اليه المعنى اذ  
فهما مختلفان ذلك المعنى فاما لم يذكر مطلقا عشيتي علمه لان المعنى المعبره الموضوع  
اع من ان يكون مخصوصا او غيره كما صرح به في الشفاء بقوله حتى ان كان ذلك المقيد  
عاما او مخصوصا وكيف كان جازعا فان المعنى العام وان كان لا يصدق بجزائه فانه  
متعدي في نفسه من جهة الامور وعلى هذا فنقول عند اطلاق عشيتي مفهومه كما كان  
به ومفهوم الموضوع اعم من عشيتي نفسه فكل موضوع عشيتي مفهومه من حيث انه يتغير  
بحسب المفهوم الكلي وان لم ينعين بحسب جزائه فتعقد الحكم ونظير الاحتمال الثاني  
المفهوم عند اطلاق عشيتي هو ما صدق عليه الموضوع لانه حيث انه مقيد بمفهومه ولا يشترط

حصول الحكم

محمدا

آخر من المفهومات كما ينهك عليه ومن ثم جاز ان يقر عنه سائر المفهومات العامة  
كما فعل شئ ما عشيتي او موجودا عشيتي فلا يكون موضوعه من حيث انه موضوعه فهو ما قطعنا  
**٤** ومن البين انه ليس كذلك اى ليس قول العالم عشيتي صادقا بان شئت العشيتي شئ ما  
في وقت من الاوقات المستقبل او الحاله وكذا ما بسلب العشيتي عن جميع الاشياء في  
ملك الاوقات **٤** لان به الكسب اى قولنا شئ ما عشيتي ليس بغير ما حتى يكون  
قبح المفرد واضح جملة على زيد وذلك لان الشئ من العالم المحسوس بانه عشيتي اذا دل عليه  
عمود كان اسما لا كظلم بل هو كسب جزى يمكن ان يدخل عليه ان يقال ان شئنا ما عشيتي  
وتعني جملة زيد لخلو الجملة عما يعود اليه كاني وكذا يدعى عشيتي **٤** وكذا عند القائل اى  
الموضوع معن عند انضائه لان الكلام فاذا ان القائل عشيتي فاصد المعناه فلما بد ان  
تعقد اسما العشيتي الى او متعني عنده لوجه جزئي او كلي ولا يحمل في وجهه ان لم يلزم  
احتمال الصدق والكذب عند العالم لما تحققه من ان الموضوع المعين ليس في اطلاق مفهوم  
عشيتي فلا يكون نسبة مفهومه اليه ذلك المعنى الذي عند القائل يحمل الازم ليس استفاد  
اللفظ ودلوه **٤** وهو ان يرد على مفهوم الكلي فانها لا تدل على تعيين الموضوع بل تدل  
لا سكت ان الكلي موضوعه النسبة فانما ان يكون موضوعا للنسبة الى شئ معين او الى شئ ما  
مطلقا لا يسئل الى الذات والاكانت الكلي حيثما استعمل محازا اذ لا يستعمل الا النسبة  
النسبة الى موضوع معين بنوع معين وانضالوا كان معناه شئ ما لحدث لاجمالت الصدق  
والكذب وحدثا ولا يمنع جملة على شئ معين كما قر في كلام الشيخ فعند انما موضوعه النسبة  
الى معين كذا ذلك المعنى لانهم منها لا الفعل وحده لا يفهم منه فاعلمه فلا ينعى مدلوله الا  
موا النسبة الى المعنى كما في لفظه من اذ لم يكن معناه ضمير لم ينعى معناه لولا ان هو ثابتا  
الخاص بها وحيث في الوقت ذكر متعلقا لغيره معناه التي هي نسبت محسوسه من حيث  
انها اذ انما من المعاني الخارج عنها كذلك يجب ذكر العاقل لغيره من الافعال والنسب  
المعبره في مفهومها اياها يحدث داخل فيها وموضوع خارج عنها كما في الافعال العامة  
واما من اخرج خارج عنها معانها في الافعال الخاصة **٤** لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه  
بان يحمل مولا ومنه جملة على زيد ولما كان المعنى انما استعمل القاء اقتداء بالشيخ  
حيث قال في لاصح جملة على زيد الا انه لم يصرح بجميع معنات الدليل الاول اوم كلامه

موضوعه

المعنى

سبع

دولة

انما دليل واحد بخلاف الشرح فانه صريح بما فلا ايهام في كلامه **هـ** وانما انما انما  
انما انما من ان معناه شيئا معناه في نفسه وعند الفاعل فهو لا عند السامع وعند  
المصدر ليس على ما ينبغي فان طابره بدل على ان الموضوع المعين بالاعتبار المذكور  
داخل في مفهومه وقد جرى عليه الحكم بنوع المصدر له وهو مناط الاستحالة السابقة  
وكلام الشرح يبرئ عن ذلك وقد اوجها ذلك في المنقول انما فاعالت الاستحالة  
عنه ما لا خلاف عليه **هـ** واما على الدليل الثاني اي واما اعراض الشرح على الدليل الثاني فهو  
عطف على قوله في صدره في المحقق **هـ** اما على الاول **هـ** وليس كذلك اي ليس الثاني  
اللفظ يدل على الباقي من المعنى وذلك لان المركب من ميم ساكنة متبداها ميم  
ثابتة اما ان لا يكون لفظا بنفسه ان كان حقا ما حال من الساكن لا على الابد ابرو  
وانما ان يكون لفظا لا يمكن الابداء بالساكنة لغات كثيرة لكن لا يكون الا  
المعنى اذ ليس موضوعا في لغة العرب **هـ** وانما من اليس ان الباقي من اللفظ يدل  
على الباقي من المعنى فان الحدوث ونسبته في زمان مخصوص مفهوم من منى في لغتنا  
الغربية والعلمها تعين لهما من باقي اللفظ وذلك لانه بافاده حاله التركيب كافيته  
كون اللفظ مركبا فلا يضره ذلك عدم دلالة حاله التحليل لجواز ان يتعلق الموضوع به  
موضوعا لما تقدم من الزوائد الدال على الفاعل **هـ** ونعمون المعاني التامة المحمودة  
للمصدق والكذب اذ يعمول من امثلي معني بولك انما امثلي سوى تكرار ذكر  
المكافاة وانت جبر بضعف ما لخصناه لك من ان يمشي لادل على موضوعه اصلا  
اذ لو دل على ما على معين وهو بوط او على مطلق فلهذا حاله المذكور ان لا يدل  
لا يرد على مفهوم الكلي بخلاف سائر الفاظ المضارعة **هـ** واورد الشرح ايضا على  
الماضي الغائب مطلقا والاسم المشق كاسم الفاعل والمنقول ولا استكمال في دلالة  
الاسماء المشبهة على موضوعه عزه من خلاف لالة الماضي الغائب عليه كما سبق في  
فلو قيل ان تصور الماضي يدل على الزمان لكان اقرب والمراد ترتيب الاجزاء المعترفة  
في التركيب بترتيبها في السمع بالقديم والماخر يكون كل جزء منهما مسمى على ما قبله  
عده او بعد او قبل بعضه وبعد بعض آخر والصوت النسب كذلك مع المادة  
بل استعمال فاعال الحرف المتحرك مع حركة بعد مقطوعا ان لم يكن ساكنا بعد والافالقطعة

المعنى

مدلول

مما ساكنة

مجموعهما ومن فتره بالحركة اللاحقة تسك بنا المست لفظا ولا جرفا بل هو كل مقطع يصح  
الحكم بان الاسم الموصوف بحرك وزد بان الشرح عند الحركة انما من الاجزاء المعترفة في التركيب  
حيث قال انما يحقق الاسم سواء كان الجزئية او مقطعا او حركة فان حركه كذا جزاء  
المسموع فقال المقطع بالحركة فكان الاول بغيره بالوقت الذي مناسب معناه اللغوي  
وقد يدل على معني زائد بوجه التركيب وهو مقطع الكلام عابده ولا استنباه في ان الحركة  
مسموعا في الاختلاف في انما بل يوجد مع الحركة او بعد والحمار هو الثاني لان الحركة  
ابعض الحروف المصوتة وكون الحرف مع كاجبار عن كونه تحت على ان تلتقط بعد  
حرف مصوت واما كون الوقت مسموعا فلهذا لانه عيان عن قطع الكلي عابدا  
والقطع ليس مسموعا كالمقطع بل المسموع وهو ما وقتت عليه كالقطعة بالانفعال اذ  
وقفت على حرف عرض له حاله مسموعا متاخرا عنه في المرفة بالوقت المعترفة بالقطع  
لكن ذلك انما نظيرة احد اقسامه والشرح مع ايراد تلك المباحث في الكلمات قد  
جزم الحكم بان المعنى والمضارع الغائب في لغة العرب كذا وباني الفاظها كلام لكن بعض  
المناجس قد بالغ وقال لا كذا في لغة العرب ويحقق ذلك من الوظائف الجزئية المتعلقة  
بلغة معينة والوسطية المنطقية انفعال اللفظ ان دل جزوه على جزوه معناه فهو مركب  
والا فهو مفرد منقسم الى كذا للاقسام الستة وما لا تسكت امكنه وجود لفظ دل  
بمواظف على معنى وزمانه وهو مفرد وذلك هو الكلي وانما انه بل يوجد كذا في لغة العرب اولا  
طلب ما يمتما **هـ** القوم قد زعموا قد اشبهت بها منهم ان الاسم يصح ان يخرجه وان الفعل  
والحرف يمتنع الاجزاء عنهما فاعرض الامام عليهم في الخوض وقال ان قولك الفعل لا يخر  
عنه جزوه وليس الخرجه فنه جفا انما هو الاسم او فعل وعلى القدرين هو كاذب  
على الطريقة المذكورة في مسئلة الجهول المطلق والحق ان مثله واورد على قولك الحرف لا يخر  
عنه وان جوابه كجوابه ولخصه ان الاجزاء اما عن اللفظ وذلك جائز في الكلمات كلها  
سواء ذكرت الفاظها انا وحدها او مع غيرها او غيرها بالفاظ اخرى واما عن المعنى  
انما عبر عنه لفظه وحده او مع غيره او مع غيره لفظه اخرى فالاول من خواص الاسم  
والاخر ان يشاركه منه وبينه في وجوده فاذا زيد لا يجازر عن معانيها من منعها بجوار  
عنه وجب ان عبر عنه بغير لفظه او بغير مع غيره فيخرج عن جوارحه من الوجود

المعنى

الاسم

اللفظ

ل

تألفه العربية

بأنه يمنع أن يخرج عنه مجرد اوجه ثالث ولا ينافي ذلك **و** وأنا لم نعلم لو كان المخرج  
المناسب لطائر النقر السابق ان يعال وانما يلزم السامض ان لو لم تصدق قولنا  
الفاعل يخرج عن معناه مجرد افعاله لفظ لكنه نظر الى حصول ذلك المراد وهو ان الفعل  
لا يخرج عنه مجرد افعاله وانما كان ذلك الكلام من قول الامام خارج عن قانون  
الموضوع لا بد في ذلك الحد الاخص على تقدير الزام للاستدراك على تقدير ارجو وليس  
شي منهما يخرج من المعنى ان ما ذكرنا لا يبطل الاستدراك في السامض لانه اذا  
كان مفهوم الكلام الاجاز عن المعنى بانه لا يخرج عن معناه لم يلزم السامض كما لم يلزم اذا  
اخرج عن اللفظ بانه لا يخرج عن معناه وانما هو استنشاد وهو شرط السامض في المعنى  
لان وجوه المنية ولو قيل المراد بتولما الفعل لا يخرج عنه ان معنى الفعل لا يخرج عنه مجرد  
اللفظ ولا ينافي لان المخرج عنه معناه معنى الفعل لكن مجرد افعاله لفظ الاسم اعني لفظ المعنى  
مقدرا ايضا فالفعل لم يتوهم انما ذلك السؤال اصلا **و** منها على هذه العاقله وهي  
ان الاجاز عن اللفظ ينقسم كالاجاز عن المعنى لانه انقسام وبذلك يصح الاجاز فانه اذا  
جاز الاجاز عن اللفظ الفعل مجرد لفظ كان جواز اذا خرج عنه لفظ الاسم بطريق الاولى **و**  
والاضطر اضطر في معنى المضمر بالموارد الشخص او لا فذهب بعضهم الى ان معناه كلي  
كقوله مقولا على كثر من ومن ثم قال السامض وحذفت في حذف المضمر عن هذا الضمير اولى  
ككلمته كذا ضرب عليه القلم وقال انما يكون كلما لو كان مقولا على كثر من معنى واحد ليس  
كذلك فانك اذا قلت جاني زيد وموداك فللفظ مودعا عن خصوص زيد وهو  
واحد شخصي وكذا اذا قلت ضربت عمرو ومودعا كان عينا عن خصوصه مجرد لا  
تفعل فعله بل كان المضمر مشتركا بين معاني غير محصوره وينوب ايضا وكلف لا ولا  
تفعل ان تصوروه اضع اللفظ اصطلاحا لكل واحد من الموضوعات التي تطلق عليها اللفظ هو  
لا تفعل **و** انما يلزم الاشتراك اذا كانت اللفظ هو مثلا موضوعه لذلك الموضوعات  
باوضاع متعددة وسوم بل هي موضوعه لما اوضحه احد وكيفية الراضه اذا اوضحه  
معنى كلما على ما خطب بقرائنه وعين هذه الملاحظه الاجماله لفظا واحدا لكل واحد  
لكل الخبائث كان مماثل وضعه واحدا معان متعددة فطلق هذا الوضع ذلك  
اللفظ على كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكلي حقيقة ولا يطلق ذلك لفظا كذا الكلي

بأنه يمنع ان يخرج عنه مجرد اوجه ثالث ولا ينافي ذلك

المناسب لطائر النقر السابق ان يعال وانما يلزم السامض ان لو لم تصدق قولنا

الفاعل يخرج عن معناه مجرد افعاله لفظ لكنه نظر الى حصول ذلك المراد وهو ان الفعل

لا يخرج عنه مجرد افعاله وانما كان ذلك الكلام من قول الامام خارج عن قانون الموضوع

لا بد في ذلك الحد الاخص على تقدير الزام للاستدراك على تقدير ارجو وليس

شي منهما يخرج من المعنى ان ما ذكرنا لا يبطل الاستدراك في السامض لانه اذا

كان مفهوم الكلام الاجاز عن المعنى بانه لا يخرج عن معناه لم يلزم السامض كما لم يلزم اذا

اخرج عن اللفظ بانه لا يخرج عن معناه وانما هو استنشاد وهو شرط السامض في المعنى

لان وجوه المنية ولو قيل المراد بتولما الفعل لا يخرج عنه ان معنى الفعل لا يخرج عنه مجرد

اللفظ ولا ينافي لان المخرج عنه معناه معنى الفعل لكن مجرد افعاله لفظ الاسم اعني لفظ المعنى

مقدرا ايضا فالفعل لم يتوهم انما ذلك السؤال اصلا

وهي منها على هذه العاقله وهي ان الاجاز عن اللفظ ينقسم كالاجاز عن المعنى لانه انقسام

وبذلك يصح الاجاز فانه اذا جاز الاجاز عن اللفظ الفعل مجرد لفظ كان جواز اذا خرج عنه

لفظ الاسم بطريق الاولى

والاضطر اضطر في معنى المضمر بالموارد الشخص او لا فذهب بعضهم الى ان معناه كلي

كقوله مقولا على كثر من ومن ثم قال السامض وحذفت في حذف المضمر عن هذا الضمير اولى

اذ لم موضع له كما اذا قال لفظا انما لكل مسك واحد ولفظ انما لكل مخاطب مفرد مذكر  
ولفظه هو لكل غاب مفرد مذكر فيكون كل واحد من هذه الالفاظ موضوعا لوضع واحد  
لمعان تخصيصه متعدده فلا يكون كل واحد منها كالمشتركا بل يكون اللفظ معناه عاما والموضوع له  
خاصا ومنه الفصل اعني الموضوع بالوضع العام اسما للاشياء فان اللفظ هو الموضوع  
لكل مشار له مفرد مذكر ومنه الحروف ايضا فان لفظه من مثلا موضوعه لكل ابتدء  
خاص بوضع واحد وكذلك الافعال بالنظر الى النسب المحضه الداخلة في معنى ما  
ومن لم يعرف اللفظ العام لمعنى خاص وقع في جيبض بيض وقال ان الضمائر واسماء  
الاشياء موضوعه لمعان كلبه الا ان الواضه شرط ان لا يستعمل في خبائث تلك  
الكلمات وعال الحروف ان اللفظ من موضوعه لمعنى الا ابتداء الا ان الواضه شرط  
في دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك لفظ الابداء فذلكم الاعتبار والانتصاب  
فان قلت ما ذكرته من كون معنى المضمر واحدا بالشخص في ضمير المسك والمخاطب اذ  
لا يقال انما او انت وورد به مسك او مخاطب مطلقا وعموم الخطاب عما عن ارادة كل  
شخص من نصيب ان مخاطب لا عن ارادة مفهوم كل شامل لهم فلا يقع في الشخصيه والاضطر  
العقاب فذهبوا الى الكلي ايضا واللفظ به اذ اشار بها الى الجنس كما في قوله علم يخفون  
بذلك السواد قلت ان كل موضوعه للجنس انما المذموم حيث قولنا كل غائب  
مفرد مذكر سواء كانت جنسات حقه او اضافته والاشياء الى الجنس مسنة على العمل  
بمذموم الجنس المشابه وقد يعبر عموم اللفظ في جانب اللفظ والشيء وصعابا عما كما  
جاء على افراد المتوهم اراد بالمتوهم المنصوره سواء كانت حقه في النفس الباطنه  
او في الالهة وذلك ان تلك الافراد اما كلبه ايضا فترسم في القوم العاقله والماجرنا  
حقيقه فان كانت محسوسه فهي مذكر كالمشترك ومخفوطه في الخيال وان كانت  
متعلقه بالمحسوسات فادركها بالوهم وحفظها بالخيال وان لم يكن محسوسه ولا متعلقه  
بها فهي ترسم ايضا في العاقله وبانه ان الامكان مثلا معقول حروف بقرائنه لا بد ان يكون  
في الفعل حتى اذا ادركنا الامكان زيد مثلا واشترنا الله اشياء عقليه بمذموم الامكان  
كان جنسا حقيقيا ومعقول لا مذكورا بالاشياء المنصوره بذكر كل الجنس المحسوسه  
ومتعلقها بالافعال نحن نعلم بالضرور انما نذكر اشياء ليس جنسا نبيه اصلا كالامور

عنه

انتصاب

بمذموم الجنس المشابه

فان كانت محسوسه فهي مذكر كالمشترك ومخفوطه في الخيال وان كانت

متعلقه بالمحسوسات فادركها بالوهم وحفظها بالخيال وان لم يكن محسوسه ولا متعلقه

بها فهي ترسم ايضا في العاقله وبانه ان الامكان مثلا معقول حروف بقرائنه لا بد ان يكون

في الفعل حتى اذا ادركنا الامكان زيد مثلا واشترنا الله اشياء عقليه بمذموم الامكان

كان جنسا حقيقيا ومعقول لا مذكورا بالاشياء المنصوره بذكر كل الجنس المحسوسه

ومتعلقها بالافعال نحن نعلم بالضرور انما نذكر اشياء ليس جنسا نبيه اصلا كالامور

عنه

انتصاب

بمذموم الجنس المشابه

فان كانت محسوسه فهي مذكر كالمشترك ومخفوطه في الخيال وان كانت

متعلقه بالمحسوسات فادركها بالوهم وحفظها بالخيال وان لم يكن محسوسه ولا متعلقه

ط  
الصورة

العامة فترسانها لا تدرك الالاب العقل فاقبل مران الصور العقلية كغيرها ليعنى الالان  
 الصور المنسوبة من الجسميات المحاصلة في العقل كالمسألة حصول صورها الجزئية  
 في العاقلة اذ لم يمتد منها انفسها بخلاف حصول صورها الجزئية المبردة كما ذكرنا وخصوصا  
 المبادى العالمة فانها اذا اجرت ارتسخت في النفس الناطقة التي موادها المدركة  
 او الحافظة **•••** لانه يسلك الباطنة انه من المشرك او من المتواطى ومن ثم تعاقب  
 حيث قال ان كان المعادوت داخل في مفهوم اللفظ كما في مشركا وان كان خارجا عنه  
 كان مفهوم اللفظ وهو اصل المعنى حاصل في الكل على سواء اذ لا اعتبار بذلك الحاصل  
 متواطفا **•••** عند بان المعادوت خارج عن مفهوم الالان في وقوعه على افراد حصوله  
 فيها فاعبر فيها على حد مقابلها ليس فيه المعادوت وحصول الوجود في الواجب  
 قبل حصوله في الممكن قبله بالذات لانه مبدأ المعاداة ولا جرة بالقدم الزماني كما  
 افراد الانسان لرجوعه الى اجزاء الزمان لا الى حصول نفس معناه في افراد الوجود  
 في الواجب لانه مقتضى ذاته وانتهى استعماله والنظر الى ذاته واخرى كغيره انما  
 فالوجود مقول عليه وعلى الممكن بالسليكة من غير الوجود من قد يجعل الاقوى واجبا الى  
 الالان ويجعل كونه الالان كما لهاد لبلا على الشدة كما في باض النور فان قوة البصر كونه  
 واكمل فكل الوجود مسلما بالوجود الملائمة معا والوجود في الاجسام الكائنة الحادثة  
 عالما به الالان اقوى منتهى في الحركة العقلية المتقدمة عليها بالذات ومثل المرئيل  
 جعفر عالما فانه مقول على التمه الصغر بلانسانه **•••** المراد اجماع الصدق والكذب  
 بحسب مفهومه فاذا جرد النظر عن وقوعه لدول الكلام في نفس الالان وتوعد عن حصوله  
 المسكول بل وعن خصوصه مفهومه ايضا ونظر الى محضه وما يند منه فان كان محتملا لكل واحد منهما  
 بدلا عن الآخر فهو الجزئية بضره تعين احدهما بحسب الوقوع او اللانقيح ولا يحتمل الشك  
 ولا تحسب خصوصه مفهومه كما في تولد اجماع المقضن حق او باطل واما قوله او المراد الالان  
 الجاهل او العاسم متيقر عليه انه لا معنى للاجماع بل الواجب ان حال فان صدق والكذب  
 سمي جزوا وامتناعه موافق الصدق والكذب بدون موافق الجزئية اذ يصح ان يقال الصدق  
 مطابقة الكلام للواقع والكذب عدم مطابقتها لانه اذا كان من شأه المطابقة وتوضيح الحوا  
 الالان ان الصدق هو الكذب من الاعراض الدائمة الالان الجزئية فتوقف موافقها على موافقة

سبب

سواء احساجا الى نوعه او لا وانما ذكرنا في تعريفه الذي هو تعريفه لاسميه وتعيين لمعناه  
 وذلك لان اسميه الجزئية نفسها واضح عند العقل كسائر المركبات الباطنة الالان اذ  
 اطلق لفظ الجزئية ليعلم ان المراد به اني مركب من ملك الالان المعلوم فصاح في بعض  
 دلولة الى ذكرها ليعلم ان اسميه بقية ما بينه الجزئية تحتها بما دلولة لفظه موافق عليها  
 وموافقها موافق على موافق ما يند منه تحت سمي واللازم من ان موافق هو فراسمه الجزئية  
 بالاعتبار الاول على موافقها بالاعتبار الثاني فلا دور ونظره ان يقع اسميه في معنى  
 الحسوس مثلا فنعال الالان معنى به ما يقع في تعريف الانسان موقعه الحس في كلام الالان  
 ان تعريفه الجزئية بحسب الصدق والكذب الموقوف على موافق بل باجرت العادة  
 من الناس بانسحالها من اللفظية **•••** والاولى ان يقال التعبد بالاوله للوقوع لا  
 للاجرت من ملك الاجزاء واللاهم انما لا يكون جزوا بدل عا طلة الفعل بواسطة التخي  
 فانه بدل عا طلة التخي مطلقا او بواسطة التخي اذ كان متعلقا بغيره وكذا الحال  
 في النداء فان طلة الالان لازم لمعناه كل ذم طلة الاعلام لمعنى الاستفهام ومنهم من  
 عند التخي والنداء والاستفهام من قسم الطل كما لا والتهى وندتم المركب التام  
 الى الجزئية والاشياء المتساو للطلب والبنية والمركب العقيدى اما من اسمى اضعفت  
 اولها الى الثاني او وصفه به او من اسم مقدمه وفعل مساجر وقع صفه له او صلا اذ  
 لم يقدم الفعل او اخر ولم يكن صفه ولا صلا كال المركب منها كطاما تاما وانما قال لان الحيد  
 موصوف اما لانه المشهور المنفتح به في الكسباب المصوبات واما نظرا الى ان كلام  
 زيد مثلا معنى كلام لزيد على الوصفه **•••** ولا يحصى عند الاتخصيص الدعوى بالقول  
 الجازم اى الذى لا يعلق منه وهو المحلى وسبب اطلاق القول الجازم على ما سنا و  
 المحلى والشروط معا ولما كان الفعل المفردة النداء وسواه فوا نشاء لا اخبار لم يحتمل  
 الصدق والكذب ولم يصح لال مخاطب به غير المنادى فان اشياء الاعاء انا يحصل  
 اذ اخر طيب به المنادى لا يجزه **•••** **مباحث الكليل والجزئى** وليس الجزئى  
 في هذا الكتاب ولان كتاب من كتب المنطق مباحث اراد به ان ذكر الجزئى مباحثا  
 معطوفا على الكلي الذى اضعفت له المباحث غير مستحسن اذ ليس له مباحث في شئ  
 من كتب هذا الفن الالان هو ضرور التعريف بناء على ان مفهومه ملكه ومفهوم الكلي عدم

هه العن

سوتفت بصور على تصويره فان قيل البس قد مر به الفصل الابرزى قال الاشرف  
على معينين وان السببه منهما بالعم مطلقا وان احدهما باس الكلي والآخرا مع منه من وجه على  
ذلك بحث عن البرزخى قلنا اما بان مفهوم فن قبل المصور وذلك لا سبب لنا لانه لا اصطلاح  
عنان عن حل شئ عايش آخر وابان السببه فتمه للبرزخى لان تصحيح المهور المتعوده  
يزداد بعد فرب بعضهما الى بعض ولهذا قال المصور الفصل الاول في انقسامه واحكامه  
فخص الانقسام والاحكام بالكلي وقد يوجد في بعض الفروع كذا في انقسامها واحكامها لكنه  
لا يقول عليه او يقول بوجوه غير مقصود بالذات الا بالنظر الى الكلي فليس للبرزخى مباحث  
مقصوده بالذات في فناءه لانه لا يقع له في الايصال لاني الصورات والاني الصدقات  
فذلك كان لصاحبه عن النظرية مباحث البرزخى في ولاسك لا تتعدون الفصل  
مقصود بالذات مستلزم جدا **قال السرخسي** في الشفاء انا لا اشغل النظر في البرزخ  
اي لا اشغل في العلوم الكيفية بالنظرية البرزخيات من حيث خصوصياتها لانها في مناس  
فلا على حصريا وضبطها وايضا احوالها لا تثبت على وثيرة واحده بل يغير فيغير مع تغيرها  
على وجه مطابق الواقع وانما ليس علميا بها من حيث هي جزئيه فبغيرها كالا حكيما وهو  
ارشام النفس الناطقة بالتصورات الكماله والصدقات العنقه وذلك لان  
صور البرزخيات انما ترسم في الالهة لانها فاذا تعطلت الآلات زال عنها الارشام  
المعلقه بخصوصيات البرزخيات او سلبنا اي وليس علميا بها من تلك الحثه بل علمنا الى  
غايه حكيمة وهي السعادة الكبرى لا بد من اعني انها يوجد انها مضمونه كالاتها  
التي اضلها واعلانا ما ارسم فيها صور حقائق الموجودات واهوالها حتى تصارت  
بدلك الارشام كانهما الموجود كله **قال** قلت السبب في الية عن الافلاك المخصوصه في  
الآتي عن ذات الواجب به وعن العقول الفعاله وذلك بحث عن احوال البرزخ الكمي  
**قلت** ما ذكره بحث عن الكلمات المخصوصه في اشخاص معينه الارى ان العلك المأمون مثلا  
انما يعين عندنا غنومات كلفه بعد بعضها بعض حتى تصارت محصوره في واحد بالتحصر  
مع بقاء ذلك المفيد كلما حسب بظهوره ولو وضع موضوعه **قال** لو افترق في وضوءه  
وساير احكامه وان خالفه في باسببه كانت المباحث المذكوره في العلك المأمون منطبقه  
على شياطين اياه وفسر عا ذلك ما عدا **لا تعال** عدم ثبات الاحوال وزوال الصور

ببعض

نفسه

العلمه عن القوة العاطله انما يجران في البرزخيات بحسب ما تارة واما المجرات عن المادة ذاتها  
و فعلا فلا تغير فيها وقد مر ان صورنا ترسم في القوق الناطقه فلان زول عنها عقارده الالهة  
**لا تقول** ما ذكرتم وان كان حقا الا انه لا طريق لنا الى احوال خصوصياتها الا  
بمهورات كلفه فلا تصور الحث عنها من حيث انها مستحصه مستحصات معينه  
ولما كان المنطقي باجماع العلم الكاسب المكتسب كما هو ولم يكن العلم بالبرزخيات  
كاسبا ولا مكتسبا بل كان طريق حصولها الحواس الظاهره والباطنه لم يكن له غير  
معتلى به وان فرض بنا من البرزخيات ونبات احوالها وكول العلم بها مفيدا ومبلغا  
بل الذي يسمه النظرية الكلمات **قال** المقصد الاعلى في مباحث الصورات احوال  
المعرفات ومقدامه مباحث الكلمات **قال** المهتم وسوا حصل في العقول  
شبه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل اولا وقد مر ان اوصول المعلومات الى المحسوس  
انما هو في الازمان وان مباحث ذلك الايصال معلقه بعوارضها الذي يميزه فذلك  
اعبده في عقيم المهتم ما هو منها فقبل ان منه نفس تصور الى ان منه هو من حيث  
انه متصور من وقوع الشركه فنه بالمثل على كثر من اجابا فهو البرزخى وان لم يمنع فهو  
الكلي وانما قد المنع يقف بالتصور ليجر بعض انقسام الكلي عن بعض البرزخى اذ لو قيل  
البرزخى هو ما يمنع منه الشركه بتار مته الامتناع بحسب نفس الامر وتدرج فيه مفهوم  
الواجب الوجود والكلمات الفرصه فوجب عقيد المنع بالتصور وزيد لفظ  
الفلسف بناء على انه يمكن ان ينهم من اسناد الامتناع الى التصور ان لم يدخل فيه  
اما بالاستقلال او باقتسام او آخر الله فدخل فيه مفهوم الواجب الوجود فان العقل  
اذ انصوره ولا خط معبر بان التوحيد امتنع عن الشركه فنه ولا يشهد في بوقفه  
الامتناع على تصور فله فنه دخل قطعا وسياسك هذه الزيادة فايدة اخرى و  
المراد بالشعب ان عازر بعضه عن بعض مع اتصال الكل باصل واحد كاعضان  
الشجر والبرزخى ان سرفق ابعاضها بالكله وانما اعتره امطابقه احاصله العقل  
لكثر من دون المطابقه مطلقا لان الصور العقله اطلاقا لا مورا كارجحه تقتضي  
الارتباط بها بخلاف الصور الخارجيه فانها ماصلة الوجود ليست تطلقا لشي فان  
قبل الصوت الحاصله من زبدته ذمن واحد من الطائفة الذين تصوروه مطابقت



بما في الصور الحاصلة في اذنان غرة ضرورية ان الاشياء المطابقة لشيء واحد مطابقة  
تقدر ان يكون ملك الصعود كلمة **اجيب** بان الكلمة مطابقة للصورة العقلية للكرن  
من الامور الخارجية معروضه او محققه ومنه نظر لا يتعارضه بالكلمات التي لا يوجد  
افرادا في الالف الذي كنهوم العلم والصورة العقلية مثلا فالصواب ان يقال مطابقة  
الحاصلة في العقل للكرن موطن لها ومقتضى لارباطها بها فان الصور الالهية كونه  
اطلا لا انا للامور الخارجية او الصور الجزئية ومنه ان الصور الحاصلة في  
اذنان ملك الطائفة ليس بعضها فرعا لبعضها بل كلها اطلاق لا واحد خارجي يورثه  
**قال** الساج في رساله محقق الكلمات معنى مطابقة الصور الذهنية متناهية خصوصا  
لاكون سائر الصور العقلية فالكلمة انما هي زيدا مثلا حصوله عقلية كثر ليس ذلك  
الاشرف بعينه الاثر الذي يحصل منه اذ العقل قد رسا معنا ومعنى المطابقة للكرن  
انه لا يحصل من العقل كل واحد منها الترخيد فاننا اذ ارينا زيدا وجودنا عن خصصاته  
حصل منه في اذنانا الصور الانسانية المعروفة عن الواجب فاذا ارانا بعد ذلك  
خالدا وجودنا انضمام حصل منه صور اخرى في العقل ولو العكس الامر في الروية  
كان حصول ملك الصعود من خالدها زيدا واستوضح ما اثره بالامر من خواص منقشة  
انها شيا واحدا فانك اذ ضربت واحدا منها على الشئ المنقش بذلك النقش وال  
منقش بعد ذلك نقش آخر اذ ضربت عليه الخواص الاخر ولو بسبب ضربها في  
لكان الحاصل منه ايضا ذلك النقش بعينه فثبت ان ملك الخواص نسبة الكلي الى جزئياته  
ثم قال بان قلت الصور العقلية مرتبة نفس شخصية ومشخصه شخصه سمته  
كيف يكون كلمة **قلت** للصورة العقلية عبارات احد ما يحسب ذاتها ولا تسلكها بها هذا  
الاعبار جزئية والباقي اعتبارا بها صور ومثال لا ياتصل له في الوجود بل هو كالتل  
لامور في هذا الاعبار مطابقة لما في شخصيتها لانا في كليتها وقدره نظر واتجى الخواص  
ان الصور نطقا معنيين الاول كنهه حاصل في العقل هي الاله وجزءه لتساوية في الصور  
والباقي هو المعلوم المعتبر بواسطة ملك الصعود في الذهن ولا تسلك الصور المعنى  
الاول صور شخصية نفس شخصية والكلمة ليست عارضة لها بل للصورة بالمعنى البانية  
فان الكلمة ليست تعرض لصور الجبروت التي هي عرض حال في العقل بل للجبروت المعتبر عند

صورتها

العقل بملك الصعود وكان الصور الحالية في العقل مطابقة لامور كثيرة كما ذكرتم لك  
الماضية المعبرة بها مطابقة لملك الامور ومن لوازم هذه المطابقة ان الصور اذ  
وجدت في الخارج وشخصت بشخص فرد من افرادها كانت عنده واذا وجد فرد  
منها في الذهن وبجد عن شخصته كان عين الصور اعني الماضية وليس هو اللانزم  
بايا للصورة الحالية في العقل العارضة لانهما موجوده في الخارج وعرضه سيجل ان يكون  
عن افراد الجبروتية ولا تسلك ان اختلاف اللوازم بدل على اختلاف المراتب  
فانحنان المذكور بان للصورة مختلفان بالماسية هذا ما قاله وهو يعني ان المرسم  
العقل من الاشياء ليس ما يجيبها بل صورها واشياءها الخالفة في الحقيقة لما بيناها  
كما ذهب المدعي وليس شئ اذ لم يثبت ان لا يكون للاشياء وجوده في الالف بل  
يجازي في جوانب البار مثلا يدعاهم بالذهن صور مع عرض موجود في الخارج ولها نسبة  
مخصوصة الى باعية النار بها صارت ملك الصور سببا لاكتشاف ما عده النار  
في العقل والدلائل المذكورة على الوجود الذي اذ امتدت على ان البانية الذهن  
ما سمات الاشياء موجوده بوجوه وظل غير اصيل كاذب سببه المحققون ومعنى  
جواب ذلك السؤال الصور الحالية في العاقله اذ اخذت معا على المشخصات  
العارضة بسبب حلولها في نفس شخصه كانت مطابقة لكثير بحث لو وجدت في  
الخارج كانت عن الافراد واذا حصل الافراد في الذهن كانت عنهما على الوجه الذي  
صورناه واما القول بان الصور الجبروتية عرض فقط لان ملك الصور ماسية الجبروت  
فاذا وجدت في الخارج كانت قائمه بذاتها ولا معنى للجبروت الا ذلك لانا فانه قيامه  
بشيء وجود آخر **وهو** ونحسب باننا لانم ان الصور العقلية كلمة قد اتفق المحققون على  
ان المذكور للكلمات والجبروتات هو النفس العاطفة وان نسبة الاله الى الخواص كسبته  
القطع الى السكنى واختلفوا في ان صور الجبروتات الجبروتية رسمتها في الالف  
فذهب جماعة الى الباقي بناء على ان الصور الشخصية الجبروتية منقشة فلو ارسمت  
في العاطفة لا انتسفت بانفسها وعلى هذا جواب ما ذكرنا من ان صور الصور عندنا  
عبارة عن حصول الصور عند العقل كما ذكرنا ذلك كنهوم حاصل عندنا لا حاصل منه  
وذهب آخرون الى ان الصور كلها ورسمتها لانا هي المذكور للاشياء الالهية

المحمود

منها

السخصات

ان

العقل

اذا كمالا لاجسام الجسمانية بواسطة لا بد انهما وذلك لانها في ارتسام الصور فيها  
 غائبة ما في الباب انها لم تخرج المصير بل يدرك الجزئي المصير ولم يرتسم فيها صورته واذا  
 فحتمه ارتسمت فيها صورته واذا كماله **فصل** وهذا هو الحق لا انا اذكر كمالا شيئا بالبصر  
 مثلا وارجعنا الى عقولنا وجدنا انه قد حصل لانفسنا جالسه كيفية اذكر كمالا بواسطتها  
 عما زك ذلك الشيء المرئي عندنا وهذا هو الجواب الاول فاختلف الجوابين مني عما  
 اختلف المذنبين **•** فزعموا بسبب الوهم **•** استبعدوا لان مرجح المنع وعدمه  
 المذكور في تعريف الجزئي والكل الى امتناع فرض الشركة وعدم امتناعه كما سيقف  
 ولا يناسر ان امكن العرض بمجامع امتناع المفروض كما يجامع امكانه وانما الصور  
 الذميمة مما لفت اكثر الاحكام للامور الخارجية للمخالف في الماسد وعلى تقدير توافقها  
 فيها كيف تصور اختلفا في عدم الامتناع الذي هو الامكان فانه من لوازم المامنيا  
 تا لا ولي الاقتصار على اذكرناه اولاد على زيادة الاضغاح والمرااد بقوله اللامكان  
 العام هو اللامكان بالامكان العام بقرينة قوله اللاشئ الا ترى ان مفهوم الاشياء  
 والامكان العام صدقان على اشياء كثيرة كما يباين صلتا فانه وان كان شيئا وقلنا  
 الا انه ليس مفهوم الشيء ولا مفهوم الامكان العام فصدق عليه سلمها كما صدق  
 اللاباض على الانسان الباض **•** لانا نقول ذلك اي فرض صدق الاشياء على اشياء  
 فرض يمنع بالاضافة فالعرض مكن والمفروض يمنع وهذا الى فرض صدق الجزئي الحقيقي  
 اشياء فرض يمنع بالوصف فالعرض هنا منع كما ان المفروض كذلك **واعلم** ان كل  
 البارى والعقلاء مثلا لا يمكن با بعد ما مال لما وجد من الكليات الخارجية اما واحدا  
 او كثيرا فالمراد بواجب الوجود هو الوجودات المخصوصة لا مفهوم الكل كذا الحال في الشمس  
 والكوكب السبعة افراد للكوكب السيار كما ان الشمس التي لا تناسخ افراد للشمس الناطقة  
 وكل ذلك من الجاهل والامكان العام اذا نسب الى الوجود مثل الواجب والكل الخاص  
 فقط كما اذا نسب الى عدم مثل المنع والكل الخاص فقط واذا اطلق على الكل ومن لم يلاحظ  
 هذا الفصل كثيرا في الخط **•** فليسان ما بين العائدتين احداهما الجزئية على الكل  
 على غرضه من المواطاة لا جعل الاشفاق والاشتمال ان كلمة الكل انما هي نسبة الى امور على  
 عليها الكلي بالمواطاة لا بالاشفاق ولا غرضه عليك ان بيان ما يدعى الاولى بالاشتمال

الجزئي

الناطق

وضع

ان لا يتركها ولا  
تستعملها

وانه

مفسر

الى

تا

وبالعكس فانه اذا ثبت ان العربية حيلة جزئية من المواطاة دون الاشفاق ثبت  
 ان كلمته بالقياس الى ما يحل هو عليها مواطاة لا اشتقاقا وكذا اذا ثبت ان كلمته مقيسة  
 الى ما اذنت ان العربية حيلة انما يحل في ذلك حال قدم هذه المسئلة بالوجه ودون الفسحة  
 والمردف فقد عا على بيان المعنى الاخر للجزئي وبيان النسب من المقومات الثلاثة اعلى بيان  
 والكل وقوله بلا واسطة مفسر لقوله بالجميع ولما كان قد وياضن والابض يعني واحد حتى  
 حمل الباض على الوجهين حمل الاسفاق ومنهم من سمي الاول حمل تركب الثاني حمل اشتقاق  
 والواسطة على الاول كقوله وعلى الثاني الاشتقاق لا شتمال على معناه **•** هكذا  
 قال الشيخ وفسر معنى انه ذكره السقاة ان حمل المواطاة هو ان يكون الشيء محولا على الوضو  
 بالحققة ولم يفسر فيه المحول بالحققة ما يكون محولا بلا واسطة كما ذكرناه بل فسر به يعطى  
 موضوعه اسم واحد كالحوان فانه يعطى الانسان اسمه فقال الانسان حيوان ويعطيه صفة  
 فقال الانسان جسم نام حساس محرك بالارادة وعلى هذا الفسر لا مجال لما عرض به ابو  
 البركات وانا نرى اذ افسر ماد كره الشارح سابعها كما لا يخفى على من شكه وكانه اشار  
 الى ذلك حيث قال اولئك السقاة قال الشيخ واذا اعرض على ما قاله الى عرض على مقوله  
 لا مفسر بنفسه الذي صرح به في كتابه المذكور بل يفسر آخرة وخط المعروض من باب  
 ايها العكس فان الرابطة خارجة عن طرفيها انما في كل رابطة نسبة فوضع ان كل نسبة  
 رابطة فكون خارجة عن طرفي العنصر فان قلت ادخلنا معنى او مشى فاني حملتها قلت  
 معناه زدد وشمس في الحال اذ في الماضي وكذا اذا قلت شمسي زدد او شمسي فان الحمل انما  
 نظره ذلك العاويل حال الامام في المحض حمل الموصوف على الصفه لقولنا المحول جسم حتى  
 حمل المواطاة وحمل الصفه على الموصوف لقولنا الجسم يحول سمي حمل الاشفاق والافان  
 في هذا الاصطلاح ولذلك كان المعادف هو الاصطلاح على المعنى الاول الذي سمي على  
 كلام الامام فان مرجح التفسير المثلثة السابقة الى شئ واحد عند التحقيق قال الكاشغري  
 شيخ المحقق الملقب بالذات ما بعد عنه باسم جاهد كالحوان والانسان وبالصفه ما بعد  
 عنه باسم شمس كالابض واما قول الشارح فاذا كان المحول انما يورد به احد  
 عليه فهو كما في جانب الموضوع بل بالسن خارجة عن صفته الافراد كما ذكره عن الافراد  
 وح تو اطال الموضوع والمحول اي تو افعا بخلاف الصفه فانها خارجة عنها فمفاد

معناه

ع

زدم

معنى المطلوع والشمس اول على الذي سبق  
 مع انه كذا في الكل ما لا واسطة وكل  
 ما يعطى مجموع جده واسم والكل هو  
 باعتبار ان مع التمسك الى شئ واحد

ان لا يتركها ولا  
تستعملها

لما **١٠** فهناك مفهومات الجزاء والكلي المشهور ان الكلي لمفهوم واحد يقال الجزاء  
 اعمق يقال العدم والملك كاسلف وسواء الجزاء في الاضافي سواء بالاضافة وفيه بحث لان  
 كلمة الكلي المعنى الذي سبق تحقق مجرد امكان فرض صدقة على كثير من ان ائمة صدقة عليهم  
 نفس الاو كافي الكلمات الغرض وفي الانسان مقيسا الى افراد جزئه ومن البيان الافراد  
 الجزئية ليست جزئات اضافة للانسان وذلك لان الاضفي بالمتدريج بحيث ما كل فرض  
 اندراج تحت سواء اكل ذلك لا اندراج او ائمة بل يعني به ما تدريج بالفعال بحيث غيره فكل  
 ذلك الغرض اذ اعلية نفس الامر وهو الكلي الاضافي المتصانف للجزء الاضافي للكلي  
 ايضا معناه احد ما الحقيقي والعملي الاضافي والاول اع من الثاني على كذا الجزئية  
 الكلي المذكور في تعريف الجزاء في ان كان المعنى الثاني كان باطلا كما في قول المتدريج هو  
 الذي تحت المتدريج فنه فقد اخذ احد المتصانفين من حيث انه مضاعف في تعريفه  
 الآخر وان كان المعنى الاول كما هو الظاهر اسكالا **١١** ولو كان مفهوم الجزاء في الاضافي  
 جنسا لمفهوم الحقيقي لما امكن بصون كونه مع الذمول عن الاضافي والثاني بط اذ يجوز ان  
 مصور كون المفهوم ما عاين فرض الشكر مع الفعلي اندراج تحت كافي ولا معنى للجزء  
 الحقيقي سوى ذلك المتصور والاضافي والكلي مع كونها مضاعف بقصد فان تلك  
 المتوسط من ضمن مجملين واع الكلمات ما لا يكون كافي اع منه وان حاز ان يكون  
 مساويا له كاشي والكل العام المتساويين والتمييز من كون الشيء متدرجا تحت آخر  
 ان يكون اخص منه ولذلك حمل الكلي والجزء الاضافي براد فان العام والخاص الا  
 انه اشبه بموضوعات العضا يا بعد احد المتساويين جزئا اضافة للآخر في غير تدرج  
 بعضهم لغير المتدريج تحت كافي الموضوع كيلي ويريد ان يقع موضوعا له في تضاد وجهه عليه  
 لاني فضله مطلقا والاكال الاع من تدرج جزاء له ولا فائده وعلى انه اكل واحد من  
 الشيء والكل العام جزئا للآخر فكل الجزاء الاضافي اع من الكلي مطلقا واما تفسير المتدرج  
 تحت ذاتي فلا يخفى بالنسبة المذكورة بهما بل بالنسبة التي ذكرت بين الاضافي والحقيقي  
 فالواجب والتخصيص جزئا حقيقيا وليس متدرجا تحت ذاتي اصلا صعب  
 النسبة بينهما الى عموم من وجه ومن الجزئية الحقيقي والكلي حقيقيا كان اضافة فاما مائة كلمة  
 وذلك لفظ واما العتبه بين الكلي الحقيقي والجزء الاضافي فقولنا لا يمكن ان لا يتحقق

ان كان المفهوم  
 الكلي في الاضافي  
 هو المفهوم  
 الجزئي

متدرج

مصادف  
 في معنى الوجود  
 الاضافي  
 في كونه  
 جزئيا  
 الكلي

بهم

ح

بالايمان

بالامكان العام كلما حققنا فان صح ان يعنى المتساويين متساويان وفرض الجزئية  
 الاضافي بالموضوع كيلي كال الاضافي اع منه مطلقا والاشرف على قياس ما  
 النسبة من الاضافي **١٢** كل مفهوم اذا نسبت الى مفهوم آخر سواء كانا كليين او جزئيين  
 او احدهما كليا والآخر جزئيا فالنسبة بينهما مخففة في اربع ابي لا يكون خارجا عنها بل يكون  
 احدهما والمباينة الجزئية مندرج تحت العموم من جهة والمباينة الكلية هي داخله  
 احصر والمباينة الكلية من مفهوم من ان لا يتصادق قاعلي شي واحد اصلا سواء اكل  
 عليه ولا فرجهما الى سالبين كليتين **١٣** امتنع والمساواة بينهما ان يصدق كل منهما بالفاعل  
 على كل يصدق عليه الآخر سواء وجب ذلك الصدق او لا فرجهما الى موجبتين كليتين  
 مطلقتين عامتين ومعنى ملازمة في الصدق انه اذ يصدق احدهما على شيء المخلص على الآخر  
 عليه كذلك ومعنى استسلام الاخص للمع على هذا القياس فرجه العموم المطلق الى وجهه  
 كلمة مطلق عامه وسالبة جزئية انه والحاصل ان الملازمة عيان عن عدم الاعمال  
 الجائز والاستسلام عن عدمه من جانب واحد فعدم الاستسلام من الجانبين عيان عن  
 الاعمال بينهما فظهر صحة قوله فلا بد مما اية العموم من وجه من صور ملت فرجه الى  
 موجب جزئية مطلق عامه وسالبين جزئيتين **١٤** امتنع وان غير السابغ المتصادق  
 كان مرجع الى سالبين كليتين ضروريتين **١٥** وكذا ان كليتيه سائر الاقسام لعدم امتناع  
 المتصادق فلهذا ان يندرج في التساوي مفهومين لم يصدق قاعلي شي اصلا لكل صدق  
 كل منهما على كل يصدق عليه الآخر وفي العموم المطلق مفهومين يمكن صدق احدهما على كل ما  
 صدق عليه الآخر بدون العكس مع انها لم تتصادق قاعلي شي اصلا وفي العموم من وجهه  
 مفهومين يمكن تصادقهما والتكامل كل منهما من الآخر اما بدون التصادق او مع وجود  
 وكلا ذلك ظهر الفساد فاعلم ان سلب احد المتساويين من الآخر ضروري معناه ان  
 العلم بذلك السلب ضروري لانه في نفسه كذلك اذ اقبل عليه صدق احد المتساويين  
 على الآخر اريد به الامتناع المطلق التساوي للمتناوع بالجزء وقيل عبادك قولهم يجب  
 صدق احد المتساويين او الاع على ما صدق عليه المتساوي الآخر او الاخص **١٦** وفيها  
 احصر اسكالا عمل ان بعض الامور الشاملة للوجودات الازمنة والتاريخية ترد اسكالا  
 على غير احصر وعلى ان يعنى المتساويين متساويان وعلى ان يعنى العام مطلقا اخص مطلقا

ان كان المفهوم  
 الكلي في الاضافي  
 هو المفهوم  
 الجزئي

ان يكون  
 الاخص  
 بالكلية

و على اول مساوي

من بعض الاخص و على انعكاس الوجهه الكلمه كنعنيها بعكس البعض كما ستقف عليه اذا  
عرفت هذا فنقول لا يمكن الالفاظ بالامكان العام والاشياء مبهومان وليس بينهما  
من هذه النسب الا ربع لما ذكرنا فان قلت به الاخص فترد من الفج والاشياء لا واسط  
بينها بالضرورة فلا تصور خروج شئ منه قطعا فنقول به ان المهوران داخلان في القسم  
وليس اعتبارا من فرد المنع في قسم المساوي او يوزد البعض بها على نوع المساوي  
واعلم ان هذه النسب الاربعة المذكورة كالعبارة الصدق على ما قرنا به انها والصدق  
فما من المقدرات وما في حكمها ومعناه الحمل واستعمل بعلى فعال صدق الخواص على الانسان مثلا  
كذلك بعبارة الوجود والعقول ايضا والنسب المعترضة بين العضايا من هذه القبيل اول  
اذا لا تصور عمل العضايا على شئ واذا استعمل فيها الصدق براديه الحقن وكان مقصدا  
بكله في نفيها هذه العضة صادقة في نفي الامر اي محقق فيها حتى اذا قلنا كما صدق كل  
جرب بالضرورة صدق كل جرب دائما كما كان معناه كما تحقق في نفس الامر مقبول العضة  
العضية الاولى محقق فيها مضمون الماشية وهو استعمل الصدق في العضايا على شئ اعني  
حكمها للواقع وسنكشف لك الفرق بين الصدق وبين العضة وانما نفي الامر في بعض الشئ ولا  
هو الشئ ومعنى كون الشئ موجودا في نفس الامر انه موجود في حد ذاته اي ليس وجوده  
و حقيقته وبنونه متعلما بفرض فارض او اعتبارا بعبارة مثلا الملازم بين طلوع الشمس  
التي ربح محقق في حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا وسواء فرضها او لم  
يفرضها قطعا ونفس الامر اعلم من الخارج مطلقا ككل موجود في الخارج موجود في نفس الامر  
بلا عكس كلي ومن الذين من وجه الامكان اعتقاد الكواذب كزوجه المحسنه فكون  
موجوده في الدرس لا في نفس الامر ومثل ذلك سمعنا فرضنا وزوجه الاربعه موجوده  
فيها معا ومنها سمعنا حقيقا ونوع الملتزم القوي ان يقال دعكم موجهه بكلمه  
سي قولكم كل باصدق عليه بعض احد المتساويين وصدق عليه بعض الآخر فاذم بالصدق  
العضيه لزم صدق بعضها ونقولنا ليس كل باصدق عليه بعض احد صادق عليه بعض  
الآخر ونقولنا سلم صدق قولنا بعض باصدق عليه بعض احد صادق عليه بعض الآخر  
لان السالبيه المحدوله من الوجهه المحصله فلا سلمتها وبه القدره اوت معتقوده  
الا انه زاد في الكسوف عنه تجاوز كون المساوي او اشوا ما يلحق الموجودات المتعلقه

فرد

فان يروى كما صدق وانما صدق على  
صدق على الظاهر والصدق على  
الصدق فان صدق الظاهر في ظاهر  
حكمه للواقع وانما حكمه ليس يدان  
بل في الحكمه ٧

ان يروى ان  
الصدق على الظاهر والصدق على  
الصدق فان صدق الظاهر في ظاهر  
حكمه للواقع وانما حكمه ليس يدان  
بل في الحكمه ٧

خارجا او ذميا فلا يصدق نعتضا على شئ اصلا وحيه صدق تلك السالبيه لعدم موضوعها  
دون الوجهه وبها ما يحقق اشارة الى نفيها على اي دليل جار في نفيها المتساويين  
السالبيه وقد خلف الحكمه اذ لا تساوي بينهما لعدم صدقهما على شئ البتة ويمكن ان يحل  
معارضته فنقول ان هذه نفيها من مساويين وقد اسبق عنها التساوي فيسقط تلك  
الوجهه الكلمه والوجهه الاول من غير المدعي بعصفه لانه يرجع ما نفيها من التساوي  
عند المصن الى اللجاج وهو انه اذا صدق احد على شئ صدق الآخر عليه الا ان  
جركيه كان مطر نطقه في الاعراض فعمل التساوي نفيها المتساويين اجعالي تلك  
السالبيه اليه اذ لم يصدق صدق نفيها وسوقنا بعض باصدق عليه نفيها احد  
المتساويين صدق عليه من الآخر وانعكس الى قولنا بعض باصدق عليه غير احد المتساويين  
صدق عليه بعض الآخر وسويج وعلى هذا فنقد المنع والصدق جميعا لان  
اعتبار الانعكاس مستلزك في السالبيه اذ يستعمل الصدق على بعض احد المتساويين  
عن الآخر لاننا نقول الذي ثبت عندنا سواء كل باصدق عليه غير احد المتساويين صدق  
عليه من الآخر فلا يخرج من الخلف عنه صدق عن الآخر بان يخلف صدق نفيها عليه  
ولم يثبت عندنا بعد باصدق عليه بعض احد المتساويين بحال صدق عليه بعض  
حتى يكون صدق عن الآخر عليه مما لا يوافق المتنازع فيه فحال العين معلوم دون حال  
النفي في العضيه التي هي بعض المدعي لا بد ان يلاحظ صدق غير احد على شئ  
يدون صدق عن الآخر على غير نظره الخلف وتلك الملاحظه اعتبارا للعكس للاختصاص  
وج نلنا من السالبيه المحدوله والوجهه المحصله لوجود الموضوع اما محققا او مقدرا  
فصدق المنع وصدق ونه نظر لان موضوع العضيه المحققه ان احد تحت يدخل فيه  
المنهات اي المنهات الوجود او المنهات الانصاف بالاعتوان كذبت الكلمه  
منها موجهه كانت او سالبيه في جميع المواد اما الوجهه فلان من جمله افراد خارج ما هو  
منصنف مقصن الجول واما السالبيه فلان بعض ما هو مندرج منها منصرف الجول  
وقد يقال صدق الوجهه المحققه في ثبوتها على امكان ثبوت الجول للموضوع في الخارج  
فلو صدقت موجهتها الكلمه مع دخول المنهات فيها لزم امكان وجودها في الخارج لانها التي هي في  
وسويج وعلى تقدير صدق الحقيقه في الحكمه عن الخلف يجوز صدق احد المتساويين

لان يروى ان الذي في  
سواء فكر الرسي ٧

بأنه لا يصدق عليه الصدق  
بأنه لا يصدق عليه الصدق  
بأنه لا يصدق عليه الصدق

على نقيض الآخر اعني على تقدير دخول المنهات غانه ما في الباب انه لم يرد صدق احد  
المساوي من بدون الآخر على تقدير حال وهو تقدير وجود المنهات او تقدير الانهات  
بالعنوان كما نعلم انصافه به ومن اجابنا ان سلمنا الى الحال وهذه المنهات يرد على ما بين  
اختلف الواضع في المحققات الشاملة للمنهات والاي ان لم يوجد موضوعها ملك  
المحتمل بل يخص ما على وجوده وانصافه فلا يلزم من المرجحة المحصلة والسالبة المحذولة  
بجواز ان يصدق العنوان على كل محقق او مقدر كنهزم اللائحة واللائحة فلا يكون الموضوع  
موجودا فيصير ان الاسكال وارد على التساوي سواء كان بحسب الجاه او المحققا ونفس الا  
فلا فائدة في نفي الجاه وانبات المحققين ولا حاجة في ايدافه المنهات والنقيض على الوجه  
الثالث وانما ان يرد التخصص المناسب قواعد الفقه في الجاه عن ان النعم انما هو  
بحسب الجاه وكذا ما في نقيض المساوي من غير الامور الشاملة اذ لا احتياج لنا الى احوال  
نما فيها ولا الى احوالها ايضا اذ لا مستلزم في العلوم المحققة موضوعها الا ان الشامل فان  
قلت السر تحت فيها على الامور العامة قلت لم يرد بها الامور الشاملة لوجود ان  
الذميمة والحاجرة معا لان الحكمة لا تبحث فيها الا عن ايمان الموجودات فلا يرد ان  
يكون بعضها متساويا ومن لان بعض اللارم مسلم نقيض المراد من انما يصح في المسائل  
بحسب الوجود لا بحسب الصدق والحال كما ضعف عنه هذا الوجه الرابع قوله ونفس  
لا يجدي نفعها ولا نفعها **الطريق الثاني** بغير الدليل تحت **انقضاء المدعي** على ما كان  
واقام دليل آخر عليه وانما نفي الدعوى فندين في الدليل على اجابته وقد لا يقع في الفرق  
الوجه الاول من جهة الوجه وبمن الدليل السابق لان معنى الاستدلال انما هو انما يصح  
العضايا ومنها على النقيض من احد المساوي ونقصه ونقصه ونقصه من النظر سواء لصدق غيره  
اكت اذا عبرت مفهومها ولم يعبر مع صدق على شئ وصفت المدعي التي حصل بها كالمفهوم  
اخرى في غانه البعد عن المفهوم الاول وليس في شئ منها اعتبار صدق او لاصدق على شئ  
اصلا فاذا حملتها على ذات واحد حصل مفهومان مرجحان احدهما محصل والاخر معدوم  
فمنافق في صدقها لا كما يقال ان المفهومين في انفسهما وسميا من نقيض كان معناه  
انها منبسطان بناء على التصور بانها على منة فيها من المفهومين المتغيرة فلا يلاحظ صدقها  
على شئ لا آتية لا ليجتمعان في ذات واحد والاربعان عنها لجواز الاربعان عنها عند

وكذا في احد  
الامر في امر

واذا

والاصح انما هو الصدق كما في النقص الذي هو الصدق بل اورد  
فصل في ان الصدق كما في النقص الذي هو الصدق بل اورد  
فصل في ان الصدق كما في النقص الذي هو الصدق بل اورد

ان لا يصدق عليه الصدق بل اورد  
فصل في ان الصدق كما في النقص الذي هو الصدق بل اورد  
فصل في ان الصدق كما في النقص الذي هو الصدق بل اورد

فرض صدقها مع انصافها الزوم الخلفت لان الملازم ح صدق احد المتساويين  
على ما فرض صدق نقيض الآخر عليه وليس مجال وانما الخلف ان يصدق احدهما على صدق  
عديته نفي الآخر نقيض الآخر وليس ملازم على ذلك التقدير **الاول** ان نقيض الشئ  
سلبه ورفعه قد عرفنا ان المفهوم المفرد اذا عبرت عنه نفسه لم تصور له نقيض الا ان يصف  
المدعى كلمة التي تحصل مفهوم آخره غاية البعد عنه وسمى رفع المفهوم في نفسه ما اذا  
حمل على شئ كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيله وانباته بقوله عدو ولا واذا عبرت  
المفهوم على شئ كان كمال واحد من المساويين من لثة اطراف العضايا انصافه نقيض ذلك  
المفهوم بهذا الاعتبار سلبه اي سلب صدقه ورفعه ما عبرت عنه لاثبات رفعه  
لذلك الشئ ففعل في نقيض الانسان اذ اعبر مساوئه لنا طبق او وقوعه في احاطة في  
العضوية بسلبه اعني رفع صدقه لاعدوله الذي هو اثبات الانسان ولهذا عبروا  
صاحبه الكشف تحت قال في اطراف العضايا نقيض الباء هو الالباب بمعنى السلب اذ  
معنى القبول **الثاني** ان الامة السالبة للطرفين الاستدراج صدقهما وجود الموضوع  
بل الموجبة السالبة لاجزائهما مطلقا لاستدراجها وانما حاض بالذكر سلب الطرفين لان  
الكلام واقعه وقد يقال كذب لوجوده لا بخبره عدم الموضوع وصدق نقيض الجاه عليه  
اذ يجوز كذبها لعدم صدق العنوان على افراده الموجودة في نفس الامر مع انه لم يصدق

ان الرخصة او الخول

علمنا بفضيل المحول كما اذا جعل بفضيل اللام الشامل موضوعا نحو قولك كل الاشئ يمكن بالامكان  
 العام فان افراده اعني ما يفرض صدقة عليه موجودة وليست موصفة في نفس اللام بفضيل المحول  
 بل بعينه من ان العنصر كما في وجوب ان الموضوع المحكوم عليه يصدق في العنصر بصدق  
 العنوان عليه نفس اللام ولو بالامكان فاذا لم يمكن صدقة على شئ في كل الموضوع معدوما واما  
 كذا لا افراد الموجودة التي يفرض صدقة عليها مع امتناعه فليس حكم العنصر عليها كقول  
 كان كذلك لكان صادقة اذ لا فارق للعنوان مع غيره فضلا ما الوصفه بنوعه ما يوجب  
 اليه الحكم بل يقول كذا لوجب انما هو باسفا المحول عن الموضوع فقط وذلك لا يتصور الا  
 وحينئذ ان عدم الموضوع فلا يثبت له المحول وانما ان يوجد موصفا بفضيل المحول  
 اذ لو وجد وكان متصفا به صدق بالاجاب قطعا **قوله** وسحقه من موضوعه ما يوجب  
 حقيقه بحيث العدل ان العنصر السالبة المحول سواء في السالبة فلا يستخرج صدقاته  
 الموضوعه كالسالبة واذا كان الامر كذلك فيقول انه لا يمكن صدق قولنا لا واحد  
 ليس يمكن بالامكان شئ فيصدق ايضا ما يوجب وهو قولنا كل ما ليس بالاجاب العام  
 ليس شئ واذا وفقت مسائل كذا المحقق الجلي بذلك الحال بحيث لا يوجب  
 في المفاعل والمذكور في الجرح الاولي من ان شئ المحقق الاخر من ريب مما ذكر في الوجوه الرابع  
 وجوه غيره الدعوى الا ان المحقق مسائل فخر المشا ومن الملائم من عاوجه غنا والملائم  
 في الصدق كما هو المدعى والملائم من الوجود كما في العضا ما ومننا اقتصر على ان المشا  
 ملازمان وادعى ان بعض اللازم بفضيل المحول فورد عليه انه ان اراد بذلك  
 ان كل ما صدق عليه بعض اللازم صدق عليه بعض الملازم فهو اول المسئلة اذ عفا ان  
 كل ما صدق عليه بعض اللازم صدق عليه بعض الملازم ومن صدق عليه بعض اللازم فهو اول المدعى فكيف  
 مستسكت في ابياته وانما رد عليه البعض بفضيل الامور الشاملة وان اراد ان كل  
 محقق بفضيل اللازم محقق بعض الملازم فهو حق الا انه لا يجدي لغيره لان كل ما في المتساوي  
 محقق الصدق لا يحسب الوجود وهذا ما وعدنا انك ستعرفه **قوله** وسواء ما  
 ذكرناه من اجماع بعض الخاص وعمل العام طرفه لصدق احد المتساويين وهو بعض الخاص  
 بدون الآخر وسواء بعض العام والعموم من وجهه كالمجانسة الكلمة اسلامه صدق كل من  
 المتساويين بصدق الآخر فهو ايضا كالعموم المطلق بسلام خلاف المقدر وما ذكره في موضوع

كان  
 لا يمكن صدق قولنا لا واحد  
 ليس يمكن بالامكان شئ فيصدق ايضا ما يوجب وهو قولنا كل ما ليس بالاجاب العام  
 ليس شئ واذا وفقت مسائل كذا المحقق الجلي بذلك الحال بحيث لا يوجب  
 في المفاعل والمذكور في الجرح الاولي من ان شئ المحقق الاخر من ريب مما ذكر في الوجوه الرابع  
 وجوه غيره الدعوى الا ان المحقق مسائل فخر المشا ومن الملائم من عاوجه غنا والملائم  
 في الصدق كما هو المدعى والملائم من الوجود كما في العضا ما ومننا اقتصر على ان المشا  
 ملازمان وادعى ان بعض اللازم بفضيل المحول فورد عليه انه ان اراد بذلك  
 ان كل ما صدق عليه بعض اللازم صدق عليه بعض الملازم فهو اول المسئلة اذ عفا ان  
 كل ما صدق عليه بعض اللازم صدق عليه بعض الملازم ومن صدق عليه بعض اللازم فهو اول المدعى فكيف  
 مستسكت في ابياته وانما رد عليه البعض بفضيل الامور الشاملة وان اراد ان كل  
 محقق بفضيل اللازم محقق بعض الملازم فهو حق الا انه لا يجدي لغيره لان كل ما في المتساوي  
 محقق الصدق لا يحسب الوجود وهذا ما وعدنا انك ستعرفه **قوله** وسواء ما  
 ذكرناه من اجماع بعض الخاص وعمل العام طرفه لصدق احد المتساويين وهو بعض الخاص  
 بدون الآخر وسواء بعض العام والعموم من وجهه كالمجانسة الكلمة اسلامه صدق كل من  
 المتساويين بصدق الآخر فهو ايضا كالعموم المطلق بسلام خلاف المقدر وما ذكره في موضوع

منه

المحصرات انما هي ما حرم من الاشئ واللا يمكن بالامكان العام مفهومه ان ليس منها شئ  
 يخرجه عن النسب الرابع **قوله** ولا يستتر به ورود الحق المذكور ومنها وان كان في بعض تلك  
 الاجوبه اما وروده فبان بحال لانه انما اذا لم يصدق كل ما هو بفضيل اللام بفضيل المحول  
 بعض ما هو بفضيل اللام عن الاخص بل اللازم عادلك المقدم هو السالبة المعدول الى الاخص  
 الموجبه المحصل بخرا ان يكون اللام امر اشاطا بل لا يشاء الخارجيه والاشئ فلا تصدق  
 بفضيلته على شئ اصلا فلا تصدق الموجبه لعدم موضوعها واما في بعض تلك الاجوبه فهو  
 ان قد عاينا بعض بفضله خارجا بفضيلته بمعنى ان كل ما يوجد كمال بفضيل اللام فهو بحيث لو وجد  
 كان بفضيل الاخص وح تلازم السالبة الموجبه لوجود الموضوع وانما يخرج بفضيل اللام  
 بالبر من الامور الشاملة طالبا ان يصدق بفضيلته على وجوده خارجا وادعى في قوله  
 وتصدق المنع وانما يخرجه اللام والاحض الملازم والموضوع مطلقا سواء كان للزوم  
 الصدق او في الوجود وبعض اللازم بفضيل المحول او بقول عن الاخص بعض  
 بفضيلته فاذا لم يصدق بفضيلته على بفضيل اللام صدق عليه عنده والاربعه العضا  
 وانما بفضيل اللام لا يكون الاكلا فله اقله وانما بفضيل اللام صدق عليه لانه لا يوجد  
 ما هو في السالبة العنصر في كل الشبهه واما العاينه فلا تخرجه عنها وجوبه بفضيلتها  
 وهي الاول والثالث والرابع والسادس على شئ واحد هو اجماعه بفضيلته الخاص وعمر  
 العام في قوله العام المعاصر لذلك الخاص بل المخالف من الاول والرابع الذي انما  
 من ثالث السكنا الاول في العبارة ومدار الثاني على ان بفضيل المتساويين من مساويها  
 ومدار الخامس على انعكاس الموجبه بعكس بفضيلتها على ان بفضيل المتساويين من مساويها  
 بينما هو محقق من الاول على ان الحكم الخاص بفضيل المحول العام وهو قولنا لا يمكن صدق  
 العامه لانظم قياسه بفضيلتها على كل ما ليس بعام ليس بخاص وكل ما ليس بخاص  
 فهو عام واجبه بفضيلتها على المعتمدين في الثلث وكل واحد منهما يمكن بالامكان العام محقق  
 باليس بعام فهو محقق عام وبمعنى الثاني على ان اللا يمكن بالامكان الخاص بفضيل المحول العام  
 وهو يحتاج الى البيان بان ليس بعاما خاصا فهو عام واجبه بفضيلته والحكم العام بصدق  
 علمها وعلى الحكم الخاص ايضا فمدار الوجهين على المقدمه الفاعله بان ليس بعاما خاصا  
 فهو عام واجبه بفضيلته وهو قولنا بفضيلتها ان احدثت بوجوبه سالبه الموضوع فلازم

م  
 في بعضه والعدل  
 والحاصله

صريح

ن

الحكم الخاص الرابع  
 والخاص

صدقها لان العضد الموجه اذا كان موضوعها سالبا ونحوها محصلا او معدولا لم يصدق  
كلية لان درج المنفات في موضوعها فان جعلت خارجة لزم ثبوت المنفات الخارج  
وان جعلت حافظة كانت كاذبة لماعرفه من مباحث نفعي المتساوسين فان قلت قد  
الشرايح الى ان ملك الموجه الكله يصدق خارجة لان المحصول او المعدول يخص  
الموضوع بالموجودات الخارجية ويعلم انها تصدق بصدقها ايضا اذا خصصت بموضوع  
بما كل وجوده في لا يتخذ الوسط في العاص كاستدلاله وان اخذت بوجه معدوله  
الموضوع كانت صادقة لكل الاشايح ثم فان العضد اللازم من ملك العاص سالبه الخط  
كما يحقده فلما اتخذ الوسط لان محمول الصغرى سالبه بموضوع الكرى معدول وكذا لا يتخذ  
الوسط اذا خصص موضوع الكرى بالموجودات او بالملكيات على ما ذكرته فان محمول  
الصغرى ليس مخصصا بمتي منها بل يناهل المنفات ايضا كانه قبل عام ليس مخصصا  
وكل وجوده او كل ليس مخصصا فهو اما واجب او ممكن وما قرناه انضه الواجب  
عن الوجود الاول من وجهي الملازم واما بطريقه على الوجود الثاني فيقال يقول اذا اخذت  
ملك العضد موجه سالبه الموضوع كانت كاذبة فلما ثبت الحصار باليس مخصصا  
في الواجب والمنسوجي يكون احض من المكل العام واذا اخذت معدوله الموضوع كما  
صادق الا ان اللائق الخاص يعني المعدول نقصته باليس مخصصا وهو اعلم من المكل  
الخاص فللازم على تقدير صحة القاعدة وهو قولنا كل باليس مخصص عام فهو ليس باللائق  
خاص لا اولنا كل باليس مخصص عام فهو مخصص خاص فلا استكمال وكذا الحال اذا اخذت الموضوع  
السالب بالموجود او المكل كالنقصته باليس موجود او كليا باليس مخصص عام  
من المكل الخاص ذي ثبوت ان يكون اسفاه ذلك الخرج الملقى باسقاء الوجود او الايمان  
دون سلب المكل الخاص ثم الشبهة المذكورة ليست مخصوصة بالصوت التي اوردت واما  
بل هي جارية في كل او شامل مما سادج فنه من الامور التي هي احض منة متغال مثلا لو  
صدق قولنا كل باليس مخصص عام فهو ليس بانسان ومعنا قضيتان صادقتان في نفس الامر  
بما كل باليس بانسان فهو اما واجب او مطلق خاص او ممكن وكل واحد منهما مخصص عام لزم  
ان يصدق قولنا كل باليس مخصص عام فهو مخصص عام وانضا اللائق انسان احض من المكل العام  
لان اللائق انسان مخصص تلك العلة والمكل العام يناهل معها الانسان الذي لا يناهله

لا بأس بالعام لا سلم  
استزاه الخاص

لا بأس بالعام لا سلم  
استزاه الخاص

لا بأس بالعام لا سلم  
استزاه الخاص

اللائق انسان وهو يجب عن الشبهة بان المكل العام شامل للنقصته معا فان ليس  
بمخصص عام كون خارجا عن النقصته باذن احد سلب المكل الخاص كان محمولا على ما هو خارج  
عنها ولا سلب المخصص الواجب والمنسج باليس خارجا عنها فالجواب في الصغرى سلب  
المكل الخاص من حيث انه صادق على امور خارجة عن النقصته والموضوع في الكرى سلب  
ايضا لكن من حيث انه صادق على امور غير خارجة عنها فلما اتخذ في الوسط جمعته  
ومتم من اجاب عنها بان باليس مخصص عام يناهل الضروري الطرفين وليس مندرجا  
في الواجب والمنسج ولا في المكل العام اذا لا يتحقق بدون سلب الضرور ثم قال بان قلت  
ما طرفه ضروريان كون منفعا قطعيا وكل منسج مخصصا بالامكان العام قلت ان كل منسج  
مخصص بالامكان العام بل المنسج الذي يكون ضروريا لعدم فقط وكذا يقول به القم اعني  
الضروري الطرفين وان كان محمولا بحسب احدى الرأى لكثرة المحقق فالانفيل العقل  
تسما راجعا للاقسام الثلاثة المشتهور وذلك لان ما ينقصه من الوجود بذاته لا ينقص  
الوجود بذاته لان احضا واحدا مما ينقص المنسج عن الآخر والمنسج عن الآخر سلمه عدم  
انقصانه فلو كان مقتضا لهما لم يكن مقتضا لهما صحت وانصا ان كان موجودا فقط  
او معدولا فقط لزم خلفه بعضي الذات بذاتها عنها وان كان موجودا ومعدولا معا  
لزم اجماع العضد فظهر ان الحصار المفهوم في الاقسام الثلاثة صحيح قطعيا ونحو القسم  
الرابع مضمي باذن النفات من يدسه العقل والخرجه ذلك عن كونه حصارا عقليا  
يختم فنه بالاحصار نظر الى مجرد مفهومه وان فرض انه يحتاج الى اوضاع من ينسبه  
او استدلاله كان مع ذلك حصارا مطلقا بما ربه وتم المصعود ولا يوقوف على  
كونه بذاته صافا وظهر ايضا ان المكل العام شامل للمفهومات كلها وعلى القاعدة ان  
سواء ان اقران فذم السؤال الناشئ من الامور المشاطة على قاعدة تساوي بعضي  
المتساوسين وعلى قاعدة كون بعضي للاع احض فبان باعتبار خذ هذه القاعدة  
اعني قولنا كل ما هو نقص للاع فهو نقص للاع وانما باعتبارها جميعا وقد نفي على  
القاعدة من سوال اقران احد ما معلق بغيرها من حيث مجموعها والما في منسج مخصص  
واحد منهما ففلس قلت برعدان العضد اللازم من محقق القاعدة ليس نقصته  
معززة اى ليست من العضد بالمعارفة فلا يكون مخصص لبعض اللات من العضد بالمعززة

نح

ملا معدون كل باليس مخصص عام

ملا معدون كل باليس مخصص عام

ملا معدون كل باليس مخصص عام

ملا معدون كل باليس مخصص عام

الصغرى

منه مطلقا كالحيوان مع نفي الانسان او من جهة كالحوان مع نفي الانسان

ومبنى هذه المقالة ان المفرد الذي عبر عنه قد يوجد بغيره على وجه واحد كما رفع  
صفة بلا تعدد في نفي العبرة على النفي الثاني رفع مقدر استقصى جهة صفة  
ويكون المعبر به باب النسبة واجاب بان تلك العضة اللازمة لم يلزم لعضة اخرى  
معتبرة في ذلك العكس للتعاقب فتلك العضة لما دخلت في الاستلزام فلما كون العكس  
المذكور لادراكها وجه لا ينفك في ما ان الاستلزام للاخر من المعلوم  
كسائر الوسائط فيما ليس يتبعها من الملازمات وانما الاعتراض بان الصغرى المكنته لا  
تخرج في الشكل الاول فتدفع بان موضوع الكبرى اذا اخذ بالامكان ايضا كالانذار  
كشوقنا والاشباح محققا في قوله وبعضها مما لا يوافقها انما والاشباح الضروب  
اشباح التي ان اراد بالقول في قوله والاشباح من الماشي القوم الامكان لا ما يقابل الفعل  
يرغاة شرايط العباد في بعض اطراف النسبة اجبره في بعض اطراف العباد  
في عكس النفي كما يميل عليه في قوله وانما الذي فاجر اخرى وجع العضة عن الاستعداد  
والفعايرت وقدوران الامور الشايطه من ادلة للنقص معا فلا يكون نفيها في بعض  
فيها اعم منها مطلقا بل ذلك في بعض الاضطرار من كونها من غير المباشرة  
التي تسمى نفيها من غير ان يكون في نفيها المباشرة كالمسألة كما في بعض  
العام وعين الخاص مثلا في ذلك وقد يكون في نفي العموم من جهة كالمسألة في الامور  
فالنسبة بينهما في المباشرة بخبره في نفيها عن خصوصية كل واحد من العنصرين في جهة  
وكذا الحال في بعض المباشرة فانها في نفيها في العنصرين فان المباشرة اصطلاحا لا اناسا  
والفاط كان منها مباشرة في ان يلقاها كالحوان والاشباح ان كان بينهما عموم وجه  
فالنسبة بينهما في المباشرة بخبره في نفيها عن خصوصية كل واحد من العنصرين في جهة  
مدفوع بان المباشرة بخبره اذا ثبت من شئ في نفي المباشرة الكلية وحدانها في نفي العموم  
من وجه واحد لم يكن في النسبة بينهما بل اجمالا فلا بد من خبره في نفيها عن خصوصية كل واحد  
فرد بها حتى بعد النسبة بينهما وكان المص لم يبين النسبة بين بعضي اوزن بينهما عموم  
وجه لا يهاجرت فما ذكر في بعض المباشرة واعلم ان النسبة بين احد المتساويين  
ونفي الاخر في نفي بعض الاع و عين الاضطرار مطلقا في المباشرة الكلية ومن عن الاع  
ونفي الاضطرار كالحوان والاشباح من العموم من جهة واحد المباشرة اخص

كل ما ليس بالامكان  
ليس كذلك  
لان بعضه في السبع  
سواء كان في الاعوان  
من اخص

في بعض المباشرة بخبره في نفيها عن خصوصية كل واحد من العنصرين في جهة  
وكذا الحال في بعض المباشرة فانها في نفيها في العنصرين فان المباشرة اصطلاحا لا اناسا  
والفاط كان منها مباشرة في ان يلقاها كالحوان والاشباح ان كان بينهما عموم وجه  
فالنسبة بينهما في المباشرة بخبره في نفيها عن خصوصية كل واحد من العنصرين في جهة  
مدفوع بان المباشرة بخبره اذا ثبت من شئ في نفي المباشرة الكلية وحدانها في نفي العموم  
من وجه واحد لم يكن في النسبة بينهما بل اجمالا فلا بد من خبره في نفيها عن خصوصية كل واحد  
فرد بها حتى بعد النسبة بينهما وكان المص لم يبين النسبة بين بعضي اوزن بينهما عموم  
وجه لا يهاجرت فما ذكر في بعض المباشرة واعلم ان النسبة بين احد المتساويين  
ونفي الاخر في نفي بعض الاع و عين الاضطرار مطلقا في المباشرة الكلية ومن عن الاع  
ونفي الاضطرار كالحوان والاشباح من العموم من جهة واحد المباشرة اخص

منه مطلقا كالحيوان مع نفي الانسان او من جهة كالحوان مع نفي الانسان

منه مطلقا كالحيوان مع نفي الانسان او من جهة كالحوان مع نفي الانسان

ن

ص

ت

نفي الاخر مطلقا والاعم من وجه نفي عن بعض صاحبه حيث جامع فانما ان يكون  
اعم منه مطلقا كالحيوان مع نفي الانسان او من جهة كالحوان مع نفي الانسان  
وكل ذلك ظاهر في ما في نفي الانسان او من جهة كالحوان مع نفي الانسان  
وهو الجوز القابل للابعاد الثاني الحساس المحرك بالارادة بمعنى نفسه ومفهوم الكلي  
بالاشباح يصور من بعض الشدة كمنه من غير اشتراط ان شئ مخصوص معنى آخر بالضرورة  
وليس جزءا من المعنى الاول لا يمكن ان يعقل بالاشباح للذبول عن الماشي ولا الارادة حيث  
يوسو والاشباح الصادرة كونه جزءا حقيقيا ولا اعم من الجزئي معنى خارج عن مفهوم  
الحوان وغيره لان من حيث ذاته والاشباح لا يوجد من الاضطرار احد من اعم الحوان  
لا تصدق في الخارج بانها كلي اي مشترك حتى يكون ذاتا واحدا بالاشباح في الخارج موجودة  
في كثير من الماشي من ان يلزم في انصاف الا الواحد الحقيقي باوصاف مضافه لا  
نصف ايضا في الذهن بالكلية المقصود بالاشباح لان المراد من نفيها في بعض اخص  
منه مطلقا كالحيوان مع نفي الانسان او من جهة كالحوان مع نفي الانسان  
وهو الجوز القابل للابعاد الثاني الحساس المحرك بالارادة بمعنى نفسه ومفهوم الكلي  
بالاشباح يصور من بعض الشدة كمنه من غير اشتراط ان شئ مخصوص معنى آخر بالضرورة  
وليس جزءا من المعنى الاول لا يمكن ان يعقل بالاشباح للذبول عن الماشي ولا الارادة حيث  
يوسو والاشباح الصادرة كونه جزءا حقيقيا ولا اعم من الجزئي معنى خارج عن مفهوم  
الحوان وغيره لان من حيث ذاته والاشباح لا يوجد من الاضطرار احد من اعم الحوان  
لا تصدق في الخارج بانها كلي اي مشترك حتى يكون ذاتا واحدا بالاشباح في الخارج موجودة  
في كثير من الماشي من ان يلزم في انصاف الا الواحد الحقيقي باوصاف مضافه لا  
نصف ايضا في الذهن بالكلية المقصود بالاشباح لان المراد من نفيها في بعض اخص  
منه مطلقا كالحيوان مع نفي الانسان او من جهة كالحوان مع نفي الانسان

عمله في ارضه او الانسان له

منه مطلقا كالحيوان مع نفي الانسان او من جهة كالحوان مع نفي الانسان



الجحش بها ولم ترد بقوله فتكون طبيعة الحيوان الموجودة في الاعيان مغايرة لهذا  
 العارض بطبيعة الانسانية وطبيعه رتبة ان يزه الطباع موجودة متفردة في الخارج  
 بل اراد انهما موجودة جندها واحد والوق بينهما اما بموجب العقل فان الشيء الواحد  
 الخارج يحصل منه صور متعددة تعرض لبعضها الجحش ولعصها النوعية وبعضها الجحش  
 كما يريد عليك تفصيل هذه العارضين معبرتي العقل ان موجوده داخل في الطبيعة الى  
 بوقته وخارج عنه فان قلت كان الحيوان اذ اعبر من حيث انه تعرض له الكلمة كان معنى  
 مغايرة الطبيعة الحيوان من حيث هي ولهنوم الكلي والجزئي الكلي معهما كذلك مفهوم الكلي اذ  
 اعبر من حيث انه عارض لطبيعة الحيوان كان معنى مغايرة الكلي لا يبره فالجحش بعض ان  
 يكون مساك امور جحش فلت اعتبار الموضع من حيث انه مقدر بعارضه له فالجحش  
 هذا الاعتبار مع كليا طبيعيا ولا فاع في اعتبار بقدر العارض نحو وضعه على انه لفظ  
 للمناطف الطبيعي مع كونه مندرجا بالعبارة في تقدير المعروض بعارضه وانما ذكر الحيوان  
 من حيث هو موجود ان لم يكن شيئا من تلك الكلمات لانه الاصل للمعروف الكلمة وسواء في  
 يعطى ما جحش اسمه ووجه فعال لانه مثلا ان الحيوان انه جسم تام حساس متحرك بالارادة  
 وكذا الحال في الانسان وما يقال من ان الجحش الطبيعي يعطى ما جحش اسمه ووجه تولد  
 حيث انه جحش طبيعي والاصدق عا زبده انه حيوان موجود للجحش واصلا له ذلك الوجود  
 بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة الموضوعية للجحش فالشيء اذ اعني بالجحش الطبيعي  
 مجرد تلك الطبيعة كان ذلك القول تجري عا طابره لكنه لم يرد من ان لا يكون الحيوان  
 جحشا طبيعيا الا لانه جحش فقط ثم انظر انه هل يستقيم هذا كانه اشار بذلك الى انه  
 يستلزم ذلك الجحش والاصدق واما المنطق اعني مفهوم الكلي فهو يعطى انواع التي هي الكلمات  
 الجحش اسمه ووجه فعال الجحش كذا وعبر عنه من عرض المركبة وكذا عه من الجحش ولا  
 يعطىها انواع موضوعه فان قيل على اسم الكلي المنطق ووجه على انواع موضوعه ايضا عارض على  
 كالا انسان والوقن وعبر عنها فلما المألوف بالحق منها الحق المتعارف وهو الحق عا جوسا  
 الموضوع ومن ليس ان يصح ان يقال كل جحش كذا ولا يصح ان يقال كل انسان كذا وفي  
 الشفاء ان الجحش المنطقي جحش شيئا واحد ما انواعه فهو يعطىها اسمه ووجه اذ يقال  
 كليل واهل الجحش العالي والسافل والمتوسط انه جحش وعمل عليه جحش والآخر اذ  
 ح

مساك

اسم الكلي  
 اسم النوع  
 اسم الموضوع

واما

اسم الموضوع  
 اسم النوع  
 اسم الكلي

الاراد الطباع

موضوعاته بقولا يعطىها شيئا منها فان الانسان الذي موضوعه من الحيوان لا يعطى عليه  
 مع الحيوانه ما عرض للحيوان من الجحش للاسما ولا حدا فان صار شيئا من انواع حيا  
 فليس ذلك له من جحش طبيعة حية الذي موضوعه بل من حية الامور التي جحش ومنه الكلا  
 بين ان عمل الكلي على الانسان ليس من حيث انه متدرج تحت الحيوان الذي موضوع له  
 الكلمة بل من حيث انه مقدر على الجحش من الافراد والكلي المنطقي اذ انفس الى انواعه  
 الجحش عرض له الكلمة والجحش يكون هو هذا الاعتبار كليا وجحشا طبيعيا وفي رساله  
 كمن الكلمات ان اطلاق لفظ الكلي على المقهورات العلية بالاسم الكلي اللفظي والحق  
 بينهما هو الكلي الطبيعي واما الكلي المنطقي فهو المنسوب الى موضوعات الطبيعة ليس كليا بل  
 بالانسان في موضوعاته واما الكلي العقلي فهو ليس كليا اصلا لانه لا فرد له يعني لو كان له  
 فرد لصدق عليه اسمه ووجه فلزم ان يكون عاما وخاصة معا ويوجد وتفرغ في  
 في محض القضاة قال ومن معناه اني علماء به الفقه فيقولون ان الجحش هو الانسان  
 بالانسان في موضوعاته واما الكلي العقلي فهو ليس كليا اصلا لانه لا فرد له يعني لو كان له  
 فرد لصدق عليه اسمه ووجه فلزم ان يكون عاما وخاصة معا ويوجد وتفرغ في  
 على بطلان هذا العدم في ذلك المحصر ثم ان الجحش عن وجود هذه الكلمات قد بين  
 لك ان معناه امور اربعة فالجحش عن وجوده الخارج خارج عن بزه الصناعات ان  
 صاحبها انما بحث عن احوال العقول التي العا من حيث انها تفرغ في الاتصال الى  
 الجمولات والوجود الخارج ليس من احوالها لان المعولات العا من حيث وجودها  
 في الخارج ولو فرض انه من احوال العالم من احوالها العا من حيث ذلك الاتصال الا ان  
 الما جحش متصرف ليس الجحش الكلي الطبيعي منها على اصطلاح اعلم اعني الطبيعة  
 من حيث هي هي وتعرف ان الصانع بعض مسائل المنطق في نظر التعليم موجود  
 على وجود الطبيعة الخارج وذلك لان المنطق تصور طبيعة الاشياء واما جحشها  
 العقلة وبحث عن احوالها على وجه يبرى الى تلك الطبيعة وينظر عليها ولا مسك  
 ان ذلك انما يقصده هو الصانع اذ اعرف ان لطباعه الاشياء وجوده في الخارج و  
 ايضا امثلك العوارض المطابقة ليست الا لطباعه الاشياء فاذا اطلنا مثلا الجحش  
 منقول عا كثر من جحش المنطق في جواب ما هو كاحوال العقول على الانسان والوقن  
 هذا انما سطره اذ عرف ان من الخارج حيا في محله عال بعضها عا بعض فالجحش

اسم الكلي  
 اسم النوع  
 اسم الموضوع

ودواءه بالعلم لو كان حيا جحش  
 ح

سائر

موضوعات

توضعت ايضا هما على وجود الطبايع فذلك قال في نظر العقل اني بحسب العمل مع كون  
 اد في النسبة كما في وجود الكلي الطبيعي دون الأجزاء وبها مونة شارة ولا يوقف  
 للاضغاح عليها **٥٠** والا كان ذلك القند اخلها وحارها عنها فانا اخذنا الحوا  
 جزا وجمع القند التي لا تسمى جزءا آخر مقابلها الا في الاله بل كان مع الحوا الماخوذ  
 على هذا الوجه فذلك كان ذلك القند اخلها في تلك القند الغير المتباينة لانا اخذنا جميعها  
 فلا يخرج عنها شيء من اجزاء القند والالم كون جمعا وكان مع ذلك خارجا عنها لانه  
 مع الحوا الواقعة في مقابلتها **٥١** فكون الكلي اني للمصنف الخارج بالكلية موجودا  
 فانه لان الطبايع الحوا منه الموجودة في الخارج مصنفه فانه بالكلية اعني كونهما حيث  
 اذا حصلت العقل لم يخرج من صورها من فرض وقوع الشركة فيها وعلى هذا كان  
 الاولي اسقاط لفظ الطبيعي لكلام المصنف لا يخرج عن مسدك مواها قوله بصور لا يخرج  
 الشركة فانه او يقيد الكلي الطبيعي وقد بسا فمما سبق ان الكلي يعني الاشتراك الحقيقي  
 لا يورث للاشياء لا في الخارج ولا في الذهن ايضا فعول السابغ على العوض للطبيعة  
 الا في العقل منظوره مع عوض لما في الذهن الكلي بمعنى الشركة المعبرة بالمطابق  
 المذكور في بيان مفهوم الكلي ويعني الشركة المحصورة المصحح للعلم على امور كثيرة كما ذكر  
 في جبادي هذا الفن واما الكلي بمعنى الشركة الحقيقية فهي بمعنى العوض للشئ في  
 الخارج والذهن معا فان قلت معنى الكلي على ما بين من عدم المفهوم الى الخيبي  
 والكلي بوعدهم منه تصور عن فرض الشركة في نظر ان هو المعنى العوض للشئ في  
 الذهن كان منه التصور عن العوض عما يورث له مسائل فكيف حكمت ان المصنف  
 في الخارج بهذا المعنى موجود فانه قلت الكلي العارضة في الخارج ليست بهذا المعنى  
 بل معنى كون الشئ حيث اذا حصلت العقل عرض له هو المعنى فلما تعقل **٥٢**  
 وح لو قلنا اني اذا اريد بالكلية الاشتراك فيقول الكلي موجود في الخارج لم يرد بان  
 الموجود الخارج موصوف بالخارج بالاشراك حقيقة بل كان معناه ان شئ موجود  
 في الخارج لو حصل العقل عرض له الكلي اي الاشتراك في وقت ما فانه **٥٣** على  
 انهم لا يتجسسون عن العول بعوض الشركة اي حقيقة الخارج هو اصح من كل كلام  
 صاحب الكشف في هذا المقام لانه لا يدل على ذلك فانه قال هكذا والذي يدل على

ن

سواء

الكلمة

الجزء

ذلك

فكذلك

الدور

على وجه الصواب  
 وهو القصد الراجح

وجود الكلي في ضمن الجزئات في الخارج ان الحوا مثلا لا تسكت في وجوده في الخارج  
 لكونه جزءا من هذه الحوا الخارج ويساوي الدليل الى ان قال باذن الحوا بلا شرط  
 شئ موجود في الخارج وهو حيث لا يمنع من تصور من الشركة فقد وجد في الخارج  
 بالاشراك نفس تصور ما نعلم الشركة فقد وجد الكلي في الخارج وبها عينه باذكرة  
 الشرح لموجوده بيان الكتاب بل منقولة من حيث ما تحتها فانه الشخص لعوض  
 الشركة كما منقولة المصنف بل على حوا انصاف الموجود الخارج بالاشراك الحقيقي كما  
 سنكشف ذلك الحال مسلك **٥٤** فهو منقولة وذلك لانه انما يكون جزءا في الخارج  
 ان لو كان موجودا فانه كما هو المدعى بل يقول مواها من المستلزمات فانه لا يكون  
 جزءا في الخارج في قوة كونه موجودا فانه قال فعل العوض الصفات العدمية مدفوعة  
 بان هذه الحوا عن مونة المشار اليه بخلاف هذا الاعمى فانه او عارض لملك اليوم  
 احسن ان ذلك العوض بطر كليا معا صادقا في علة وتوسل اقصر باعلى الحديث  
 حتى نادى في منع لزوم التسميه انه اذ اصل الحوا الذي هو موجود في الحوا  
 المعقد اما الحوا مع قدها والحوا من حيث هو فاما ان يراى ان ذلك القند  
 داخل في الجزء او خارج عنه او اع من ذلك فعلي الاله كان الحصر ممنوعا اذ يجوز  
 ان يكون الحوا الجزء الحوا مع قدها خارج عنه فلا يكون الجزء الحوا من حيث هو  
 وعلى الثاني والثالث بخلاف ان الجزء هو الحوا مع قدها خارج عنه وهو عينه  
 ذلك القند المعبره به الحوا المعقد فلا يكون مسائل الاقند واحد منضم الى  
 الحوا سكون الرد فانه فلا فانه **٥٥** واعرض عما قوله بل ان يكون كل واحد  
 من الجزئات عن الاخر في الخارج بان الطبايع الحوا منه مثلا من حيث هي  
 قابلة للانصاف بالوجه والكلية فلو وجدت في الخارج متصفا بالوجه وكانت  
 عن الافراد لزوم ذلك الخ اما اذا وجدت فانه مسكته سكتة العاقل لما لكونها قابله  
 للكلية فلا اذ لا يكون كل واحد من ذلك للكلية عن كل واحد من الجزئات **٥٦**  
 بان سكتة ما من غير ان يضم الهما شئ اصلا غير معقول قطعا واذا اشتمل كل واحد  
 تلك الامور المتكثرة على اقره اذ لم يكن الطبايع عن الجزئات بل جزئا والمؤوض  
 خلافا وانصاف على الجزء الخارج في الوجود الخارج على كل فانه الموجودات

وساق

السفر

ان هذا العوض هو الاعمى في الوجود  
 كما في ذلك الحوا من غير ان  
 يكون باقره في الخارج سكتة

الذي هو جزء من الحوا الموجود في الخارج

بله

في قوله تعالى  
 والذين آمنوا  
 واتبعتهم  
 اهلهم  
 في جميع  
 ما هم  
 في  
 في قوله  
 والذين آمنوا  
 واتبعتهم  
 اهلهم  
 في جميع  
 ما هم  
 في

الخارجة المعاصرة اذا اجمع على كل ان يقال ان هذا المخرج هو احد ما ولا بالعكس  
 وان فرض منها اى ارتباط اكل بل لا بد في صحة الحمل من الوجود في الوجود الخارجي  
 مع الغابرة المفهوم والوجود الدسفي ومنه من ذلك معاجلة بالوكفي في صحة  
 بالاجاد في الذات التي تركبت من اجزاء المتفرغ الوجود في الخارج ويكون  
 الطبيعي للانسانه مثلا خارج عن افرادها من الاستحالة لا سلبا كما هو ان العقل  
 كونه تلك الافراد مع العقل على الطبيعة بالكلمة **و** والاولم وجود الام الواحد الشخص  
 في امكنه مختلفه به اذ ان كل موجود خارجي فهو من جنس واحد من جنس واحد  
 لا حظ العقل خصوصية المتناسخ لم يمكن له ان يعرض اشياء اخرى وجدت الطبيعة  
 الخارج كانت كذلك مع انها مشتركة بين افراد ممكنة اما كونه مختلفا ومنصوبا  
 مضادا فلهذا اختلف المذكور وقام الشيء الواحد بكل واحد من جنس مختلف في حال  
 سواء كان ذلك الحال عرضا او لا واذ اقام الوجود الواحد المخرج من حيث هو لزم  
 شيان احدهما وجود الكل بدون وجود اجزائه وبوجه وان لا يكون الطبيعي  
 موجوده في الخارج وهو خلاف المقدر واعلم ان كل ما وجد في الخارج فله كادونا  
 خصوصية محتمة اذا انصورت نقيضت عن عرض المشترك في الحمل على كثر فلا  
 فلا وجود في الخارج الا للاشخاص فليس في الخارج موجود مشترك بين كثرين ولا موجود  
 اذا تصور موعى نفسه لم يمنع وجوده من المشترك في او عرض له مسائل الكلمة على المطابقة  
 والنسبة المصحح للحمل على امور متعددة تقع في الخارج موجود اذا انصورت وحذفت  
 مستحصنا نه عرض له مسائل الكلمة لان معنى الاسماء كحقيق بل تعنى في فلسفة الموجود  
 خارجي مصنف ستمى من معاني الكلمة لاني الخارج ولا في الدس فيد تدرك في امر  
 على نصرة **و** وكما اشترى الى الفصل ذلك في رساله كحقيق الكلمات فانه قال فيها  
 يحصل اولاني العقل صون تخصص مطابقتا لهوية الشخص لا سطحي على موه اخرى ثم يحصل  
 صون اخرى سطحي على موه الشخص بيني نوعها وهي الصون النوعية ثم اخرى  
 سطحي عليها وعلى انبائها جنسها وهي الصون النوعية القريبة وسلك الى الجنس العالي  
 ثم اذ رجح العقل من الجنس العالي ونقش الصون النوعية المتوسطة وجد ما يشبه  
 على صون الجنس العالي وصون فصله وكذا افضل الصون النوعية القريبة الى الجنسية  
 مقصود

وهو وجود الام الواحد  
 بالشيء في امكنه مختلفا

ويكون المخرج  
 في الامور

المتوسطه وصون اخرى فصله وتفصل الصون النوعية الى الصون النوعية القريبة  
 وصون فصله وتفصل الصون النوعية الى الصون النوعية البعيدة  
 التي بها اعمار تلك الموه عند عن سائر المومات ومثل ذلك ما اذا ارانا زيدا  
 حصل لنا برونه وحده صون لا سطحي الاعله واذا ارانا معكرا وعرا وخالدا  
 حصل صون الانسان واذا ارانا معهم بعض افراد الفرس حصل صون الخوان  
 واذا ارانا مع ذلك بعض افراد النباش حصل صون الجنس الناج وسلك الى الخوم  
 واذا رجعت بحال الصور افاك صور او فصله فان مثل الاستحالة ان هذه الصور  
 مخلوقة الماسه فلو كانت مطابقة للشخص الخارج لزم مطابقتا امور مختلفة لامر واحد  
 بسط ووجه احب ان هذا الاسكال انما نشأ من تناسك الصور التي سنه  
 على الصور المنقوشة على الجدار والمخيلة المرأة وهو بطل بلا شبهة فان قلت  
 كما حصل من الشخص صور ذمته كذلك حصل صور عرضة كلفت لغرض منها قلت  
 حيث ان العرضيات ما حوزة من الاعراض المكسفة بالذات وان اللانبات ما حوزة  
 من الذات وحدتها اسمي كلامه وما سئل بهذا المعام ونقدك بصرته في هذه المنا  
 ان يقول لا سكال مفهوم الخوم والجسم والخوان والانسان الماشي والضاحك  
 والكاتب يحمل عازد مملأ وان سببه هذه المفهومات الذي ليس على السوي بل  
 بعصتها غير خارج عن ذاته كالاربع الاول وبعضها خارج عنها كالللمر الاخره  
 ما ذاعلنا المفهومات الاولى حصان ذمنا صور مختلفة فاما ان يكون من زبد  
 لكل صون منها او مطابقة او لا وعلى الاول اما ان يكون جميع تلك الامور موجودا  
 بوجود واحد او بوجودات متعددة فهنا احتمالات ثلثة الاول ان يكون ملك  
 الصور كلها مطابقتا لامر واحد وهو من سبب المحقق وللا اسكال عليه الامور  
 ان الصور المخيلة لغة الماشية كلف رطابن شيئا بسيطا لا مركب منه اصلا لانه  
 ان يكون لكل صون او مطابقتا ويكون الكل موجودا بوجود واحد وهو من سبب مجمع  
 ولزمه وجود الكل بدون وجود اجزائه كما سلف الثالث ان يكون كل واحد من  
 ملك الامور موجودا بوجوده على حدة وهو من سبب طائفة اخرى والاسكال عليه ان  
 ما هو من سبب الحمل هذا هو ضبط الكلام بما لا يرد عليه في تصويد المرام والكل

حث

المتوسط

على الوثيق والسؤال بان وجود الكلي العقلي ايضا فرع وجود الاضاه منقول عن  
الكاتب والحل على الاختلاف في الوجود الذي يدور في شرح القسطاس اما الدلائل  
الاخر فمثل ان يقال لو وجد الكلي العقلي ضمن فرد خارج لوجب ان يكون شي واحد عاما  
وخاصا كما مر نعم الكلي الطبيعي وذلك لانه يعين مفرد على الوجود الخارجي الذي  
ثبت وجوده في الخارج هو الطبيعي دون الاخرى ولا فناء حكمه على الكلي الطبيعي اذا  
كان معدوما في الخارج كالغناء لان الحكم انما يحث على احوال افعال الموجودات وادراكها  
موجوداته ولا يستلزم كونه موجودا في الفعل ايضا لهذا الوجود العلي اما ان يكون سببا لوجوده  
للوجود العيني او يكون لا وبالعكس فبعض اعتبارات ملته وفيه الكلي قبل الكثرة بالصورة  
المعقولة في المبدأ الفاضل وسعي على فعلها فالشيء لما كان شيئا جميع الامور الموجودة  
الى الابد والى الملكة نسبة المصنوعات اليه عندنا الى النفس الضاهرة كان على الابد  
والملاكمة بما موجودا قبل الكثرة وفيه الكلي مع الكثرة بالطبيعية الموجودة في ضمنها  
ولم يرد به ما يتباين من عبارته وهو انها جزاء لها في الخارج بالارادتها جزاء لها في الفعل  
متحقق الوجود معها في الخارج ولهذا كثر عليها كما هو في قوله وفيه الكثرة بالصورة  
وسنوط وسعي على افعالها فاما ان يكون عام ما يميز الشيء المنسوب اليه لفظ المايهية  
ما حوذة من باهي والمرد بها ما يقع باع ذلك السؤال سواء كان موجودا في الاعمال او لا  
وحقيقة الشيء ما به الشيء هو هو وخص الموجودات العينية وانما وجب ان يكون  
القسم الاول مقولا في جواب ما هو لانه سوال عن عام المايهية في القسم الاول من المقول في  
ذلك الجواب هو المايهية المحضه والتي هو المايهية المشتركة بين مختلفات الحقائق  
والمالته المايهية المشتركة بين مختلفات حقيقة وانما يرد لفظ المايهية في الاقسام  
بناء على انه في هذا المقام تقسيم اللفظ الكلي حتى قال الشيخ في الشفاء فصل في اللفظ  
المفرد الكلي الى اقسام خمسة ومن العلوم عندك ان يجب اعتبار الالاء فيها تدرج في  
القسم والفضل القرب بر كسب مع الفضل البعد مطلقا ومع القرب ان يجوز تعدد  
والبعد مع البعد اذا فاق في الرتبة والجنس البعد يمكن بر كسب مع الفضل القرب الذي  
هو في رتبة اود وبما لا يمتد ما فوئها والجنس القرب لا يمكن بر كسب مع الفضل البعد  
فيه واذ اركب جميع القرب فهو الحد العام المذكور في الاقسام وعدم العال مع الاقسام

في الشفاء

في حدود الاقسام

وان في الخارج  
لا يحل على الكلي  
من الوجود العيني  
الوجود الموجود  
في الفعل

في حدود الاقسام  
المراد بطلان الخصه العيني  
مرفق قسم

ان لا يكون متناسلا وداخلها بصادقها مع ما بينهما وتقسيم الكلي بالقياس الى شئ واحد  
الذي داخل لان ما يكون جزءا للماسدة ذلك الشئ يستحيل ان يكون تمامها مع انه احد الجنس بان  
نفس المايهية واخرى جزاء ما وادراك الشئ المنسوب اليه جبا نانا الكلي لم يكن الكلي بالنسبة  
اليه شيئا من تلك الاقسام الثلثة فلو كان قسمته اليها حاضرة وكل واحد من الجزء والحار  
اذا اقتبس الحقيقة كان تمام ما بينهما بكل واحد منهما ما يميز من الماسات اي مفهوم من المفهوم  
فمفهوم الكلي ح في قسم واحد هو تمام الماسدة واقسام الكلي على مفروض ما ذكره المصنف  
القسم ستة لانه قسم عام الماسدة الى ملته الجنس والنوع والحد وقسم جزءا الى الجنس  
الفضل وقسم الخارج الى الخاصة والوضو العام لكل الجنس لما كان مكررا كان ضمنا واحدا  
فيبقى الاقسام ستة واعلم ان مورد القسمة هو الكلي المفرد كما هو في العنان المنقولة  
اقسام الشفاء فلما تدرج في الحد العام لانه حرك قطع وجب ان يجعل الاقسام  
المذكور في القسم الاول اقساما للمقول بخوار ما هو لا قسمته الى ذلك ان بقدر الكلام  
مكذبا والاول هو المقول بجواب ما هو والمقول بجواب ما هو اما بحسب المحضه  
المحضه بل ولما كان هو المقول ذلك المقسم عموم من وجه لم يلزم ان يكون اقساما اقساما  
ليه فان ذلك السؤال الاول والحاسر لاعتقال اقسام الافراد نانا في عشم الجنس المتوسط  
بالجسم النامي لانه يعول عموم فصل الماسدة في الاقسام ان نعم الكلي المفرد ليس  
بالنسبة الى شئ كان بل الى ما يحل هو علمه من جزائه كما هو لفظا فاضل السؤال المالمث  
بالرابة وليس ايضا قسمه بالقياس الى جزئي واحد حقيقي معد او مطلق ولان جزئات  
مفقه المحققه حتى يلزم ان لا يعبر الجنس والفضل والخاصة والوضو العام الا بالقياس  
الى الماسدة النوعية فلا يلازمه القسمة الاجناس والفضول العالده والمتوسط وخواصها  
واجزاءها بنفسه الى الماسات التي هي اجناس متوسطه او سافله ولا بالقياس الى شئ  
جزئيات متعدده كيف كانت لانه بطلان الخصه اذا قسمها اقسام اربعة اخرى هي ان يحث  
في الكلي تلك الاقسام الثلثية نانا او ثلاث ولا لا يخرج جزئات مختلفة الحقائق لانه يلزم  
مع ما ذكره من عدم الاختصاص ان لا يندرج الحقيقه النوعية في تمام الماسدة بل في قسمتها  
الى جزئي واحد اضافي سواء كان حقيقيا او لا وليس كذلك الجزئي معبر ام حيث ان قسم  
حتى يرد الى الاقسام ح سببا منه وهدا عبر بصداقها حيث ذكر الجنس في تمام المايهية

في حدود الاقسام

عنا

اقسام

في حدود الاقسام  
المراد بطلان الخصه العيني  
مرفق قسم

في حدود الاقسام  
المراد بطلان الخصه العيني  
مرفق قسم

في حدود الاقسام  
المراد بطلان الخصه العيني  
مرفق قسم

المشرك  
المتشابه  
المتشابه  
المتشابه

وجزئها ما بل مومعير على الملائمة وعلى نه ائجه السوال بعدم العمان لجزان ان يكون الكلي تام  
ما سيم جزئيا وجزا ما سيم جزئيا آخر خارجا عن ما سيم جزئيا بالمتشابه في القسم ما يصدق  
بان ينضم الى مفهوم كلي فهو متشابه فحصل انقسام مساوية واما اعتبار بان يضم اليه فتود  
معنا بل لا متشابه فحصل انقسام متماثل بحسب المفهوم والاعتبار وان كانت متصادقة  
وهذا القدر من الامساك كاف لنا في معرفة احوالها وما نحن فدم من الفصل الاخرى انهم صرحوا  
باحتمال خمسة مفهوم واحد مقبلا الى امور متعددة كالخساسة فانه فصل للمفهوم وحسب  
للمصنف والبصر ونوع كخصيصه اعني هذا الخساسة وذلك الخساسة من خاصه الجسد وعرض عام  
للضاحك وهذا الجواب ان دفع السوال الثاني فان قيل اذا نسب الجوان مثلا الى جزئيا باعتبار  
كونه تام ما يبيته المشترك مع غير لا اعتبار كونه جزءا ما سيمه المتخصص تمام الماسية متعلق  
تضمن كما ان الجزء والخارج كذلك فانقسام الكلي ستة لانه فلما انقسم لجزئان من حيث انه  
تمام الماسية المشترك بين جزئيا وجزئيا اخرى مخالفة لتي المحققه وبغير اخرى من حيث ان جزئيا  
موت تمام المشترك بين ماسية ذلك الجزئيا وما سيمه اخرى كالمفهوم وهذا ان الاعتبار ان الماسية  
واحد لان معنى كون تام الماسية المشترك بين متخالفين المحققه مومعير كون جزئيا مومعير  
المشرك بينهما ولا فرق الا بان كون تام الماسية مذكور صرحا وكونه جزئيا مذكور ضمنيا  
احد الاعتبارين والآخر بالعكس الاعتبار الآخر وهذا هو محقق ما ذكرناه من ان  
الجنس لما كان مكررا عدتها واحدا وهذا التحقيق يتوقف على ان تمام الماسية المتخصص  
النوع واما السوال الرابع فتدفعه بان لا تدعي تمام الماسية تمام ما سيمه ما ولا تمام  
الماسية النوع بل ان الماسية مومعير تمام الماسية الجزئيا الذي نسب اليه الكلي كما قررناه ولما  
ان نقول اذا نسبنا لماطوق الى الماشي كان خاصه له وليس الماشي جزئيا له ولا ما سيمه ما هو  
جزئيا من جزئياته اللهم الا ان يقال الجزئيا الاضا في ما وقع موضوعا للمعمل عليه كليا او جزئيا  
فحصل الامر جزئيا لاحص او يقال حصص الماشي جزئيات لماطوق وكلاما باطلان فوجبه  
في قسم الكلي ان ينسب الى ما سيمه ما باية اما عينها او داخلها او خارج عنها ولا ريب انما  
ان ماسية كانت بل ما عمل ذلك الكلي عليها ولا يعبر تعدد ما يجمعها ولا اعتبار مومعير بل كغير  
المستوي لله ما سيمه ما من الماشيات التي عمل مومعيرها وما قيل من ان مومعيرها هو الخساسة  
الكلي ستة قسم واحد مومعير تمام الماسية ان اريد به انه يصدق على كل كلي ان تمام الماسية

واحد

المشرك  
المتشابه  
المتشابه  
المتشابه

با اعتبار مومعير بل واقع لما سيمي من ان الكليات بالنسبة الى حصصها الموجودة في اولها  
انواع حقيقة وان اريد به انه لا يعرض له الجزئيات باعتبار آجز اصلا فمومعير وانما لم يذكر  
اذ الكلي مطلق الماسية حتى كانه قبل الكلي انما ان يكون تمام ما سيمه من الماشيات واما ان لا  
يكون كذلك بل يكون اما جزئا او خارجا متصدق الكلي ستة القسم الاول وسنحل وجود القسم  
الثاني واما اذا اعتبر ما سيمه واحدا من الماشيات على سبيل البديل فلما كان جزئيا مختلف الحال  
بالعناصر الى ماسية اخرى وانصاف الكلي منها وكل كليات متعددة فجاز ان يكون بعضها تام تلك  
الماسية والبعض الآخر جزئيا ومنها احوار جاعها فطهران احوالها والحال جاز بحسب اجزاء  
واحد من الماشيات اعني الكلي وما نسب اليه فتصير مالم المقدم الى قولنا الكلي ائتي كل كلي بان ان  
يعبر كون تام ماسية من الماشيات التي عمل مومعيرها وان يعبر كون جزئيا ماسية من تلك الماشيات  
او يعبر كون جزئيا خارجا عن ماسية منها واذ المحقق ما قلناه بالمشي كلك انما اريد به  
المتشابه الذي هو جزئيا اندفع السوال الثالث والرائع وعلم انصاف ان الماشية اطلاق  
فيها القسم الاول المحدود وليس من جزئياته على انه علم جزئيا من غيرها بعدد الافراد كما هو ولما  
جعل الحد من انقسام المقول دون الكلي اندفع الاول والخامس واما السوال الثاني فتدفعه بان  
لم يرد الجزئيا واحدا مع فرد الداخل بل ان جزئيا كان من جزئياته الا ان سيق السوال  
بعدم التعريف فورد على سبيل الرد يدعي قوله لا نقول وقال في الشوق الاخر عاد السوال  
بعدم التعريف واجاب عنه بالتراه وذلك قال اوله وعكس ان تدفع السوال التاسع  
واما السوال الاخر فانه ان المعلوم اي السوال ما سيمه ما يكون عن بعض الماشية لاجر ما هو  
يصور تصور ما هو المراد بالطلب ان يذكر الماسية نفسها لا ما يوجد تصورها فاذا قيل ما  
زيد يجب بالانسان لان السائل قد تصور ما سيمه مومعيرها فنسأل عن خصوصيتها ولا نسأل  
ان يذكر صفته بل انفعال حيوان لماطوق اذ فيه تفصيل مسفي عنه واذ قيل ان الانسان  
فان لم يعلم السائل خصوص مومعيرها فماذا عرف له ان وجد ولا يتبعه كعبه كعبه  
مباحث اللغز وان علمها بواجب بالحد الذي مومعيرها مومعيرها او تصور حقيقة لها بالحد  
وذلك لان الخصوصه المسفاهة من معرفة اللغز معلوم له فلا يخصصه مومعيرها عرفه آخر  
بل ما زنديقي مومعيرها تلك الخصوصه الا ان ذكر الحد في الجواب باعتبار انه نفس ما سيمه  
المحدود طلب فرد مومعيرها خصوصيتها لا باعتبار كونها مومعيرها لبا ومومعيرها لتصورها

دون ان يكون من مومعيرها بل هو احد ما سيمه  
لا يخفى ان مومعيرها يمكن ان يكون اوله ولا يذكر  
اسان الى السوال الرابع

فهو مقول في الجواب لان حث انه حد بل من حيث انه غير المحدود وحقه وعلم ان حث  
 التامض من كلام المص اذ لم يحز التجريد المفردات بان يقال المراد دخول الحد  
 ماسية المحدود ان يكون كل واحد من اجزاء الحد اختلفا في بنية ذلك بل بالداخل صاكن  
 بالمخرج والركب منهما وحكا بان المعوق للداخل قد يكون مساويا للباطنة المعوق في المفهوم  
 وعلى هذا الماويل يكون الحد اطلاقا في كونه عام ماسية المحدود ولا يكون مساويا للماني  
 المفهوم كما توهم وسكر عليك هذا المعنى وما ارد عليه في باب العرفات فتعود  
 المورد الذي هو سبب الشئ الى بنية لان ماسية الشخص المسمى بها عن الماسية المشهورة  
 وان نسبت الماسية الى الجمل المركب من الماسية والشخص لم يكن الماسية عن تلك الجمل بل  
 جزاء منها وعلو من ان لا يكون للماسية من حيث هو ذاتي للشخص الا بالكون للامور المعتبرة  
 المشخصة بالساس التي تملك كون الحيوان والناطق والانسان وما يجري مجراها ذاتا للشخص  
 فقط بل سائر كما في الدالة العوارض الداخلة في الاستخاص من حيث هي اشخاص وذلك بط  
 انما فاعلا صرح المطلق الذي اعلمه في بديهة والاسك ان الماسية من حيث هي هي متمايز  
 بالاعبار للماسية من حيث انها مقترنة بالشخص الماخوذ معها على وجه التقييد وكون الركب  
 وفي القدر من التقار كات لصح النسبة على ما نزل في اللغة الا ان الشئ لم يلق له في المتبادر  
 من انساب شئ آخر تغايرها بالذات ولا يصح تفسير الدال على الماسية بالذات في الاعم  
 قد عرفت ان الدال على الماسية اعني المقول في جوابها هو انقسام منه في الدال على الماسية  
 المختصة والدال على الماسية المشتركة بين المختلفات والدال على الماسية المشتركة بين  
 المختلفات والقسم الاول وهو اخص بالقياس الى المحدود خارج عن اقسام الكل الذي يحتم  
 بصدده فلم يكن الا الاقتران وسما الجنس والنوع وكل واحد منهما ذاتي اعم اما الجنس فهو  
 ذاتي بالمعنى اعم مما قال عليه من انواعه واما النوع فهو ذاتي باحد المعنى اعم بالنسبة  
 الى ما قال عليه من الاشخاص فتوهم الظاهر من المنطقين ان الدال على الماسية هو  
 الاعم وهو الا وان اصابوا في العكس حيث شمل بعضهم كل دال على الماسية كقوله اعطاء ذاتي  
 الطرح تحت دخل فيه ما ليس الاعم الماسية اصلا فضل الجنس مثل احساس فانه ذاتي اعم  
 كل واحد من نسبي الهياتي وليس يصور كونه دال على الماسية المختصة كالانسان مثلا  
 لان المقول في جواب السؤال عن ماسية كونها عينها او متحدتها في الحقيقة كما وفقت عليه

في جواب السؤال الثاني  
 في جواب السؤال الثالث  
 في جواب السؤال الرابع  
 في جواب السؤال الخامس  
 في جواب السؤال السادس  
 في جواب السؤال السابع  
 في جواب السؤال الثامن  
 في جواب السؤال التاسع  
 في جواب السؤال العاشر  
 في جواب السؤال الحادي عشر  
 في جواب السؤال الثاني عشر  
 في جواب السؤال الثالث عشر  
 في جواب السؤال الرابع عشر  
 في جواب السؤال الخامس عشر  
 في جواب السؤال السادس عشر  
 في جواب السؤال السابع عشر  
 في جواب السؤال الثامن عشر  
 في جواب السؤال التاسع عشر  
 في جواب السؤال العشرون

السؤال التاسع

ولا على الماسية المشتركة والاكال حسا وكذا افضل النوع كالمناطق ذاتي المصنوع اعم عن الاشياء  
 وليس الاعم شئ من الماسية بل ما كان للاختلاف في الدال على الماسية بل هو الدال في الاعم  
 او لا معلوما بالذات ان اشار الى ان ليس من مفرعا على الاختلاف في بنية بل هو اختلاف  
 اخر مستقل فان حصل فصل الجنس عن الماسية المشتركة وفصل النوع عن الماسية المختصة  
 وليس يلزم من ذلك كون الاول حسا والثاني نوعا لان دلالتها بالانزاع لا بالمطابقة  
 احب بان الدلالة اللزامة لا تكون في اللفظ الدال على الماسية بل باليد من ان يكون  
 دلالة عليها بالمطابقة كما في انفعال اجزاء بالاصطلاح فعمل الجنس لا ساعده  
 لاننا نقول يجب علينا ان نزاع ما عليه ارباب الصناعات انما يتقدم كقولنا الحساس  
 وما يجري مجراه من الامور المشتركة من جعلها المحققه وفصولا للاجسام لادوال على الماسية  
 المشتركة بينها كالحوان وانما ذلك كالحالة الناطق ونظام من اجزاء الماسيات  
 النوعية فانهم كقولنا فصولا لها لادوال عليها كالا نواع المحققه وما ذكر من ان الفصل  
 مطلقا لادوال على الماسية اصلا لكونه اعم منها بحسب المفهوم قطعا من غير ما سئل  
 ان الدلالة مفقودة بتماما وحتى ذلك الشرط في الالتزام للزم العفوي واما اذا قصر  
 بان واذا اطلاقته في ان الفصل دلالة الزام على الماسية المشتركة والمختصة  
 وانصا ان لودل الفصل على الماسية بحيث يكون مقولا في جواب السؤال عنها مع ان  
 عنها لوجبان سلتم بصور تصورنا كحدها وكهنا والالم بصح ان يقع جوابا  
 عنها ووج يلزم ان يكون العرف بالفصل وحده كالحساس في تعريف الحوان والناطق  
 في تعريف الانسان جدا لانه المقول في الجواب للمسلم لم تصور الكذب في سائر العرفا  
 مع ان القوم صرحوا بان ان صح العرف به وحده كان جدا نقضا لانهم لم يفظوا  
 له اي الفرق بين نفس الجواب الذي هو الماسية وبين الواقعة والداخلية الذي هو جزء  
 الماسية وبيان ذلك انما اذا سئل عن الماسية المشتركة كما في قولنا الانسان والفرس كان  
 الجواب بالجنس الذي هو دال عليها كالحوان ويكون فصل الجنس في اختلاف الجواب لانه  
 ذن عليه بالنسبة فهو الا على الماسية بالذات في الاعم لم نفهم ان نفس الجواب  
 الذي هو عام الماسية المشتركة وبين الداخل في الذي هو جزء بل جعلوا الجزء كالكلمة  
 كونه مقولا في الجواب ودال على الماسية واذا سئل عن الماسية المختصة كما في قولنا الانسان

ص

لهم

ت

والاع

كأنه كقولنا ما دل على ما كالحول الناطق ويكون مضلها وافتقا ومقول في طريق ما يكون  
 دل على المطابق في نفس الدال ذلك العنصر جعل الجزاء الواقع في الطريق كالتوجه في كونه في الأعيان  
 المحضه ومقول في الجواب عنها فاجنس كون بان الا على الماسه المشركه ومقول في الجواب  
 واخرى واقطع طريق ما هو جزاء من الدال على الماسه فهو عام الماسه المشركه وجزء الماسه  
 المحضه ومفهوم كونه حسنا مغاير لمفهوم كونه جزاء وان كان هو وصفا ما اذا واحد والفضل  
 مطلقا يقال في جواب ما هو لان لا له على الماسه الزلم وكذا الفصل لا يقال في الدال لانه  
 عليها انض وفضل الجنس تعادلان في طريق ما هو سواء كان سواء الاعيان الماسه المشركه او  
 المحضه بل يكون ازيد اخلاقي الجواب الا اذا اقم حد الجنس مقاض على فيه وفضل النوع قد  
 يكون واقعا في الطريق كما في جواب ما الانسان كالحول الناطق عا موم وقد يكون اخلاقي الجواب  
 كما في جواب ما زيد بالانسان عند انضه ان الدال في الاعيان يكون الا ومقول في جواب ما هو وقد  
 يكون واقعا في طريقه وقد يكون اخلاقي جوابه عن الدال بل لم يقطن في طريقه من الدال وجزء  
 الواقع والدال في جزاء الماسه محضه الجنس والفضل الى المطلقين اراد بجزء الماسه  
 الجزاء المفرد المحمول عليها لان الكلام فيه اراد باطلا ما هنا ولها للمرتبه البعد كما يصح  
 ومعنى كون الجزاء المحض من الماسه في الجملة انه غير ما عاشار كما في حضي من الجانس او في  
 الوجود فانه لا يتم من الدليل الكونه غير اعراض المشركه كما في الجنس كاجنبي والاعراض  
 باطلان اما كونه احض مطلقا او من وجه فلان الاعم كدلك يجوز وجوده بدون الاخص  
 فكل وجود الكلي اعني عام المشركه بدون جزئه ومعلوم انما كونه جيبا ناطقا بالجزء المحمول على  
 الماسه فمثل ان يباين سائر الاجزاء المحموله عليها وانما لم يتم من الدليل ان يرتفع عام المشركه  
 اذ لم يثبت به كون احصيا جزاء لبعضها وبغيره على فرض الكلام في الماسه لمقول انما لان  
 ان شيئا من الماسيات معقوله بالكتبه والدليل المذكور على حصر الجزاء في الجنس والفضل لا يتم بالنسبه  
 الى القريب منها لان بعض عام المشركه فضل بعد لا قرب و عام المشركه اذ لم يكن كما  
 بالنسبه الى جميع مشاركا الماسه فبما كان حسنا بعدا لا قربا واذا فرض ان عام المشركه  
 عرضي للنوع الاخر الخالف الماسه في المحققه او جزئه لم يترجم على لم يكن مقولا لانه  
 جواب ما هو محسب المشركه المحضه فلا يكون حسنا والاحتمال الثالث اعني كون عام المشركه  
 جزء الماسه ونفسه بتبعية النوع الاخر فربما يراجع الى الظاهر لانه لا يخالف في العيان

لام ابتداء منها

والا في السند

فان كل جزء من اجزاء الماسه نوع مخالف لما في المحققه وسواء عام المشركه منها مع كونه جزءا  
 للماسه ونفس ذلك النوع مخالف لما وعليه من الاحتمال ايضا لا يكون عام المشركه حسنا اذ  
 لا بد للجنس ان يكون مقولا على نوع محصل من مفصلين مساين وقوله او فانه حصر النوع اي  
 ولا يقال ايضا في هذا السؤال ان عام المشركه في نفسه بخلاف السؤال الاول فانه يخص  
 بعام المشركه سلطانه اي سلطان النوع الذي ياراه عام المشركه مابن للماسه لكن  
 ليس بمرم منه ان يكون ماسا لتمام المشركه ايضا حتى يثبت ان هناك عام مشركه آخر لا يجوز  
 ان يكون مابنا له ويكون عام المشركه هو مع النوع والماسه هو تمام المشركه المحفوظ لولا  
 بان فلت لا يكون مع بعضه اع مية والمقدر خلافة ط كفي لكونه اع مية انه مفاد في فرد  
 احد عام المشركه الذي ليس بمرم العف والماني ذلك النوع الذي لا سائر وقوله لانا  
 نقول جواب عن السؤال الثالث والمراد بالدال في الجزاء المحمول ولما عبر الماسه في النوع الذي  
 ياراه الماسه اذ في الاحتمال الثالث والراجح لان ما كان ذاسا للماسه لا يمكن ان يكون نفس  
 الانواع الماسه لها والارتم ح مابن الماسه عليها في فرض انه جزاء لانواع الماسه غير محمول  
 عليها لم يكن جزءا لجمعها بل بعضها ولا لوجود الساطع نوع كجزء ان يكون عارضها جميعها و  
 على التقديرين كون ذلك الدال في جزاء الماسه غير اذ اسما في الجملة فكل فصلها و قد بحث لانه  
 ان اردنا مجرد الدال غير الماسه فهو صحيح لانه اذا كان باسما لجميعها مابنا من الماسيات  
 ولو باله ووض لم تصور عشره اياها عن شئ منها وان اردنا من حيث هو ذان اي جزئ محمول  
 غير ما عن جميعها او بعضها ورد ان هذه المحققه خارجة عن الماسه فالدال الما يجوز ضمها  
 لم يكن ذاسا لاجار جاعها فلا يكون فضلا ولما عبره النوع الذي هو مازا عام المشركه  
 كونه ماسا له اذ في السؤال الثاني ورد على قوله هو فضل حضي ما عرف اي فيما لا يكون  
 ذاسا لنوع مابن للماسه اصلا ما عرفه هناك من ان مجرد ذلك الدال ليس جزاء اصلا  
 واد اخصه بصفه الدراسة كان خارجا قطعها واد في السؤال الثالث اي المنطوقه  
 تحت السؤال المذكورين عا به القريب من الاسترة به الا ان مابنا سوالا لا يمكن  
 المنفصه عنه بعد الماسه ومعنا انه لم لا يجوز ان يكون عام المشركه الثالث مع عن  
 تمام المشركه الاول فكل النوع الثالث الذي هو مازا عام المشركه الثاني ومبا  
 له هو بعينه النوع الاول الذي هو مازا الماسه ومباين لها ولا يخلص الا بان يثبت

بن عمه ما ذكرته

ان يكون مازا الماسه في حال  
 من مابنا ماسا لاجتماعها  
 على سائر عام المشركه الماسه وذلك  
 النوع ولا يوهدها المشركه المذكور في النوع  
 الاخر وكونه نوعا الذي هو مابنا المشركه  
 في كل النوعين مع مابنا المشركه فلا يخلص  
 ميبون

وهو كقولنا ما دل على ما كالحول الناطق ويكون مضلها وافتقا ومقول في طريق ما يكون  
 دل على المطابق في نفس الدال ذلك العنصر جعل الجزاء الواقع في الطريق كالتوجه في كونه في الأعيان  
 المحضه ومقول في الجواب عنها فاجنس كون بان الا على الماسه المشركه ومقول في الجواب  
 واخرى واقطع طريق ما هو جزاء من الدال على الماسه فهو عام الماسه المشركه وجزء الماسه  
 المحضه ومفهوم كونه حسنا مغاير لمفهوم كونه جزاء وان كان هو وصفا ما اذا واحد والفضل  
 مطلقا يقال في جواب ما هو لان لا له على الماسه الزلم وكذا الفصل لا يقال في الدال لانه  
 عليها انض وفضل الجنس تعادلان في طريق ما هو سواء كان سواء الاعيان الماسه المشركه او  
 المحضه بل يكون ازيد اخلاقي الجواب الا اذا اقم حد الجنس مقاض على فيه وفضل النوع قد  
 يكون واقعا في الطريق كما في جواب ما الانسان كالحول الناطق عا موم وقد يكون اخلاقي الجواب  
 كما في جواب ما زيد بالانسان عند انضه ان الدال في الاعيان يكون الا ومقول في جواب ما هو وقد  
 يكون واقعا في طريقه وقد يكون اخلاقي جوابه عن الدال بل لم يقطن في طريقه من الدال وجزء  
 الواقع والدال في جزاء الماسه محضه الجنس والفضل الى المطلقين اراد بجزء الماسه  
 الجزاء المفرد المحمول عليها لان الكلام فيه اراد باطلا ما هنا ولها للمرتبه البعد كما يصح  
 ومعنى كون الجزاء المحض من الماسه في الجملة انه غير ما عاشار كما في حضي من الجانس او في  
 الوجود فانه لا يتم من الدليل الكونه غير اعراض المشركه كما في الجنس كاجنبي والاعراض  
 باطلان اما كونه احض مطلقا او من وجه فلان الاعم كدلك يجوز وجوده بدون الاخص  
 فكل وجود الكلي اعني عام المشركه بدون جزئه ومعلوم انما كونه جيبا ناطقا بالجزء المحمول على  
 الماسه فمثل ان يباين سائر الاجزاء المحموله عليها وانما لم يتم من الدليل ان يرتفع عام المشركه  
 اذ لم يثبت به كون احصيا جزاء لبعضها وبغيره على فرض الكلام في الماسه لمقول انما لان  
 ان شيئا من الماسيات معقوله بالكتبه والدليل المذكور على حصر الجزاء في الجنس والفضل لا يتم بالنسبه  
 الى القريب منها لان بعض عام المشركه فضل بعد لا قرب و عام المشركه اذ لم يكن كما  
 بالنسبه الى جميع مشاركا الماسه فبما كان حسنا بعدا لا قربا واذا فرض ان عام المشركه  
 عرضي للنوع الاخر الخالف الماسه في المحققه او جزئه لم يترجم على لم يكن مقولا لانه  
 جواب ما هو محسب المشركه المحضه فلا يكون حسنا والاحتمال الثالث اعني كون عام المشركه  
 جزء الماسه ونفسه بتبعية النوع الاخر فربما يراجع الى الظاهر لانه لا يخالف في العيان

انه لا يجوز ان يكون المماسه جنسا في نفسه واحدا بل لابد ان يكون احدهما جزءا للآخر  
 وقوله لا يعال شمل طامنه و ارد على بعض تمام المشترك ونقض الجنس فانه ذلني  
 الماسه وليس محضا بها ولا تمام المشترك الذي هو الجنس ولا بعضا منه حتى يكون فضلا بل  
 هو بعض من تمام الجنس الذي هو الفصل واجاب عن المنع و ذق المرعص بان غير  
 معقول لان جنس الفصل كونه مشتركين الفصل وتوجه آخر مما سئله لان الجنس العاصم  
 الى اتواعه جنسا منه فكلون مشتركين الماسه وذلك النوع المماس لها لان ما من الفصل  
 الماسه فكلون باجنسها او فصل جنسها والاشي من اجزاء الجنس بذات الفصل اذ شمع  
 ان غير جزء واحد في ماسه من جنس الاخرى انه اذا ارتكبت الماسه من جنس الفصل وركب  
 كل منهما من جنس مشترك يكون واحدهما مشتركا بينهما لم يكن تلك الماسه مركبه من اجزاء  
 بل من ملاتة فقط فلا تصور الفصل جنس وانما لم يذكر الجنس لانه اذا لم يدخل جزء الجنس في  
 الفصل لم يدخل فيه الجنس قطعا وانما لا يجوز ان يدخل الجنس في الفصل والا كان  
 مفهوم الفصل مفهوم النوع فكلون الفصل المماسه على سائر اجزاءه فانه هو  
 الجنس العاصم الذي هو جزء من الجنس واما ان الفصل المحقق هو الجزء الاخر لا الجزء  
 مشهور فانه لان الجزء من حيث هو مجموع غير الماسه فهو مشترك في الجنس ذلك ان  
 يكون كل جزء يدخل في جنسها وسكتفت لك ان العارض للمعنى المعتبره اقسام الكلي  
 يجوز ان لا يكون عارضا جنسا فلا يكون خلقا وكون دخول الجنس او جزء منه في الفصل  
 للكراهة الحد التام مع بطلانته راجع الى ما تقدم من امتناع ان غير جزء واحد في ماسه  
 واحده مرتين وما قورناه اي من قولنا لانا نقول من الابداء اليه منصفه كانه يمكن  
 اختصار العبار الاولي المشهور في كلام القوم حذف النسبة ذلك لان ما اذا كان  
 بعضا من تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركين تمام المشترك وتوجه آخر مما قلنا في المحققه  
 فكلون فصل جنس وانما ان يكون مسكبا بينهما فكلون مسكبا من الماسه وذلك النوع ولا يكون تمام  
 المشترك منها لانه خلاف المقدر بل بعضه فينبغي سلك تمام مشترك آخر ووجه الدليل المصاحف  
 الى ان معال مورا باع او اجنص او جمان او مساو والمقصود فادكون الاختصار لا دفع  
 السؤال فلا يجيب معال كون ان يكون بعض تمام المشترك مشتركين ماسه وبين النوع الذي اذا  
 الماسه فلا يلزم تمام مشترك آخر كما في اصل الدليل وانما قال العبار الاولي هو الدليل الاول

اي من جنس الماسه  
 و اجزاء من الفصل  
 الماسه  
 الماسه  
 الماسه

ان كان الماسه  
 من جنس الماسه

اشارة الى اتحادهما كالمحقق واما وجه ذلك لا نضعه فيما لا نسبه على ذي نظيره عليه وكذا  
 منصفه ما قرره انه لو قد النوع الذي بازاء تمام المشترك بعدم مشاركة الماسه في تمام المشترك  
 او بعدم وجود تمام المشترك في الماسه السؤال الاخر الذي ذكره بقوله وذلك لان كل واحد  
 من الجنس يقوم مقام بقية ذلك النوع لتمامه لتمام المشترك وقوله ولا يكون جزءا على معال  
 ما ذكره عن معنى اختصاصه الماسه في الفصل ووجه لانه لا يكون جزءا الى الماسات هو غير  
 الماسه عن بعضها والجنس اذا كان تمام المشترك من الماسه وجمع مشاركا كما في اتحادها  
 في الكل وكان قريبا واذ لم يكن كذلك فعدد الجواب وكون عدد الاجزاء زائدا على اربع  
 البعد واحد وكون الجنس العاصم في اللقب بين عظامه من اجنصه جنس لا يكون احدهما  
 جزءا للاخر والفصل ان من الماسه عن المسار كات في الجنس العاصم كان قريبا وغير  
 جميع المشاركات الجنس مطلقا وان مر بما عن مشاركا كما في البعد كل واحد في مرتبة  
 واما الجنس المشاركات في الوجود فان مرتبة عن جنسها فهو قريبه الا انه بعد مفاد حاله  
 بحسب كونه بائنة عما عنده من المشاركات وقلته وهو معال المرتبة الوجود انما هو في  
 المركبه من اربع مساو ومن جنسها عن الكل فلا تصور منه بعد ذكره والذاتي خواص لثباتها  
 فانه جزء الجواص ان يحزمها الذاتيات عن العوصات وتوصل بذلك الى اقسام الموقوفات  
 متخرا بعضها عن بعض وفي قول بل لابد من ان يحكم بثبوتها اما اشار الى ان امتناع الحكم بالسلب  
 لا يحقق المانع الجواب والخاصه البائنة اخص من الاولى لانه اذا كان بصور الماسه بينهما  
 مسليا ما تصور الذاتي مع المصدين بثبوتها كما كان تصورهما معا مستلما لذلك المصدي  
 قطعاً بدو والعكس اذ لا يلزم من كون المصورين كافي مع الحكم بالثبوت ان يكون احدهما كامنا  
 في الآخر مع ذلك الحكم على تقدير اخطار الماسه والذاتي معا بالبال وذلك لان  
 مال امتناع السلب وجوب الابنات انما هو المصدين بثبوتها الذي الماسه ولا بد من كل  
 تصديق ان يكون كل واحد من النوع صحيح والمجول ملاحظ الفصل قصدا عما اذا احدهما عن الآخر  
 حتى يمكن للعقل ان يعبره النسبه بينهما اجماليا وسلبا فيما ان الخاصان لا يتحققان بالفصل  
 بدون اخطار الماسه والذاتي معا بالبال ملاحظ في الاول مجرد تصورهما لان المتصور قد  
 لا يكون محظا ملحقا له ولذاتي البائنة اخطار الماسه فضلا عن تصورهما مع حقيقة بالواقع  
 اعني كون الذاتي تحت لو اخطع مع الماسه اصنع رفعه عنها بل وجب اثباته لاسوقفت  
 تمام

ان معال بعض تمام المشترك ان كان مسكبا كما في  
 المشترك ويصح ان يكون الماسه تمام المشترك  
 او لا يوجد تمام المشترك في الماسه

ورد على ان الامتناع في الوجود والوجود متصور  
 في تلك العصور ايضا كما اورد عن ابن سينا  
 جنس فصل وذلك لثبوتها على ان يكون متساو  
 فان كل واحد من الاقسام المتساوية فصل مشترك  
 لذلك الجنس من الاقسام المتساوية فصل مشترك  
 بقوله وهو فكل الماسه عن الفصل المتساوية  
 الوجود مع عدمه هذا هو المعنى الفصل  
 المحرم عن المشاركات الوجودية متساوية  
 الجنس

ما  
 يربح

2

ج

اشارة



على الخطا...  
في قوله...  
الصدق...  
لكن لا يكون...  
في الالزام...  
لانه لا يحقق...  
فان قيل...  
ان يكون...  
من اشياء...  
في الخارج...  
متضاها...  
شيء ما...  
بذاتها...  
الماسدة...  
اذ عكس...  
فالجمال...  
الجزء...  
عن نفسه...  
ببها...  
العكس...  
مختلف...  
الاربع...  
السواد...  
فان اللثة...  
يستحق...

بكميتها اللاحقة تصور الذاتى موصوفة به وفي الحاصد العالمه حثت كالذاتى متفردا على الماء  
في الوجود الالهي وقد اشار بعبارة تقرر الى ان قول المصنوع يجب كونه معلوما عند العلم  
بالماسدة ليس حكما متافكا كما يتبادر من ظاهره بل هو مندرج فيما قبله كما يتبادر والمشهور  
فما بين العموم ان النفس الناطقة بالقاس الى كل معنى من المعاني احوال الالهة الجمل والعموم  
اما اجمالها وتفصيلا والمجاوز من العلم الاجمالي العلم بالشيء مع عدم العلم باسما  
عن غيره ومن العلم التفصيلي العلم به مع العلم باسما من وليس لشيء اذ ليس عند الاصطفا في  
بعض العلم بالشيء باحوال اعتبار اشياء علم آخر وعدم اشياء العلم بالشيء مع  
العلم باسما من ومع عدمه كمن اعتبر العلم بالذات او لم يرد كما لم ومع عدمه الصواب  
في تمسك الاجمال والفصل باسما من كقوله من كلام الشيخ ثم ان الالزام اكثر العلم الاجمالي  
وعال ليس النفس بالقاس الى الاشياء الا بالاجمال والعلم على سبيل التفصيل وله في  
بيان ذلك طرفان احدهما وهو المذكور في المختص ما ذكره الكتاب وهو من علمه  
المجاوز من العلم الاجمالي والتفصيلي وقد اكتشف ذلك حاله باوضح بيان وتقرير والى  
ما ذكره في بعض تصانيفه وموانة ان لم يحصل لبعض الالزمات حصول في الالهام عند العلم  
بالماسدة لم يكن العلم بها مسلما لها العلم بذاتها ان حصل لكل ذي صور فله العلم التفصيلي  
والاول بطرف الماني وسواء العلم بها مسلما لها العلم باجزائها مفصلا وجوابه ان حصول صور  
لاسلما كونه معلوما مفصلا اذ ربما كانت غير مملكت لها وبيان ذلك ان الانسان اذا  
تصور شيئا تفصيلا او لا فاذا حصل صورته في ذمته لا يحظره ويميزه عن غيره والمفقت  
الذاتية عند كاشفها الوجود ان اذا لم يتصله كذلك حصل في ذمته فزعمنا علمه  
ولم يميزه عن غيره ولم يلفق للذاتية او الاول هو العلم التفصيلي والماني هو العلم الاجمالي  
ثم انه اذا قصد تصور المركب فلا شك ان المقصود بالقصد الاول هو ذلك المركب اما  
اجزائه في مقصوده له بالقصد الماني طاق من الوجود الخارجي فان الموجودات الاربعة  
مركب كان مقصوده الاول ذلك المركب لكنه لا بد له من اجزائه فبما اطلعت في قصد  
ثانها فظهر ان الماسدة اذا حصلت في العقل وكانت محروطة مقصوده بذاتها كانت اجزاء  
مترتبة فلهذا كل المركب كونه ملاحظ مفردا عند العقل بعضها عن بعض بل ربما يكون  
عنده حاله بسيط سي جدا الفاصيل لكل الاجزاء بلا التماسك جديد فاذا وجد ذلك

معدا

على الخطا...  
في قوله...  
الصدق...  
لكن لا يكون...  
في الالزام...  
لانه لا يحقق...  
فان قيل...  
ان يكون...  
من اشياء...  
في الخارج...  
متضاها...  
شيء ما...  
بذاتها...  
الماسدة...  
اذ عكس...  
فالجمال...  
الجزء...  
عن نفسه...  
ببها...  
العكس...  
مختلف...  
الاربع...  
السواد...  
فان اللثة...  
يستحق...

الذات

المقصود الى الاجزاء عقلت منه مفصله وقوله كما اذا راسا سببه ونظير خلاص قوله وكذا اذا  
سألنا فانه مثل ما نحن فيه يخرج من جزماته وانما وجب ان يحق في الموضوع على الوجه الذي  
صوب لانه لا يدعيه ونعم من ان المفاد بتسويها بالجمال والبعض راجع الى نفس العلم  
بالشيء لا الى انضمام علم آخر اليه فان العلوم نفسه قد يكون ملاحظا بقصد تمييزها عن غيره  
استقانا ما وقد لا يكون كذلك مع كونه معلوما في الحال مع العلم الاول الجوهري الذي يمنع  
العكس عن الشيء بدمج فيه الذاتات ولو انتم المايبه بدمج كانت في غيره ولو انتم  
الوجود كالسواد للجسمي والعا في سائر العلة الاول فقط والباقي يخص الذاتات  
والذات المايبه للمعنى الاعم ومن المعلوم ان ما يمنع ارتفاعه عن المايبه في الذهن بل يحجب  
اثباته لما عرفت تصورهما في الحجاب من قبل الاوليات التي هي اقوى الضروريات فلا  
يدل عنهما العكس كغيرها في نفس الامر والارتفاع النوع عن الذاتات وليس كل ما يمنع  
العكس عن مايبه الشيء يحجب الارتفاع عنهما في الذهن بل هو ان لا يكون ذلك الارتفاع معلوما  
لنا كما في تساوي وايا المثلث لتمامه والارتفاع يخص الذاتات واللوازم المايبه  
بالمعنى الاخص بكل من يراه الملائمة اخص مما قبله الثاني ان كون الجوهري اعم من الموضوع  
فاحتمل مثل قولنا الكاتب الفعل انسان في ان هذا المعنى وعضي المعنى الاول لان الوصف  
وان كان اخص ليس مستقلا لكون موضوعا للذات وتفسير الحاصل للموضوع بالحقه فاعلم  
عليه موافقة موافق لما تقدم ومنه من يشترط ما كان تاما به حقيقة سواء كان حاصله له  
مقتضى طبيعة او بقا سر كقولنا الجوهري كالحق او الوجود وبالمثل كذلك في غيره كقولنا  
جائس السفسنة كقولنا فان الحركة ليست ثابتة بحقيقة بل بالسفسنة ويزا الشتر استقالات  
فان السفسنة كقولنا السفسنة الجوهري انه ممكن للعرض بالذات وان شئت ما ذكره في قوله ان عمل ما  
اقضاه الموضوع بطبيعته التي وعكسه عرضي وسمي الى الجوهري اللما من الموضوع لا لا اعم  
او اخص سمي كتاب البرهان عرضا اما سواء كان لاحقا به بلا واسطه او بواسطة  
مساوية كان حله عليه سمي جمادا اما وحده بالحقه لا اعم او اخص سمي جمادا وعينه قد يتبين  
على ان جمادا واحدا قد يكون ذاهبا باعتبار وعينه باعتبار آخر فمما في الاقسام الثمانية  
وكيفه اجتماعها واثيرتها اما ان يخص بطبيعته او حقيقة واحده سببها ان يراه الشاؤ  
خواص الاجزاء من العالمه اولي مما نقلها ان يخص بنوع واحد وقوله وادم النبوت لانها في

الموضوع

شاه

العكس المذكور

امكان العكس في الجزئات جواب سوال وهو ان غير اللازم لا يكون دام النبوت لان  
الدوام لا يتكف عن الضرور التي هي اللزوم فلا يصح تعميمه اليه والى المفارق بالفعل كما  
ذكرتم وتبينوا ان الدوام لا يتكف عن اللزوم في الكلمات وتكف عنه في الجزئات  
وهذا العذر كاف في تحريم ذلك التعميم وقد بحث لان احتمال العكس في غير اللزوم يولد  
به معناه احد ما اخص وهو ان يكون منشأ ذلك الامتناع ذاتا للذات والعا في اعم وهو  
ان يكون منشأه اما الذات او غيره وما ذكرتم من سلب الدوام للضرور في الكلمات  
دون الجزئات مضمونه ضعيفا ارادوا به اسلما للمعنى الاخص حيث قالوا من المستبعد  
بل من المستحيل ان يدمج في جميع افراد موضوعه تحت لاسمك عن شيء منها اصلا ولا كثر  
في طبعه ذلك الموضوع اقتضا ثبوت له والمعرفة به العلم بوا المعنى الاعم لما سمي  
ان لزوم شيء لغيره قد يكون لذات احدهما وقد يكون للآخر مفصل ومن السوال الدوام اللزوم  
بهذا المعنى ملازمان مطلقا اذ لا بد للنبوت الدائم في الكلمات والجزئات من هذه اعم  
سواء كانت عن الذات او غيرها واما العكس عن المعنى الاخص في الكلمات فغيره ما ذكرتم  
السك الذي لا يخرج من الجزئات اذ كثيرا ما يدمج في غيره ولا يقتضيه ذاته فالصواب  
ان يجاب بان ذلك التعميم انما هو بالنظر الى المقوم فان الفعل اذا احتط وادم النبوت  
جوز العكس كعمل امتناع العكس مطلقا بدون العكس ولا يذنب عليك بداهة تحت  
اللازم ما يمنع العكس عن المايبه ثم قسمه الى اللازم الوجود الذي لا يمنع العكس عنها والاعم  
المايبه الذي يمنع العكس عنها وهو القسم للشيء الى نفسه والى غيره وقوله فلس في اشتان  
الى ما سبق الى وادم العاصر من ان المايبه اعم من المايبه الموجودة والماسه من حيث  
هي ونسبه على انه غلط فان الماسه من حيث هي ليست الا المايبه بعينها فكيف يحتمل نوعا  
مندرجا عنها كالماسه الموجودة المندرجه لانها قد اشترت كلامهم بقسم الماسه الى  
اتقسام ثلثة هي الخلق والمشرط بشرط لا واما لا شرط معهما فمجرد وكون الشيء قسميا  
لنفسه ونوعا منها لا ما هو بله فربما يلاجره لانتم ذكره ان الماسه قد تعدد نوعا منها  
وقد تعدد بعدد ما وقد لا تعدد شيء منها والاول يندرج تحت الثالث اذ لا يخرج نوعين  
متباينين تحت اعم وليس ذلك تقسيم الماسه الى ملك الاقسام بل سأل ان لها اعتبارا شرطيا  
فان فعل النبوت ان الماسه كغيرها نوعان من حيث هي وبالموجوده فكانت اعم من كل واحد

شيء

و ما يمنع العكاكه عن الاعم وجب شؤته له في ضمن كل واحد من نوعه فلا يندرج فيه ما يمنع  
العكاكه عن احد مما دون الاعم كلازم الوجود فلما معنى الكلام على بقدره كونه عالم ان ما يصيد  
عليه انه يمنع العكاكه عن الماسية في الجملة اما ان يمنع العكاكه عن القسم منها او عن القسم  
على ففان ان حال اللازم ما يمنع العكاكه عن الشيء نعم القسم الى قسمه اذ معناه ان ما يصيد عليه  
انه يمنع العكاكه عن الشيء الجملة اما ان يمنع العكاكه عن الشيء الذي هو الماسية الموجوده او  
الشيء الذي هو الماسية من حيث هي اذ لو ارد باللازم ما يمنع العكاكه عن مفهوم الشيء مطلقا من غير ان يندرج  
لخرج عند لازم الموجود ونظر ذلك ان حال ما يمنع العكاكه عن الحوان ينقسم الى ما يمنع العكاكه  
الانسان فقط والى ما يمنع العكاكه عن القسم ايضا فانه يصعب ان يفرق اذ اريد امتناع  
الاعكاكه عن الحوان في الجملة كانه فعل ما يمنع العكاكه عن حوان اياكلا او اكله او لا يصح اذ اريد  
امتناع الاعكاكه عن طبعه الحوان من حيث هي والاطران في الخارج عن الماسية على  
احد من الوجوه واما اللازم مطلقا فهو ما يمنع العكاكه عن الشيء الذي ينسب له سواء كان  
او حيا ومنه ما ينسب ان اللازم اذا عرفت ما يمنع العكاكه عن الشيء لم يتخصصه باللازم الماسية  
ولا لازم الوجود ثم المبادىء من الوجود هو الوجود الخارج ووج نعم اللازم شرط الوجود الذي  
ينطبق للمفاهيمه ولكن ان يتحد على ما سنا ولها معا وكذا الحال اذا اعترضه بوجوب اللازم الماسية  
الموجوده ولللازم قسم آخر وهو ان اللازم سواء كان لازما للماسية من حيث هي او  
بشرط الوجود اما ان يتوقف حكم العقل بلزومه على وسط او لا يتوقف فهذا قسم  
له باعتبار العقل فان الوسط الموقوف يادركه لا يعبر اليه بالاعتناء بل حكم العقل واست  
الواسط المذكور في قسم الوضو الذي في التسمية نفس الامر كانه متوقف على اعتبارها واما  
قال اي لازم على بلزومه لانه المراد من جعل شيئا عنده لما يتبادر من عبارته لتلوه في ساد  
ولو قيل والاول بطل لانه لو كان جميع اللازم لا بوسط لما اجتمع في الحكم بلزومه شيئا منها  
الى نظركه ليس كذلك كما في مساواة زوايا المثلث لعامة لان منع النظر والتقسيم  
منقول لك في باب التصور والتصديق فتذكره واذ السعي في خروج الوسط عن الماسية وخروج  
اللازم عن الوسط معا فلا بد ان يكون الوسط اعنى الماسية او داخلها فيها وكذا اللازم  
اما عن الوسط او داخلها فان كانا عنيين كان اللازم عن الملامه بلزومه ولا اقل اجتماعا  
في شي من المقدشين وان كانا غير عنيين كان اللازم جزءا لللازم وكما سنا في الوضو الخارج وكذا  
للصنف

اللازم الماسية  
اللازم الموجود  
اللازم الماسية  
اللازم الموجود  
اللازم الماسية  
اللازم الموجود  
اللازم الماسية  
اللازم الموجود  
اللازم الماسية  
اللازم الموجود

الوجود كان لازما لها والافلا  
وعلم من ان المراد باللازم منها  
ما يمنع العكاكه عن الماسية

عالم بكل انسان متعبد  
وكل من يتعبد لكل  
انسان صاحبكم

اللازم

ان كان احدهما عنفا والآخر جزءا على انه لو كان الوسط عنفا كانت الكبرى نفس المطلوب  
ولا هي الصوي وان كان اللازم عنفا فالصوي نفس المطل ولا هي الاكبر وانما اعتبر  
الاشمول حيث قال لحوار ان كون عنفا مقارفا شاملا اذ لا بد ان يكون الصوي كله لمنع السطر  
الاول بجا بكلمة فان لم يكن الوسط عنفا لانساب الاكبر الى الصوي واذ لم يكن العكاكه  
المطلوب له فلما هو على التصديق بل لا يناسب فان كان لا يكون على شؤته في نفسه  
وتكلم البعض عن اي عن الوجود الباقي من النظر فان الوجه الاول منه لا يخلص عنه واجبار  
ان النسبة الرومات اذ لا ترتب من الاواسط اصلا بل سماك او ساطع عنفا من تصديق  
عليها لزومات عنفا من سنا وان ذلك النسبة امور موجودة هي التصديقات بالادوات  
لان في امور اعتبارية من مفهوماتها ونسبها ما خارج على اذ ذكره ولا من ان النسبها واقع  
في الاواسط ليس تمام بل كان الواجب ان حال ابا ان النسب من طرف المبدأ فلان كل لزوم  
يتوقف على احد اللزوم من الاواسط الماسية او لزوم اللازم للوسط والموقوف عليه  
بمبدأ الموقوف فيكون النسب في المبادىء واعرض عما يفهمه من النسب في التصديقات التي  
هي مبادىء للتصديق بلزوم اللازم الماسية بانه ليس في العقل المعنى فان التصديق يتوقف  
بلزوم تصديق النسب للتصديق به الذي ينفص عنه من المبدأ الفاضل لا استحالة عند  
في نفس العقل المعنى كافي في حركات الاعمال واستعدادات اليعقوبية العنصرية وذكر الاولى  
ان تمسكها بطلان النسب منها مثل ما بطل به في باب التصور والتصديق وقد عرفت سماك  
انه متوقف على حدوث النسب في الاواسط عنفا من سنا كما هو واما عدم تباينها جزا  
غير من سنا فلا يمكن وسط من تلك الاواسط التي لا سنا في الاواسط واما له لازم فيكون  
وسطا جزا عما لا سنا في اراسها من كونها موصولا من الخاص من الماسية لازما  
ومنها حيث وهو ان استعماله كذلك يظهر اذ كان فيما من اجزاء المصنوع يرتد طبيعي او وضعي  
ولا ترتب فيما من الاواسط نعم وتقل ايضا لزم ان يتوقف حكم العقل بلزومه ذلك اللازم  
للمسب على احاطة ما لا سنا في اراسها من كونها موصولا من الخاص من الماسية واستعماله  
وجزءه للملازمة واحق في ذاتها فان ما كان بوسط لو كان يتسلم كل بوسط والمقدر خلافة  
واما الملازمة الاولى وهي قوله لزوم كل اللازم الترتيب بين العيوت اذ في وسط في مجموعها  
لمعرفة من ان تصور الطرفين اذ لم يكن كافي في الجزم بالزوم بل النسبة مطلقا لم يلزم الاضمار

نسب  
شرح المصنف  
من المصنف

اي من كذا الوسط ولازم او لزوم  
بالجملة المذكور

بالجملة المذكور

الى الوسط المصطلح بل ربما اجمع الى او آخر كما يحسن والتجربة والنفار العقل الى غير ذلك  
 ان اسما الوسط لاسلم كون اللانزم بما فلا يكون اسما كونها بناسلا لوجود الوسط  
 انه لو جمع جميع الدلائل المذكورين في اللانزم العرب وغيره لاخصر العضا مطلقا في الولاية  
 الكسبه لان كل يحمل سواء كان لازما او غير لازم اما ان يكون بوسط فاقضيه كسبه  
 او لا يكون بوسط فهو من الشؤن لا موضوعه والا فهو الى الوسط وهو خلاف المقصود في القضاة  
 اوليه وليس الا ذلك اذ من العضا بما هي متوقفه على المشاهيد والتوازي وغيرهما بل  
 اللوانزم ما يعطى لزومه بالحسن والجزئية ومنهم من راد المذكور في الكتاب الى اللانزم  
 العرب من المعنى العام وقد زاد المعنى الطوسى على ذلك ونوع اللانزم العرب من المعنى  
 الاخص لان اللانزم هو امتناع الاستكمال ومعنى امتناع الاستكمال هو امتناع العوض عن اللانزم  
 المرزوم وحيثما مقتضيه لذلك العوض اما اقتضاها في اياه فلهذا وما استقلها في الاقتضا بل اسما  
 الوسط وعما في انهما لم يتحقق ماسه المرزوم تحقق اللانزم متحقق في حصوله العقل حصول اللانزم  
 المظن اعرض عن اقتضاها على سبيل المعارضة او النقص الاجمالي وعبارته في ذلك  
 الاعراض هكذا وما قيل على ذلك من انه يقتضى ان يكون الدرس متفلا على كل ملزوم الى اللانزم  
 الى لازم لازمه بالغا بل على حتم حصول اللوانزم باسرها بل جميع العلوم المكتسبه قد عرفت  
 الدرس فليس هو اردو على تقرير هذه العيان بوجه من احد ما ان يقال لو اسلمت تصور  
 الماسه تصور لازمه العيب لزم ان فعل الدرس من كل ملزوم الى لازمه القريب في اللانزم  
 القريب الى لازمه القريب وهكذا اذ كل مفهوم له لازم قريب بلزم اندفاع الدرس عن كل  
 الى آخر حتى يحصل فيه جميع اللوانزم الواقعة في تلك السلسله بل جميع العلوم الى المصدر  
 المتعلقه ملك اللوانزم وذلك بطورها سواء كانت ملك اللوانزم مناسبه او غير مناسبه  
 الا ان هذه القريب لم يسلزم ان يكون يقينا للعلوم بالملكه مستدكا وكان الصانع اما حذره لذلك  
 وانهما ان يقال لو اسلمت تصور الماسه تصور لازمه القريب لزم من تصور الماسه تصور  
 جميع لوانزها مطلقا سواء كانت بوسط او بغير وسط لان اللانزم ان لم يكن بوسط فقط  
 وان كان بوسط فلهذا ذلك الوسط ان كان بلا وسط فلهذا ذلك وان كان بوسط فلهذا  
 الا انها الى وسط لازم بغير وسط فلهذا من تصور الماسه تصور ومن تصورهما تصور  
 اللانزم لانه بالقتبة الى الجميع لازم بغير وسط وهكذا حتى يعقل جميع اللوانزم القريب بل

سواء كان  
 مبالا لانه لا يضر  
 اوله

ما ينه

زم

جميع العلوم المكتسبه الى جميع اللوانزم بوسط واجاب ان المسلم تصور اللانزم تصور  
 المرزوم المفصل اي اذ تصور المرزوم وكان ملحوظا بالعقد بخط الابل اسلم تصور  
 عا بهما الوجود تصور لازمه العرب وليس لزم من مع الفعل الدرس من كل ملزوم الى  
 لازمه الى لازم لازمه على احد الوجهين المذكورين فلو ان بط اعلى الدرس في بعض هذه  
 المراتب تعقب لغرضه عن اللانزم فلا يكون ملغيا له تصدرا فلا يلزم تصور اللانزم  
 فلا ستم اندفاع الدرس من كل لازم الى لازم آخر وهذه الجواب بان الدليل الذي  
 تمسكت به يدل على ان مطلق تصور المرزوم تصور اللانزم لان الماسه اذ كانت وحده  
 مقتضيه لكان حصولها في العقل كافيا في حصولها في الاضطرار والاستلزام ساقيا  
 ما اقتضاها دليله وجوابه اي جواب ما ذكره ذلك النزاع ان اعتبار الوسط محجب  
 العقل فلان انه اذ لم يكن من اللانزم والمرزوم وسط كان باقية المرزوم وحدها  
 مقتضيه للانزم اذ لا يلزم من عدم الوسط بينهما في العقل ان لا يكون بينهما واسطه  
 نفس الامر فلا يلزم من اسما الوسط ان يكون المرزوم وحده مقتضيا للانزم اقتضا  
 عقلا بحيث اذ حصل المرزوم في العقل حصل لازمه فانه ان سلم اسما الواسطه واستغناء  
 الماسه بالاقضاء كان الواجب انصاف الماسه بالانزم في الدرس وليس يلزم منه  
 ان يكون ذلك اللانزم مقصورا فان المثلث متى حصل في العقل كان مصفا مساواة  
 زواياها لغايتها وبما لم يكن تلك المساواة مقبوله ولك ان تقر الجواب هكذا  
 ان اراد انه اذا سبق الوسط كانت الماسه وحدها مقتضيه للانزم في الخارج هو سلم  
 لكنه لا يجده نفعها وان اراد انه اذا سبق الوسط اقتضت الماسه لازمه بحيث اذا  
 حصل في الدرس حصل معها فانه فهو محجوز ان يتوقف فعل اللانزم على او آخر فغادر  
 للوسط ثم اعلم ان البس المعنى الاخص ان الكيفية باسلازم تصور المرزوم تصور اللانزم  
 كما شوبه اعتبارها في الدلائل الا انه لم يظهر لونه اقتض الا بان يقال اذ فرض في العقل  
 وجب ان يكون تصورهما معا كافيا في التحتم بذلك المرزوم وان اعتبره اسلازم التصور  
 للمرزوم مع المصدر بالمرزوم كانت اخصيه ظاهرة كما مره وكذا الحال اذا استرط  
 في الاستلزام للاضطرار فانه اذا كان اخطار المرزوم وحده مسلما لتصور اللانزم  
 مع التصديق لزمه لكان اخطارهما معا مسلما لذلك المصدر فقط وان لم يعبر

تا

وسطه

ل

الوسطه  
 المرزوم

عنه الجواب ان الماسه

وهي مما سبق اليه ولا يقتضيه  
 الماسه ان لا يكون

فقد التصديق لم يظهر كونه اخص الا بما ذكرناه واجه الامام على كل لازم قريب من

المعنى الاخص حيث قال في المحقق كل من تصور الماسد وجب ان يحفل لازمهما العوب قبل  
لان الماسد على لازمهما العوب والعلم بالعلم المعلوم كما بين في الحكمة الاقوي ان  
نقال لو لم يلزم من العلم بالماسد العلم بلزمها العوب لاستحال توفيق العوضه المجهول من مقتضى  
معلوم من المساخر من علم ان الماص ان الامام ادعى ان اللازم القريب من المعنى الاعم صحيح  
بهذا جناحه القسط من ذلك لان الامام قال بعد ذلك للاجتماع لا تعال لازم اللازم لازم  
قريب له ذلك اللازم فلو كان اللازم القريب من اللزوم الشيء اللازم من العلم به العلم بل لازم  
اللازم فلو لم ان يكون جمع اللوازم بنه لا نقول ان الذي ان كل لازم قريب فهو من  
الشيء للزوم البسيط خصوصاً يصور في الدرس والمالم يجب ذلك لم يحكم في اللوازم  
باسمها بنه وبه اصح في ان القريب اذا تصور مع طروده حكم بطلوه له وج يلزم احد  
الامر من بان لزومه معلوم مما سبق وانما قال به اغائه تقرير الدليل لانه في بحر  
مقدما به وبوضيحتها واذ لم كل الموضوع متصورا كنهه جاز ان يكون مامود في الجمول  
الشيء له ومن ثم اخلف في ان النفس الناطقة جوهر او لامع كونه مرفوض في الجوهر  
جنس ما تحته وقد عرفت ان عدم الاحصاج الى الوسط لا سلمت العلم بنسبه الجول  
الى الموضوع طو ازان موقف ذلك العلم على امر آخر سوى الوسط كالجس والقيمه وغير  
ان جمول الصغرى في الشكل الاول يدكون عرضا حقا فاشاطاع انما الضرورة الكله  
فان ذلك الصغرى بل وفي الكبرى الضلع مع اساج غير غير من العضيا بالجمهور له اولى  
لا تعال اذ كان اللازم العوب غير من كان العوضي المارق كذلك بطرس الاول  
فصحيح الى وسط ويق لزوم التسم لا نقول جاز ان يكون العوضي المارق بناء مع كون  
اللازم العوب محبا الى وسط ولو كفي هذا القدر من البيان وهو ان اللازم العوب  
اذ لم يكن بنا احصاج الى وسط في ابات هذه المقدمه العالم بان جمول احدي المقدمتين  
اذ كان لازما قريبا احصاج الى وسط على تقدير كون العوب غير من كونه انما اصل  
الدعوى كما قرره وتقرر جواب المص جاري في كل واحد من البس الاعم والاخص وكذا  
اجوبه الشارح جاريه فيها سوى المنع الرابع منها بانه مفيد بسند الجري في الاعم  
اذ لا يجبه ان تعال منه لا تقدم من اسفاه البس بالمعنى الاخص اسفاه البس بالمعنى الاعم

سواء  
الزوم  
الزوم

صورته

اي من الاعم قوله بان الاعم  
العوب محبا الى وسط  
الوسط 7

وانا قوله ولو كفي فلا يشبهه في وروده عليه ايضا التسلك ليس في اللزوم بل في  
اللزوم يعني ان عيان المص غير مرضيه اذ لم يرد بقوله تسلك ان الامام اوقع مساك  
سكنا حقيقه لكون سببه الى طرفي الابيات واليه على سواء فكلون التسلك في احد ما  
عن التسلك في الآخر بل اولونه اورد سببه يوم اسفاه مامون بانه الواقع فانه  
المسافر من مولانا تسلك طرقة كذا ومن البس ان الواقع هو اللزوم لانفه فان قيل  
ما عسك به التسلك ان اسلمت مدعا فقد بدت اللزوم وكان اذ كان ابطال الشيء  
بنفسه والا فلا يجزئه بقعا فلذا مقصوده اسراد قبحه على اللزوم وذلك لا يوقف على كونه  
منصفا به حتى يسلمت وان لم يكن لازما مطلقا ارتفاع اللزوم عنهما فبقر ان  
اللزوم ان لم يكن لازما لشي من الملائم من اصلا امكن ارتفاعه عنهما معا وذلك يسط اذ  
لو كان مطلقا لم يكن من فرض وقوعه حال لكل وقوعه ارتفاعه سلمت محالا لانه اذا ارتفع  
اللزوم عنهما امكن الاتساق بينهما كان اللزوم باقيا والمقدار ارتفاعه وامكان الاتساق  
بينهما في اذ لا يمتنع اللازم لازما ولا الملازم طرودا فبقوله وامكان ارتفاع اللزوم انما  
يكون جواز الاتساق معناه ان كان الارتفاع على تقدير وقوعه انما يكون جواز الاتساق  
كما يدل عليه قوله وقد فرضنا ارتفاعه وان اردت ان تنصير على امکان الارتفاع وحده  
قلت امکان الارتفاع انما يكون بامكان جواز الاتساق لان اللزوم امتناع الاتساق  
وعلا جواز الاتساق فاذا امكن ارتفاعه ذلك الامتناع امكن نبوت بعضه اعم جواز  
الاتساق بالضرورة لكن جواز الاتساق من اللازم والملازم في كذا امكانه لان  
امكان الجرح وقوله ولان اللزوم امتناع الاتساق وجه بيان لبيان امکان ارتفاع  
اللزوم انما يكون جواز الاتساق فلا بد منه ايضا من فرض وقوع الارتفاع صحيح  
قوله في جواز الاتساق والا فاللازم مما ذكره امکان جواز الاتساق كما قررناه لا  
جواز وقد عرفت ان الاتساق على امکان الجواز كاتق لاسات الملط الا ان لم يكن  
المجال مع فرض الوقوع اطرا كذا فاقوله واذ جاز الاتساق متعلق بالوجوه مع  
ونتمه الدليل على ابطال الشق الاول من الزيد فان الواحد لم يكن كونه نصف  
الاشياء الواحد ليسه الى كل وجه من واسب الاعداد التي لا غناسي فاذا اعتر  
العقل الواحد وتوجه الى يحصل ملك المراتب منضعه لنسبه اليها فلا تسك ان

لانفه حتى يسلمت

اذ لو امتنع الاتساق منها هم

ك

سطر كونه العوب الى الضم

لكل المراتب ترتيب وحسب ترتيبها ترتيب نسبة الواحد لهما بالاعتبار وليس المراد  
تسلسل الامور الاعتبارية انما ترتب في الاعتبار بالاعتبار الى غير النهاية لان العقل لا  
يقوى على اعتبار ما لا يتبعه بل معناه ان الاعتبار في ملك الامور لا يصل الى  
حد يجب وقوعه عنده ولا يمكن ان يجاوزه وربما تحقق ذلك في الذي ذكرناه من  
تسلسل اللزومات بحسب الاعتبار وانقطاعها بانقطاعه وهو التحقيق انما اكتشف على  
ما ينبغي بعد مقدمه من ان البصرة الى مدركها كما كتبه البصر الى البصر انما كان الباطن  
في المراتب وما جعلها وسيلة الى ادراكها انما كان في الصور فلما حظ بها ملك الصور يتعدا  
يحتسب من اجزاء الاحكام عليها ويكون المراتب في كل صورة تتعاضد على انها لا يشاهد  
الصور وتعرف احوالها وليس للعقل بهذه الملاحظة ان يحل من الحكم على المراتب مصفاة  
جوهرية ووضفالة وجهها الى غير ذلك من صفاتها وربما لا يحفظ المراتب فتصدا وتوجه لهما  
باجزاء الاحكام عليها كدلك البصرة بل يحل بعض مدركها مراتب لمتشابهة بعضها كما  
اذا عبرت اللزوم ولا حظته من حيث انه حال من اللزوم والمزوم يرتبط احداهما  
بالآخر واللزوم بهذا الاعتبار يعرف حال اللزوم والمزوم كانه آلة للعقل في تعرف  
ووجوه تشابهها ملك الحال فلا يكون اللزوم في كل ما يتعدى بالاعتقاد والعقل بهذه  
الملاحظة ان يحل على اللزوم يشي وان يعبر نسبة التي هي بل العقل على هذا التقدير انما لا  
ملك الحالة اعني اللزوم باعتبارها ملاحظة بالذات مقصودة في بعضها اصالة كما اذا عبرت  
اللزوم تبعا وبل جعلها ملاحظة بالذات مقصودة في بعضها اصالة كما اذا عبرت  
اللزوم ولا حظته من حيث انه مفهوم من المفاهيم فاذا عبر العقل اللزوم على الوجه الثاني  
ولا حظ معه ايضا احد الملائمات بعقل نسبة نسبتها اعبر لربما آخر نسبتها باعتبار اللزوم  
الآخر موصوف على ملاحظات ملاحظات كما في رتبة ما لا يمكن للعقل به الاعتبارات والملاحظات  
الى غير النهاية حتى يلزم النسب في اللزومات المفترضة عليها لا يلائم نطق اعتبارية  
حسب من المراتب التي لا يقف عند حد وعلى هذا الذي حققناه بعد حال النسب في سائر الامور  
الاعتبارية التي يتكرر نوعها فان الامكان اذا عبر من حيث انه حال من المايه والوجود  
لم يحل العقل على هذا التقدير ان يعبر نسبة الوجود الى الامكان فضلا عن كيفية تلك النسبة واذا  
اعتبره من حيث مفهوم من المفاهيم ولا حظ معه مفهوم الوجود ونسبة اليه كونه

نسبة

لزم  
في نسبة الامور الاعتبارية  
انما ترتب في الاعتبار  
الى غير النهاية لان  
العقل لا يقوى على  
اعتبار ما لا يتبعه  
بل معناه ان الاعتبار  
في ملك الامور لا يصل  
الى حد يجب وقوعه  
عنده ولا يمكن ان  
يجاوزه وربما تحقق  
ذلك في الذي ذكرناه  
من تسلسل اللزومات  
بحسب الاعتبار وانقطاعها  
بانقطاعه وهو التحقيق  
انما اكتشف على ما  
ينبغي بعد مقدمه من  
ان البصرة الى مدركها  
كما كتبه البصر الى  
البصر انما كان الباطن  
في المراتب وما جعلها  
وسيلة الى ادراكها  
انما كان في الصور  
فلما حظ بها ملك الصور  
يتعدا يحتسب من اجزاء  
الاحكام عليها ويكون  
المراتب في كل صورة  
تتعاضد على انها لا  
يشاهد الصور وتعرف  
احوالها وليس للعقل  
بهذه الملاحظة ان يحل  
من الحكم على المراتب  
مصفاة جوهرية ووضفالة  
وجهها الى غير ذلك  
من صفاتها وربما لا  
يحفظ المراتب فتصدا  
وتوجه لهما باجزاء  
الاحكام عليها كدلك  
البصرة بل يحل بعض  
مدركها مراتب لمتشابهة  
بعضها كما اذا عبرت  
اللزوم ولا حظته من  
حيث انه حال من  
اللزوم والمزوم يرتبط  
احدهما بالآخر  
واللزوم بهذا  
الاعتبار يعرف  
حال اللزوم  
والمزوم كانه  
آلة للعقل في  
تعريف ووجوه  
تشابهها ملك  
الحال فلا يكون  
اللزوم في كل  
ما يتعدى  
بالاعتقاد  
والعقل بهذه  
الملاحظة ان  
يحل على  
اللزوم يشي  
وان يعبر  
نسبة التي هي  
بل العقل  
على هذا  
التقدير  
انما لا ملك  
الحالة اعني  
اللزوم  
باعتبارها  
ملاحظة  
بالذات  
مقصودة  
في بعضها  
اصالة  
كما اذا  
عبرت  
اللزوم  
تبعا وبل  
جعلها  
ملاحظة  
بالذات  
مقصودة  
في بعضها  
اصالة  
كما اذا  
عبرت  
اللزوم  
ولا حظته  
من حيث  
انه مفهوم  
من المفاهيم  
فاذا عبر  
العقل  
اللزوم  
على الوجه  
الثاني ولا  
حظ معه  
ايضا احد  
الملائمات  
بعقل نسبة  
نسبتها اعبر  
لربما آخر  
نسبتها  
باعتبار  
اللزوم  
الآخر  
موصوف  
على ملاحظات  
ملاحظات  
كما في رتبة  
ما لا يمكن  
للعقل به  
الاعتبارات  
والملاحظات  
الى غير  
النهاية  
حتى يلزم  
النسب في  
اللزومات  
المفترضة  
عليها لا  
يلتزم  
نطق  
اعتبارية  
حسب من  
المراتب  
التي لا  
يقف عند  
حد وعلى  
هذا الذي  
حققناه  
بعد حال  
النسب في  
سائر  
الامور  
الاعتبارية  
التي يتكرر  
نوعها فان  
الامكان  
اذا عبر  
من حيث  
انه حال  
من المايه  
والوجود  
لم يحل  
العقل على  
هذا  
التقدير  
ان يعبر  
نسبة  
الوجود  
الى  
الامكان  
فضلا  
عن كيفية  
تلك النسبة  
واذا  
اعتبره  
من حيث  
مفهوم  
من  
المفاهيم  
ولا  
حظ  
معه  
مفهوم  
الوجود  
ونسبة  
اليه  
كونه

ان يعبر له امكانا آخر ما اعتبار الامكان الآخر موصوف على ذلك ملاحظات  
وكذا الحال في الوجود والامتناع فان ملك الامكان امر اعتباري فان اعتبر اعتبار  
الممكن به كان ذلك اجبا لا يمكنه وان اعتبر وجوده في نفسه كان محتفيا من مستحيله  
امكان آخر فلتكن الاول ولزم النسب في ملك الوجودات التي بعد الامكان او  
الماضي وتسلسل الامتناعات المعبره بكونه وكل واحد من الوجود والامتناع اذا  
نفس الى موضوعه بغيره وجوب واذا اعتبر وجوده في نفسه عرض له الامتناع واذا  
ان الامكان والوجود موجودان في الخارج كما يمكن لانها وصفان للممكن الواجب  
ولما لم يكن ان يتوحد ذلك في الامتناع واعبر الحصول من حيث انه مفهوم واعبر الحاصل الذي  
معلق به ولو حظ النسب بينهما يحصل آخر واذا اعتبر الوجود من حيث انها ونسب  
الهما الانقسام وعدمه بغيرها وجود اقوى وقب حال الوجود والحلول والانصاف  
والموصوفه والوصفه ونظائرهما على ما يحققه دفعا للتميزات الواردة عليها باعتبار  
لزوم تسلسلها في احوالها انما يقال من ان لزوم اللزوم عن اللزوم لان اللزوم لازم غايته  
للمزوم معفاه له كما ان وجود الوجود عنه وكذا وجود الواحد وحصول الحصول و  
امكان الامكان وجوب الوجود فمما لا معقول عليه كما يستدل به كل طبعه نقادة وقبح  
وتقادة وليس لعامل ان يعول لو كان اللزوم من اللزوم واحد الملائم من خص  
في التقدير اللزوم في المربيه النانه اعني لزوم اللزوم لاحد الملائمات لان الكلام في  
الشبهه كان مسوقا له حيث قيل اللزوم اما ان يكون لازما لاحد الملائمات ولا يكون  
وذلك لانه منسفا التسم فالحكم يكون اللزوم اعتباريا لدفعه اسمها من التسم له  
فبدا خصائص اللزوم الثاني وما بعد من المراتب مع ان جريان هذا التقدير في المربيه  
الاولى اطرا ذلك تسمى انما يقال لو كان اللزوم من الشئ او اعتباريا فاعلم بغير العقل  
لم يحق اللزوم منهما اذ لا معنى للاعتباري الا ذلك ومن البين ان اعتبار العقل ليس  
ضروريا ولا اذ انما اذ استحق اعتبار لم يحق اللزوم بينهما فلا يكون اللزوم لازما ولا  
المزوم مزوما به في وفي المربيه النانه محله ان ان يقال اذ لم يعبر العقل اللزوم من  
اللزوم واحد الملائمات لم يحق اللزوم منهما اذ امكن امكان اللزوم عن احد من مطلقا  
واذا امكن امكان من الملائمات معها ووضفا وقبح هذا الحكم امكان الامكان من الملائمات

فقد دلل على ان  
الامر هو من  
الامر هو من  
الامر هو من

اللزوم

ادراك الاشكال الذي عندها راجع الى انفسنا ووجه  
ادراك الاشكال من كل وجه

اذ لو امتنع الاشكال منهما لم يكن اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما واما قوله وانما  
نحن نعلم بالضرورة فهو غير دلل لان على وجه عام مساو للرابط كليهما فتولدت  
الذوات امور اعتبارية بل حقيقته بجهة للدليل من ادراكنا امور احقيقته  
تسلسلها و اجواب عن الدليل الاول ابا لانه انه ادالم لكل اللزوم الثاني تحققت الى  
موجود في نفس الامر اكل الاشكال من اللزوم الاول واحد الملائم وانما لم ذلك  
لعدم كل اللزوم الاول لازما في نفس الامر لاحد الملائم من موقوف فانه ليس يلزم  
انفسا بمبدأ الجول في نفس الامر انفسا في الجول في نفس الامر فانه في الباب ان  
مبدأ الجول كاللزوم مثلا اذ كان منقسما في نفس الامر كان الجول كالجول في مفهوم اللازم مسغنا  
فيها لانفسا جزئية ولا يلزم منها ان يصدق ذلك الجول العدمي على شئ في نفس الامر  
بل هو يصدق المفهومات العدمية في نفس الامر على الاشياء الموجودة فيها لا يدرى  
ان مفهوم الاعي ليس موجودا احاديا مع صدق قولنا زيدا عجي في الخارج وكذلك  
الاربع اذ احققنا الذين كانت مصفوفة للزوج في نفس الامر وان لم يكن الزوج  
متصورا معها وحققت ذلك الموجود في الخارج او نفس الامر ما كان الخارج او  
نفس الامر فالحقيقة وجوده في نفسه لا صدقة على شئ وانصاف ذلك الشئ  
به كما في المسائل المذكورين اذ معنى الاول ان زيدا مصفوفة بالخارج بالحق لا ان العي  
محقق فيه وبأبنته لان الخارج ومع نظرها للانصاف في الوجود العي او مفهوم العي  
او مفهوم الانصاف فلا يلزم وجود شئ منها في الخارج نعم يجب في صدق هذه العضة  
ان يكون زيدا موجودا في الخارج والاشياء انصافه لشيء فله معنى الثاني ان الاربع  
متصفية في نفس الامر بالزوج فصدق به الحكم لا يقتضي ان يكون الزوجية او مفهوم  
الزوج او الانصاف موجودا من الموجودات الخارجة بحسب نفس الامر اذ في  
الخارج او في الذين بل بعض وجود الاربع بحسبها ولو في الذين فان قلت الانصاف  
المفرد بالخارج او نفس الامر ان بعض وجود الموصوف فيه امضي وجود الصفة  
فله ايضا قلت لا يلزم ذلك فان بداهة العقل حاكمه بان زيدا اذ لم يوجد في الخارج  
اصلا لم تصف فيه بشئ لقطعنا سواء كان ذلك الشئ وجوديا او عدديا  
وبان العي معاد في الخارج مع انصاف زيدا به فله معنى فالواصدق العضية

الموجودة المعدولة الخارجة سندی وجود موضوعها في الخارج دون وجودها واما  
الحاصل ان مبادئ الجولات بحسب نفس الامر قد يكون امورا موجودة بحسبها كما بنا  
فانه او محقق في الخارج فندرك العقل وبعبارة مفهوم الابطس وتكلم على الجسم وقد لا  
يكون موجودا بحسبها كاللزوم والزوج والمفارقة ونظائرهما من الامور لا عينيا  
فان موضوعها متصفه بانفس الامر فاذا اراد العقل ان يكلمها عليها تصورنا  
ولا حظها فصار منتج موجودات ذمته ثم حكم بها على تلك الموضوعات احكاما  
مطابقة لما في نفس الامر مع اننا نعلم بلا شبهة انها مصفوفة بانفس اعتبار العقل وملائمة  
ايها وما يتوقع من ان يثبت شئ لا آخر فربما يثبت ذلك الشئ في نفسه فانما يصح  
اذ كان مبدء له لبيوت الاعراض لجانها واما اذ كان بمعنى صدقة عليه وانصاف  
ذلك الآخر به فلا يصح صدق الاعدام على الوجودات كما تحققت لانفعال المسائل  
انصاف مصفوفة بلوانتها في نفس الامر سواء وجدت تلك المسائل فيها او لا فان  
الاربع زوج في حد نفسها وان لم يكن موجودة اصلا لانها لا تفعل بل فعل بالضرورة ان  
لا يثبت له بوجوه الوجود لا يصف بشئ له كما هو اما لازم المسائل ليس  
معناه انها مصفوفة به سواء وجدت باحد الوجودين او لا بل معناه انها انما وجدت  
كانت مصفوفة اذ ليس لخصوص احد الوجودين مدخل في اقتضاها بل المسألة متصفية  
باعتبار مطلق وجودها والجواب عن الدليل الثاني ان المعلوم بالضرورة متناهي في  
اذ كان بين الامر لزوم ليس هو ان اللزوم بينهما موجود من الموجودات في  
نفس الامر بل يكون احدهما لازما للآخر في نفس الامر وسواء استلزم كون اللازم امرا  
مصحفا موجودا في نفس الامر لمبناه اما الاول فلانه لا فرق بين اللزوم العدي  
اي المعدوم في الخارج وبين عدم اللزوم لان حصول الفرق بينهما استلزم كون اللزوم  
المعدوم موجودا حال كونه معدوما فلا فرق اذن بين قولنا لزوما عددي وقولنا  
للزوم بينهما فلا يكون اللازم لازما مسقط واما الثاني فلما قررنا ان من اللزوم  
اما ان يكون لازما لاحد الملائم او لا وقوله وعلى هذا الاستصحابه جوابه المذكور  
ورد على انه كلام على السند لان المصنف منع اسماء النسب واستدعى بانه في الامور  
الاعتبارية فبابات كونه تسلسلا في الامور كحقيقته ابطال السند الاخص فلا ينعى به

ض

الغرض

باعتبارها على قولها صدر في الموضع  
سعي في الموضع

اللزوم

الموضع

المتنوع لو ان ان يقول سلمنا انه في الامور المحصلة لكنه انما يستعمل اذا كان من طرف  
 المبدأ او معدوم كما يستعمل الشايع والفرق بين اللزوم العدمي وعدم اللزوم نظرا  
 الاول الحجاب مفهوم عدمي والثاني سلبه متغالبا كما في المفهومات الوجودية و  
 الاعداد ممانين في نفس الامر فان عدم الشرط سلمنا مطلقا عدم المشروط يدو  
 العكس كلما وعدم المحلول سلمنا العلة بخلاف العكس الا اذا كان مساويا للعلته و  
 ايضا عدم الشرط عدم المشروط وعدم العلة بوجود عدم معلولها المساوي ولا  
 الحجاب في عكسها اصلا لان فعل نحن نقول من الراس ان يقول انذاره في ابطال  
 القسم الاول وسواء كون اللزوم معدوما في الخارج ان كان امتناع الابطال بين  
 اللزوم والمفروض محققا في الخارج فذلك لا معنى للزوم سوى امتناع الابطال و  
 ان لم يكن محققا فذلك كان نقضه وسواء الابطال منها محققا في الخارج او في النفس  
 عنه معا وعلى هذا التقدير لا يكون لازما في الخارج ولا الملازم لثبوته في نفسه  
 لانا نفرض الكلام في اللزوم الحارجه ونقول ايضا اللازم ماله لزوم فلو لم يكن اللازم  
 لزوم محققا في الخارج لم يكن لازما في الخارج وسواء لان الكلام مفروضهما هو لازم  
 في الخارج فقولنا لانا نفرض متعلق بالمدلول معا والحجاب عن الاول ان ارتباع النقص  
 بحسب الوجود الخارج جانبا في ارتباع الضد بحسب ما في الامور الاعتبارية ونعنيها  
 كالامتناع واللامتناع لاجدولها في الخارج انما المنع ارتباع النقص بحسب الصدق  
 اي يستعمل ان مفروض مفهوم لا يصدق عليه انه متعني ولا انه ليس متعني وليس لزوم  
 انصاف ذلك المفهوم باحد ما في نفس الامر او في الخارج ان يكون احدهما موجودا  
 منه ويحرم ان بعض مولد الامتناع موجود هو قولنا الامتناع ليس بوجوده لا  
 ان اللا امتناع موجود فلسس يلزم من ارتباع وجودهما في الخارج ارتباع النقص  
 في الواقع كما في اجراءه او تام الفاصرين والجواب عن الثاني ما يحق من ان  
 امتناع مبدأ الخلية الخارجية لا سلمنا امتناع الكل الخارجي فلا يلزم من امتناع اللزوم  
 في الخارج ان لا يكون شي لازما في الخارج وليس سلمنا ذلك وليس سلمنا عدم الفرق  
 بين اللزوم العدمي وعدم اللزوم حتى ثبت كون اللزومات موجودة في الخارج فلا يلزم  
 استحالة القسم منها على قدر وجوده فانه وانما يستعمل لو كان طرف المبدأ او ذلك

عدم  
 بوجه

مدلوله  
 انصاف

بمع

ناتج

لان البرهان العاطف انما تقوم على استحقاقه لوجوب انتهاء الموجودات في التصاعد الى  
 واجب الوجود بخلاف سائر التسلسلات اذ قد يقع فيما ما بوجوب بطرق المنع الى استحقاق  
 فان قيل اللزوم من الملازم من سوف على لزوم سابق عنه ومن احد الملازم من اذ يلزم  
 امتناع ذلك السابق امتناعه وسلكه اكل لزوم لاحق سوفت على لزوم سابق فيفسد  
 اللزومات الموجودة من جانب المبدأ فلما لا يلزم من امتناع الامتناع اللزوم  
 الذي يسميه بالسابق امتناعه اللاحق ان يكون ذلك السابق علة له بل يكون ان يكون من لوازم  
 تمنع في سابقه وكيف تصور كون علة وسوسبه من اللاحق واحدا للملازم من يكون  
 مطوقا له من خارجا عنه فلا يكون القسم من جانب المبدأ واعلم ان الامام بعد ما قرر الشبهة  
 احاب عنها بانها مستلزمة الضرورات الاوليات فلا يستحق الحجاب وقد عسكر  
 بذلك كثر من المواضع ورد عليه بانه عرضي عند المحصلين بل يجب ان يبين فساد دليله  
 انقص المنع او النقص والمعارضه وقد بحث لان امتناعه في الشبهة للبدعيه التي  
 لا تنظر في الهامسك بل نظر ان فيها خلافا وان لم يكن معنا كما ان بعضها ومعارضها  
 في العفلات الضرورية لان ذلك فلا يخرج لها عليها نعم حل الشبهة بتعديس خلفها  
 اقوى من الكفاية فانه بوجوب شرطها فانه بائنا فاعلمها كالعالم الواجب والانساني  
 فان ذات الواجب به يقتضي لذاته امتناع انفكاك مفهوم العالم عنه وذات انسان  
 يقتضي بواسطه خبره امتناع انفكاك العالم بالامكان اي الصالح لادراك الكلمات عنه  
 وليس مفهوم العالم مقتضا لامتناع انفكاكه عن شئ من طرقة المدكورين ولو قال  
 كالعالم والمفروض الواجب كماله في العقل فانه ذاته به يقتضي افاضه الكمالات  
 توسطه على الذي يقتضي ذاته بلا وسط ومفهوم حيزي العرض يقتضي امتناع انفكاكه  
 عن الحيز بلا واسطه ومفهوم المسطح يقتضي امتناع انفكاكه عن الحجم الطيني متوسطا بحجم  
 تعلقي وليس شئ من غير الملزم من يقتضي نظر الى ذاته امتناع انفكاكه لانه علة وانما  
 لم نقل كالمفروض الحيز والسطح للحجم كما ذكر بعضهم لان الكلام في اللزوم المحلله دون  
 الانتصاليه وفي قوله نظر الى كل منهما خلل لاسئله امتناعه لزوم واحدا الى مقتضيه  
 مستقل فالصواب ان يقال ان مجموعها فان العقل كما يجوز استناده الى احدية فقط  
 يجوز استناده اليها معا فانه انصافا لكل واحد منهما اما بوسط او بغير وسط

لها

بوجه

بالفعل

مدلوله  
 انصاف  
 بوجه



فانما يحتمل كانه عليها بامتثلها واذا اجتمعا هما يكونان مفصلا صارت الاقسام  
واذا اجتمعا ساطعا للزوم وتكونه ارتقب الى اربعة عشر فليس من الاقسام العقله سواء  
كانت اجتمعا واقعه في نفس الامر او لا والمقصود من العقله انما يكون هو التبعين للاركانه  
المطابقه للواقع فان المناقشه في تلك الامثله لا تلحق فيما قصدت بها وانما اوردتها لانه  
لما هو مستند الى المنفصل فيها على ان ذلك المنفصل قد يكون مقصدا له بلا وساطه منفصل  
آخر كالمثل الاول المنفصل لزوم الموجود للعقل وقد يكون مقصدا بوساطه كانه  
المبدأ بوساطه العقل الاول لزوم الوجود للعقل ومنهم من قال لزوم الجول للوجود  
قد يستدل الى ذات الموضوع بان يكون بطله متعنه بدون ذلك الجول وكانت بطبعه  
الجول جازم بدون الموضوع وذلك للزوم انما بعرفه بوسط كل يوم بطبعه الجول ليعود الى  
والماب بوسط كل يوم خاصه الجول بوسطه وقد يستدل الى ذات الموضوع وكما شيعه  
جانح بدون الجول قال ولعلها اجترحت لان جواز الموضوع بدون الجول قاطع في  
وقد يستدل الى ذاتها معا كل يوم المتعنه والضاك بالامكان للامتناع لا شيعه عليك ان  
يادرك في القسم الثاني انما يتبعها ما اعجزه لا على ما قرناه من ان اللزوم قد يقصد ذات  
احدها وقد يقصد ذاتها جميعا ومنهم من لم يعبر المستدل الى الطرفين فقال  
لزوم اخر الاخر انما لذات اللزوم او لذات اللزوم وعلى التقديرين ان يكون بوسطه  
وسطه والوسط اما في حال احدهما او مجتمعا وانما لا يفصل بالاقسام بسوء كان  
اللزوم سيطرا او كيانا اورد لها امثله اكثر من اللزومات الاتصاليه كل يوم وجود  
النهار لطلوع الشمس ملاحظه ان المراد منها بعض لزوم الجولات لموضوعاتها  
وان كانت تلك الاقسام جازمه في لزومات المنفصلات ايضا اذا لم يعبره الوسط المثل  
بان قيل عيان المصداق والمستدل بالجزء اللزوم والملازم ايضا لانه استناد اللزوم  
الى احد ما مطلقا سنا ول استنادها وقدرته الشايع على ذلك قوله قد يكون ذلك  
احدهما فقط وقد يكون لذاتهما متعنه كما يقصد بالمتغيرات الملازمه من جملتها  
فان العلول الاول تنصى الملازمه بين الفعل الثاني والعلول الاول ويقصد الاجل فيه خاصه  
الهما وان لم تعلمها عنهما واذا جاز ذلك اللزوم الاتصالي جازمه اللزوم الجلي ولو كان  
لبسطه محمول اللزوم كان مقصدا للامتناع انما كانه وقد كان منقضا لذلك

الموضوع بها العقول  
كان المراد انما كانه

اللزوم

اللزوم محمول فاعلا وقابلها معا وبوسط قطعا وسند منه الملازمه في الدليلين جازما  
اللزوم الى اللزوم او الى او مفصل كما ذكره وجاز ان سند جازم كون اللزوم او الاعتبار  
كاشرة اليه في الكشف والباقي الملازمه الاول كون البسط فاعلا وقابلها شتي  
واحد وفي الباقي كونه مصدر اللزوم والقاعدان مما استغنى عن الباقي لم يتم  
على شتي منها كما علم في موضوع الملازمه غير الصغرى والاستغناء عن الباقي في ترتيب  
البحث ان منعه الملازمه او لا يتم من غير ان يتقدم تسليمها الى منعه استغناء الباقي واذا عكس  
كان منعا للشيء بعد اتمام تسليمه وفي قوله يكون الشيء انما اشار الى ما هو من اللزوم  
قد تلحق بالضرورة في الجوانب دون الكلمات <sup>لما هو من اللزوم</sup> وصرح الزوال قد يكون سهل الزوال  
كما تجل وقد يكون غير كالتعني وكذا البطل قد يسهل زواله كالاشباب وقد يكون كالتعني  
واجترحت بعض الحكماء في اقسامه الخمسة بسببه الى ما سده الجوانب المنفصله الخفيفه  
كما هو بطله القوم وقد عرفت ما فيه من الفساد فلذلك عقبه بقوله الشيخ في السقاء  
ومحصوله ان الحكماء انهم من حيث انه خارج عن ما سده بان ينظر اليه من جوانبه  
او يعبر من حيث انه خارج عنها فالما في هو الوضعي الذي ان اعجزه من حيث انه محض  
بطبعه واحده كان خاصه وان اعجزه من حيث انه مشترك بين طوائف مختلفه الخفايق  
كان عرضا عاما والاول هو الذاتي المنقسم الى ما دل على الماسه المشتركه بين الخفايق الخلفه  
وهو الجحش او الماسه المنقسمه بامور المختلفه بالاعداد وسوا النوع والي ما يدل على الماسه  
ونذ العزم بح ان يكون فضلا اذ لا يجوز ان يكون اعراض الازمات والادل على الماسه المشتركه  
بل يجب ان يكون اخص منه فكلون صالحا للزمه الذاتي عن بعض المشاركات في اعراض الازمات  
وقد بحث لان الذاتي الذي لا يدل على الماسه وان لم يختر ان يكون اعراض الازمات كذا  
يجب ان يكون اخص منه بطور ان لا يكون لسلك الماسه جزء اعز من سائر اجزائها بان يكون  
مركبه من امور كلها متساويه او بعضها متساويه وبعضها متساويه من البعض الآخر اذ لم يتم  
بديان على امتناعه مثل ان المركب كما يريد عليك وما بيننا من نظر لك بطلان ما يتسك به  
في اقسامه كونه اخص من انه لا يجوز ان يكون مما سنا للزم الازمات المتساويه الماسه  
ذات ما سده واحده ولما سواها باله والاك ان فضلا لذلك الماسه وح لا بد ان يكون له  
جنس سنا على العاقد المشهوره وذلك الجحش اعز منه مطلقا فلا يكون مواع الازمات

لال

ل

وهو انما هو المراد بالشيء المذكور  
في بعض الكتب

وهو انما هو المراد بالشيء المذكور  
في بعض الكتب

بديه

وهو انما هو المراد بالشيء المذكور  
في بعض الكتب

بديه

وموظفات المفوض لفظ الجحش اي اللفظ التي كانت اللفظة  
التي كانت تدل على معنى الجحش لم تكن تدل على ما هو اللفظ الاول بل بالوضع الثاني عاظم الفعل  
من المعنى الاصل وانما كان ذلك الواحد المنسوب اليه اولى بالسبب لانه سبب للمعنى الذي  
المشترك الذي هو جحش لكل الاشخاص المتقدمة والسبب اولى بالاسم من السبب اذا  
في لغة شتى معناه او قاربه قال الشيخ في شرحه انهم ايضا كانوا يسمون الجحش ايضا عا  
اجناسا للشركس فيما كانوا يسمون ايضا الشركس نفسها اجناسا فمعناه انهم كانوا  
ملك اللفظ مطلقا عليها عند من ثم نقلت الى المعنى المصطلح للاشياء المذكورة لانه معمول  
على واحد ففعال به ازيد وبالعكس كون الشخص معمولا على شيئا اجناسا انما هو محسب اللفظ  
لان الجحش الحقيقي مرجه من جحش جميع الاجل عاقره لانه هو المذموم فظانها لا يصدق  
غيره بل الاشياء صادقة عليها والبرهنة انه ذات متصلة لا على العقل اذا لاحظنا ان  
يعرصد لها على نفسها عدم التعارض ولا على غيرها لما قبلها في جهة انها مظهر ذلك بل  
في ذات زيد بخلاف المفهوم الكلي فانه ذات متصلة لفظية بمعنى ان ساطعا غير ما يظن ان  
محملا عليه فكل محمول على شئ فوكلي واما قولنا به ازيد فمعناه ان به ازيد هو اول  
لهذا اللفظ او ذات متضمنة الى غيره ذلك من المفهومات الكلية ولو اراد به ازيد معناه انه  
المضموم التي اشير اليها بهذا المعنى سائل كل اللفظ كما شهد به العامل الصادق  
وكذا الحال في عكسه لانه مرادف للكلي وذلك لان الكلي بالاشياء نفس تصوم من وقوع  
الشركه فبه عن كثر من اي مواضع يخرج تصوم للعلما به واما قولنا من المعقول على كثر  
ولا فرق منها الا بالاجال والمفصل مع اتحاد المفهوم ومن قبل مورثه للكلي على احد  
له فاذا كان الكلي جنسا للجنس الاسم كان هو متحد معه في المفهوم وهو الذي اراد  
بالترادف كذلك لا يخرج عن استدرار ان اللفظ الكلي مستدرار لما بينه فان قيل مفهوم  
الكلي هو الصالح للانفعال على كثر من والمرد من المعقول على كثر من تعريف الجحش ما يقال عليها  
بالفعل فلما دل على مفهوم الكلي الابا للارام فلما استدرارك منها لان المعية الحاد وهو المطابقة  
والعصم وانما وجب حمل المعقول في تعريفه على ما هو بالفعل لان الجحش انما هو القياس الى  
انواع متعدده تعال عليها الجحش بالفعل بخلاف النوعه اذ كل جحشها بالقياس الى شخص واحد  
وذلك لان الجحش الجحشيه جعته مشتركة غير متصلة فاذا وجدت في الخارج فلا بد ان يوجد

حسنا

بناء

بما ذكره السائر  
في كتابه

مفهوم

اسم

بما اراد

تحتها نوعان لكون مشترك بينهما متصلة فيها واما الحقيقة النوعية فهي حقيقة كاملة متصلة  
فكل ان يوجد في شخص واحد فقط اجسبانه ان اراد بالمعقول على كثر من شيئا تعال عليها  
بالفعل فاما ان يراد بذلك الامور المتكثرة الافراد الموجودة في الخارج حتى يتم ذلك اللفظ  
بين الجحش والنوع فلهذا من محذور ان احدهما ان السناد والصدق للاجسام المحدوده والاشياء  
ان لا يكون المعقول المذكور في حد الجحش كالجحش للكلمات الخمسة مع ان المقصود ان ذلك  
ان يراد بالافراد المتوهمه طارفاً من اذن بين النوع والجحش اذ لا بد في كل منهما من تعدد  
الافراد كما تنوع افراد كون الشئ بها نوعا كذلك تنوع افراد كون الشئ بها جنسا  
والخاص ان الفرق الذي ذكرتهما متبني عا وجود الخارج الذي لا يمكن احسانه كما عرفت  
اذ لا معقول احدا من النوع حقيقة متحصص واحد حسب الوهم فان لم يلاحظ اجناسا الى الوجود  
الخارج لا بالمعقول سلكا لا بالبد الجحش من افراد متوهمه بالفعل يكون معمولا على ملك اللفظ  
بالفعل بخلاف النوع اذ كلفه جواز تنوع الافراد فلهذا ايضا لانه اذا كان محال شيئا  
لم تنوع افراده ولو توهمت كانت متصلة للتحقق في الزمان الذي لم تنوع ملك الافراد  
لم يكن ذلك الشئ نوعا بل جنسا لا لعمال الجحش النوع مقولان به جواربه وانما فان  
اريد انما لان به جواربه سواء كان سوالا حسب الاسم او الحقيقة لزم ان يكون سائل اجناسا  
وانواع حسب الاسم كما ان اجناسا وانواعا حسب الحقيقة وليس كذلك وان اريد  
انها تعالان به ذلك الجواب حسب الحقيقة فقط وجب ان يكون موجودا في الخارج وان يكون  
تحت الجحش نوعا حتى يكون حقيقة مشتركة في الفرق الذي ذكرناه لان النوع كلفه وجود  
فرد واحد لا بالمعقول قواعد الفرق عامه للتحقق الخارجيه والمسائات المحدوده المتكثرة الوجود  
والمفهومات التعبيرية التي يمتنع وجودها كما ان الواحد وحسب الاسم وحدود الجحش  
الحقيقة كذلك اجناسا من تفصل مجبها وكذا الحال في سائر الكلمات وطالما لم يوجد  
نوع واحد في كون الجحش مقولا في الجواب حسب الحقيقة وكان وجود شخص واحد كما في مقوله  
النوع مجبها فبمعنى ان الجحش يجوز اختصاصه في الخارج في نوع واحد وليس كذلك فان  
الشئ كما جاز حقيقتهما مقسما الى انواع متوهمه والى انواع متوهمه جاز حقيقتهما مقسما الى  
ومتوهمه معا فاد اجسبانه عنهما كان النوع الواحد جواربه عا من مفرد من موجود وفراد  
وان كان بينهما فرق في حق وقد اختلف بالتوجه كما يخرج النوع يخرج ايضا فصله حسب

نوع اللفظ له اوله ولا رولا  
اعراضا كالجحش

س

بما ذكره السائر  
في كتابه

وخاصته وانما اسند اخرجها الى القدر الاخر لانه يخرج الفصول والخواص مطلقا كالاعراض  
العامة وان اعرف كان ما ملأ اقال الفضل فكون مقولا على مختلفين كالحقائب في جواب  
هو كالحقائب للمقول على السميع والبصر وكذا الخاصة والعرض العام قد يقال ان ذلك  
كالماتشي فانه خاص للحيوان وعرض عام للانسان ومقول في جواب ما هو على الماتشي  
على القدمين والماتشي على اربع فلا يكون مقولا في جواب ما هو في اللبنة الباقية فاجاب  
بان الكلمات الخمسة من الامور الاضافية التي تختلف بالنسبة الى الاشياء ومع اعتبار  
قد اختلفت فيها فالله ان الخس مقول في جواب ما هو على مختلفين من حيث انه مقول  
كذلك فالحقائب الماتشي اذا عبر فيها ما ذكره كقوله ما هو في الخس والحد وان كانا  
خارجين عن اعتبارهما فكلما فصلوا وخصصوا او عرضا عاما لانهما هذا الاعتبار لان  
في جواب ما هو اصلا وفي الشفاء انه يجب علينا ان نعلم في حدود الاشياء والاضحية  
المضاف ان يزيد بها كونها الشيء من حيث هي بالمعنى الحد وكما انما قلنا في الخس  
استثنى ما في انفسنا زادة تدل عليها قولنا من حيث هو كذلك لوضوحها فان  
فصل الخس للثلاثة الباقية هو الخسنة المرفوعة لا القيد في جواب ما هو فلما اخرج  
الخسنة باعتبار اشتغالها على ذلك القيد كما نظهر من الماتشي في احوال الفصول البعدية  
والاعراض العامة وخواص الاجناس وهذا السؤال غير موجه على كلام المصنف  
فان كون المقول كالجس الخمسة وان اسلمت كونه اعم من الجس المطلق الذي هو كالجس  
له كونه لا اسلمت كونه اخص منه اذ لا يمكن ان يقال ما هو كالجس الخمسة يكون اخص  
مطلق الجس انما يصح ذلك فيما هو جسد لها ويحتويها من اجواب سوال مفهوم  
على اكثر من اعم مطلقا من مفهوم الجس لصدق على كل واحد من الكلمات التي من جملتها  
الجس فيصدق قولنا كل جسد مقول على اكثر من لا يعكس كل نفس مفهوم المقول اخص منه  
اصلا بل له عارض وهو مفهوم جسد الخمسة وذلك العارض اخص من مفهوم الجس  
فالكل ما هو جسد الخمسة فهو جسد وطعا ولا يعكس كل واحد من الال استعمال في ان اكثر  
الشيء اعم من غيره مع ان عارضه اخص منه فان الكاتب بالفعل عارض للحيوان اخص  
من الانسان فانه قد المقول على اكثر من بذلك العارض صار اخص من الجس بهذا  
الاعتبار مع كونه اعم منه باعتبار مفهوم في نفسه ولا يجوز ان يقال ان جسد الحيوان

مفهوم الجس  
الحيوان

هذا هو الجس المطلق  
والجس المسمى بالاجناس  
والجس المسمى بالخواص  
والجس المسمى بالاعراض  
والجس المسمى بالصفات  
والجس المسمى بالصفات  
والجس المسمى بالصفات

المعرض اعم والعارض اخص كما لا يخفى في كون هذا الحد مساويا له بحسب انه اعم من مفهوم  
واخص منه باعتبار عارضه الذي هو كونه الحد فان قيل مفهوم المقول جسد الخمسة وحسب  
الخسنة اخص من مطلق الجس فمفهوم المقول اخص من مطلق الجس فلما ان الكبري سماه فصفه  
طبيعه لان الحكم فيها على مفهوم جسد الخمسة فلا جناح وان اريد بها ان كل ما صدق عليه هذا  
المفهوم فهو اخص من الجس متعنا بالانفعال اذ اصدق على مفهوم المقول انه جسد الخمسة  
صدق عليه الجس بالضرورة وليس كل جسد فهو مفهوم المقول على اكثر من يكون اخص من  
الجس لان المقول العموم والخصوص من مفهومهما انما يكونان باعتبار ما صدقا عليه في القول  
واندراج مفهوم المقول تحت مفهوم الجس لا يعنى اندراج افراده في الجس حتى  
يصدق قولنا كل ما هو مقول على اكثر من هو جسد كما ان دخول طبيعة الحيوان في الجس  
لا يصدق دخول افرادها في الاخرى انه يصدق قولنا الحيوان جسد ولا يصدق قولنا  
كل حيوان جسد وقيل انما حقيقة كلف مفهوم المضاف الذي هو في نفسه اعم من مفهوم  
الكل مع ان عارضه الذي هو مفهوم جسد من الاجناس العالمية اخص من مفهوم  
الكل بترتيب كما يستقيم عليه ولا يخفى عليك ان جسد الانسان هو الحيوان من حيث  
هو لا من حيث انه جسد له والاصدق على الانسان انه حيوان هو جسد للانسان وذلك  
باطل فكذلك جسد الخمسة هو مفهوم المقول من حيث هو لا من حيث انه جسد الخمسة والا  
صدق على كل واحد من الخمسة انه مقول هو جسد الخمسة ولا يشبهه في بطلانه فاصح ما  
يتمثل من ان الاعم والاخص من جهة واحدة فان قلت لو كان مفهوم المقول على  
كثر من جنسا للكلمات كان مفهوم جسد الخمسة عارضا لمفهوم المقول ولزم ح ان لا  
يكون العارض تمامه عارضا لان مفهوم جسد الخمسة مشتمل على مفهوم الجس المشتمل  
على مفهوم المقول الذي لا يتصور عارضه لنفسه قلت العارض بمعنى الخارج عن الشيء  
قد لا يكون عارضا تمامه فلا اسكال فنقول اذا قلت اي اذا نسبت الاجناس  
العالمية والمتوسطة الى الاجناس التي بينهما فلا تسلك انها اجناس لها كما هي اجناس ايضا  
للمفاهيم النوعية المندرجة فيها والحد على ذلك القدر لا عنه وانما بالاعبار الاول  
وان بنا والبا بالاعبار الثاني وكل ما يندرج في كل ما يقال عليه وعلى غيره  
الجس في جواب ما هو فهو جسد حقيقي وذلك لان اضافة الجس القدر المدكور

هذا هو الجس المطلق  
والجس المسمى بالاجناس  
والجس المسمى بالخواص  
والجس المسمى بالاعراض  
والجس المسمى بالصفات  
والجس المسمى بالصفات

كل مقول على اكثر من جسد المطلق  
جسد الاجناس الذي هو عارض المطلق

وهو ان الماد الفهم  
في مفهوم الجس

انما عبرت بالعماس الى النوع الحقيقي فان قيل الا لازم من ذلك الاعتبار ان يكون  
كل جنس معولا على النوع الحقيقي وسوحيق وليس يلزم منه ان كل ما عاين عليه الجنس فهو  
نوع حقيقي بل هو شبه بالفظ من باب ايهام العكس ما ذكرتم من ان اصناف الجنس  
انما عبرت بالعماس اليه فليس مطلقا بل هو كونه الحقيقي عن الاضافي بل انما العرف  
فقط فلما سماه ان يعرف احد المضافين اذ كان جدا له وجب ان يوجد منه  
ذات المضاف للاخر معرفة عن صفه الاضافة والامتناع بعقله الا بعد جعل تلك  
الذات فاذا كان الماخوذ في حد الجنس النوع الحقيقي كان يوجد ذواته ايضا فلو كان  
كل نوع اضافي نوعا حقيقيا لم ينام به الكلام بوجهه على ان يعرف به الجنس جنس  
كما سبق علمه واما ما طارنا بوجبه زياده وسلكه في بيان سائر الاضافات  
وذلك لانه لما وجد ذكر كل من المضافين في بيان الآخر كان تعريف الاضافات  
باسمها مشتملا على ذلك ونظيره ما ذكره في تعميم الشبهه لادفع لما ذكره لبعض ان يقول  
حدود سائر المضافات على حدي الجنس والنوع وادفع الاسكال عنها فلما  
احد المضافين بالآخر بل يدعي كل منهما تعريف الآخر على ضرب من اللطف والاباء  
بان ذلك كل واحد من المضافين كاللبي والابن مثلا مفهوم وذات مفهوم كل  
منها لا يمكن تعينا بخصوصه الا بعد جعل مفهوم الآخر ولا يمكن ايضا الا بعد جعل ذاته فاذا  
اريد تحديد مفهوم احدهما وجب ان يذكر فيه ذات الآخر مجردة عن الاضافة اما ذكر ذاته  
فلا يمكن ذلك الجرد متوقف عليه واما يجردها فلما لم تقدم احد المضافين على  
الآخر في العقل وذكرها على وجه هو ضرب من اللطف ووجه ايضا ان يذكر فيه  
السيد الذي يقتضي صفاتها لتفصلا منه معاني العقل ويزيد من الالفاظ وان يصير في  
الحكمة لخصيص البيان بذلك الموقوف من حيث اريد تعريفه فعلا في تحديد الالفاظ مثلا  
حيوان تولد من نطفة حيوان آخر مثلا من نوعه من حيث هو كذلك فالحق ان الاول هو ذوات  
الاب والحيوان الآخر ذوات الابن وقد اخبرنا عاين عن الاضافة ككلامه يعرف  
الشيء كقوله او ما يساويه في الكلام وتولد من نطفة سبب صفاتها ومن حيث هو  
كذلك نكره ورضي كخص البيان بالالفاظ من حيث هو وان كان له صدق احد علمه  
من جهات اخرى وتعال في تحديد الابن نوعه صفه حيوان تولد من نطفة حيوان آخر  
الاطلاق

المضافات

ع

انما يعرف بالانواع  
الاولى من الاضافات

نوعه من حيث هو كذلك ولولا القيد الآخر لصدق النوع على ما في الالفاظ وسائر  
صفاته وما ذكرناه انما يجب في حدود المضافات التي يقتضي تصور خصوصياتها وانما  
رسومها بعضا باعتبارها المقصود لتصورها بعضا ورسومها من خصوصياتها فعدلا  
يجب فيها ذلك وان لم يصح لنا طريق الى ملك الرسوم فالمرضى من الجواب اي  
اذا بطل جواب المصنف عن الشبهه وبطل ايضا الجواب الذي يقيد الشبهه في السقاء  
فالمرضى من الجواب ما اخبرنا فيه بعد ذلك الزم في سوال المراد بالنوع في تعريف  
الجنس هو المماثية والحقيقة والاطلاق النوع على هذا المعنى متناع فيما بينهم وجموعهم  
بلا خلافه معناه كانه فيل هو المقول على اكثر من مختلفين بالحقيقة سواء كانت حقيقة نوعية او  
جنسية وتندرج الاضافة الاخرى في هذا النوع اذ ارجاعا على الوجه الذي خصنا به ذلك  
اذا اقبل مقول على المختلف بالحقيقة فقد ذكرت فذات المضاف للاخر عارته عن  
الاضافة الاخرى واعترضت المضافين منهما وسوال القول في فهم ان المختلف بالحقيقة مقول  
عليه اي فهم ان هناك جفان جنسات مختلفة فعلا على واحدتها وعلى غير ما سألنا في  
في جوابنا هو محصل تحديد الجنس مفهومه صرحا ومفهوم النوع الاضافي ضمنا كما مر  
في حدود المضافات وكذلك اذا اقبل تعريف النوع على مقول علمه وعلى غير الجنس  
فقد جعلت الجنس مقولا على المختلف بالحقيقة اذ لا حاجة في ان المراد بالفرق من المعانسة  
الحقيقة في تعريف كل منهما اشارة الى المضاف للاخر واذا لم يكن معنى الجنس وجودا  
في الخارج سواء كان موجودا في الدرس او لا امتنع بالضرورة كونه مقوما للامات الموجودة  
في الخارج فلا يصح لان يقال علمها في جوابنا هو فان قلت اذ كان الرد يد في موضوع  
الجنس المنطوق كما ذكرتم من ان يلزم نفاذ تعريفه قلت من حيث ان ذلك العارض اعني  
مفهوم الجنس المنطوق يجب ان يعبر عنه بوجه يكون صادقا على موضوعه حتى يحل وصفها انما  
في احكام عقدي الى موضوعاته اختلف معانيهم حاصل المقالة ان الطبيعة على وحدتها  
موجودة في نفس جنسها تماكلا او واحد قد انضم اليه فصل او شخص فصار المخرج الكبير  
منها نوعا او شخصا وكذلك هو القول بوجود الطبيعة العامة المصنوع مع وجودها  
بالاشراك في الخارج المسلمم للاضافات الا الواحدة بصفات متضادة وعلمه في الحكمة  
مخالفه ومن ثم حكم الجمهور باسمي الله وحاصل المقالة الثانية ان الطبيعة الموصوفة بالوحدة

سوم

د

الاولى

انما يعرف

في الذهن كمركب حسب الخارج فصارت جنصفا متعدده كل منها موجودة في صف خارجي بقا  
هو القول بوجود الطبيعة الخاصة في نفس الحركات وهذا القول اشهر كان في ان الطبيعة موجودة  
في الخارج مضمرة الى فضول او بخصائص فهو ثمان عنهما في الخارج بحسب الذات اما انها مل  
هي موجودة معها بوجود واحد او بوجودات متعددة فذلك يشتر ان المقصود منها  
امتيازها عنها بما سواها امتيازها بوجودها او لا فلام الكبرى اي لانه فوك لا تأتي  
من الشخص عقول عاكسة فان قلت كل ايضا على ذلك التقدير ان منع الصغرى اعني  
قوله كل موجود في الخارج متخص لان المجموع المركب من الطبيعة والسنخ موجود في الخارج  
وليس يوضع وضعا للسنخ قلت له ان يدفع بالمتخي الجسدي اذا وجد في الخارج فلا محالة  
يكون موقعا للسنخ وما ذكره الشارع من السباع ينزع اذا اردنا النوع الماسوق  
كما في الجواب المرفوع عن السلك الثاني والجميع الجواب انما قال والحق لان الجواب الاول  
مبنيان على المركب الخارج وقد عرفنا انه بطل وانما الجواب الاول سلمه جردا لانه  
حسب الخارج المسلمم للجواب الثاني سلم ان لا يكون المتخي الجسدي مقوما  
للنات في الخارج موقعا مقولا علميا في جوابات من هذا الجواب الحق من عند المتدرب  
الخارج عند المحققين <sup>بنيان على الطبيعة</sup> وسلك راجع اي وسنسا سلك راجع وان لم يدركني  
الكتاب وانما قال وجوابه ان بعض الجوابات لا تنحل اشارة الى ان الاجزاء الخارجة المتعارف  
الذوات والوجودات لا يمكن جعلها على ما ركبت منها كما لا يمكن جعل بعضها على بعض بالضرورة  
على ما ينسلك عليه بل المحول على المركب اجزاء العقلية التي هي موصوفة بالخارج ذاتا ووجودا  
وتعارفها فيها بحسب الذهن فقط ثم ان الاجزاء الالسنه المتعارف سبائل ليست محولة على  
كلها من حيث هي اجزاء بل من حيث هي قال الخوان مثلا اذا حصلت الذهن كان اجزاء  
بمهما محتملا لما يثبت متعددة لانظمن على واحد منها كما لا اذ انضامه بالاختلاف  
وذلك انما هو من فضول تلك الالسنات فاذا اخذ بشرط شي اي بشرط ان يدخل في مفهوم  
من حيث انه معنى متصل بالذات فذلك العيار من تلك الفضول كان نوعا من  
الانواع التي يمكن جعلها كالانسان فانه حيوان دخلا ما يبيته المنفعة المتصلة بالفضل  
الذي هو الناطق وان اخذ الخوان بشرط لا شيء اي بشرط ان يعبر عنه فضل من الفضول  
المنزوعة من حيث انه خارج عن مفهومه منضم اليه وادخله ويركب منها امر ثالث

ويورد الكلي الطير

الذات والوجودات لا يمكن جعلها على ما ركبت منها كما لا يمكن جعل بعضها على بعض بالضرورة على ما ينسلك عليه بل المحول على المركب اجزاء العقلية التي هي موصوفة بالخارج ذاتا ووجودا وتعارفها فيها بحسب الذهن فقط ثم ان الاجزاء الالسنه المتعارف سبائل ليست محولة على كلها من حيث هي اجزاء بل من حيث هي قال الخوان مثلا اذا حصلت الذهن كان اجزاء بمهما محتملا لما يثبت متعددة لانظمن على واحد منها كما لا اذ انضامه بالاختلاف وذلك انما هو من فضول تلك الالسنات فاذا اخذ بشرط شي اي بشرط ان يدخل في مفهوم من حيث انه معنى متصل بالذات فذلك العيار من تلك الفضول كان نوعا من الانواع التي يمكن جعلها كالانسان فانه حيوان دخلا ما يبيته المنفعة المتصلة بالفضل الذي هو الناطق وان اخذ الخوان بشرط لا شيء اي بشرط ان يعبر عنه فضل من الفضول المنزوعة من حيث انه خارج عن مفهومه منضم اليه وادخله ويركب منها امر ثالث

ان من ان النصف  
الكل المطلق

كان الخوان بهذا الاعتبار جزءا ومادة لذلك المركب ضروري ان الجزء يجب ان يقع له  
جزء آخر ويكون خارجا عنه وان اخذ على وجه اعراض من الوجوه السابقة اي اخذ بحيث يمكن  
ان يوضع له ما في ذاته وانه نوع كان هذا الاعتبار جنسيا ومجولا في النوع والخصنة  
والجزئية شي واحد من اليقين انه اذا عبر عنه لم يصدق بتوحيه المركب منه ومن  
غيره اذ لا يصدق على الانسان انه حيوان خرج عن مفهومه الفضل ضروري انه حيوان  
دخل في مفهومه الفضل الا ان ذلك لا يوجد ان لا يصدق عليه الخوان من حيث هو  
ومحصل الكلام ان الصور العقلية بعينها وجوده مخفلة فانها تعبر بشرط لا تأتي  
اي بشرط انها واحدة في نفسها بحيث اذا انضمت اليها صور اخرى كما في مفاهيم  
في الوجود قد يوافقها صور مالمه فالصور العقلية المعبرة من هذه الحفنة  
مادة وجزء كالحيوان والناطق اذا اعبر من حيث انها موجودان معا فان  
في العقل واخرى تعبر بشرط شي اي بشرط ان يضم معها صور اخرى وكما ان  
مطابقا بل واحد فلا يلاحظ تعارفا مما بل اتحادا كما كان الناطق المعبر  
من حيث انها مطابقان للمادة الانسان وهذا هو النوع وتارة اخرى تعبر بل  
بشرط شي فكلون محتملا لا يعبرى التعارف والاتحاد بحسب المطابقة وهذا هو الذي  
المحول لان وجه التحول الى التعارف في المفهوم والاتحاد في الذات وانما في الشارع  
كل واحد من قوليه بشرط شي وبشرط لا شيء كما ذكره فيها على الملأ بالاول منها  
احص ما هو المشهور في معناه وان المراد بالثاني ما يباين معناه المشهور  
اذ لا بد في اعتبار الجزئية من انضمام شي آخر اليه قد عرفت مما سلف ان الجنس  
مقوم للنوع عرف ذلك من انه ذاتي للنوع داخل فيه ومن كونه مقولا عليه في  
جواب ما هو من النصح بان ان المكن موجودا لم يقوما للوجود الخارجي  
فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع الستة فانه لا يقوم النوع الحقيقي فلا يمكن  
تصوره بالكلية مع الذمول عن مفهوم الجنس المنطقي فانما نعلم بالضرورة انه يمكن ان  
تصور حقيقة الانسان كبنها من غير ان تصور كون شي مقولا على اكثر من محققين  
ما كان في جواب ما هو والظاهر ان حال النوع الطبيعي الحقيقي ان لم يندرج تحت  
جنس طبيعي لم يتوهم ان الجنس المنطقي مقوم له وان اندرج تحت علم حاله فاذ كرتي

البرية

لا بشرط شي

وسواء علم انضمام الذي هو المعنى المشهور

الطبيعي آية

ما زاد الشارع الاعداد من نقل كذا الجنس

النوع الطبيعي الاضافي فلذلك طوي ذكره كالقدم العارض للمقدم بالاضافة  
 الى المضاف فانه مضاف عن المتقدم متقدم على المضاف هذه صورة بعض اجاب عن  
 المنع بان ما في النسبة عن ذات المنتسب معلوم بالضرورة التي لا تقبل معاودة  
 البعض بان ذات المتقدم لا تصنف بالعدم الا بعد تحقق ذات المضاف فانه مقدم  
 الجنس المنطقي يقوم انواعه الاربعه كما سيأتي في ما انواع حقيقه او اضافيه متبنيه  
 الى الحقيقه وعلى القدر من كون الجنس المنطقي مقوما للوعن الطبيعيه فانها  
 انه كذلك كان مفهومه بذلك الاعتبار حسنا طبعيا نوعه جنس منطقي وكلامنا في الذي  
 ان الجنس المنطقي مرجح من ذلك لا يقوم شيئا من النوعين الطبيعيين  
 ولانها متقابلان بعض ذلك بالواحد والآخر لا يستحال ان يصدق على شيء واحد  
 جميعه واحده انه واحد وكثير مع ان احدهما مقوم بالآخر وانه تحت عنوان موضوعه وهو العارض  
 ومفهوم النوع الحقيق المنطقي هو المقول على اكثر من مفهوما الحقيقه في جواب ما هو من النوع  
 ولا اشتباه في امكان تصور بدون تصور مفهوم الجنس المنطقي ولا في امكان تصور  
 مع العقل عن الجنس الطبيعي فلا يكون شيئا منها مقوما له لا العاقل مفهوم المقول على  
 كثير من جنس طبيعي من الاجسام الطبيعية للاعباره مع انه مقوم له لا يقول ببولد  
 الاعتبار نوع طبيعي اضافي لمفهوم المقول واما الاضافي فانه عارض للنوع الطبيعي  
 الاضافي أي بالعباس الى الجنس الطبيعي فذلك الطبيعي المقيس اليه لا يحوز ان يكون مقوما  
 له لانه مقوم له وضعه فلو كان مقوما للعارض انصالح من ذلك العارض المشتمل على  
 مقوم هو وضعه عارضه بتمامه بل العارض الحقيقه هو المجرى الآخر المضاف لذلك المقوم  
 فان قيل لا يستحال في ذلك كما مرت له الاشارة اجماعا بل كلامنا في العارض المنطقي  
 معنى العام به لا معنى الخارج عنه ومن المحتمل ان يكون العام المنطقي قائما به لانه عام  
 ان يقول به الاستحالة انما يتم في الامور الحقيقه واما في المفاهيم الاعتباريه فلا كما  
 يظهر من السامليه كون مفهوم المقول على اكثر من حسنا المنطقي وكون مفهوم الجنس حسنا لا  
 الاربعه التي تعود لك من نظارهما وهو واضح مما ذكره في الجنس المنطقي حيث قيل  
 انه لا يقوم النوع العقلي مطلقا لكونه خارجا عن جزئه معا فعلا جنسا العقلي الحقيقه  
 مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقين والجنس الطبيعي خارج عنهما ولا يترتب عليك ان

ان المخطوط العالي  
 والساطع المنفرد  
 وهو من تصنيف  
 الامام ساجد

له  
 في العاقل والواعي  
 ان الجنس الحقيق  
 المقول على اكثر من  
 وهو من تصنيف  
 الامام ساجد

النوع الطبيعي الحقيق لما جاز ان لا يدرج تحت جنس سواء كان سيطا او مركبا من  
 امور متشابهه ان جوز ذلك لم يتصور بالقياس اليه من الاجسام الثلثه فلاحاهم  
 الى اعتبار نسبتها بالنوع وعدمه والى عارضه ولا الى المخرج المركب منها فيستفظ  
 ح تسعة اقسام من العاقله عشره انما يحتاج الى ذلك في التسعه الاخرى اليه الاضافيا  
 وعلى هذا العاقله نوع حال الفصول الثلثه اي المنطقي والطبيعي والعقلي مع الانواع  
 الستة فالفضل المنطقي لا يقوم شيئا منها وكذا العقلي واما الفضل الطبيعي فانه يقوم  
 الطبيعي الاضافي والنوع العقلي الاضافي ولا يقوم شيئا من الاربعه الباقية والمراد  
 بانها هذه الدلائل اثباتا اكثر كما نلاحظه في ما قبل والمصحح من هذه الفروع التي هي  
 النسب المبينه بتلك الدلائل المبينه على ان مسائل الكلمات ما ذكره في تعريفاتها  
 التي هي حدودها وموشاة كانه اصلها حيث قال وهو غير معلوم اعلم ان الاجسام  
 ربما ترتب متصاعدا اشار بلفظ ربما الى ان الرب ليس واجب في شيء منها واعتبر  
 في الاجسام المتصاعدا لانهما اذا ترتبت كان مسائل جنس وخص جنس وسلكا او لم يكن  
 جنسه الشيء مقبسه الى ما تحتها كالجنس فليس فاد ارتب الاجسام كانت  
 في ترتيبها متصاعدا بلا شبهه واعتبر في الانواع السائر لان ترتيبها بان يكون مسائل  
 نوع ونوع نوع وسلكا وحيث كانت نوعه الشيء بالقياس الى ما فوقه كان نوع  
 النوع تحت النوع فاذا ارتب الانواع كانت متنازله بلا حيزه وامتناع بترك المساله  
 من اجراء عقليه لا عناسي اتماما في المساليات المعقوله بكنيتها او التي على فعلها لا كلك  
 وكون كل فصل على خصه من الجنس لا سلمه في العلم والمعلومات لان  
 الفصول على فسط وخصص معلومات فقط ولا ترتب في شيء منها بل كل واحد  
 الفصول التي لا عناسي على لو احدث من تلك المخصص اليه لانها تهاها والعقل انما ينبت  
 اذا كان كل واحد فالاناسي على ومعلولا معا باعتبار من واذا لم تكن لانواعه في تناز  
 الى نوع لا يكون تحت نوع لم يتحقق تحت تلك الانواع اصحاص اذ لو تحقق للثمت تلك  
 الانواع المتنازله الى نوع ليس تحت نوع بل اصحاص وهو خلاف الموضوع اذ لم يتحقق  
 الاشخاص لم يتحقق تلك الانواع لان الانواع انما يفرغ من الوياد الشخصية على ما سلمه  
 انما ياتي في السائر الى ذلك النوع سلمه ارتفاعها بالكله فتكون باطلا وفيه تحت

اي النوع الحقيق  
 كاحصا للعلمه بالنسبه الى الانواع  
 الطئه الاضافيه

السيوطي للعقل الحقيق  
 وكلامه من المنطق

العباسي

ن

لها

اصحابه الاثر  
 طبعه

لان هذا ما يصح في المسائل الخارجة لوجوب انها ما الى الاخصاص في المسائل  
 الاعبارية اذ يجوز ان يعبر العقل تحت كل نوع نوعا آخر ولا يعبر تحت مخصوصا فلا  
 في اعتبار الانواع المتعارفة على حد لا يجاوز بل قاصر الجنس بالجنس واعتبار اقسامها  
 بحسب الترتيب وعدده فاجنس المفرد ليس اقل في سلسلة الترتيب الا ان اعتبار  
 انما هو ملاحظه انما الترتيب فذلك عند المراتب وتفرقت من غير الاختلاف  
 ما اختلفوا فيه من ان الماطن مثلا بل تقع الحيوان الى قسم واحد او الى قسمين  
 لان ثلثتها وهي العالي والسافل ثم كسبت من الوجود والعدم قبل الاولي ان  
 يقال العالي والسافل وكما من وجود وعدم والمفرد مركب من عقدين لان  
 مفهوم الجنس ليس جزء الشيء ومنها والا كان جنسا لها والحيوان مفهوم الجنس المفرد  
 لا يحصل غير ذلك لعدم من بل لا بد من اعتبار مفهوم الجنس فيه ايضا وليس يلزم  
 من كونه جزءا للثلاثة كونه جنسا لها اذ لا بد عند الامام في كون الشيء جنسا من ان يكون  
 مقولا على كونه محصلا بمختلفة للمادة ولكل ان يقول ان ذكر الامام يدل على  
 نصرف على ان الجنس المطلق ليس عرضا عاما لا تقسمه ضرورة ان معرض كل امر  
 لا يكون الا احوال محصلا وان الشيء النسب الى معرض واحد لا يكون عرضا عاما فكل  
 ما يجاب به جنسا محاب به ثم هل في العوارض فاسد لسر هذا الكلام على  
 المنع كما يوجب بل يترتب ان المنع من غير ان الاجناس المكونه اجورا عوارض هي  
 المشهوره وما ورد في حق على بسبب المعارضة لها من العوارض التي احدثتوها  
 فليس معهودات للملك الاجناس لانها باطله بانها هذا كلام على ما عارض به لان  
 احدى عوارضات للردف كانه قبا ما ذكره وان دل على انها ليست افعال كونها  
 مركبة من الاعداد لكن عند ما يدل على كونها صالحه للتوعد لانها مع فرد هذه العوارض  
 فاحتمل ان هذه العوارض فاسد وباطل بترتيب العالي والسافل ما ذكره في قوله انما  
 يعرف المفرد بهذا ان العوب لا سلمت ان لا يكون تحت جنس فان الجمل المسمى  
 جنس قريب للشيء مع ان يجوز ان تحت وقد ابطال ايضا بان البسط ما لا جوار  
 فكون عدمها ووجودها بان يرسم للبسط لان البسط ما يثبت وجوده لها او  
 عدمه وفي قوله لا يضرنا ما بل لانه اذا كان تحت الجنس المفرد جوار كان اقل

والمفرد

المفرد

وغيره من اجسام  
 احسن الترتيب

سائر العوارض

ق

سلسلة الترتيب في الجملة فلا يكون مفرد الا اذا جاز كونه مفردا باعتبار رابعية  
 وغير مفردا باعتبار رابعية اخرى فلا يكون الا اقسام الاربع للجنس متباينة في الصد  
 بل مغايرة في المفهوم فقط سلمناه اي سلمنا ان الثلاثة حركية من الوجود والعدم  
 وانها عدمية لكن ذلك لانها في كونها افعال اعتبارية لمفهوم اعتباري هو مفهوم  
 الجنس المطلق بل الصواب ذلك لانها مفهومات مختلفة كاختلاف الانواع المختلفة  
 مسارة في مفهوم مواعيد المشترك منها تحت بقواها اذا سئل عنها باسمي  
 وان سلمنا انها ليست انواعا له اصلا فلما جاز ان يخصر الجنس في نوع واحد كما اوضحه  
 وانت تعلم ان ذلك المنع وموقوله لانم ان الشيء لا يجوز ان يكون جنسا بالجنس  
 الى نوع واحد ولو ورد بالاستقلال الى من غير ان يذكر المعنى السابع او  
 او رد بعد المنع الاول لم يقع عليه الدليلان المذكوران لدفعه فلا يبطل بها الكلام  
 المنص اذا جعل نظره على غير المنع وانما اذا اورد بعد المنع كما قرره السارح كان  
 مندفعها ومحصوله ان من سلم ان اللبنة لا يبطل لنوعه مفهوم الجنس مطلقا  
 لان في الخارج ولا في الدين امهض عليه الدليلان لا يمنع ان يخصر الجنس في نوع  
 واحد خارجا ودمنا كما يمنع ان يخصر النوع في شخص واحد كذلك مع ان اخصار  
 الجنس سلمت مما لا آخر موصو اذ الجنس الفصلا مطلقا فلا يكون احدهما اولى  
 بالجنس من الآخر لكونها ذاتا متساوية في الدين والخارج بخلاف اخصار  
 النوع فانه لا سلمت عدم الاولوية في الانصاف والتنوعه لان النوع عرضي للنوع  
 فلا يبطل للاصناف بها لان العوارض لا يجر كانه جواب عما قال لم لا يجوز ان  
 يكون اختلاف العوارض بالمادة لا اذ لا اختلاف للموضوعات لماساتهما  
 فاحتمل ان لا اختلاف من تلك العوارض الا باعتبار العوض لتلك العوارض  
 فاذا لم يكن ذلك للاختلاف موجبا للاختلاف في المادة كانت متوافقة فيها وقد  
 احسب عنده ايضا ما خالف طاهر العجاء وسوان المرله ان كانت تلك العوارض  
 مختلفة كاعتقد كل جنس الاجناس نوعا متوسطا والا كان نوعا اخر الكونولا  
 على امور متفقه كاعتقد وفوقه الكلي اي الصالح لان يقال على اكثر من سواء كان  
 مختلفين او متقنين وفوق الكلي المضاف الشامل لمفهوم الكلي وسائر المفهومات

نوع  
 مفهوم  
 المكون  
 المكون  
 المكون

كل من لم يصر على ما كان  
 من انما كانت العوارض  
 في انما كانت العوارض  
 في انما كانت العوارض

واما من لا سلمت ان  
 النوع في الدين فطاهر  
 الاخصار في نوع واحد  
 الخارج واحد سواء في  
 الدين مع مساواة الجنس  
 في الصلح ذمنا  
 وحصارها وامام نعم  
 الجنس في الدين

ما لا الكلي في الدين

ضات

رض

كانوا

الاضافة سواء كانت كلمة او جزئية فهو اي المضاف جنس الاضمار في هذه  
السلسلة من المفومات الاعدادية و جنس الاضمار اي مفهوم نوع الانواع فقد  
صار قسم من الاصنام العشر التي تصدق عليها مفهوم جنس الاضمار اي محسوس  
ذاته من هذا المفهوم بمراتب كثيرة وان كان ذلك القسم باعتبار عارضه المحسوس  
احض من مفهومه كما ينسلك على امثاله فيما سبق وهذا اللفظ آت في الاحكام  
الباقة فان كل واحد من مفومات الجنس السافل والمتوسط والمفرد عارض لمفومات  
مختلفة فان كان حلقا فلها موجبا للاختلاف عوارضها كان مفهوم كل واحد منهما موجبا  
على امور مختلفة الماسية فلا يكون نوعا اخر اقل متوسطا والاكثار نوعا اخر اقل  
التقديرين كون فوقه مطلقا والجنس وفوقه المقول على اكثر من مختلفين وفوقه الكلي وفوقه  
المضاف الذي هو جنس الاضمار وكون كل واحد من مفومات الاضمار المضافة  
نوع الانواع او نوعا متوسطا وكذا الحال في سائر الكلمات فان مفهوم النوع  
مثلا عارض لما سياتي مختلفه فان اقتضى اختلافها اختلافه كان مفهوم النوع نوعا  
متوسطا والاكثار نوعا اخر او فوقه المقول على اكثر من مفاهيم وفوقه الكلي وفوقه  
المضاف على ما حققه لفظ النوع اي اللفظ الذي استعملته  
الفلاسفة اليونانية في معنى النوع كان في لغة اليونانيين موضوعا للمعنى التي هي حقيقة  
وبهذا المعنى اللغوي استعمل تعريف الجنس كما عرف الفعل عند المنطقيين لاصطلاح  
حاز ان يكون ابتداء فيها وحاز ان يكون في احد ما متوسط الاخر فالرشد ليست  
أحقق ان ايها اقدم في الفعل اذ لا يتبدل كون الفعل او لا الى المعنى المحسوس فما  
عرض له ان كان عليه عام اقر نصف مخصوصه سمي كونه تحت ذلك العام بملك الصفة  
نوعه ولا يتبدل ايضا ان يكون الاقدم المعنى الاضماري لكن لما انصف المحسوس بهذا النوع  
من غير جنس كان والى باسم النوعه ضمن من حيث موالاته للاشخاص نوع ايضا  
والمراد بالمعنى على اكثر من ما عكس الكارح والذم اذ لو قضى بالاول لم يخرج عن اللفظ  
الانواع المنحصرة في شخص واحد كالسهم والمعدومة كالغضا ونوع الفعل والقوم  
كاتبه عليه جدا الجنس وتولما بالعدد فقط خرج الجنس والروض العام وفصول  
الاجناس وخواتمها والقند الاخر يخرج الفصول والخواص السافله الا انه اسند

الدارك

وغيره من قولها عليه  
وعلى غيره

في بيان اسرار الكلي

في بيان اسرار الكلي  
في بيان اسرار الكلي

في بيان اسرار الكلي  
في بيان اسرار الكلي

نوعا

الاناء

اخراج ما عدا الجنس البشري وقدره مثلا قوله ولا يخرج الصفح انما يصح اذ لم يخرج قيد  
الاوله فانه اذا استعمل عن زيد وفوس معين ما يما يجب بالحيوان الا انه ليس معولا  
عليها قولها وليا فلا حاجه في اخرجها الى فرد الكلي وقوله يخرج الكلمات الغير المنزحه  
تحت جنس اي تحت جنس مطلقا كما لما سياتي البسطه الى المحل عليها جنس اصلا او  
تحت جنس تلك الكلمات كما هو الظاهر في الاول كان قولنا في جواب ما يوجبها الفصول  
الانواع وخواتمها اذ الجنس يقال عليها لكل لان جواب ما هو وعلى الثاني لم يخرجها  
لشي لان تلك الامور خارجة بالتقدير السابق لكونها بساط او مركبة من اجزاء متساوية  
فلا حيز لها يقال عليها واما في الاول فترجم الامام في شرح الاشارات انه لا يخرج  
الذبح مقسما الى الجنس البشري فانه ليس نوعا بل للقرن ورد على صاحب الكشف  
بان هو مخالف الكلام العموم حيث حكم بان نوع الانواع نوع لجميع ما فوفه من اجزاء  
وادعي ان الاول ان يكون اجزاء من الصفح اذ لا يحل عليه جنس الاضمار بل  
بل بواسطة كل النوع عليه بخلاف النوع المقسما الى الجنس البشري فانه محل عليه بعض  
الاجناس اعني الربب الذات وحاصل كلامه الحكم بان تحت الاحراز عن الصفح  
بهذا التقيد والاحراز به عن النوع المذكور ومنه فزيد الاوله على وجهه  
يخرج الصفح دون النوع المقسما الى الجنس البشري فاعرض الشارح عليه لمذوم  
احد الاجزاء ما هو جوب بترك الاحراز به عن الصفح فسطحها الاول واما وجوب  
الاحراز به عن النوع بذلك الاعتبار فبسطحها الثاني فاحد حكمه باطل قطعا و  
بيان لزوم ان النوعه شبه عارضه لذات النوع الاضماري بالقياس الى جنس  
فان اعبره به النوعه او مهما كون ذلك الجنس مقولا على ذلك النوع بلا واسطه  
لزم ان يورد به التقيد ويحترز به عن النوع بالقياس الى الجنس البشري لانه بهذا  
ليس من اقول النوع المحدود اذ الجنس البشري مقولا على الاسمط قول  
الجنس الربوب كاسته في اخرجها عن الحد وان لم يعبره النوع ذلك لي يكون  
جنسه مقولا على الاسمط لم يخرج اوله في حله حتى يخرج به الصفح عنه فان قيل  
بخار الشئ الاخر الا انما يحاج الى اخرج الصفح عن الحد لكونه خارجا عن الحد وهو  
فورد به التقيد على وجهه يخرج دون النوع بالنسبة الى اجناسه البشريه كما اشار اليه

سواء كان جنسا مقوما او  
عضوا عام

بالاخر جنسا مقوما واولا

اناء



في الكشف حتى لا يجزئ عنه ان تعال كسف يخرج به احد ما دون الآخر مع استواء السببه  
 الى اجزائها احب بان لم يخرج ان عبره النوع كون ذلك الجنس الذي نسب اليه  
 بالنوعه او جنس آخر غيره مقولا عليه بلا واسطه ويزاد في المنطق انه قطعاً والبلد  
 على ان حمل العالي على الشيء بوسط حمل السافل عليه مانعاً الامام في المنطق انهم قالوا  
 من الجان ان حمل الجسم على الانسان اللاحق صوره حيواناً فان الجسم الذي ليس بحيوان  
 مسلوب عن الانسان ولما كان كذلك كان حمل الحيوان عليه اقدم من الجسم عليه فان حمل  
 الجسم في الحيوان مقدم عليه فلا يكون محلولاً له فلذا لا نزاع في ذلك لكل الاصناف  
 في ان يكون المتأخر في الوجود على السبوت المقدم بشئ آخر على ان اعتبار العول  
 الاولى بردها لا يجوز اعتبارها في التقدير يعرف النوع سواء قصد به اجزائه الصف  
 او اخرج النوع بقاها الى جنسه البعيد او اخرجها معها وذلك لان القول المعرفه  
 الجنس اع من ان يكون اولها او بواسطه فوجب ان يكون المعرفه النوع انضمام القول  
 اللاحق لتكون مضافاً له مفهوماً مع اللاحق المقدم كونه اولها لان اللاحق يحتاج  
 لا يستفهم مع اللاحق في الحالت الاخره في ذلك النوع عن مضافه الجنس  
 وانما يعرفه به انسان فساد آخر في تعريف النوع الاضافي سوى الفساد الذي  
 من ذكره في الاولى فيقول اني الجنس المنطقي متقدماً في المعرفه على النوع الاضافي يستلزم  
 بل سلبت وان لا الاضافي مباح عن معرفه النوعت على خبره اعني مفهوم محصور  
 الجنس المنطقي المتأخر عن الجنس المنطقي اللاحق نفسه الجنس الطبيعي بموضع الجنس  
 المنطقي انما هو على احسان الشارح من ان الطبعه المقدم بوضع الجنس الطبيعي  
 الطبيعي في الاسكال واما اذا فر بالطبعه من حيث فلا اسكال لا ما يقول المتأخر عن  
 الطبعه بل يفظ الجنس كان مفهومه الطبعه التي هي موضع الجنس نعم لو عرفها بلفظ الما  
 او المحققه او الطبعه لم يتوجه ذلك المحذور قول والنضائي اذا كان الجنس المتأخر في  
 التعريف هو الجنس الطبيعي يلزم فساد آخر هو تقوم النوع الاضافي المنطقي بالجنس  
 الطبيعي والقبضي عنه ان تعال المذكور في التعريف مفهوم الجنس الطبيعي فيكون هذا  
 المفهوم مقوماً للنوع الاضافي المنطقي وما عرف بطلانه سابقاً سواء باصدق عليهم  
 الجنس الطبيعي من الطبعه ليس مقوماً له فلا فساد من هذا الوجه واذ اقبل العرفه

ابن بوعينه  
 كماله ان العلم باعتبار الحوان  
 على كماله ان العلم باعتبار اللوح

لزم

قد سأل طاهر  
 على ان تعال الصدور بغير ما هو بطلانه

على ان تعال الصدور بغير ما هو بطلانه

الاصناف  
 الاضافي  
 مع معرفه

حدود

المذكور فالصواب في تحديده مانعاً الشيخ عن بعضهم واستحسنه وسواءه اخص كل  
 مقول في جواب ما هو وانما كان صواباً لا يطابقه على المحرود بحث شمل افراده كلها  
 ولم يخرج عن كونها مضافاً للجنس مع اخرج الصف اذ لا تعال في جواب ما هو ولا  
 شبهه في ان المراد كونها مقولاً في ذلك الجواب على شئ واحد فلا مرد ما قبل من ان  
 اخص كل مقول في المقول في جواب ما هو فذلك لكون نوعاً لا تعالها كالمصاحف الماشي فانها  
 تعال في الجواب على هذا المصاحف الماشي وليس المصاحف في تعال الماشي وكذا  
 الانسان ليس نوعاً للحساس المقول في الجواب على السمع والبصر مع كونها اخص منه  
 والوجه في ازدياد الحزن وان احدهما اراد الجنس الذي هو الكلي الاضافي والساني  
 التصريح بما هو المراد فان العيان الاول مع كونها مركبه في العربيه فحمل ان يتم منها ان  
 الاخصه بالنسبه الى ذلك الكليين حتى يكون اخص من كل منهما وان يتم انهما متحملان  
 بالعموم والخصوص واحصاهما النوع والعيان المانعه صرح في هذا المعنى المعاني الذي  
 المراد لال لفظ من قها بتعيينه قطعاً والاعمال ان يقول لاد في شئ من العباد  
 على كون ذلك الاخص تعال عليه اللاحق في جواب ما هو فلا يكون العرف بها حداً فان قيل  
 قد مر انه اراد كونها مقولاً في شئ واحد ووجه الاعم ان يكون كل واحد منهما تمام الماشيه  
 المنحصه به لا مناصح التقدير فيها فانما ان يكون احدهما تمام الماشيه المنحصه والآخر تمام  
 الماشيه المشترك فقول به اللاحق تمام المشترك بين تلك الماشيه المنحصه وغيرهما  
 الماشيات ومقولا عليها في جواب ما هو وانما ان يكون كل منهما تمام الماشيه المشترك  
 ولما كان احدهما اع من الآخر كان اللاحق مشتملاً عليه مع زياده فقول اللاحق مشتركاً بينه  
 وبين سده اخرى ومقولا عليها في الجواب وعلى التقديرين يتم كون ذلك الاخص  
 مقولاً عليه اللاحق في جواب ما هو فلما يده دلاله الزامه حقه فلا تعالها في الجواب  
 فالاولي ان يعرف النوع الاضافي مانعاً كلي مقول في جواب ما هو تعال عليه وعلى غيره كلي  
 آخر في جوابه فيخرج النوع الكلي والصف بالمقول في الجواب والما سائر السطح  
 بعد لما تعال عليه الى ولا بد ان يحافظ على الكلي ما نال لتعقل مفهوم الجنس تطبق الاذرا  
 من حد النوع كما يحصل مفهومه لذلك من الجنس فان قلت ما ذكرته في تحديده سلبت  
 ان اللاحق مفهوم النوع يتأخر في تعريفه بالجنس بل المتدرج فيه جزءه المعاني اعني كونه

في حد النوع

لان اخص المنطق المصالح المذكور مراد بنسب ملك  
 الكونه وحيثما كان تعال المعنى النوعي في الاخص  
 الذي ما كان من عدلان فهو من قولنا رند  
 اخصه رجس

ح

مقولاً عليه على آخره جوابه فلف هو باعتبار به الجزاء مضان الجنس لا باعتبار جزئه  
 الاول اعني كونه مقولاً في الجواب فلا اختلاف فيما مشهراً كان في النسبة الى ما تحتها كقول  
 فارقه لان المشترك من الشئين لا غير احد معاني الآخر فان قلت نسبة الحقيقي الى ما تحت  
 علمه بانه مقول في جواب ما هو باعتبار مفهوم الكلية الاضافي لا يقتضي نسبة الى ما تحت  
 علمه كونه مقولاً في الجواب بل بمجمله مطلقاً فلما كون النسبة المقولة مشتركة بينهما قلت قد  
 انه لا بد في الاضافي من اعتبار مقولته في الجواب لهما زعم المصنف نعم النسبة المقولة  
 بالعباس الى ما تحت المعبره في الحقيقي هي النسبة الى الامتصاص مطلقاً او الى النوع والفرق الثالث بين  
 في الاضافي اعني من ان يكون الى الامتصاص مطلقاً او الى النوع والفرق الثالث بين  
 النوعين المنطوقين ان مفهوم الاضافي يوجب مركب مع وضه من الجنس الفصل اذ قد  
 اعبره مفهومه اندراج مع وضه تحت جنس بخلاف مفهوم الحقيقي وانما يكون كذلك  
 لو كان كل حقيقي مطلقاً وموتم اذ يجوز ان يكون واجبا فانه كاف في سنده المانع وان لم  
 يكن كافياً في الاستدلال كما استعملوا ايضا يجوز ان يكون الحقيقي مطلقاً ان لم يكن  
 الحكم متناوياً للمساوات المعروضة سواء كانت مكملة او مخففة وان كان مستبعداً في قوله  
 القوم بان الاجناس العالمه للكلمات متخففة في هذه المعولات فلا يوجد لها في العلم في قوله  
 حال غيرنا وليس يلزم منه اندراج كل مطلق فيها بل اندراج كل مطلق في الجنس على ما لا يقول  
 لادليل على كونها اجناساً فان كان كل واحد منها او بعضها اجناساً معاً لما تحتها وقد شمس  
 في الوجود والنعط بانها من الاعباريات وكلماتها في المساوات المحصله الخارجيه  
 وايضا كونها عام حقيقه ما تحتها تم الاستدلال الامام على ذلك اي بطلانها من  
 قال بان النوع الاضافي اعني مطلقاً ويعود قدر ما ذكرناه اي من كل واحد من تلك  
 البسائط نوع حقيقي وليس عضواً والاكابر كما من الجنس الفصل وانما قال اتصال  
 عن ان يكون حقيقياً بناء على ان البساطه اذ لم يسلم النوع بعد المعتبرين مطلقاً كما  
 عموم اسلمها لاجلها بعد اوله و قوله اذ عرنا اراد به الجوايز والاعراض العامة  
 و اشار بقوله لا لفعال الى استدلال آخره وجود الحقيقي بدون الاضافي واجاب عنه  
 بان الجصاص قوله باعتبارها فانها اذا احدثت من حيثها وانما كانت غير الشئ واذا  
 اعبر عنها اقرباً بانها بغيرها وجه عنها كانت افراد الاله لا الجنس بل الجواب

علمه

علمه

لا على ان يحددها الحقيقي  
 مدخلها في الاستعداد

ان من انما هو قسمه  
 اربعه

الاعبار فيكون نوعه ثلثها بالاعبار دون الحقيقي والمقصود بيان النسب بين ما هو نوع  
 في نفسه لا ما هو نوع باعتبار العقل والملك من ابان وجود الاضافي بدون الحقيقي بل  
 كونه الحقيقي اعني من كل واحد من الكلمات الاربعة الباقية لانها كلها انواع حقيقه بالعباس  
 الى افرادها الاعباريه التي هي حصصها وانما كان مقاسه اما الى النوع الاضافي  
 او الحقيقي كان من ارباب الجنس كانت يقاس الى الجنس كذلك استب النوع  
 انما يكون يقاس النوع الى النوع وفي قوله فتراتبه اربع على قياس في الجنس بنسبه على  
 ان وجه العقب المذكور هناك آيت منها فقال النوع اما ان يكون فوقه ونحوه في  
 اجزه كما ان المذكور منها جارته على ما استر الله هناك والكلام في جنس النوع  
 المطلق لانه لا بد من التفريق عليها كما في الجنس من غير فرق فقال في النوع ان هو  
 النوع المطلق وان كان مقاساً للمعانيات الاربعة كان احد انواعه مفهوم نوع  
 الانواع وهو عارض لطابع مختلف كالانسان والفرس مثلاً فان اقتضى اختلاف  
 الطور وضاب خصائصها اختلاف العوارض كذلك كان نوع الانواع العارض  
 للفرس مخالفاً في حقيقته لما عارض للانسان فلا يكون نوع الانواع نوعاً اجزياً  
 بل متوسطاً والاكابر نوعاً اجزياً وعلى التقديرين فو قد مطلق النوع وفوقه الكلي  
 وفوقه المضيق في سلسله من المعجزات الاعباريه جنس الاجناس ومفهوم  
 نوع الانواع اما نوع متوسط واما نوع الانواع كونه وضه وقس على ذلك الانواع  
 الباقية لانه يمتنع ان يكون فوقه نوع حقيقي وذلك لان النوع الاضافي اما جنس  
 نوع حقيقي فلو كان فوقه نوع حقيقي لزم على التقدير الاول ان يكون الماسيه المختصم  
 من الماسيه المشتركه على الثاني ان يكون هناك ماسيه مختصم واحد منها فوق الاخرى  
 ومن ههنا عين ان النوع الحقيقي يمتنع ان يكون فوقه او تحت نوع حقيقي واذا افسد  
 الانواع الى ارباب الاجناس حصل هناك ست عشر نسبة اثناعشر منها بالاسان  
 واربعة باليوم من وجهها كحقيقة الشئ بل المراد ان احدهما ليس بكاف وسان  
 ذلك ان يكون نوع الانواع انما يحق بان لا يكون تحت نوعه وكونه فوقه نوع وفوقه  
 الاول مستفاد من كونه حقيقياً والثاني ينجلي الى شئين احدهما ان يكون فوقه جنس وهو  
 مستفاد من كونه نوعاً اضافياً والثاني ان يكون ذلك الجنس ايضا نوعاً جنس آخر وليس

س

م

ان النسب معده كما قال الحسن العام  
 الاجناس ارضها الج

ومنه القول على اثنين

وكما منهم النوع المتوسط اما نوع  
 متوسط او نوع متوسط

الحاصل ان ما هو اعلى من النوع  
 من غير ما هو الاعلى من النوع  
 الجنس الاعلى والمتوسط

سواء

مسفاد الامس كونه حقيقيا ولما من كونه اضافيا ولا بد من اعتبار معنى كونه  
نوع الانواع وما فيه اشراك كالنوع سيبا من ان الخاصة ايضا مشتركة بين المطلقة  
والاضافة الا انه لا اشباه في ان احد الخمسة هو المطلقة وان الفصل كان له معنى اولى  
عند المنطقين كانوا استعملوه فيه ثم نقلوه الى معنى آخر هو المحدود في الخمسة فانه اذا  
قبل الذي في اي ليس يعرضي ما ان يكون مقولا بالماضي او مقولا في جواب السؤال عن الماضي  
او لا فالماضي هو الفصل والاول اما ان يكون مقولا بالماضي على مختلفين النوع او بالعدد  
فقد اخرج القسم الخمسة النوع الحقيقي دون الاضائي فلو قسم المقول على المختلفين بالنوع  
الى ما لا يعال عليه ملة والى ما يعال عليه خرج النوع الاضائي لكل ليس خرج على هو الوجود  
عكس القسم الاول اي عند كونها خمسة بل حين بصارت مسدسة ولم يخرج الضميمة  
بل الخارج في قسم منه وهو ما يكون جنسا فوجه جنس آخر وبقي ما يكون نوعا حقيقيا فوجد  
خرج النوع الحقيقي اي تمامه على احتمال الشرح في الشفا ومن ان النوع الاضائي في مطلقا  
من الحقيقي لكل ليس خرج وبقي القسم الخمسة وانما كان الاضائي والاضائي ان يكون احد الخمسة النوع  
الحقيقي لان القسم الخرج له قسمه الكلي بالقياس الى موضوعاتها التي هي جزئيات في اخراج  
جميع الاقسام والخرج للاضائي قد اعترضه اخرج بعض اقسامها من جنسها بعض الكلمات  
بعضها في العوم والخصوص والاولى الاعبارة في قسمه الكلي ان يعمم حاله التي له  
عند الجزئيات وذلك لانه اعبره مفهوم الكلي اشتركة بين جزئياته فقيسه بالقياس اليها  
فيضم باعتبار اخرج في الكلي من حيث يتوكل بخلاف قسمه باعتبار نسبة بعضه الى بعض  
فانه حسب امر عارض فيكون الاول اولى وايضا الوضع الطبيعي ان يحصل الاقسام  
ثم ينسب بعضها الى بعض فحصل الاقسام بهذه النسب جلات الطبع ولسه غير متدرج  
بحت حصر وذلك اما بساطة او لانه من امور متساوية وليس اي ذلك الكلي جنسا اذ  
ليس مقولا على مختلفين كحقيق ولا فضلا لكونه مقولا في جواب ما هو ولا خاصة لكونه ذاتا  
ولاعضا عما لذلك وكونه مقولا على مفضلين فبعضه ان نوعه وليس عضوا اذ لم يدرج  
تحت جنس نوعه حتى فاذا جعل احد الخمسة الحقيقي الخمسة الحقيقية لوجه احد الاضائي  
لم يحصر فالشايخ وفي جواز مثل هذا الكلي باحاطة عليك اذ قد سبق ان ثبت ان  
النسب بين المعينين بالعموم من وجه واحد ان الاضائي في مطلقا لم يخرج مثل هذا الكلي وتفصيله

لا بد من اعتبار معنى كونه  
نوع الانواع وما فيه اشراك  
كالنوع سيبا من ان الخاصة  
ايضا مشتركة بين المطلقة  
والاضافة الا انه لا اشباه  
في ان احد الخمسة هو المطلقة  
وان الفصل كان له معنى اولى  
عند المنطقين كانوا  
استعملوه فيه ثم نقلوه  
الى معنى آخر هو المحدود  
في الخمسة فانه اذا  
قبل الذي في اي ليس  
يعرضي ما ان يكون مقولا  
بالماضي او مقولا في  
جواب السؤال عن الماضي  
او لا فالماضي هو الفصل  
والاول اما ان يكون مقولا  
بالماضي على مختلفين  
النوع او بالعدد فقد  
اخرج القسم الخمسة  
النوع الحقيقي دون  
الاضائي فلو قسم المقول  
على المختلفين بالنوع  
الى ما لا يعال عليه ملة  
والى ما يعال عليه خرج  
النوع الاضائي لكل ليس  
خرج على هو الوجود  
عكس القسم الاول اي  
عند كونها خمسة بل  
حين بصارت مسدسة ولم  
يخرج الضميمة بل الخارج  
في قسم منه وهو ما  
يكون جنسا فوجه جنس  
آخر وبقي ما يكون  
نوعا حقيقيا فوجد  
خرج النوع الحقيقي  
اي تمامه على احتمال  
الشرح في الشفا ومن  
ان النوع الاضائي في  
مطلقا من الحقيقي  
لكل ليس خرج وبقي  
القسم الخمسة وانما  
كان الاضائي والاضائي  
ان يكون احد الخمسة  
النوع الحقيقي لان  
القسم الخرج له قسمه  
الكلي بالقياس الى  
موضوعاتها التي هي  
جزئيات في اخراج  
جميع الاقسام والخرج  
للاضائي قد اعترضه  
اخرج بعض اقسامها  
من جنسها بعض  
الكلمات بعضها في  
العوم والخصوص  
والاولى الاعبارة في  
قسمه الكلي ان يعمم  
حاله التي له عند  
الجزئيات وذلك لانه  
اعبره مفهوم الكلي  
اشتركة بين جزئياته  
فقيسه بالقياس اليها  
فيضم باعتبار اخرج  
في الكلي من حيث  
يتوكل بخلاف قسمه  
باعتبار نسبة بعضه  
الى بعض فانه حسب  
امر عارض فيكون  
الاول اولى وايضا  
الوضع الطبيعي ان  
يحصل الاقسام ثم  
ينسب بعضها الى  
بعض فحصل الاقسام  
بهذه النسب جلات  
الطبع ولسه غير  
متدرج بحت حصر  
ذلك اما بساطة او  
لانه من امور  
متساوية وليس اي  
ذلك الكلي جنسا  
اذ ليس مقولا على  
مختلفين كحقيق  
ولا فضلا لكونه  
مقولا في جواب ما  
هو ولا خاصة  
لكونه ذاتا ولا  
عضوا عما لذلك  
وكونه مقولا على  
مفضلين فبعضه  
ان نوعه وليس  
عضوا اذ لم يدرج  
تحت جنس نوعه  
حتى فاذا جعل  
احد الخمسة  
الحقيقي الخمسة  
الحقيقية لوجه  
احد الاضائي  
لم يحصر فالشايخ  
وفي جواز مثل  
هذا الكلي باحاطة  
عليك اذ قد سبق  
ان ثبت ان النسب  
بين المعينين  
بالعموم من وجه  
واحد ان الاضائي  
في مطلقا لم  
يخرج مثل هذا  
الكلي وتفصيله

عند المنطقين كانوا استعملوه فيه

عند المنطقين كانوا استعملوه فيه

عند المنطقين كانوا استعملوه فيه

عند المنطقين كانوا استعملوه فيه

ان يقال ان ازيد جواز هذا الكلي جواز في المشايخ باعتبار انه والمهورات الوضعية  
فلا تخرج فقرة وان ازيد امكانه للذين اعني مجرد احتمال الوجود فيه فلا يكون مبدأ الجرم  
ولما بطلت للفقهاء الخمس وان ازيد امكان وجوده الخارج بحسب نفس الامر فهو لم يزد كون  
الاضائي في مطلقا من الحقيقي كانه اشار الى ما ذكره صاحب الكشف فانه قال ان الشرح  
مع مبدأ الى ان احد الخمسة هو الحقيقي فكيف قسمه الكلي يدخل فيها الحقيقي والاضائي في تعال  
الذاتي الذي لا يصح ان يعال في جواب ما هو فصل والذي يصح لذلك ويختلف مراتبه  
في العوم والخصوص والماضي والاضائي نوعه ثم انه ان كان جنسا باعتبار اخرج كان  
نوعا اضافيا والاك ان جمعيا ثم اعترض عليه بما فعل عنه في الشرح وهو مذهب ما يورد في  
الحصن فبذره للملحق بقوله لك القسم فانه ما قسمه اخرج هو الضميمة الدائمة للخرج النوع الاضائي  
فلا يكون حاصرة والخراب عنه ما منه ما اعان الشرح في الشفا من كون الاضائي  
اع مطلقا انما يصح اذ كان ذلك الحجاز صوابا لا لا يقول لانه لا شيء من الموضوع  
بالطبع يجوز الطبع فان فعل قول سلكه المضاف من حيث هو مضاف بوصفه بالطبع  
والاشياء من الموضوع بالطبع يجوز الطبع فلا شيء من المضاف من حيث هو مضاف ويجوز  
بالطبع فلا يكون من هذه الحقيقة احد الخمسة فالحق ان تعال كون النوع اضافيا من حيث  
انه معقول الى الجنس الذي فوجه وليست تحتها ممتنعة في هذه الحقيقة اخرى بالقياس  
الى ما تحت من جزئياته وليس يلزم من عدم مجموع لبيته طبعيا باعتبار الحقيقة الاولى عدم مجموعته  
طبعيا باعتبار الحقيقة الاخرى لان تعال النوع المضاف من حيث هو مضاف موضوع  
بالطبع مقيسا الى ما فوجه ويجوز الطبع مقيسا الى ما تحت لاشبهه على النسب معا ولا اجمالا  
في مثل ذلك فان المعنى الاول منها كان الجهر يعني اسل اللغة  
ثم نقل عنه في الاصطلاح الى معنى آخر واحد او متعدد كما ذكر في اول فصل الجنس والنوع و  
المعنى الاول في لفظ الفصل كان المنطقين استعملوه فيه وهو ما تميز به عن غيره ذاتا  
كان او عرضيا لازما او مفارقا خصوصا او كليا وهو المعنى بنحو الفصل المشهور والخاص  
والعقود وتذكر الشيء غيره في وقت غير العز في وقت آخر كما اذ اختلف حال زيد  
وعمر والقام والقعود في وقتين فذكر الشيء في وقت عن نفسه في وقت آخر بحسب اختلاف  
حاله فهما ثم نقلوه الى معنى ثان وهو الكلي الذي يمتز به الشيء ذاته وقد اشار الى الفرق

من حيث هو مضاف بالطبع

من حيث هو مضاف بالطبع

من حيث هو مضاف بالطبع

من حيث هو مضاف بالطبع

من حيث هو مضاف بالطبع

من حيث هو مضاف بالطبع

من حيث هو مضاف بالطبع

من حيث هو مضاف بالطبع

من حيث هو مضاف بالطبع

هذا هو الوجه الثاني في كونها  
مختلفة عن بعضها في كونها  
مختلفة عن بعضها في كونها  
مختلفة عن بعضها في كونها

في عدم العدم

سابع

بها

ع

بين الحزب الثاني والحزب العريض بقوله ونمو الذي اذا قرن له وهذا الاقران انما يحسب  
الذي كان من الفصل وطبع الحش وانما يحسب الخارج كان من قبلها ان كانا مبدأ  
وبان ذلك العرف ان الطبع الحش كاستاني ما يسهل في العقل اي بطلان كاستاني  
كثرة هي عن كل واحد منها في الوجود وتختلف اي لا يطابق تمام ما يسهل شي من تلك الاشياء  
فاذا قرن بها الفصل اقربنا اي من غيرنا وعينها اي زال بها وما هوها نوعا اي حصلها  
وكلها وجهها مطابق لما سده نوعه وبعده لك يلزم تلك الطبيعة المحصورة المسقوتة نوعا  
ما لم تكن من اللوانم الخارجة ونوعها ما نوعها من الحوارض المتعارفة وكذا مبدأ  
الحش اعني المادة صالحة لكون انواعها مختلفة فاذا انضم اليها الفصل حصل نوعا  
معينا واستعد للزوم ما يلزم وطوق بالمختر فان القوم المشبهه بالفضل الناطق مثلا  
لما احدثت بالمادة الحوانته فصارت الحوانا ناطعا استعدادا ليقول انما الانسان و  
خوصها ولو لا اقران هذه القوم لما كان لها بين الاستعدادات الحوانة المخرجة عنها  
مغزله وانما تحدث الاجزء وهي الجزء عطف على قوله وسو الذي اذا قرن في الشان الى  
فوق فان من الحزب الثاني والعرضي وتخصص الاجزء بالاختلاف في الماسد بحسب  
اصطلاح اصل الصانع في استعمال هذه اللفظة فتكون الجزء اعنيها لهما الاحكام  
مطلقا فالناطق يصير الحوانة اي عن السؤال وذو الابعاد وذو النعش  
والحساس عن الاول وذلك لان كلمة اي تطلق بها الهم المطلق في الكلام المشترك  
في معنى واحد هذه الكلمة سواء كان من معنى الشبهة او اخص منها فاذا فعل اي شي  
الانسان بكل جزاءه بعض مساركة في الشبهة صياحوا بالرجوع الى الخاصة المتعارفة واذا  
فعل اي شي سوفي ذاته او في جوهره بكل فصل للانسان فربما او بعد يصير الحوانة اذا  
يصل اي حوانة هو في جوهره فلا يصير الحوانة الا لناطق لانه الحزب الحزب اذا ابيح مساركة  
في الحوانة وقد عدا ذلك نحو قولنا اي حوانة او اي حوانة نام هو في ذاته وقد ان القيد  
الاول بحث لانه ان اعرضه جواب اي الحوانة جمع لا غار فخرج عن المعنى الفصل  
البعده مقبضا اليه سو فضل بعد له وان كان دخلا في القياس الى سو فضل قريب له  
وقدر لذلك نظيره ان القيد بالتميز عن البعض دخل في العرف الحش والتوجه ايضا  
كل واحد منهما محتمل للشيء عن البعض والجواب انما جارح بالالتقاء ونقول المراد بالقول

هذا ما كان في  
الاشياء العنصرية

غيره

آخر

في جواب اي الحزب الذي لا يصح الحوانة ما هو وخرج الحش والتوجه عن العرف الثاني يلزم  
اعبارا العرف العام في جواب اي اذ يصح للمعنى الحزب عن بعض المشاركة الشبهة  
او في اخص منها فاذا لا يلزم لانما اخرج الفصل البعد عن العرف واما اعتبار  
العرف العام في جواب اي ولا يخلص عنه اللانم انما العرف العام لا غير شيئا شيئا  
اصلا من حيث انه عرض عام بل من حيث انه خاصه اضافة كان الجواب الناطق او  
الحساس فالناطق جواب عن السؤال والحساس عن الثاني ومعنى الاختصاص  
الماسد في الحش والفصل ان يكون احدهما متصفا وبعضها متصلا او يكون كلهما متصلا  
الامام كما يبطل الاحمال المذكور يبطل ايضا باحتمال ان يكون الماسد اليها حش في  
في مرتبة واحدة من العرف كما قبله الحساس والحجج بالارادة اذ لا يصدق على شيئا  
انه كمال الجزء الحزب بل كالمسد لا يقال لو فرضت مسد وكذا من مساواتها  
لوتر به الكلام لا يذبح السؤال عن تعريف السقاء والفاعلة دون تعريف الامام  
لبيطلة بالاحمال الاخر واعتبار احد العناني الثلاثة في الفصل انما على سبيل منع الحوانة  
دون الجمع فخرها جميعا فنه باسرها ومعنى تخصيصه وجوده اعترافا بالماسد الحش  
المهمه لا يمكن وجودها في الخارج الا بتعدد بعضها ورواها بها باقران الفصل او انها  
لانتطبق على تمام ماسد من الماسدات التي يجعلها لا بعدا لتمامها كما لا يات  
المدعى احد الاخر من مقول في تعريف السقاء احد الاخر لانما ابطال الاختصار  
او بطلان تعريفه وكذا نقول بكل واحد من تعريف الامام والفاعلة واذا  
اعتبرنا المدعى على هذا الوجه اصح ذلك الجواب وكلمة ذلك ان يقول لما كان  
الماسد محججا في ذاتها الى كل واحد من جزئها المخصص بما كان مساويا عن غير  
انصافا فادامتها وكون الامساك الحاصل باحد ما مفسر الحاصل بالآخر محضا  
وان احدا منهما مختلف الماسد البسطة اذ لا حاجة بها في ذاتها ولا في صفاتها الى  
خبر وان تقول عدم الا لوس في غير احد مما لا يظن لانه واما انما الفصل  
لكل واسطة الجزء المخصص لا يتوقف على تعقل اختصاصه به بل على اختصاصه في  
نفسه وعلى تقدير توقفه عليه قلب بعض الاختصاص موقفا على تعقل تلك الماسد  
الابوجه ما وذلك لا يستلزم مساواتها عن جمع ما عداها حتى يلزم ان يكون غير الجزء  
ان على

هذا هو الوجه الثاني في كونها

ب

بها

اعراض

ان على

مساجرا عن امتيازها كذا كذا فلا يجوز وقوعه في الاسلام الدور على انه يجوز ان يكون  
 الامتياز الحاصل بالجزء مغايرا بالشيء لذلك الامتياز الحاصل قبل امتزجه فلا يلزم  
 اصلا واما قوله ولا يخص عنه فقد سلمت بحقيقة والمالها بقواعدا اعلم المدلول  
 والنوعان وعدم تمام الدليل على الاختصاص اذ اخر الفصل بما في الشفاء  
 فاجوز مثلا لو ترك من اجزى كان كل منهما اجزى او عرضا طريق اجزاء الدليل  
 في الكمال ان يقال لو ترك من جزئين مساويين كان كل منهما اما كما اوليس علم لا  
 يسئل الى الثاني اذ يلزم ان يصدق على الكمال ان ليس علم لان الكلام في الاجزاء  
 ولا الى الاول لانه اذا كان كما فانما ان يكون كما مطلقا فلو لم يكن الشيء جزوا  
 او كما خاصا فلو لم يكن جزوا لانه ان كان في الكمال يزداد  
 منها شي آخر وهو ان يقال ان جزوه ليس علم ان يصدق عليه هو المقوم  
 استعماله يصدق مثل جزوه الجزاء على الكمال انما المسمى ان يصدق على المقوم ان لا يصدق  
 الا ترى ان جزوا الانسان يصدق عليه انه ليس بانسان مع انه لا يصدق على الانسان  
 انه ليس بانسان والسر في جوار ذلك ان سلب الكمال او الانسان ليس هو المانع  
 عليه من الاجزاء بل هو عارض له فلا يلزم ترك الشيء من بعضه ولا يصدق  
 عليه بالمواطاة فان العارض له قد لا يصدق على الكل وكل مقوم للعالي من الاجزاء  
 مقوم للسافل منها لان مقوم المقوم مقوم ولا ينعكس كلما جزوا فان بعض مقوم  
 السافل مقوم للعالي وهو الذي كان مقوما للعالي بعينه وقوله كذا يقسم الماطي الحيوان  
 الى الانسان اشار به ويقول لان معنى يقسم السافل كجسده في الزيادة الى ان يقسم الفصل  
 للجسدين من جسد الانسان نوع واحد لاني نوعين كما توهم الجمهور وذلك لان الفصل اذا  
 افترق بالجسدين فجزوه وجزوه وجزوه في صدره الفصل فلو كان الماطي  
 مثلا مقسما للحيوان الى نوعين فمحصلا لهما كان موصلا في كل منهما موصلا لهما لان  
 المحصل سائر المحصل والمقسم مقوم ما قسم اليه قال الشيخ في الشفاء ليس من الفصل  
 المقوم ما لا يقسمه ومن الفصول المقسمة في طاهر الاما لا المقوم وليس ذلك الية  
 الا الفصول السببية التي ليست بالحكمة فتصو لانا اذا قلنا ان الحيوان منه ما يقسم  
 ومنه غير ما يقسم لم يثبت لغرضه نوعا محصلا بازاء الماطي فقد جعل الماطي فصلا  
 الى الكلام السابق

الذي يصدق عليه  
 ليس بم

حاصل ان ليس المقوم  
 ليس مقوم ودون المقوم  
 ليس مقوم

هو المراد  
 الماطي

هو المراد  
 الماطي

هو المراد  
 الماطي

هو المراد  
 الماطي

مقسما مقوما وجعل غير الماطي مقسما مقوما وجعلها مقسما للحيوان الى قسمين  
 كل واحد منهما مقسما الى قسم واحد وهو الكلام المحقق ومن قال ان الماطي يقسم  
 الحيوان الى قسمين اذ لو انه اذ اعبر انهما له وجودا وعندما انقسم به اليهما وقد  
 سبق لذلك نظرية مراتب الجنس واعلم ان المقسم مطلقا هو محصل الطبعة  
 الكلمة في مورد لاني مورد من لماء وقت سواء كان المورد نوعا او صنف او غيرهما  
 كل يقسم الفصل للجنس انما يكون الى النوع فذلك خصه بالذكر فلا يبع السافل  
 سافلا ولا العالي عاليا لان يقسم الفصل للجنس العالي معناه كجسده ايا في نوع فلو  
 كان كل ما حصل العالي في نوع حصل السافل في ذلك النوع لمحقق السافل حيث تحقق  
 العالي حيث تحقق فلو قسم السافل ما يقسم العالي وهو مقسم السافل بعينه  
 لان الجنس انما يخص اي صفة حصته تقاربه الفصل وذلك لان الحصة عنان عن  
 الطبعة من حيث انها مقيدة بعدد ما خارج عنها اذ لو لامقارنة الفصل لم يقسم  
 للطبعة بالجنس تلك الحصة وان مقارنته كان فيها مذكور الفصل على ما له حصته  
 النوع من حيث انها حصته اي تخصصها والدلائل التي اتمت عنانها من الطرفين  
 لادل الا على غير المعنى ومقابل فان الدليل الذي اخرجه للشيخ لو لم يدل على  
 ان الفصل على الطبعة الجنس الا ترى الى قولهم لو كان الجنس على الفصل لا يستلزم  
 والخص في نوع واحد وتوحيده فانه معنى فان المسمى هو الطبعة بالجنس الحصة  
 فانها مسلمة ومحصلة ذلك الدليل الذي ذكره الامام على ما ذهب اليه فانه يد  
 على مقابل هو المعنى لان الفصل لا يجوز ان يكون على ذات الموصوف وكذا ان  
 يكون على من حيث هو مقيد بالصفة لانه باعتبار هذه الحصة مما خرج عن اقران  
 الضمير والجنس والفصل محال بحسب الخارج في الجمل الى الاجاد والوجود  
 والا يمنع كل احد ما على الآخر فلا تصور منها على كذا ولو كان الفصل على  
 لوجود الجنس الذي لا يمنع ان تصور الجنس بدون فصل من فصوله وسبب  
 قطعا فبعض ان الماطي لو كان الفصل على عوارض الجنس الذي اعني انه على كجسده  
 وزوال اهاه كما قرن وكانا فضلا عن الجنس في رساله محقق الكلمات  
 فانه قال في مسائل العقل في الصور التي يدركها بذاتها لا بالانها تقف على حدسها

سواء كان في الفصل او غيره

ولا شك

اي هو وما على



بعضهم ان الماسه اذ احدثت من حيث لم يذكر احد ما سوى اجزاها واما اذا  
حدثت على ما هي عليه الوجود وجب ان يذكر ايضا في جدها عليها كما لفاعل والغايه  
فانها داخل في الماسه من هذه الحقيقه ان اذ انا المعدلات الخارجيه فوجد للماسه  
بالعناصر التي يتوالات تعرف مني بها مكون راجعه الى الرضيات كالشبه  
والمقابل واما فقد العطل بالذات لان العطل لا يوافق لا يدخل لما في الحدود وكان  
الاعراض الغريبه لا يدخل لما في الرسوم واعترفت تمام الرسم التام عن جميع الاعراض  
وفي تمام الحدس والذات مطابعا لما من كلام الشيخ قال بعضهم سمع الرسم  
المركب ما هو المعروف فاصفا وكان الشيء يعرف مثال شجر جزي له او كشيء به  
كذلك تعرف ما يعانله فان الذين كما شغل من المشابه شغل من المقابل في  
الاشبه ما اشبه على وجهي المشابه والمعالف كما يعال راده النفس الفلكيه  
كما راده النفس الحيوانيه في الشعور بالفعلي وانسان ومخالفها في ان الفلكيه  
شغل بافعال على غير واحد كالأفعال الطبيعية وحيوانيه وكان وجه المشابه  
ككون امر اخرضا كذلك وجه المعاليف والحد الاسمي كونه الاعلى يحصل ما دل  
عليه الاسم اجمالا مقصد صور لم يكن حاصله او ما يعرف الشيء بما رادته فوجد  
لفظي بقصد حصول المصدق بان هذا اللفظ موضوعه كذا ورا د كونه نرا  
لغويا انه راجع الى اللفظ دون المعنى كان من جمعه الى اللفظ على وضع ايد المعنى  
الذي فضل او لغوه فمدح شغل عن طاقه اذ وجه استعمال منهم او اراده  
اللافت اذ ككل واحد ان يقول اني اراد بهذا اللفظ ذلك المعنى فلا يمكن معه الا  
بدل ذلك التفسير وهذا السبب السبب الاستفسار عن الالفاظ المهمه والمشاركه  
والتراب في الحد ودرجته الحقيقه بان يعال به الحد ليس مطابعا للمعنى وادرس  
ما ذكره حسنا له ولا فضلا والنقص عنده مستكمل وانه خط القنادر كما ذكره  
بعضهم ان الحد الحقيق للمعنى وازاد به انه اذا قيل الانسان حيوان ناطق مثلا  
واراد به تحديد لم يجران معال لان الانسان كذلك والستفاده ان الحاجة نادرا  
لم يقصد الحكم بثبوت الحيوان لناطق له حتى يصح متع بالاراد ان نفس في  
السامع صور الانسان وتصور ما فيه فهو بمنزله الكتاب ينقش بنفسه والبقن

اي

ان المعنى لا معنى له منها واما المناقشه في ان يحد الانسان مستعمل غا شرا  
اولا وان مركب من جنس وفصله اولافلا كلام في حوازه وكذلك الرسم اي ايضا  
المعنى الاسم في الموجودات والمعدومات واما المعنى الحقيقه فمخصص للمعنى  
وانقلاب الحد بالمعنى الاسم جدا بحسب الحقيقه انما تصور اذ كان الاسم موضوعا  
لنفس الماسه المركبه للعوارضها فاذ اتصل اجزاءها قبل العلم بوجودها كان  
حد بالمعنى اسمها واذ علم بعد ذلك وجودها انقلب ذلك عند حد حقيقنا  
كما اذ اجد المثلث بفصل اجزائه ثم اقم البرهان على وجوده ومثابه النار  
الصفه للنفس باعتبار اللطاف وعدم الروب ولزوم الحركة الا ان كمن النار  
تتحرك على الاسديان مشابهة الفلك والنفس تحرك دائما بحركات مختلفه  
والسوءف بالنفس فيكون بها وحدها كما في المثال الاول اذ اراد بالحد ما يقابل  
منها اعني الحركة الا انه قد يكون بها منضمة الى غير ما كان في المثال الثاني وقوله  
ما ذكره انسان الى ما من محور السوءف بالاع كاعرف فلان يكون وجبا  
لحوار ان يصدر الاحتمال اوضح في بعض من الاوقات لبعض من الأشخاص  
والدور في المصاح اردد ولاستعمال على تعريف الشيء بنفسه في المثال وعلى راده  
من يقدم الشيء على نفسه واحده والصوره ما يعرفه من انه مسلمه تقديم  
على نفسه من نفس وتعرفه بنفسه مسلمه تقديم عليها بترتبه واحده والالفاظ

دات

ما يربط قطعاً لانتم وورد في التفرقات فهو لا يقتضيه وخواص كذلك  
 بل المستدرك ما ذكره بلانما على نحو ما سمعت في التعريف بالعلم في بيان  
 النظر من ان علة الشيء يوجد فيها في الات يعرف بها <sup>العلم</sup> ان اريد  
 بالعلوم العلوم من كل وجه اي ان اريد بالعلوم العلوم من كل وجه وتعريف العلوم  
 بالشيء معلوماً اصلاً كان المحض ظاهر التطلبا ان يكون معلوماً بوجه هو لا  
 بوجه آخر وحل الشبهة كما سمعتم انما هو على ما في العدم سواء جعل شيئاً على حدة او  
 اخرج في احد الصيغ ولا يستلزم في ان الشئ واراد على الطالب  
 الصدقة ايضا ولا وجه لتخصيصه بالعرف فداورد به الشك على الصدق  
 في الكتب الكلامية بادي غيره ومما اذ لم يعلم المظ اصلاً فلي بعد خصه بغير  
 غيره غيره وكيف يعرفه المظ ومن لم يورده عليه نظر الى ظهوره في فاعلمه  
 تحت لباقي مسائل بربه فان المظ الصدق معلوم باعتبار الصور الذي  
 به عما عداه ويجوز اعتبار الصدق الذي هو مطلوب كحد وان في الصور  
 فما حاصله والمستخلص من قبل واحد ففقد الاستنباط ولا يخفى ما ذكره  
 ذلك الوجه كاللحم في عظامه وطبقة واعرض الامام شريف الدين المراسي  
 هو المشهور بالامام المذكور وحاصل ما ذكره ان هذه الشبهة اذ اردت ان  
 القواعد المنطقية كانت قياساً مقسماً من مفصلة اشرف من مجملين مسائل  
 كما فينا لحد لا يفصلها عن المظ التبع لبا معلوم وانما لم يعلمه وكل

وكل معلوم يمنع طلبه فلازم كل واحد منها منع اجتماعه مع الاخرى فكذلك المعلوم  
 وانما قال يمكن في بعض المسائل تحقيقه من ان الوجه الكلية يعكس كعكس سببية  
 الطرفين ومع كان عكس بعض القضية الاولى قولنا كل ما ليس بمنع طلبه فيمن  
 معلوم وتعكس الاستقمام الى قولنا كل بعض ليس بمعلوم ليس بمنع طلبه لكنه  
 لا في القضية الثانية العالم كل ما ليس بمعلوم يمنع طلبه لان موضوعه الثانية لا  
 يجوز ان يكون سالياً مطلقاً لان الاحجاب الكلي السالب الموضوع اذ اكل يحصل  
 المحمول او معدوله لا يصدق في شئ من المواد اصلاً كما سبق بل يجب ان يكون معدولاً  
 او سالياً محضاً بحيث يخرج عن المسلمات فيكون اخص من موضوعه وذلك  
 العكس ولا مماناة بين اثبات شئ كقولنا افراد الاخص واثبات سلبه لبعض  
 لبعض افراد الاعم وكان عكس بعض القضية الثانية قولنا كل ما ليس بمنع طلبه  
 فلو ليس غير معلوم وسلك بالاستقمام الى قولنا بعض ليس غير معلوم ليس بمنع  
 طلبه وموضوعه هو العكس اعم من موضوعه القضية الاولى وكذا عكس بعض كل  
 واحدة منها لا يخرج الاخرى لعدم اتحاد الوسط ومنها حيث ومما اذ كان  
 موضوعه الكلية الثانية ما جرد اعاد على ذلك الوجه وجعل كمر احد جزئي المنفصلة كذلك  
 ايضا ولا يترك احد من جزئها لان المظ انما يحل احصاء في العلوم وما هو سلبه  
 مطلقاً فلا يتم الشبهة وهو مقصود الخوض وعرض الصور المعلوم اعم من الصور الغير  
 المعلوم لانها متناهية واما ما عداها لا يكون تصور اصطلاحاً صابراً الكشف  
 به الاسكال الذي اورد على هذه الشبهة عام الورد على قياس مقتضى حمل فتم  
 محمول واحد على المتقابلين والحواس التي هي على تخصيص المعلوم وغير المعلوم بالصور  
 محض بعض الصور فلا يكون قاطعاً للاسكال ثم التجاني دفعه بالكلية الى ما فضلنا  
 لك من ان الموضوع القضية الثانية معدول او سالية مخصوص وقد عرفت ما فيه  
 من البحث ولا يخلص عنه الا ان يكون ما وضع للمفصلة المتقابلين مختصاً بها احدتها  
 في الحملين عدا ذلك الوجه الخاص بمصاح في تقرير الشبهة المذكورة الى مقتضى  
 المطلوب بند مختصر مع في موضوعي الحملين حتى يتم تقريرها بوجه النظر ان الصفة  
 المتقابلين لا بد ان يكونا موضوع واحد في المفصلة الواقعة في القياس المقسم

فلا ساقها  
 وسواء كمر معدول  
 او سالية مختصاً



فذلك الموضوع هو القدر المشترك بينهما فاذا قدماه في المنفصل وفي  
 الخلقين اذ في الاسكال بخلافه وكما اذ اطلبنا حقيقة الملكة بواسطة العلم  
 بعارض من عوارضه كقولنا في سببها وباد من لا للوجي على الرسل بل قد  
 نطلب معنى لفظ معين وان لم يشتر بشئ من اجزائه الاكونه مسمى لذلك اللفظ  
 وليس المعنى يعرف الكل بدون تعريف اجزائه اني للمعنى يعرف  
 الكل بدون تعريف اجزائه كما كان في اجزاء تعريفه والكل  
 مفقود الله وربما كان الخرد ايضا مفقود الله لكن يكون يعرفه يعرفه  
 الكل فلا نسب تعريف الكل بدون تعريف اجزائه اما المعنى معرفة الكل فبغير  
 معرفة بعضه ما فعل ان ذلك الخرد وحده لا يكون في العالم بل يكون في غيره  
 والمقدر حلقه لا يقول من لا يبدأ قال صاحب الكشف والتعاليم لا يصح ان  
 ان موحد الكل موحد للجزء غير لازم لان ان ابد يوجد الكل ما يعرف على وجوده  
 كان فساده طاهر اذ لم يوحى اجزاء كل جزء الى نفسه وان اريد به الموجد العام  
 المستقل بالاجزاء لزم تراخي الاثر عن السبب العام او تقدم السبب على  
 السبب فيما اذركب الشئ من جزئين سبب واحد ما الاخر بالزمان كالشئ  
 لا فعل حكم فما سلف من جزئين الشئ بان معرفه الماسية المركبة اذ لم يكن  
 معرفه الشئ من اجزائها امتنع ان يكون معرفها وانشاء الى جواربه ثم اعاده معناه  
 معرفه ما يدعى الضرون موقدا ما تعلم من كلام الشيخ الرئيس في بيان ما على يقوته  
 به وبنى البعض عن جمع ذلك حتى كشف بطلان الذي هو اجزى من بطلان  
 الشئ الاخر وهو ان يكون معرفه الكل معرفه بعض اجزائه فقط وهذا القدر  
 الذي ذكره الشيخ كاف في بيان امتناع كون بعض الاجزاء معرفه للماسية كما  
 هو كاف في بيان امتناع ان لا يكون معرفه الكل معرفه الشئ في اجزائه وهو  
 والاقا خارج معنى عما هو المتعارف الى الاذعان من كل واحد من الاجزاء خارج  
 عن الآخر مع ان الدول تحمل في العمل الفاعل لوجود المعرف في الدير هو المبدأ  
 الفاضل للمعرفه كسبب وجوده يكون تعريفه بالاجزاء وجزء الشئ لا يكون فاعلا  
 بل هو ذلك لمن ينظره كما ان قد تفتح فقه على الشئ الى عللها سببها التي هي اجزائه

تعلقه في ج ١٢١  
 ١٢١٢  
 ١٢١٣  
 ١٢١٤  
 ١٢١٥  
 ١٢١٦  
 ١٢١٧  
 ١٢١٨  
 ١٢١٩  
 ١٢٢٠

ليس  
 هو  
 هو

المادة والتصورية والى علل وجوده التي هي العمل الفاعله والغائمه ثم اشار  
 الى بيان حلال الفاعل بقوله العمل الموجد للشئ الى الخرج والى بيان حلال العمل  
 الغائمه بقوله العمل الفاعله التي لا اجزائها الشئ على ما بينها ومعناها تعلقه  
 العمل الفاعله ومعلوله لها في وجوده لا ان يقول بل اللازم لمخضه ان  
 على وجود الكل اذ لم يكن عليه الشئ من اجزائه كان جميع اجزائه اى كل واحد منها  
 حاصله بدون علمه تلك العمله يكون الكل حاصله بدون علمه تلك العمله الشئ  
 من اجزائه لا يكون علمتها كذا والباقي والمخ لا خلاف المعذر دون الاول  
 فان الهمه الاجتماعيه اعني الجزء الصوره في الكتاب علمها ولست علمه  
 الشئ من اجزائها بقوله وليس ثلثنا اشار الى معنى كلمة في بيان المصنف  
 والمراد بهذا المقام حوازل تعريف بعض الاجزاء وهو علمه على تصور الماسية  
 باجمد المطلوب من تعريفه اذ في من ان تعال على تصور ما من حيث هي والاشياء  
 سياتي كلامه ان يتدل كلامه او في قوله اذ على تصور ما عدا ما مفصلا بالواو او  
 بغيره قوله وانما لزم ذلك بل هو من احد الاخر من المدكورين اعني الدور والاحاطه  
 بما لا يتاسس على ذاته مستحيله ان قلت اذ كان جميع اجزاء الشئ كان  
 تعريفها تعريف الشئ نفسه قطعا فكيف علم الاول ومعناه الثاني قلت  
 لا يمكن لجميع اجزائه عنده بحسب الذات فان اعبر من حيث هو جميعه محتمل كما  
 عنده بحسب الاعتيار ايضا وكان تصور هذا الاعتيار تصورا واحدا  
 فهو نفس تصور الشئ فلا يتصور كون احد ما سببا للاخر وان اعبر من حيث  
 انه مفصل الى امور متعدده كان الاخر كل المعطى بها بصوراته متعدده  
 بحسبها هذه الصورات المتعدده سبب لذلك التصور الواحد  
 وثالثا نفي ذلك انما اذ تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اختلفت بصوراتها  
 معا مبره حصل لنا في تصور اخر مغاير لذلك المبره معطى بجميع  
 الاجزاء هو تصور الماسية لان الوجدان كذا بل يعني به ان الاجزاء اذا  
 استحضرت في الذهن مرتبه حتى حصل في تصور باجمعه كان ذلك المبره  
 تصورا واحدا هو عين تصور الماسية فكان كل واحد من صوراته الاجزاء

اي هو علمه لا اشار  
 بل هو احد الاخر

ن

مرآة على جرة تشابهها في التصور الى تصور واحد منها فاد التصور الى تصور واحد  
 بالاختصاص في جدها مرآة واحدة تشابهها في جميع الجوانب ممتلئة بكل الحال  
 في سائر الاجزاء ومن البين انه ليس يلزم ما ذكرنا تقدم تصور على نفسه  
 وان الحد العام الذي هو مجموع الاجزاء المحيود الذي هو الماسية من واحد  
 بالذات المتعارف منها تحت الفصل والاجمال فان الحال في تصور الحد وتصور  
 المحيود كذلك من غير فصل حدت تصورات مجموع مجموع تصورات محيود  
 ومعنى تعريف الماسية باجرامها ان كل واحد منها له دخل في تعريفه وحصله في اللحن  
 على قياس كون الاجزاء على وجود الماسية في الخارج فان مجموعها عند الماسية  
 فله وكل واحد منها على لها وتقبل الحد العام بدفع لما هو من ان تعريف الماسية  
 قسم الحد العام وتقرره ان الحد العام ايضا يعرف بعض اجزاء الماسية الا انه  
 جميع اجزاء الماسية المادة والخاص بعضها فاجواب مجموع تعريف الماسية  
 بعض اجزائها دفع للاسكال عنها معا وان يعرف ان المصنوع بواحد  
 واحد منها في موضع موضع فانه صرح في تقسيم الكل بان الحد العام بالنسبة  
 الى المحيود تمام الماسية ومعلوم في جواب ما هو محيود المخصوصة المحضه وفي قسم  
 المعرف بانه ساويه في المفهوم وسيصح عن قريب بان الحد العام لا  
 يقبل الزيادة بحسب المعنى ولو لم يحصل منه الوقت على الكثرة لكل ما يلا  
 لها كالتام في كل مركب محيود اى اذ لم يكن يهيم الصور بخلاف السبب  
 فانه لا شئ منه محيود اصلا وسما ان تركب منها غيرهما محيودا ان لم يكن ذلك  
 الغير بهما والافلا محيودا قطعا وقوله فلا سمحت غير مرة اشارت الى  
 مرتين ان المنفعة به في التمرينات الرسمه هو الخاصة الساطة اللازمة  
 البتة والملازمه الاولى منظور فيها الجواز رسم ملك الماسية اى اليه  
 لها خاصة بالعرض العام مع الفصل وقد مر من الشارح كلام في ان مثله بل  
 كون هو فاجديا ادر سميا الا انه لا يصح الزمان والاعرف واحد التعديم  
 تكون برقيان من الاصل الاقرب الى الاصعب للابعد ومن هنا نعلم ان تعلم  
 الفصل على الجس اذا كان اقرب من الاجل محيودا محيودا كما توهمه كثر من بل يخرج

مرآة

ونظر النعمان



عامو الابق الذي يحسب عاقبة المرجح للسهولة في التوصل ونسبة تقوله ونسبة  
 ما عرفت على ما ذكره من ان العام اما يكون اعرف واكثر وجودا في العمل اذا  
 كان ذاتا للخاص المتصور بالكنه والجنس ليس ذاتا للفصل كالحرف ودفع  
 العام اكثر افراد امكنون الاحساس بها او في وفصانه المرتب على الاستعداد  
 الحاصل من الاحساسات المتعلقة بمناة اقرب فكلون اعرف و هذا  
 حاز في الذاتي والعرضي اذا كان افرادة محسوسة والله اعلم بالصواب  
 قد انقل الفراغ من كتابه هذه الحواشي الشريفة الشريفة التي  
 هي مطالع انوار الخصال ومكانة شرف استمرار الدقائق

لعدد الفقه الداعي عبد العلي محمد الرابعي

اصلى الله تعالى باله واجمع بالخير امانا

يوم الخميس ١٢٣٣ هـ

سنة ١٢٣٣ هـ

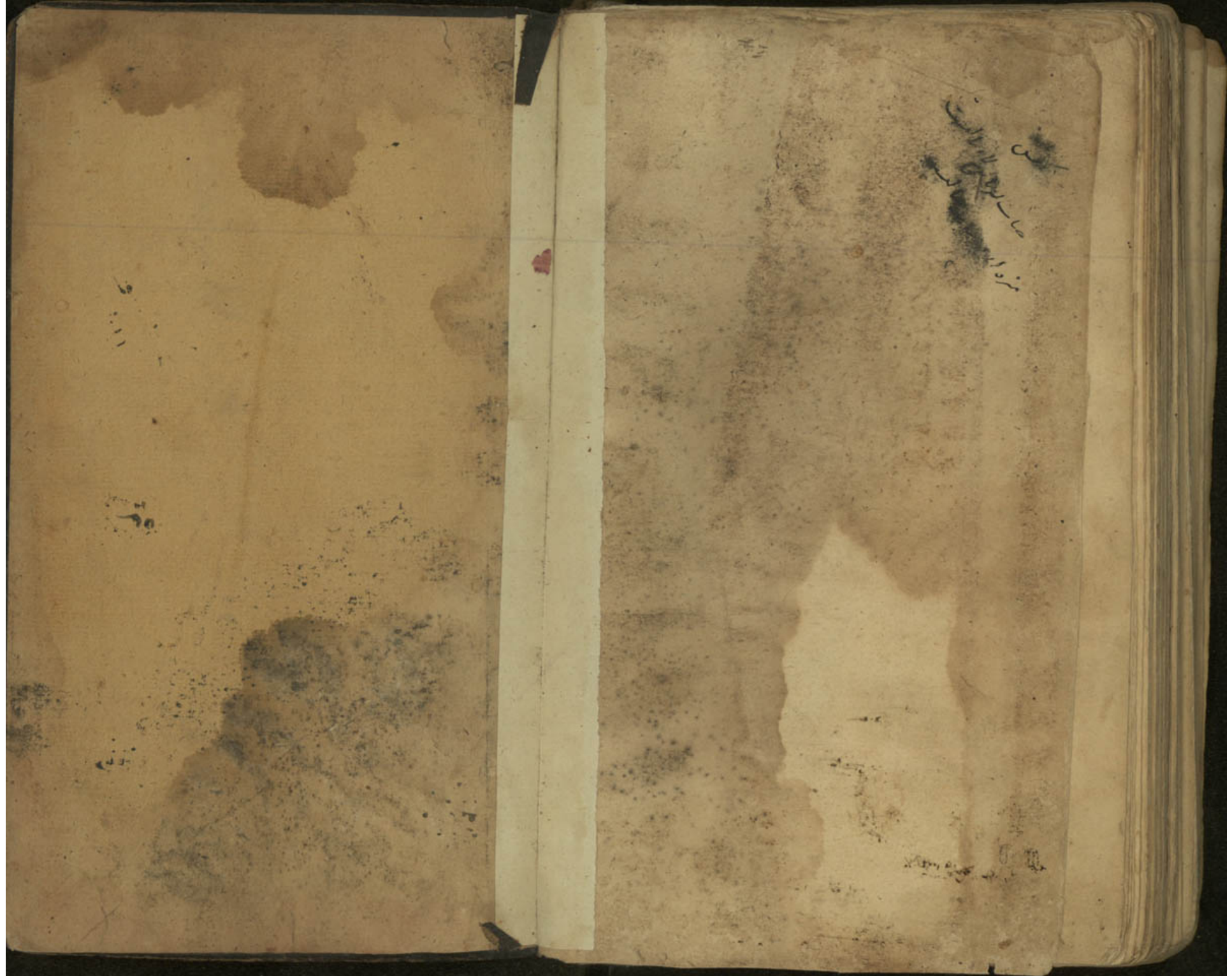
السلطنة بمرآة

عميد

الاقا

م





Handwritten text in Arabic/Persian script, likely a title or chapter heading, located in the upper right corner of the right page. The text is partially obscured by a dark stain.